دولة فلسطين
جامعة الأقصى ـ غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
تخصص: لغة ونحو

آراء ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) النحوية والصرفية في خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي(ت1093هـ)

"دراسة وصفية تحليلية"

The grammatical and morphological views of Ibn Hisham Al-AnsariY (761 Hijri) in the treasury of literature of Abdul Qadir Al-Baghdadi (1093 Hijri).

إعـــداد الطـالبة/
عـزة عبد المجيد محمد الأسطل

إشراف الدكتور/
إبراهيم أحمد سلّام الشيخ عيد
أستاذ النحو والصرف المشارك – جامعة الأقصى

قُدم هذا البَحث استكمالًا لمتطَلبَاتِ نيل درجة الماجستير في تخصص اللغة والنحو.

1439هـ ـ 2018م

جامعة الأقصى - غزة
AL- AQSA UNIVERSITY - GAZA
مكتب نائب الرئيس للدراسات العليا والبحث العلمي
Vice President Office for Postgraduate Studies and Scientinfic Research

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة الدراسات العليا والبحث العلمي، تمَّ تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الطالبة: **عزة عبد المجيد محمد الأسطل** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب- قسم اللغة العربية- تخصص نحو ولغة** وموضوعها:(**آراء ابن هشام الأنصاري "ت761هـ" النحوية والصرفية في خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي" ت1093هـ"**) وبعد المناقشة العلنية التي تمّت يوم الأربعاء 26 جمادي الآخر 1439هـ الموافق: 2018/03/14م الساعة العاشرة صباحاً في قاعة السيمنار- خانيونس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ابراهيم أحمد الشيخ عيد	**(رئيساً ومشرفاً)**	.....
د. حسين موسى أبو جزر	**(مناقشاً داخلياً)**	.....
أ.د. سلام عبد الله عاشور	**(مناقشاً خارجياً)**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة درجة الماجستير في كلية الآداب – قسم اللغة العربية، إذ تمنحه/ها هذه الدرجة فإنها توصيه/ها بتقوى الله ولزوم طاعته وأنْ يسخر هذا العمل في خدمة الدين والوطن.

والله ولي التوفيق

جامعة الأقصى - غزة
نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ.د. محمد إبراهيم سلمان

Tel: 00970-8-2641615
Tel Fax: 00970-8-2069303
P.O.Box 4051
Gaza - Palestine
E-mail:
Scires@alaqsa.edu.ps

ملخص الدراسة

تَناولتْ هذه الدراسة بحثًا بعنوان: آراء ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) النحوية والصرفية في خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي(ت1093هـ).

وتهدف إلى توثيق آراء ابن هشام الأنصاري النحوية والصرفية في خزانة الأدب، من كتب ابن هشام، والتعمق في كتب النحاة الآخرين ببسط آرائهم ثم الوقوف على موافقات ومخالفات ابن هشام لآراء النحاة في خزانة الأدب، ثم دراسة موقف البغدادي من آراء ابن هشام، ولهذا اقتضت طبيعة هذا الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنَّه يتناسب مع طبيعة البحث، إذ إنني تتبعت آراء ابن هشام الأنصاري في خزانة الأدب، ومِن ثُمَّ صنفتها كما جاء في كتب شرح الألفية، وإحصاء آراء ابن هشام بقدر الإمكان.

وتكوَّنت الرسالة من المقدمة التي اشتملتْ على أسباب اختيار الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والمنهج المُتبع فيها، وخطة البحث.

واشتمل التمهيد على مبحثين: المبحث الأول: منهج البغدادي في سرد المسائل النحوية، والمبحث الثاني: منهج ابن هشام في النقد النحويّ في الرد على النحاة، أو قبول آرائهم.

أمَّا فصول الدراسة فتكوَّنت من ثلاثة فصول: اشتمل الفصل الأول على آراء ابن هشام الأنصاري النحوية والصرفية في خزانة الأدب، والفصل الثاني: ما وافق ابن هشام النحاة وما خالفهم في خزانة الأدب، والفصل الثالث: التحقق من عزو البغدادي لآراء ابن هشام في خزانة الأدب، ثم بيان موقف البغدادي من آراء ابن هشام في من حيث الآراء التي أيده فيها، والآراء التي خالفه فيها.

وأخيرًا الخاتمة التي تحدثتُ فيها عن أهم نتائج البحث، ومن أهمها: أنَّ البغدادي عالمٌ ثقة فيما ينقله ويعزوه من آراء لابن هشام في خزانة الأدب، والتي وصلت في خزانة الأدب إلى واحدٍ وتسعين رأيًا.

Abstract

This study dealt with a study entitled: The grammatical and morphological views of Ibn Hisham Al-AnsariY (761 Hijri) in the treasury of literature of Abdul Qadir Al-Baghdadi (1093 Hijri).

It aims to document the grammatical and morphological views of Ibn Hisham Al-Ansari in the treasury of literature, written by Ibn Hisham، and dig deeper into the books of other grammarians by presenting their opinions and then standing on the concurrences and violations of Ibn Hisham against the views of grammarians in treasury of literature, then study the opinion of Al-Baghdadi about the views of Ibn Hisham. Therefore, the nature of this study necessitated the adoption of the descriptive analytical approach, because it is appropriate to the nature of research. I tracked the views of Ibn Hisham Al-Ansari in the treasury of literature, and then classified them to chapters as stated in the Al-Alfiyyah books, and then counted the views of Ibn Hisham as much as possible.

The study consisted of the introduction, which included the reasons for the selection of the study, its importance, its objectives, the methodology followed, and the research plan.

The introduction included two sections: The first section: the approach of Al-Baghdadi in the narration of grammatical issues, and the second section: Ibn Hisham's method in grammatical criticism in responding to grammarians or accepting their views.

The chapters of the study consisted of three chapters: The first chapter includes the grammatical and morphological views of Ibn Hisham Al-Ansari in the treasury of literature. The second chapter shows what Ibn Hisham agreed and disagreed with grammarians in the treasury of literature. The third chapter presents verification of the attribution of Al-Baghdadi of the views of Ibn Hisham in the treasury of literature, and finally, a statement of the position of Al-Baghdadi from the opinions of Ibn Hisham in terms of the views that he agreed and disagreed with him.

Finally, the conclusion, in which I presented the main results of the research, most importantly, that Al-Baghdadi is a scholar of confidence in what he conveyed and attributed from views of Ibn Hisham in the treasury of literature, which arrived in the treasury of literature reached ninety one view.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[سورة هود، الآية:88]

الإهداء

إلى أبي رحمه اللَّه.

إلى أمي الحبيبة أسأل اللَّه أنْ يُبارك في عمرها.

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخواني... محمد، إبراهيم ،أحمد، مهند. وأخواتي... وفاء ،دعاء ،هند، رجاء، آلاء- حفظهم اللَّه ورعاهم-.

إلى زوجي ورفيق دربي: الذي تحمل معي كل عناءٍ، فشد من أزري، وشاركني في أمري، فأسأل اللَّه أن يبارك في أهله وماله.

إلى منبع سعادتي وتفاؤلي، فبهم أَزْهَرتْ أيامي...أبنائي : (أنس وتقى) أسأل اللَّه أنْ يجعلهما من الصَّالحين.

إلى عائلتي وجميع أقاربي.

أُهدي هذا البحث..

شكر وتقدير

انطلاقًا مِنْ قَولِه تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾[1] أبدأُ فحوى شكري وثنائي لله عز وجل أنْ وفقني في هذا البحث، فقد سدد الخُطى وشرح الصدر، ويسر الأمر، وإليه يعود الفضل كله، فالحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى مَنْ كان له الفضل بعد الله في إخراج هذا البحث بصورته الحالية، سعادة الدكتور/ إبراهيم أحمد الشيخ عيد-حفظه الله-؛ لتفضله بالإشراف على رسالتي، فكان لعلمه الواسع، ورأيه السديد وتوجيهاته البناءة، الأثر الواضح في إنجاز هذا البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأسأل الله له دوام الصحة والعافية.

وحق عَليَّ أَنْ أنوه بفضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذين الكريمين؛ الأستاذ الدكتور: سلام عبدالله عاشور، والدكتور: حسين موسى أبو جزر؛ لتكرمهما بالموافقة على مناقشة الرسالة وتقويمها.

وأتقدم بالشكر والامتنان إلى أخي العزيز/ محمد، وإلى ابنة عمي الغالية/ فتحية؛ لتقديمهما يد المساعدة عند الحاجة إليها فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى المهندس/ حازم الفرا؛ لتقديمه يد المساعدة بترجمة ملخص الدراسة إلى اللغة الإنجليزية، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى زوجي/ يحيى الأسطل، الذي ما توقف لحظة عن تشجيعي، وحثه المستمر لمواصلة تعليمي، و لِما تَحلى به من صبر وتضحية، فأسأل الله أنْ يُجزل له الثواب في الدنيا والآخرة.

وكما أتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ/ محمد عبد الحميد الأسطل، لِما قدمه لي من مساعدة أفادتي في الدراسة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وفي الختام أتقدم بالشكر لكل مَنْ قَدَّم لي يد العون لإخراج هذا البحث في حيز التنفيذ.

---

(1)سورة إبراهيم، الآية:7.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، والصلاةُ والسلامُ على من شرفه ربُّ العالمين بما تنزل به الروح الأمين على قلبه بلسان عربيٍّ مبين؛ ليكون نذيرًا للعالمين، وبعد:

لقد شرَّف الله سبحانه وتعالى اللغة العربية بأن جعلها لغة كتابه العزيز، فنالت بذلك مكانة سامية، ولما كان لعلم النحو الدور الأساسي في حفظ اللسان العربي من اللحن، وخدمة القرآن في فهم معانيه، فقد هيأ الله لهذه اللغة علماء أجلاء نذروا أنفسهم خدمة للغة، ومن أهم العلماء الذين كان لهم الدور البارز في خدمة النحو العربي دراسةً وشرحاً وتعليقاً العالم النحوي ابن هشام الأنصاري، وهو أحد أئمة النحو المتقدمين الذين أثروا في الدراسات النحوية.

تمتع ابن هشام بمنزلة عالية بين معاصريه، وبلغ صيته، ومؤلفاته الآفاق، حيث بلغت مؤلفاته ثمانيةً وعشرين كتاباً، وأشهرها "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، فهو يعتبر كتاب فريد من نوعه من بين مصنفات علم النحو، الذي بيَّنَ النضج الفكري لابن هشام من حيث حُسن ترتيبه وتبويبه ودقة عبارته، وإيراده الشواهد والأدلة شرحًا وتفصيلًا ومناقشته لآراء النحاة على اختلاف مذاهبهم.

ويعتبر كتاب خزانة الأدب موسوعة شاملة في علوم اللغة العربية، حيث احتوت على آراء الكثير من العلماء، وعلى النصوص النادرة، تناولها الباحثون بالدراسة؛ ولذلك تم اختيار هذه الدراسة بعنوان: آراء ابن هشام الأنصاري النحوية والصرفية في خزانة الأدب للبغدادي دراسة وصفية تحليلية.

* أسباب اختيار الدراسة:

1-الرغبة في معرفة آراء ابن هشام، وطريقة تناوله للمسائل النحوية في موافقاته، ومخالفاته، ومقارنة ذلك بما ذهب إليه النحاةُ المتأخرون عنه.

2-مكانة ابن هشام الأنصاري بين علماء عصره، فهو يُعدُّ من أبرز النحاة المتقدمين، فقد كان عالماً بارعاً في علم النحو والتفسير.

3-التحقق من نسبة آراء ابن هشام الأنصاري المبثوثة في خزانة الأدب بالرجوع إلى مصادرها الأصلية لابن هشام، والتثبيت منها.

* أهمية الدراسة:

1-حصر آراء ابن هشام التي أوردها في خزانة الأدب، وتوثيقها.

2-بيان موقف ابن هشام من النحاة الأوائل، ومعاصريه.

3-التأكد من عزو الآراء النحوية الخاصة بابن هشام في الخزانة.

* أهداف الدراسة:

1-تتبع آراء ابن هشام الأنصاري النحوية في "خزانة الأدب " بما جاء في كتابه "مغني اللبيب" وغيره من كتبه؛ وقدمتُ مغني اللبيب على غيره؛ لأن أغلب المسائل وردت عن البغدادي منه.

2-بيان منهج ابن هشام في عرضه للآراء النحوية ونقده لها.

3-رصد الآراء النحوية من حيث الاتفاق والاختلاف مع النحاة.

*منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يدرس الظواهر اللغوية؛ لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة.

***الدراسات السابقة:**

من أهم الدراسات التي تناولت آراء ابن هشام ما يأتي:

1-دراسة بعنوان: **التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري**، رسالة دكتوراه، للباحث: ليث الهيتي، جامعة العراق، بغداد، العراق، 2004م.

تناول الباحث في هذه الدراسة منهج ابن هشام وفكره، وموازنة أقواله بأقوال العلماء في توجيه النصوص القرآنية، والشواهد الشعرية، وتحدث عن التأويل النحوي عند ابن هشام، وموقف ابن هشام من التأويل.

2-دراسة بعنوان: **تطور الفكر النحوي عند ابن هشام الأنصاري من قطر الندى إلى مغني اللبيب**، رسالة دكتوراه، للباحث: مصطفى عبد الله، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2009م .

تناول الباحث في هذه الدراسة مظاهر تطور الفكر النحوي عند ابن هشام، مع القرآن الكريم، والحديث الشريف، ومظاهر التدرج والتحول والانتقال، ومحاولات ابن هشام في التيسير قديماً وحديثاً، وتحدث عن ابن هشام والحركة النحوية الحديثة والمعاصرة.

3-دراسة بعنوان: **الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب**، رسالة ماجستير، للباحثة: حنين الشنقيطي، جامعة أم القرى، السعودية، 1429هـ-1430هـ.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة مناقشة وتحليل بعض الخلافات النحوية في الجملة، واستعراض آراء العلماء فيه، ثم الترجيح بينهما.

4-دراسة بعنوان: **موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجري**، رسالة ماجستير، للباحثة: فايزة القرشي، جامعة أم القرى، السعودية،1429هـ-1430هـ.

رصدت الباحثة في هذه الدراسة الآراء التي ذكرها ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب"، ناسباً إياها لابن الشجري.

5-دراسة بعنوان: **اعتراضات البغدادي على ابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب**، رسالة ماجستير، للباحثة: منيرة الخريصي، جامعة أم القرى، السعودية،1430هـ-1431هـ.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة اعتراضات البغدادي على ابن هشام، في كتاب شرح أبيات المغني للبغدادي، ومناقشة اعتراضات البغدادي من حيث القوة والضعف، ومدى تأثره بأقوال من سبقه، وبيان مصادر الاعتراضات وأسبابها، وتقويمها وفق المنهج العلمي.

جاءت هذه الدراسة تكميلاً لجهود الباحثين السابقين في الوقوف على خزنة الأدب، وما تحتوي من آراء نحوية لعلماء أجلاء ذكرت منهم ابن هشام الأنصاري وآراءه المتعددة في خزانة الأدب، وموازنة في آرائه بين كتبه.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تنتظم في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، تتبعها خاتمة تسجل فيها أهم النتائج، وقائمة المصادر والمراجع.

***المقدمة**، وتشمل النقاط الآتية:

أهمية الدراسة، و أسباب اختيار البحث، و أهداف الدراسة، ومنهج الدراسة، و الدراسات السابقة.

***التمهيد:** ويتضمن:

المبحث الأول: منهج البغدادي في سرد المسائل النحوية، وعزو الآراء .

المبحث الثاني: منهج ابن هشام في النقد النحوي في الرد على النحاة، أو قبول آرائهم.

الفصل الأول: وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: آراء ابن هشام النحوية في خزانة الأدب.

المبحث الثاني: آراء ابن هشام الصرفية في خزانة الأدب.

الفصل الثاني: وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: ما وافق ابن هشام النحاة في خزانة الأدب.

المبحث الثاني: ما خالف ابن هشام النحاة في خزانة الأدب

الفصل الثالث: وينقسم إلى مبحثين:

1-عزو البغدادي آراء ابن هشام مع التمثيل، والخلاف أو التحريف الذي أصابه.

2-موقف البغدادي من آراء ابن هشام.

أ-الآراء التي أيده فيها.

ب-الآراء التي خالفه فيها.

الخاتمة:

وفيها أهم نتائج هذا البحث.

الخطوات المتبعة لدراسة المسائل في هذا البحث:

1-وضع عنوان للمسألة يناسب الموضوع.

2-التمهيد للمسألة.

3- ذكر الشاهد الشعري المتعلق بالمسألة، ثم ذكر رأي البغدادي.

4- نقل نص ابن هشام الوارد في خزانة الأدب كاملًا، والتحقق من نسبته.

5-التوضيح والتحليل بمناقشة آراء النحاة التي تتعلق بالمسألة.

6-تناول آراء ابن هشام التي تتعلق بالمسألة من كتبه.

7-بيان الراجح في المسألة مع إيراد الدليل.

8-دمج الشواهد الشعرية في خزانة الأدب التي تتعلق بالموضوع نفسه في مسألة واحدة.

9-استثناء أقوال ابن هشام التي تتعلق بتفسير دلالة الكلمات في خزانة الأدب.

10-أرجعت الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.

11-توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات أو التفاسير إنْ تعذر.

12- تخريج الأحاديث النبوية من كتب السنة.

13-عزو الأبيات الشعرية إلى قائليها بالرجوع إلى الدواوين الشعرية، أو المجموعات الشعرية، أو من كتب النحاة.

ومن الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث.

1-قلة المصادر والمراجع، وعدم توافر جميع كتب ابن هشام؛ وذلك بسبب فقدانها، أو أنها مخطوطات لم يتم تحقيقها.

2-اعتمد البغدادي في خزانة الأدب على آراء بعض النحاة، لم أستطع توثيقها، وذلك بسبب فقدان بعض كتبهم، منهم الأخفش والمبرد، فبعض الأقوال وثقتها من كتبهم، وبعضها لم أجدها في كتبهم فاضطررت إلى توثيقها من خزانة الأدب، وكتب والنحاة.

التمهيد

*نُبذة موجزة عن ابن هشام والبغدادي.

المبحث الأول:منهج البغدادي في سرد المسائل النحوية والصرفية.

المبحث الثاني:منهج ابن هشام في النقد النحوي في الرد على النحاة أو قبول آرائهم.

***نبذة موجزة عن ابن هشام.**

هو الإمام الذي فاق أقرانه، وشأى مَنْ تَقَدَّمه، وَأَعيَا مَنْ يأْتي بعده، الذي لا يُشَقُّ غُبَاره في سَعَةِ الاطلاع، وحسن العبارة، وجمال التعليل[1] عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي الفاضل المشهور، ولد في ذي القعدة سنة708[2].

طبقت شهرة ابن هشام الآفاق، وتنوعت مؤلفاته، وكانت في عمومها تختص بعلمي النحو والصرف، ومن أهمها: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، والجامع الصغير، وشرح قطر الندى وبل الصدى، والإعراب عن قواعد الإعراب، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، وشرح اللمحة البدرية، وشرح قصيدة بانت سعاد، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وفاته: تُوفي رحمه الله في ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة 761[3].

نبذة موجزة عن البغدادي.

عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي[4]، مفخرة القرن الحادي عشر الهجري[5]،علَّامة بالأدب والتاريخ والأخبار، وُلد وتأدب ببغداد، وأولع بالأسفار، فرحل إلى دمشق ومصر وأدرنة، وجمع مكتبة نفيسة، وتوفي في القاهرة سنة1093[6].

ومن أشهر كتبه (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، فهو يُعدُّ من أهم مجاميع اللغة العربية، الذي احتوى على النصوص النادرة ومن أكثر موسوعات اللغة العربية انتشارًا، "هو شرح شواهد الكافية لنجم الأئمة، وفاضل هذه الأمة، المحقق محمد بن الحسن، الشهير بالرضي الأستراباذي"[7].

---

(1)شرح شذور الذهب ص(9).
(2)الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني(308/2).
(3)المصدر السابق(310/2).
(4)خزانة الأدب(3/1).
(5)شرح أبيات مغني اللبيب، مقدمة المحققين(1/ج).
(6)الأعلام، خير الدين الزركلي(41/4).
(7)خزانة الأدب(3/1).

المبحث الأول: منهج البغدادي في سرد المسائل النحوية والصرفية.

إنَّ لعبد القادر البغدادي(ت1093هـ) في كتابه خزانة الأدب منهجًا علميًا مميزًا في عرضه للمسائل، حيث صنف كتابه إلى أبواب، مثل: باب المبتدأ والخبر، وباب المضمر، وباب الحال، وفي إطار كل باب يسرد الشواهد الشعرية التي تتعلق في كل باب، فإنَّه قبل عرضه للآراء يستهل بذكر الشاهد الشعري، ثُمَّ يذكر قوله، أو يستند إلى قول أحد العلماء ، ثم يذكر آراء العلماء التي تتعلق بالشاهد، وتمثل منهج البغدادي في سرد المسائل النحوية و الصرفية كالآتي:

1- الضرورة الشعرية، أو الشذوذ:

اعتمد البغدادي في منهجه على القياس والسماع، ولكنه اهتم بسرد الشواهد الشعرية التي تخالف القياس؛ معللًا ذلك للضرورة الشعرية، أو الشذوذ، ومن الأمثلة على ذلك:

أ-حذف نون التثنية للضرورة في قول الشاعر[1][الطويل]:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ ومِنَّةٌ وإِمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بِالحرِّ أَجْدَرُ

قال البغدادي:" على أنَّ نون التثنية قد تُحذف للضرورة، فإنَّ الأصل: هُما خُطتان"[2].

ب-حذف نون الوقاية للضرورة في قول الشاعر[3][الرجز]:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِى ليس الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

فإنَّ حذف النون في كلمة قدي للضرورة، والقياس قدني بالنون[4].

ت-حذف واو الجماعة اكتفاء بالضمة قبلها في قوله: "الأطبَّا كانُ حولي"، قال البغدادي: "على أنه يُستغنى بالضمَّة عن واو الضمير في ضرورة الشعر فإنَّ الأصل: ولو أنَّ الأطباءَ كانوا حولي، فحُذِفت الواو ضرورة، وبقيت الضمة دليلًا عليها"[5].

(1)ديوان تأبط شرًا ص(284).
(2)خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي(499/7).
(3)نُسب إلى حميد الأرقط في؛ المحتسب(223/2)،وكتاب الشعر ص(155)،وشرح ابن الناظم ص(45)،والمقاصد النحوية(327/1)،والدرر اللوامع(107/1).
(4)يُنظرخزانة الأدب(382/5).
(5)خزانة الأدب(232/5).

ث- إعمال أنْ المخففة من الثقيلة في الضمير البارز شاذ، وذلك في قول الشاعر [الطويل][1]:

فَلَوْ أَنَّكِ في يوم الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

قال البغدادي: "على أنَّ إعمال المخففة في الضمير البارز شاذٌّ، وفيه شذوذٌ آخر، وهو كون الضمير غيرَ ضمير الشأن، لأنهم قالوا: إنّ (أنَّ) إذا خفِّفت وجب أن يكون اسمها ضميرًا غائبًا وأن يكون ضمير شأن"[2].

2- مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين:

اهتم البغدادي بمسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ومن أهم المسائل التي أوردها، منها ما يأتي:

أ-مسألة (مَنْ) الزائدة عند الكوفيين، وذلك في قول الشاعر[3] [البسيط]:

آل الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاك القَبَائِلُ والأَثْرُوْنَ مَنْ عَدَدَا

قال البغدادي: "على أنَّ(مَنْ) عند الكوفيين حرف زائد؛ أي: والأثرون عددًا، وهي عند البصريين موصوفة؛ أي: والأثرون معدودًا"[4].

ب-مسألة الفصل بين كان واسمها: استدل الكوفيون على إجازة الفصل بين كان واسمها بقول الفرزدق[5] [الطويل]:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

بخلاف البصريين الذين منعوا الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر، قال البغدادي: "على أنَّ (كان) في البيت عند البصريين إمَّا شأنيَّة وإمَّا زائدة؛ فيكون (عطيّة) في

(1) لمْ يُعرف قائله في؛ الإنصاف(205/1)،وشرح المفصل(545/4)،والمقرب ص(171)،والجنى الداني ص(218)،والمقاصد النحوية(775/2)،وشرح الأشموني(511/1)،والدرر اللوامع(302/1).
(2)خزانة الأدب(426/5).
(3) لم يُعرف قائله في؛أمالي ابن الشجري(65/3)،وضرائر الشعر ص(81)،وشرح جمل الزجاجي(45/3)،والتذييل والتكميل(124/1)،وشرح الرضي(55/3)،همع الهوامع(301/1).
(4)خزانة الأدب(129/6).
(5)ديوان الفرزدق ص(162).

الأَوَّل مبتَدأ و(عـوَّدا) فعـل مـاضٍ، وألِفُـه للإطـلاق، وفاعلـه ضـمير عطيـة، ومفعولـه إيَّـاهم المتقدم على المبتدأ؛ والأَصل عَوَّدَهم"[1].

ت–مسألة زيادة لام الابتداء في خبر لكنَّ، وذلك في قول الشاعر[2][الطويل]:

يَلومُنَنِي فِي حُبِ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَني مِنْ حُبِهَا لَعَمِيْد

قال البغدادي: "على أنَّ الكوفيين استدلُّوا على جواز دخول اللام في خبر لكنَّ، ومنعه البصريُّون، وأجابوا عن هذا بأنه إمَّا شاذٌ، وإمَّا أنَّ أصله لكنْ إنَّني"[3].

3–لغات العرب.

اهـتم البغـدادي بـ(لُغات العـرب)، وظهـر ذلـك مـن خـلال استشـهاده بأشـعار العـرب التـي وردت فيهـا لغـاتهم، ومـن الأمثلـة علـى اسـتدلاله بهـا: ذُو الطائيـة التـي استشهد البغدادي بقول الشاعر سنان بن الفحل[4][الوافر]:

فَإِنَّ البِئْرَ بِئْرُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

قـال البغـدادي: "علـى أنَّ(ذو) اسـمُ موصـول، وهـو هنـا بمعنـى التـي، لأنَّ البئـر مؤنثـة"[5]. فإنَّ هذه اللغة تُعزى إلى قبيلة طيء فإنَّ (ذُو) عندهم تُطلق على المذكر والمؤنث[6].

ومـن اللغـات التـي أوردهـا البغـدادي فـي خزانـة الأدب، (لَعَـلَ) التـي فـي الأصـل مِـنْ أَخـوات إنَّ التـي تنصـب الاسـم وترفـع الخبـر، ولكنهـا فـي لُغـة عُقيـل حـرف جـر[7]، و(متـى) حـرف جـر فـي لُغـة هُـذيل بمعنـى مِـنْ أو فـي[8]، ولغـة هـوازن وعُلْيَـا قـيس بحـذف واو الجماعـة والتعـويض عنهـا بالضـمة[9]، ولُغـة طـيء فـي إسـناد نـون الإنـاث فـي الفعـل إلـى الظـاهر علـى لغـة أَكَلُـونِي البَرَاغيـث، ولغـة أهل الحجـاز فـي إعمـال مـا النافيـة عمـل لـيس، ولغـة أهل

(1)خزانة الأدب(9/268-269).
(2) لـمْ يُعـرف قائلـه فـي؛ معـاني القـرآن(465/1)،وشـرح المفصـل(532/4)،وشـرح ابـن النـاظم ص(123)،و رصـف المبـاني ص(235)،شرح التصريح(120/1)،شرح الأشموني(487/1)،والدرر اللوامع(295/1).
(3)خزانة الأدب(316/10).
(4)ديوان الحماسة، لأبي تمام ص(105).
(5)خزانة الأدب(34/6).
(6)يُنظر المقاصد النحوية(403/1).
(7)يُنظر خزانة الأدب(426/10).
(8)يُنظر خزانة الأدب(98/7).
(9)يُنظر خزانة الأدب(232/5)،ومعاني القرآن للفراء(91/1).

تميم إهمالها، أوردها البغدادي في ثلاث مسائل، وهي كالآتي: مسألة: إعمال ما وإهمالها [1]، ومسألة: انتقاض نفي عمل ما بعد إلا [2]، وفي مسألة: نصب خبر (ما) المقدم على لغة أهل الحجاز [3].

4-إطلاقه الأحكام النقدية على آراء ابن هشام:

إنَّ البغدادي لم يكن ناقلًا فقط لآراء ابن هشام(ت761هـ)، ولكنه كان له أحكام نقدية أطلقها ، والتي تُبين رأيه من أقوال ابن هشام من حيث القبول والرفض، ومن الأحكام النقدية التي أطلقها البغدادي على ابن هشام كالآتي:

أ-نظرٌ واضح: ذكر البغدادي هذه العبارة بعد تعقيبه على قول ابن هشام، حيث قال في تخليص الشواهد: "أَمَّا قول سيبويه: إنَّ ترك النون مع (لدن) ضرورة فمردود بالقراءة، ولا يُقال إنَّها جاءت على من يقول لَدُ، وتكون للوقاية، لأنه لا وجه حينئذٍ لدخول النون؛ إذ لا يكون سكون فيُحفظ، ودليله في قوله: قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبيبين قَدِي"[4]، فعلق البغدادي على ابن هشام قائلًا: "وفي هذا نظرٌ واضح"[5].

ب-لا يخفى سماجته: قالها البغدادي ردًا على ابن هشام والنحاة الذين ذهبوا إلى أنَّ (مَنْ) موصوفة، حيث قال البغدادي: "وفي تخريجهم نظر لا تخفى سماجته"[6].

ت-غير صحيح: استعملها البغدادي ردًا على نقل ابن هشام لرأي الكوفيين، قال البغدادي:" ومنه تعلم أنَّ نقل ابن هشام(في المغني) عن الكوفيين أَنَّهم زعموا أَنَّها إذا خُففت لا تعمل شيئًا غير صحيح، وتحريره أنَّ اسمها إذا كان ظاهرًا لا تعمل شيئًا"[7].
ث-غير جيد: وردت هذه العبارة بعد قول ابن هشام: "بأنَّ المبرد جعل ما في قلما زائدة، ووصال فاعل للفعل"، ولكنَّ البغدادي اعترض عليه قائلًا: "وقول ابن هشام: "ووصال فاعل لا مبتدأ، غير جيدٍ، فإنَّ المبرد مراده أنَّ وصالًا فاعل يدوم"[8].

---

(1) يُنظر المسألة في هذا البحث ص(64).
(2)يُنظر المسألة في هذا البحث ص(62).
(3)يُنظر المسألة في هذا البحث ص(60).
(4) يُنظر الكتاب(317/2) ويُنظر تخليص الشواهد ص(106-107)..
(5)خزانة الأدب(385/5).
(6)يُنظر خزانة الأدب(129/6).
(7)خزانة الأدب(427/5).
(8)خزانة الأدب(229/10).

ج–تَكلُّف: استعملها البغدادي في قول ابن هشام في المغني: في أنَّ اللام في لله للتعجب، "أصله: لله درُّ ابن عمِّك"، حيث قال البغدادي: "وهذا تكلف لأنه إجْحاف مستغنًى عنه بجعل اللام للتعجب، ويكون جملة لا أفضلت بيانًا وتفسيرًا لجهة التعجُّب من كمال صفاته، المقتضى للتعجب منه"[1].

ح–الصواب: "زعم ابن هشام في المغني أن أبيض مجرور برُبَّ مقدرة، وأنها للتقليل، والصواب، الأول فإن المعنى ليس على التنكير، بل الموصوف بهذا الوصف واحدٌ معلوم"[2].

خ–باطل: "جعل ابن هشام(في المغني) وَيْ وواهًا لغتين في(وا) بمعنى أعجب، وهذا باطل؛ فإنَّ كلَّ واحدة من هذه الثلاثة كلمة مستقلة في نفسها أصلًا ومادة"[3].

د–اللائق: استعملها البغدادي بعد قول ابن هشام في المغني: في حذف ما المصدرية من الباب الخامس: "الصواب أنَّ ما مصدرية"، فقال البغدادي: هذا يُشعر أنَّ مذهب سيبويه خطأ، وليس هذا بصوابٍ، فكان اللائق أن يقول: "والصحيح"، أو يقول: "وعندي"، أو "عند غيره"[4].

(1)خزانة الأدب(187/7)،ويُنظر مغني اللبيب ص(158)،
(2)خزانة الأدب(67/2)،ويُنظر مغني اللبيب ص(144).
(3)خزانة الأدب(409/6)،ويُنظر مغني اللبيب ص(319).
(4)خزانة الأدب(519/6)، ويُنظر مغني اللبيب ص(710)، ويُنظر الكتاب(117/2).

المبحث الثاني: منهج ابن هشام في النقد النحوي في الرد على النحاة أو قبول آرائهم.

تعريف النقد لغةً واصطلاحًا:

النقد لغةً: "خلافُ النسَّيئة، والنقد والتَّنْقادُ: تمييزُ الدراهِم، وإخراجُ الزيف مِنها"[1].

أمَّا دلالة النقد اصطلاحًا: "هو تقييم الشيء والحكم عليه بالحسن أو القبح، وكذلك تمييز جيد الشيء من رديئه"[2]، "والغرض من النقد معرفة القواعد التي نستطيع بها أنَّ نحكم على القطعة الأدبية أجيَّدة أو غير جيدة، فإذا كانت جيدة أو رديئة، فما درجتها من الحسن أو القبح، ومعرفة الوسائل التي تمكننا من التقويم"[3].

منهج ابن هشام في النقد النحوي:

برز النقد النحوي عند علماء النحو، وظهر هذا النقد في خلافاتهم النحوية، من خلال تقويمها، ومخالفتها بإظهار الحكم عليها، وقد ظهر جليًا عند ابن هشام، وذلك بعد تتبع آراء ابن هشام النحوية والصرفية في خزانة الأدب، تبين أنَّ ابن هشام كان عنده جانب من النقد، بإصدار الأحكام على الآراء النحوية والصرفية إمَّا بالرفض أو القبول، وظهر ذلك من خلال المصطلحات التي استخدمها في نقده، والذي تميز بالموضوعية والدقة في حكمه.

المصطلحات التي استعملها ابن هشام في نقده للآراء النحوية:

تعددت صور النقد عند ابن هشام التي تظهر رأيه في أقوال النحاة، وكانت الآراء عنده متباينة من حيث الحكم على الآراء بالقوة أو الضعف في المسائل، منها:

أولًا: مصطلحات القبول والاستحسان:

وهي المصطلحات التي استخدمها ابن هشام في بيان رأيه في الآراء التي لاقت قبولًا عنده.

(1)لسان العرب مادة (نقد)(425/3).
(2)النقد الأدبي ص(1).
(3)النقد الأدبي ص(1).

ومن هذه المصطلحات:

1-أَوْلَى: استعملها ابن هشام بعد ذكره لقول الخليل في أنَّ (ألا) عنده للتنبيه، وعند يونس للتمني، ونون الاسم للضرورة، ثم قال ابن هشام: "وقول الخليل أولى من إضمار الفعل، بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يُرِدْ أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه"[1].

2-الصحيح: وجاءت هذه العبارة بقوله: "إنَّ من العرب مَنْ يُلحقُ الفعل المسند إلى الاثنين، أو الجماعة ألفًا وواوًا، ونونًا دالة على حال الفاعل، فيقولون: قامَا أخواك، وقاموا أخواتك، وقمن نسوتك، كما يلحق تاء ساكنة في التأنيث، فيقولون: قامت هند، والصحيح أنها حرف كالتاء لا اسمًا مضمره مبدل منها، أو مخبر بها، أو بفعلها عنه على التقديم والتأخير"[2].

3-الصواب: وجاء هذا المصطلح بعد ردِّه على قول سيبويه بأنَّ الاسم المرفوع بعد الظرف(وصالٌ) مبتدأ، فقال ابن هشام: "والصواب أنَّه فاعل يدوم محذوفًا مفسرًا بالمذكور"[3].

4-حسنٌ:وردت هذه العبارة بعد ذكره لقراءة ابن محيص:﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** ﴾[4]، إنَّ الأصل أنْ يُتموا بالجمع فَحسنٌ؛ لأنَّ الجمع على معنى مَنْ[5].

5-الظاهر: استعملها بعد اختلاف النحاة في نوع (ما) في قوله: (بعدما) فمن النحاة مَنْ عدَّ ما كافة، ومنهم مَنْ عدَّها مصدرية، فقال ابن هشام في المغني: قيل(ما) مصدرية، وهو الظاهر؛ لأنَّ فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة، ولأنَّها لو لم تكن مضافة لنونت[6].

---

(1)مغني اللبيب ص(73)،ويُنظر رأي الخليل في الكتاب(308/2).
(2) مغني اللبيب ص(473).
(3)يُنظر مغني اللبيب ص(664)،ويُنظر الكتاب(115/3).
(4) سورة البقرة، الآية:233،قراءة الرفع لابن محيص(يُنظر اتحاف الفضلاء340/1).
(5)يُنظر مغني اللبيب ص(610).
(6)مغني اللبيب ص(345).

ثانيًا: مصطلحات الرفض والتضعيف:

وهي المصطلحات التي عبَّر بها ابن هشام عن آراء النحاة من حيث الرفض والتضعيف، وظهر ذلك في حكمه بالنقد على آراء النحاة كالآتي:

1-هذا فاسد: ذكر ابن هشام في قوله:(ما تنفك إلَّا مَنَاخَةً) أنَّ الرواية "آلًا" بالتنوين؛ أي: شخصًا، وقيل: تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخُلصُ منه، فنفيها نفي، ومناخة حال، وذهب ابن هشام إلى أنَّ قول جماعة كثيرة من النحاة: هي ناقصة والخبر "على الخسف" و"مناخة" حال، أنَّ هذا فاسد لبقاء الإشكال؛ إذ لا يُقال: "جاء زيد إلا راكبًا"[1].

2-فيهن نظر: حيث ذهب إلى اعتبار الضمير المحذوف في نسيتُ وأجرُ فيه نظر؛ لاحتمال نسيت وأجر للوصفية والخبر محذوف؛ أي: فمنها ثوبٌ نسيته، ومنها ثوبٌ أجر، ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان مقدرتان؛ أي: فثوبٌ لي نسيته، وثوبٌ أجر[2].

3-مردود: استعملها في مواضع مختلفة منها في مسألة إضمار الفعل بعد لولا، حيث ذهب ابن هشام إلى أنَّ لولا للتوبيخ، والتنديم، وتختص بالماضي، إنَّ الفعل أُضمر؛ أي: "لولا عددتم"، وقول النحويين: "لولا تعدون" مردود؛ وذلك لأنه لم يُرد أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عِدَّه في الماضي، وإنما قال تعدون على حكاية الحال؛ فإن كان مُراد النحويين مثل ذلك فحسن[3].

4-وهذا تكلف: وردت هذه العبارة في مواضع عدة منها، بعد ذكره لرواية يعقوب، بقوله: " وروى يعقوبُ: ذَهبًا وصَريفًا، بالنصب، فعلى هذا هي نافية مؤكّدة لما، ومن زعم أنَّ ما إذا تكررت يبطل عملها جعل منفي ما الأولى محذوفًا؛ أي: فما ينفعك الحزن، وهو تكلف[4].

(1)مغني اللبيب ص(76-77)، ويُنظر الجامع الصغير ص(130).
(2)مغني اللبيب ص(524-525).
(3)مغني اللبيب ص(303-304).
(4)يُنظر تخليص الشواهد ص(378-379).

5-نادرة جدًا: استعملها في مواضع مختلفة، ومنها في حكمه على رواية عيسى بن عمر في أنَّ قومًا من العرب يعملون عمل إذن بالرغم من ورود جميع الشروط فيها، فابن هشام نقل الرواية وأقوال النحاة من حيث القبول والرفض، وقال: ومع ذلك كله لغة نادرة جدًا[1].

6-ممنوع: جاءت هذه العبارة بعد رده على الكوفيين، على اسميته رُبَّ وأنَّ عارُ خبر للمبتدأ، بقوله: وقولهم: إنه أخبر عنه في قوله: وَرُبَّ قَتلٍ عَارُ ممنوع، بل "عارٌ" خبر لمحذوف[2].

7-سهو: وردت بعد ذكره لقول الزجاجي: بأنهم أرخو الليالي دون الأيام[3]، فقال ابن هشام: "وهو سهوٌ، فإنَّ حقيقة التغليب أنْ يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، وإنما أرخت العربُ بالليالي لسبقها، إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يطلع ليلًا"[4].

8-خطأ: استعملها في رده على ابن السيد الذي أجاز زيادة كان بلفظ المضارع، قال ابن هشام في مغني اللبيب: "وأمَّا قول ابن السيد: إنَّ كان زائدة فخَطَأ؛ لأَنَّها لا تُزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة لدعوى ذلك"[5].

(1)يُنظر أوضح المسالك(4/164-165).
(2)مغني اللبيب ص(143).
(3)يُنظر الجمل في النحو ص(145).
(4)مغني اللبيب ص(736).
(5)مغني اللبيب ص(667).

الفصل الأول

آراء ابن هشام النحوية والصرفية في خزانة الأدب

وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: آراء ابن هشام الأنصاري النحوية في خزانة الأدب.

المبحث الثاني: آراء ابن هشام الأنصاري الصرفية في خزانة الأدب.

المبحث الأول: آراء ابن هشام الأنصاري النحوية في خزانة الأدب.

يُعدُّ علم النحو من أهم علوم اللغة العربية، وهو علم يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب، وجاء في هذا المبحث دراسة لآراء ابن هشام النحوية الواردة في خزانة الأدب.

المثنى

المسألة الأولى: حذف نون التثنية

إنَّ الأصل في نون التثنية أنْ تُحذف في حالة الإضافة، ولكنها قَدْ تُحذف نون التثنية لغير الإضافة؛ وذلك للضرورة الشعرية، كقول الشاعر[1][الطويل]:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ ومِنَّةٌ وإِمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بِالحرِّ أَجْدَرُ

قال البغدادي: على أنَّ نون التثنية قد تُحذف للضرورة كما هنا؛ فإنَّ الأصل: هما خطتان[2]، وهذا على رفع إسارٌ، وأَمَّا على جرِّه فخطَّتا مضاف إليه وحُذفت النون للإضافة، ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني: في رفع إسارٌ حذف نون المثنى من خُطَّتان، وفي جره الفصلُ بين المتضايفين بإمَّا. فلم ينفك البيتُ عن ضرورة[3].

التوضيح والتحليل:

إنَّ في "إسارٌ" روايتين، ذكرهما ابن جني(ت392هـ) في كتابه(التنبيه على شرح مشكلات الحماسة): "أمَّا مَنْ جرَّ "إسار ومِنَّة" فأمره واضح، وذلك أنَّه حذف النون للإضافة، ولم يعتد "إمَّا" فاصلًا بين المضاف والمضاف إليه، وعلى هذا تقول: هُمَا غُلامَا إمَّا زيدٍ وإمَّا عمروٍ، وهذان ضارِبا إمَّا زيدٍ وإمَّا جَعفرٍ، وأجود من هذا أن تقول: هُما إمَّا خُطَّتا إسارٍ ومنَّةٍ، وإمَّا دَمٍ، وإن شئت خُطَّتا دَمٍ"[4]، "وأمَّا الرفع فطَريف المذهب، وظاهرُ أمره أنَّه على لغة مَنْ حذف نون التثنية لغير إضافة، فقد حكى ذلك، ومِمَّا يُعزى إلى كلام البهائم قولُ الحَجَلة للقَطَاة: "بَيضُكِ ثِنْتَا، وبَيْضِي مِئَتا"؛ أي: ثِنْتَانِ، ومِئَتَانِ"[5].

(1)ديوان تأبط شرًا ص(284).
(2)خزانة الأدب(499/7).
(3)خزانة الأدب(500/7)،ويُنظر مغني اللبيب ص(715-716).
(4)التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص(47).
(5)المصدر نفسه ص(48).

قال الرضي(ت686هـ): "إنما تُحذفُ النون في الإضافة، وقد تسقط للضرورة، كقوله: هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ ومِنَّةٌ، برفع "إسارٌ" أمَّا إذا جُرَّ فبالإضافة، و "إمَّا" فصل، وقد تسقط لتقصير الصلة، كالضاربا زيدًا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل"[1]، وذهب السيرافي، وابن عصفور والمالقي على أنَّ النون في (خطتا) حُذِفت للضرورة[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في مغني اللبيب: "تُحذف نون التثنية للإضافة، نحو:﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ** ﴾[3]ولشبه الإضافة، نحو:" لا غُلامي لزيدٍ"، ولتقصير الصلة، نحو: "الضَّارِبا زيْدًا"، وإنَّ النون تُحذف للضرورة في قوله[الطويل]:

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ ومِنَّةٌ وإمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بِالحرِّ أَجْدَرُ

فيمن رواه برفع "إسارٌ ومنةٌ"، وأمَّا منْ خفض فبالإضافة، وفصَل بين المتضايفين بـ(إمَّا)، فَلَمْ ينفك البيت عن ضرورة"[4].

جمع المذكر السالم

ب-المسألة الثانية: استعمال واو ضمير ذكور العقلاء لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم.

قال البغدادي: "على أنَّ الأخفش حكى: بنو عِرس وبنو نعش، اعتبارًا للفظ ابن، وإن كان غير عاقل، كأنَّه جعلها جمعًا لابن نعش وإن لم يستعمل[5]وذلك في قول النابغة الجعدي[6] [الطويل]:

شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنَو نعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني: والذي جرَّأه على استعمال الواو في غير العقلاء قوله: بنو لا بنات، والذي سوَّغ ذلك أَنَّ ما فيه من تغيير نظم الواحد شبَّهه

(1)شرح الرضي(358/3).
(2)يُنظر ضرورة الشعر، للسيرافي(100/1)،وشرح جمل الزجاجي(300/2)، ورصف المباني ص(342).
(3)سورة المسد، الآية:1.
(4)مغني اللبيب ص(715-716).
(5)خزانة الأدب(82/8)، ومعاني القرآن، للأخفش ص(460).
(6) ديوان النابغة الجعدي ص(25).

بجمع التكسير، فسهُل مجيئه لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعله، نحو:﴿ **إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ**﴾"[1]مع امتناع قامت الزيدون[2].

التوضيح والتحليل:

إنَّ واو الضمير تُستعمل للعقلاء، ولكنها تُستَعْملُ هذه الواو لغير العقلاء، وذلك إذا نزلوا منزلة العقلاء، قال سيبويه(ت180هـ): وأمَّا في قوله تعالى: ﴿ **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**﴾[3]، و ﴿**رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾[4]،و﴿ **يَاأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ**﴾ [5]فزعم الخليل أنَّه بمنزلة ما يعقل ويَسمع، لمَّا ذَكَّرَهم بالسُّجود، وصار النملُ بتلك المنزلة حين حَدَّثتَ عنه كما تُحدَّث عن الأَناسيّ، وكذلك ﴿ **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** ﴾[6]؛ لأنها جُعلت في طاعتها[7] وقال النابغة الجعدي[8][الطويل]:

شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنَو نعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تُؤْمَرُ وتُطيعُ، وتفهم الملامَ وتَعبُد، بمنزلة الآدميّينَ[9]، وقال الأعلم(ت476): "الشاهد فيه تذكيره بنات نعش لإخباره عنه بالدنو والتصوب كما يخبر عن الأدميين"[10].

وقال السيرافي(ت385هـ): "وقال:" دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا"، وكان حَقَّهُ أن يقول:"دَنونَ فتصوَّبْنَ"؛ لأنها مما لا يعقل، إلا أنه أجراها مجْرَى ما يعقل"[11]، وقال الزجاج: في قوله: ﴿ **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**﴾[12] "قيل: يسبحون كما يقال لما يعقل؛ لأنَّ هذه الأشياء وصفت بالفعل كما يوصف مَنْ يعقل، كما قالت

(1)سورة يونس، الآية:90.
(2)خزانة الأدب(83/8)، ويُنظر مغني اللبيب(404).
(3)سورة الأنبياء، الآية:33.
(4)سورة يوسف، الآية:4.
(5)سورة النمل، الآية:18.
(6)سورة الأنبياء، الآية:33.
(7)الكتاب(47/2-48).
(8)ديوان النابغة الجعدي ص(25).
(9)الكتاب(47/2-48).
(10)النكت(61/2).
(11)شرح كتاب سيبويه(155/1).
(12) سورة الأنبياء، الآية:33.

العـرب- فـي روايـة جميـع النحـويين- أكلـوني البراغيـث لمـا وصـفت بالأكـل، قيـل: أكلوني، وقال الشاعر[1][الطويل]:

شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنَو نعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

وبنو نعش يريد بنات نعش، وقال بنو نعش لضرورة الشعر"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

إنَّ واو ضـمير الـذكور، نحـو: "الرجـال قـاموا"، تُسـتعمل لغيـر العقـلاء إذا نزلـوا منـزلتهم، نحـو: قولـه تعـالى:﴿ **يَاأَيُّهَـا النَّمْـلُ ادْخُلُـوا مَسَـاكِنَكُمْ**﴾[3]،وذلـك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذ قوله[4][الطويل]:

شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنَو نعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

والـذي جـرَّأه علـى اسـتعمال الـواو فـي غيـر العقـلاء قولـه: بنـو لا بنـات، والـذي سـوَّغ ذلـك أَنَّ مـا فيـه مـن تغييـر نظـم الواحـد شـبَّهه بجمـع التكسـير، فسـهُل مجيئـه لغيـر العاقـل، ولهـذا جـاز تأنيـث فعلـه، نحـو:﴿ **إِلَّا الَّـذِي آمَنَـتْ بِـهِ بَنُـو إِسْرَائِيلَ**﴾[5]، مع امتناع قامت الزيدون[6].

إنَّهـا شُـبهت بجمـع التكسـير؛ لأنَّ جمـع ابـن ابنـون، فلمـا جُمـع بـالنون سـار مفـرده غيـر سـالم فهـو ملحـق بجمـع المـذكر السـالم، ولـذلك يُعامـل معاملـة جمـع التكسـير الذي يجوز تأنيث الفعل وتذكيره.

(1)ديوان النابغة الجعدي ص(25).
(2)معاني القرآن، للزجاج(391/3).
(3) سورة النمل، الآية:18.
(4)ديوان النابغة الجعدي ص(25).
(5)سورة يونس، الآية:90.
(6)يُنظر مغني اللبيب ص(404).

الممنوع من الصرف

المسألة الثالثة: حكم الممنوع من الصرف عند اقترانه بـ(أل).

إنَّ حكم الاسم الممنوع من الصرف أنْ يُجَرَّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرة، قال تعالى:﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوب**﴾[1]، ويُستثنى من ذلك أن تدخل عليه "ال" فإنه يُجرُ بالكسرة على الأصل[2]، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر[3][الطويل]:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بن اليزيدِ مَبَارِكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخلافةِ كاهِلُه

الشاهد فيه: "اليزيد" حيث دخلت (ال) على (يزيد) العلم الموازن للفعل ضرورة، وقد جره الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أنَّ (ال) فيه زائدة، ومع وجود العلمية ووزن الفعل[4]، وقال البغدادي: "على أنَّ العلم إذا وقع فيه اشتراكٌ اتفاقي جاز تعريفه باللام، يعني: ويزول تعريف العلمية بأن ينكّر ثم يعرف باللام"[5]، ثم أتْبَعه برأي ابن هشام في خزانة الأدب فقال: "استشهد به ابن هشام في شرح الألفية على أَنَّ ما لا ينصرف إذا دخلته الْ، ولو كانت زائدة صُرِفَ كما في اليزيد، فجعلها زائدة لا معرفة"[6].

التوضيح والتحليل:

ذهب النحاة إلى أن "ال" في اليزيد زائدة، حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهي في الحقيقة زائدة[7]، وفَسَّرَ أبو البركات الأنباري(ت577هـ) سبب إدخال أل على يزيد وهو علم، "وذلك لأنه اعتقد فيه الشياع بسبب تعدد المسمى بهذا الاسم، وفي بني أُمية قوم الممدوح عدة ممن سُمي بيزيد"[8]، وقال ابن مالك(ت672هـ): "إن الاسم إذا أُضيف أو أُدخل عليه الألف واللام جُرَّ بالكسرة لزوال التوهم"[9].

---

(1)سورة النساء ،الآية:163.
(2)شرح قطر الندى، ص(65).
(3)نُسب للرماح بن ميادة في؛ أمالي ابن الشجري(236/1)،والإنصاف(317/1)،وشرح التسهيل(41/1)،والمقاصد النحوية(242/1)،وشرح الأشموني(69/1)،والدرر اللوامع(17/1).
(4)شرح الأشموني(70/1).
(5)خزانة الأدب(226/2).
(6)المرجع نفسه(226/2)،ويُنظر أوضح المسالك(74/1).
(7)المقاصد النحوية(249/1)،ويُنظر الدرر اللوامع(17/1).
(8)الإنصاف(318/1).
(9)شرح التسهيل(41/1).

وقال الأزهري(ت905هـ): "بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليها، بناءً على أنَّه باقٍ على علميته، ويحتمل أن يكون قدّر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف"[1].

والخلاصة: أَنَّ في قوله: اليزيد هنا احتمالان، أوَّلهما: أنَّ الشاعر أدخل أل على يزيد للضرورة او لِلَمْح الأصل، فتكون أل زائدة، والاسم ممنوع من الصرف للعلميَّة، ووزن الفعل، وإنما جُرَّ بالكسرة لدخول ال عليها، وثانيهما: أن الشاعر قصد تنكير يزيد قبل إدخال ال عليه، لأنَّ يزيد قدر فيه الشياع فصار كالنكرة، فأصبح بعد زيادة أل ككلمة الرجل ونحوه، ولهذا زالت علميَّته ولم يَبْقَ فيه سوى علَّة واحدة وهي وزن الفعل، فهو إذن ليس ممنوعًا من الصرف، فلا يصحّ التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجرّ بالكسرة لدخول "أل" عليه[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

عَدَّ ابن هشام أنَّ أل في اليزيد زائدة، "وقد جره الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أنَّ فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف، وهما العلمية ووزن الفعل، وهذا يدل على أنَّ الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام كان جره بالكسرة الظاهرة، وأنه لا فرق بين أن تكون "ال" هذه معرفة أو موصولة أو زائدة، والسر في ذلك أن "أل" بجميع أنواعها من خواص الاسم"[3]، وقال في كتابه قطر الندى: "إنه يحتمل أن يكون قَدَّرَ في "يزيد" الشِّياعَ، فصار نكرة، ثمَ أُدخل عليه "أل" للتعريف؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وَزْنُ الفعل خاصَّةً، ويحتمل أن يكون باقيًا على عَلميَّته و "أل" زائدة فيه"[4]، وأما في المغني فقد اعتبر أن "أل" في "اليزيد" واقعة في الشعر، وأن "أل" فيه للتعريف[5].

والخلاصة إنَّ (ال) في (اليزيد) زائدة، وأن الاسم الممنوع من الصرف يُجر بالكسر إذا دخلت عليه(ال) بغض النظر عن نوعها.

(1) شرح التصريح(85/1).
(2)يُنظرشرح جمل الزجاجي(242/2)،ويُنظر شرح قطر الندى ص(65).
(3)أوضح المسالك(74/1).
(4)شرح قطر الندى ص(65).
(5)يُنظرمغني اللبيب ص(52-53).

الفعل المضارع المعتل

المسألة الرابعة: حذف الفتحة في حالة النصب من آخر حرف العلة الواو للضرورة.

إنَّ (الـواو) تُعـدُّ مـن حـروف العلـة، وأهـم مـا يميـز حرفـي العلـة (الألـف والـواو) فـي حالـة النصـب، ظهـور العلامـة الإعرابيـة علـى آخـره، ولكـن هـذه العلامـة قـد تُحـذف للضرورة الشعرية، ومن الشواهد على ذلك قول عامر بن طفيل[1][الطويل]:

فَمَا سَوّدَتْني عَامِرٌ عن وراثةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ ولا أَبِ

الشـاهد فيـه:(أَنْ أَسْـمُوْ) حيـث سـكن الـواو، ولـم تظهـر علامـة نصـب الفعـل المضارع(الفتحة)؛ وذلك للضرورة الشعرية.

ذكـر البغـدادي قـول ابـن هشـام: القاعـدة الأُولـى: قـد يُعطـى الشـيء حكـمَ مـا أشـبه فـي معنـاه أو لفظـه أو فيهمـا. فأمَّـا الأَوَّل فلـه صـور كثيـرة إلـى أنْ قـال منهـا: العطـف بـ(وَلا) بعـد الإيجـاب، أبـى اللهُ أَنْ أسـمُو بـأُمٍّ ولا أَبِ لمَّـا كـان معنـاه قـال الله لـي: لا تسـمو بـأُمٍّ ولا أبِ"[2].

التوضيح والتحليل:

اتفـق النحـاة علـى أنَّ حـذف الفتحـة مـن الفعـل المضـارع فـي حالـة النصـب، للضـرورة الشـعرية، قـال البغـدادي: "النصـب علـى الـواو يقـدَّر كثيـرًا لأجـل الضـرورة"[3]، وقـال الأخفـش الأوسـط سـعيد بـن مسـعدة(ت215هـ): "إنمـا جـاز ذلـك للشـاعر؛ لأن الحركـات المسـتثقلة فـي حـروف المـد واللـين، فلمـا جـاز أسـكنها فـي الاسـم فـي موضـع الجـر، والرفـع أجـرى عليـه فـي موضـع النصـب أيضًـا"[4]، وقـد عَـدَّ ابـن عصـفور(ت669هـ) حـذف الفتحـة مـن الفعـل فـي حالـة النصـب للتخفيـف، حيـث قـال:" حـذف الفتحـة مـن آخـر أسـمو تخفيفًـا إجـراء للنصـب مجـرى الرفـع"[5]، وقـال العينـي(ت855هـ): "إنَّ الحـق أن يُقـال(أن

(1)ديوان عامر بن طفيل ص(13).
(2)خزانة الأدب(344/8)،ويُنظر مغني اللبيب ص(785).
(3)خزانة الأدب(343/8).
(4) المرجع نفسه(343/8).
(5)ضرائر الشعر ص(91).

أسموَ) بنصب الواو، ولكنه سكنها للضرورة"[1]، على أَنَّ الواو يُقدر كثيرًا لأجل الضرورة، وقال ابن يعيش:" اعلمْ أنَّ من العرب من يشبه الياء والواو بالألف لقُربهما منهما، فيسكنها في حالة النصب، ويستوي لفظُ المرفوع والمنصوب"[2]، واعتبر أنَّ إسكان الواو في(أسموْ) وهو منصوب فمنهم من جعل ذلك لغة، ومنهم من يجعله ضرورة، وقال المبرد: من الضرورات المستحسنة"[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

لم يتحدث ابن هشام في هذه المسألة عما ذهب إليه النحاة، واكتفى في حديثه عن الشاهد الشعري بقوله في مغني اللبيب: "العطف بـ(ولا) بعد الإيجاب في، نحو: أبى الله أنْ أسمو بأمٍ ولا أبٍ"، ثم قال: ولم ينصب الفعل المضارع فيه بأن للضرورة، ويروى "أن أسمو بأمي والأب" بفتح ياء المتكلم، وبإدخال (ال) على أب تعويضًا عن الإضافة، ولا شاهد فيه على هذه الرواية"[4].

والراجح: إنَّ حذف الفتحة من آخر حرف العلة الواو، في حالة النصب، وتسكينه كما في الشاهد (لن أسموْ) للضرورة الشعرية.

النكرة والمعرفة

الضمير

المسألة الخامسة: حذف نون الوقاية.

إنَّ نون الوقاية إذا لحقت ياءُ المتكلم الفعلَ، وجب الفصلُ بينهما بنونٍ تُسمى نون الوقاية؛ لأنها تَقي ما تَتَّصلُ به من الكسر، تقول: أكرمني، ويكرمني[5]، ولَكنَّ نون الوقاية قد تُحذف للضرورة الشعرية، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر[6][الرجز]:

(1)المقاصد النحوية(264/1).
(2)شرح المفصل(484/5).
(3)المرجع نفسه(485/2).
(4)مغني اللبيب ص(753).
(5)يُنظرجامع الدروس العربية(118/1).
(6)نُسب إلى حميد الأرقط في؛ المحتسب(223/2)،وكتاب الشعر ص(155)،وشرح ابن الناظم ص(45)،والمقاصد النحوية(327/1)،والدرر اللوامع(107/1).

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِى ليس الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

قال البغدادي: "على أنَّ هذا ضرورة، والقياس قَدْني بالنون"[1]، وقال ابن هشام في شرح شواهده: "إذا جُرَّت الياءُ بِلَدُنْ أو قَطْ أو قد، فالغالب إثبات النون، حفظًا للسكون، وقد يترك، ودليله قوله تعالى:﴿ **قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا** ﴾[2]قُرئ مخففًا ومشدَّدا"[3]، "وأمَّا قول سيبويه: إنَّ تركَ النون مع لدن ضرورة فمردود بالقراءة، ولا يقال إنها جاءت على من يقول لَدُ، وتكون النون للوقاية، لأنه لا وجه حينئذ لدخول النون؛ إذ لا سكونَ فيحفظ، ودليله في قوله: قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِى وفي هذا نظرٌ واضح"[4].

التوضيح والتحليل:

سُميت نون الوقاية بهذا الاسم؛ لأنها تقي الفعل من الكسرِ المشبه للجر، وأصل اتّصالها بالفعل، وإنما اتَّصلت بغيره للشبه به، وقد ورد حذفها في قسم شاذّ خاص بالضرورة[5]، من ذلك حذف النون في ليس كقول رؤبة[6][الرجز]:

عَدَدتُ قَوْمِي كَعيد الطَّيْس إذ ذهَب القَوْم الكِرَام ليسي

وفي قد كقول: قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِى، وتحذف النون كذلك في قط، ومن، وعن[7]كقول الشاعر[8][المديد]:

أيُّهَا السَّائِلُ عنْهُم وعَنِي لستُ من قيس ولا قيسُ مني

ذهب سيبويه إلى أَنَّ نون الوقاية لازمة مع قد ولكنها قد تُحذف للضرورة الشعرية، حيث قال سيبويه: قَطِي وقَدِي، فأما الكلام فلا بُدَّ فيه من النون، وقد اضطُرَّ الشاعر

(1)خزانة الأدب(382/5).
(2)سورة الكهف، الآية:76، قراءة نافع وأبو جعفر، بضم الدال وتخفيف النون، وهو أحد لغاتها(يُنظر اتحاف الفضلاء222/2)
(3)خزانة الأدب(384/5).
(4)خزانة الأدب(385/5)،ويُنظر تخليص الشواهد ص(106-107).
(5)همع الهوامع(214/1).
(6)نُسب إلى رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص(175).
(7)همع الهوامع(214/1-215).
(8)لمْ يُعرف قائله في؛ شرح التسهيل(138/1)،وشرح ابن الناظم ص(44)،والمقاصد النحوية(324/1)،وشرح الأشموني(110/1)، والدرر اللوامع(109/1).

فقال قَدِي، شبهه بحَسْبِي؛ لأنَّ المعنى واحد"[1]. ورد ابن مالك على سيبويه بقوله: "زعم سيبويه أنَّ عدم لحاقها من الضرورات وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح"[2].

وردَّه صاحب الكشاف والبَيْضاوي عند قوله تعالى:﴿ **قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا** ﴾[3]على قراءة نافع، بتحريك نون لدن بها عن نون الوقاية"[4]، وقال ابن الأنباري: "في لَدُنِّى، وذلك في قوله تعالى:﴿ **قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا** ﴾[5]يُقرأ بتشديد النون وتخفيفها، فمن شدَّد النون كانت النون الأولى أصلية، والثانية نون الوقاية، ومن خفف النون، احتمل وجهين، أحدهما: أن يكون على لغة من قال لَدُنِى: لَد، فتكون نون الوقاية، ولا نون في أصل الكلمة، والثاني: أن تكون أصلها التشديد، إلا أنه خَفَّف، وحذف نون الوقاية"[6].

وقال الشاطبي(ت790هـ): "إنَّ الحذف في قَدنى وقطني قَد يأتي أيضًا، وهو حذفُ نون الوقايَةِ وإتيانه بـ "قَد" و "يَفي" إشعارٌ بأنَّه مسموعٌ في الكلامِ، بل قد يَكثُر كَثرةً ما، إذ معنى يَفي يكثرُ؛ أي: إنه قد يكثُرُ في السَّماع فلا يكون معدودًا في الشَّواذ، ولا في الضرائر"[7].

رأي ابن هشام في كتبه:

إنَّ ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي: النصب والخفض، فإن نَصَبَها فعلُ أو اسْمُ فعلٍ، وجب قبلها نون الوقاية [8] "وأمَّا قوله: إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي فضرورة، وإنْ خَفَضَها حرفٌ: فإن كان "مِنْ" أو "عَنْ" وجبت النونُ، إلا في الضرورة"[9]، "وإن خَفَضَهَا مُضاف: فإن كان "لَدُنْ" أو "قَطْ" أو "قَدْ" فالغالبُ الإثبات، ويجوز الحذف فيه قليلًا، ولا يختص بالضرورة."[10].

(1)الكتاب(317/2).
(2)شرح التسهيل(136/1).
(3)سورة الكهف، الآية:76، قراءة نافع وأبو جعفر، بضم الدال وتخفيف النون، وهو أحد لغاتها(يُنظر اتحاف الفضلاء222/2)
(4)تفسير الكشاف ص(626)،وحاشية محي الشيخ زاده ص(504/5).
(5) سورة الكهف، الآية:76.
(6)البيان في غريب القرآن(114/2).
(7)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(337/1-338).
(8)يُنظر أوضح المسالك(106/1).
(9)أوضح المسالك(108/1).
(10)أوضح المسالك(118/1).

وقال ابن هشام في تخليص الشواهد: إذا جرّت الياء بلَدُن أو قد أو قط فالغالب إثبات النون، حفظًا للسكون، وقد تترك، دليلُه في لدن قوله تعالى:﴿**قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا**﴾[1]،قرئ مخففًا ومشددًا، وأما قول سيبويه: إنَّ ترك النون مع لدن ضرورة فمردود بالقراءة، ولا يُقال: إنَّها جاءت على لغة من يقول:(لد)، وتكون النون للوقاية، لأنه لا وجهَ حينئذٍ ولدخول النون، إذ لا سكون فيحفظ، ولأنَّ الذي يقول: لَد، يقول: لدنك ولدنه، لأنَّ الضمائر ترد الأشياء إلى أصلها، كما أنَّ من قال: لم يَكُ يقول: لم يكنه، ودليله في(قد) قوله: قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِي[2].

والراجح أنَّ حذف النون في(قدي) من كلمة (قَدْني) مُخَالِفٌ للقياس؛ لأنَّ الأصل إذا اجتمع الفعل وياء المتكلم، فُصِلَ بينهما بِنُون الوقاية، التي تَقِي الفعل مِن الكسر.

المسألة السادسة: وصل الضمير بالاسم.

إنَّ الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرًا لكان أو إحدى أخواتها، أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، فخرج مثل الكاف من نحو: "أكرمتك" ودخل مثل الهاء نحو قوله[3][الوافر]:

فَلَا تَطمَعْ أَبَيْتَ اللّعْنَ فيْهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيٍ يُستَطَاعُ

قال البغدادي:" على أنَّ ما بعد الضمير المجرور إذا كان أنقص تعريفًا جاز فيه الانفصالُ والاتصالُ، فإنَّه كما جاز (مَنعكها) يجوز منعك إياها، وكاف المخاطب محلُّها الجر بإضافة المصدر إليها وهو المنع، وضمير الغائب أنقصُ تعريفًا من ضمير المخاطب"، وقال ابن هشام في شواهده: هذا ممَّا اتُّفق على أنَّ فصلَه أرجح" [4].

(1)سورة الكهف،الآية:76.
(2)تخليص الشواهد ص(106-107).
(3)نسب إلى رجل من بني تميم في ديوان الحماسة ص(38).
(4)خزانة الأدب(297/5)،ويُنظر تخليص الشواهد ص(111).

التوضيح والتحليل:

إنَّ وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد، يعتبر ضعيف، وكان القياس أن يقول: ومنعك إياها[1]، قال ابن الناظم(ت686هـ): "المبيح لجواز اتصال الضمير، وانفصاله هو كونه: إمَّا ثاني ضميرين، أولهما أخص، وغير مرفوع، وإمَّا كونه خبرًا لكان أو إحدى أخواتها"[2]، "أمَّا الأول فكالهاء من(سلنيه)، و(منعكها)، فإن الهاء منهما ثاني ضميرين، أولهما أخص، لما علمت: أن المتكلم أخص من المخاطب، والمخاطب أخص من الغائب، وغير مرفوع أيضًا؛ لأنه في المثال الأول منصوب، وفي الثاني مجرور، فيجوز في الهاء المكسورة الوجهان، نحو: سلنيه، وسليني إياه، ومنعكها، ومنعك إياها، إلا أن الاتصال مع الفعل أحسن وأكثر"[3]، كما في قوله تعالى:﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ**﴾[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن في كتابه تخليص الشواهد: "إذا اجتمع ضميران، أولهما أعرف، وليس مرفوعًا بغير كان وأخواتها، اتُّفق على أن فصله أرجح، وضابطه أن يكون الضمير الذي تقدمه مخفوضًا، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِك إياه، وذَلِكَ لِأَنَّ العَامِل حينَئذٍ اسم، فهو ضعيف عن الاتصال بضميرين"[5].

ومن شواهد الوصل قوله [6][الوافر]:

فَلَا تَطمَعْ أَبَيْتَ اللّعْنَ فيْهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيٍ يُستَطَاعُ

والراجح أَنَّه إذا اجتمع ضميران عاملهما اسم واحد، نحو: "منعكَهَا" فالفصل أرجح، وكان القياس أنْ يقول: منعك إياها[7].

(1)يُنظر المقاصد النحوية(298/1).
(2)شرح ابن الناظم ص(38).
(3)المصدر نفسه ص(39).
(4)سورة هود، الآية:28.
(5) تخليص الشواهد ص(111).
(6)نسب إلى رجل من بني تميم في ديوان الحماسة ص(38).
(7)يُنظر تخليص الشواهد ص(111).

المسألة السابعة: حذف واو الجماعة اكتفاء بالضمة قبلها.

إنَّ حذف واو الجماعة، والتعويض عنها بالضمة، لغة من لغات العرب، استدل بها البغدادي بقول الشاعر[1][الوافر]:

وَلَوْ أَنَّ الأطبَّا كانُ حَوْلِي وَكَانَ مَع الأَطِبَاءِ الْأساةُ

قال البغدادي: "على أنه قد يُستغنى بالضمَّة عن واو الضمير في ضرورة الشعر كما هنا؛ فإنَّ الأصل: ولو أنَّ الأطباءَ كانوا حولي، فحُذفت الواو ضرورة، وبقيت الضمة دليلًا عليها. وذكر البغدادي أنَّ ابن هشام نقل عن التبريزي قراءة يحيى بن يعمر:﴿ **عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ**﴾[2]بالرفع أنَّ أصله أحسنوا، فحذفت الواو اجتزاءً عنها بالضمة"[3].

التوضيح والتحليل:

قال الفراء(ت207هـ) في تفسيره في قوله:﴿ **وَاخْشَوْنِي** ﴾[4] أثبتت فيها الياء ولم تثبت في غيرها، وكل ذلك صواب، وإنما استجازوا حذف الياء؛ لأن كسرة النون تدل عليها، ومن ذلك قوله تعالى:﴿**رَبِّي أَكْرَمَن**﴾[5]، ﴿**أَهَانَن**﴾[6] في سورة الفجر، وقوله:﴿**أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ**﴾[7]ومن غير النون:﴿**الْمُنَادِ**﴾[8] و ﴿**الدَّاعِ**﴾[9]وهو كثير، يكتفي من الياء بكسرة ما قبلها، ومن الواو بضمّة ما قبلها؛ مثل قوله:﴿**سَنَدْعُ الزَّبَانِيَة**﴾[10]﴿ **وَيَدْعُ الإِنسَانُ** ﴾[11]وما أشبهه، وقد تُسقط العرب الواو وهي واو

جمَاعة، اكتُفِي بالضمَّة قبلها فقالوا في ضربوا: قد ضَرَبُ، وفي قالوا: قد قالُ ذلك، وهي في هوازن وعُلْيا قيس[12].

(1) لمْ يُعرف قائله في؛ شرح كتاب سيبويه(77/1)،وضرائر الشعر ص(119)،وشرح الرضي(413/2)،والمساعد في تسهيل الفوائد(332/3)،وخزانة الأدب(232/5)،والدرر اللوامع(68/1).
(2)سورة الأنعام،الآية:154، قراءة يحيي بن يعمر في المحتسب(234/1)،وقراءة الحسن والأعمش في إتحاف الفضلاء(38/2).
(3)خزانة الأدب(232/5).
(4)سورة البقرة،الآية:150.
(5)سورة الفجر،الآية:15.
(6)سورة الفجر، الآية:16.
(7)سورة النمل،الآية:36.
(8)سورة ق، الآية:41.
(9)سورة القمر،الآية:6.
(10)سورة العلق،الآية:18.
(11)سورة الإسراء،الآية:11.
(12)معاني القرآن، للفراء(90/1-91).

وأورد الزمخشري(ت538هـ) قراءة ﴿**وَقَدْ أَفْلَحُ**﴾[1]وعليه قراءة طلحة بن مصروف (أفلح) على البناء للمفعول، وعنه أفلحوا على (أكلوني البراغيث) أو على الإبهام، والتفسير وعنه أفلح بضمة بغير الواو اجتزاء بها عنها[2].

وذهب ابن عصفور، والرضي إلى أنَّ حذف الواو اكتفاء عنها بالواو للضرورة، وقال الرضي: قد يُستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

نقل ابن هشام عن التبريزي قراءة يحيي بن يعمر:﴿**تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ**﴾[4]بالرفع: إنَّ أصله أحسِنُوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة، وأمَّا قول بعضهم في قراءة ابن محيص:﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** ﴾[5] إنَّ الأصل أن يتموا بالجمع فحَسنٌ، لأن الجمع على معنى مَنْ[6].

المسألة الثامنة: نون الإناث في الفعل المسند إلى الظاهر.

تُسند نون الإناث في الفعل إلى الظاهر، على لغة أَكلُوني البراغيث، وهي لغة طيء[7]، كقول الشاعر[8][الطويل]:

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّه بَحْوَرَانِ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُه

قال البغدادي: "على أنَّه جاء على لغة أكلوني البراغيث[9]، ونقل البغدادي قول ابن هشام في شرح شواهده: "إنما قال: يعصرن لأنَّه شبَّههم بالنِّساء، لأنهم لا شجاعة لهم، والخدمة والتبذل في العرب إنما هو للنساء، وأمَّا الرجال فشغلهم بالحروب"[10].

(1)سورة طه، الآية:64.
(2)تفسير الكشاف ص(703).
(3)يُنظر ضرائر الشعر ص(120)،وشرح الرضي(413/2).
(4)سورة الأنعام، الآية:154، قراءة يحيي بن يعمر في المحتسب(234/1)،وقراءة الحسن والأعمش في الاتحاف(38/2).
(5)سورة البقرة، الآية:233،قراءة الرفع لابن محيص(يُنظر اتحاف الفضلاء340/1).
(6)يُنظرمغني اللبيب ص(609-610).
(7)الجنى الداني ص(149).
(8)ديوان الفرزدق ص(44).
(9) خزانة الأدب(234/5).
(10) خزانة الأدب(234/5)،ويُنظر تخليص الشواهد ص(476).

التوضيح والتحليل:

قال سيبويه: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضربني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهروها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، كقول الفرزدق[1][الطويل]:

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّه بَحْوَرَانِ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُه

فإنَّ أقاربه فاعل يعصرن، وأتى به مؤنثًا للأقارب؛ لأنه أراد الجماعات"[2].

وقال الأعلم: "الشاهد في قوله: يعْصرن، فأتى بضمير الأقارب في الفعل، وهو مُقدم على لغة مَنْ ثنى الفعل وجمعه مقدمًا، ليدل على أنَّه لاثنين أو الجماعة، كما تلحقه علامة التأنيث دلالة على أنَّه لمؤنث، وأمَّا تأنيثه فلازم؛ لأنَّ الاسم المؤنث قد يقع لمذكر فلو حُذفت علامة التأنيث من فعل المؤنث لالتبس بفعل المذكر"[3].

وقال ابن جني: "هذه النون في يعصرنَ علامة للجمع مجردة من الضمير؛ لأنه لا ضمير في الفعل لارتفاع الظاهر به"[4].

وقال ابن خلف: وفي رفع أقاربه أوجهٌ أُخَر: أَحدها: يجوز أن يكون مبتدأ، ويعصرن خبر مقدم عليه؛ وهذا سائغ عند أهل البصرة، ويحتمل أن يكون رفعًا بحَوْران، ويكون بحوران صفة لديافيّ، ويعصرن حالًا من الأقارب، ويجوز أن يكون بدلًا من النون كما قيل في قوله تعالى:﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾[5]، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمر، والجملة جوابٌ لسؤال مقدَّر، كأنه لما قيل بحوران يعصرن السَّليط فقيل: من هم؟ فقال: هم أقاربه، وقال البغدادي: هذه الوجوه الأربعة مبنيَّة على أنَّ النون

(1)ديوان الفرزدق(ص(44).
(2)الكتاب(40/2).
(3)النكت(54/2).
(4)سر صناعة الإعراب ص(447).
(5)سورة الأنبياء، الآية:3.
(6)خزانة الأدب(5/234-235).

ضمير[6]، وقال ابن يعيش(ت643هـ): "النون في يعصرن حرفٌ، وليست اسمًا، فأمر كأمر الألف والواو في(قَامَا أَخَواكَ)، و(قَامُوا إِخْوَتُكَ). فابن يعيش جعل أَقَاربه فاعل لـ"يعصرن"، والنون علامة جمع الإناث"[1].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في كتابه تخليص الشواهد: "إنَّ من العرب مَنْ يُلْحقُ الفعلَ المسند إلى الاثنين، أو الجماعة ألفًا، و واوًا، ونونًا دالة على حال الفاعل، فيقولون: قامَا أخواك، وقاموا أخواتك، وقمن نسوتك، كما يلحق تاء ساكنة في التأنيث، فيقولون: قامت هند، والصحيح أنها حرف كالتاء لا اسمًا مضمرة مبدل منها ما بعدها، أو مخبر بها، أو بفعلها عنه على التقديم والتأخير"[2]، "وأمَّا في قوله: يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُه، إنما قال: يعصرن، بالنون، لأنَّه شبَّههم ، لأنهم لا شجاعة فيهم، بالنساء، لأنَّ الخدمةَ والتبذّلَ في العرب إنما هو للنساء، فأمَّا الرجال فشغلهم بالحروب"[3].

المسألة التاسعة: وقوع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد ضمير المتكلم.

إنَّ الأصل أن تجري الألفاظ على ما قبلها من الإفراد أو التثنية، أو الجمع أو التذكير أو التأنيث، أو الحضور، أو الغيبة، فتقول: زيدٌ هو القائم، وأنا القائم، وظننتُكما أنتما القائميْن، وظننتنا نحن القائمين[4]، وقال تعالى: ﴿**وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِين**﴾[5]﴿**كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ** ﴾[6] فأمَّا قوله[7][الوافر]:

وَكَائنْ بِالأَبَاطِحِ مِن صَدِيقٍ يَرَانِي أُصِبْتُ هُو المُصَابَا

قال البغدادي: "على أنَّه ربَّما وقع ضميرُ الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر، لقيامه مقام مضاف غائب؛ أي: يَرَى مُصابي هو المصاب"[8]، وقال

(1)شرح المفصل(2/298-299).
(2)تخليص الشواهد ص(473).
(3)تخليص الشواهد ص(476).
(4)يُنظر رصف المباني ص(130).
(5)سورة القصص، الآية:58.
(6)سورة المائدة، الآية:117.
(7)ديوان جرير ص(21).
(8)خزانة الأدب(5/397).

البغدادي:" وبقي تخريج ثالث نقله ابن هشام عن بعضهم(في المغني)، وهو أن يجعل هو فصلًا للياء، ووجَّهه بأنه لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كانَ إذا أصيب كأنَّ صديقه قد أُصيب؛ فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنه نفسُه في المعنى"[1]، وكذلك أورد البغدادي قول ابن هشام في المغني: "ويروى: "يراه"؛ أي: يرى نفسه، و"تراه" بالخطاب، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير، والمصاب حينئذٍ اسم مفعول لا مصدر، ولم يطلع على هاتين بعضهم فقال: ولو أنه قال يراه، لَكان حسنًا؛ أي: يرى الصديق نفسه مُصابًا إذا أصبت"[2].

التوضيح والتحليل:

الواضح أنَّ ضمير الفصل(هو) وقع بعد ضمير المتكلم، فكان حقه من الظاهر أن يقول: يراني أنا المصاب، لأنَّ ضمير الفصل يجب أنْ يكون وفق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم، لأنَّ فيه نوعًا من التوكيد، وحينئذٍ يتوجب عليه سؤالان: أحدهما كيف وقع ضمير الغيبة بعد ضمير المتكِّلم، وحقُّ الفصل أن يكون وفقًا لما قبله؟ وثانيهما: أنَّ المفعول الثاني في باب علم يجب أن يكون موافقًا للمفعول الأول، فكيف يصحُّ حمل المصاب الذي هو بمعنى المصيبة على الياء في يراني؟[3].

وذكر ابن الشجري(ت542هـ) في أماليه السؤالين، وأجاب عنهما بقوله:"(يراني) تقدير مضافٍ يعود ضميرُ الغيبة إليه؛ أي: يرى مُصابي هو المصاب، والمعنى: يرى مصابي هو المصابَ العظيم، ولو أنه قال: يراه لو أصبت هو المصابا، فأعاد الهاء من "يراه" إلى الصَّديق، والمعنى يرى نفسَه، كما جاء في التنزيل:﴿ **إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى** ﴾[4] لسقط ما ذكرته من الاعتراض، ولم يُحْتَجْ إلى تقدير مُضاف، ولكان المصاب اسم المفعول من قولك: أُصيب زيدٌ فهو مُصاب، ولكنَّ المروي: يراني"[5].

(1)خزانة الأدب(399/5)، ويُنظر مغني اللبيب ص(594).
(2)المصدر نفسه(399/5)، ويُنظر مغني اللبيب ص(594).
(3)يُنظر خزانة الأدب(397)،ويُنظر أمالي ابن الشجري(162/1).
(4)سورة العلق الآيتان:6-7.
(5)أمالي ابن الشجري(162/1-163).

وأورد أبو علي الفارسي(ت377هـ) في كتابه(الشعر) تخْرِجَيْن للبيت السابق، وهي كالآتي:

الأول: موضع هو رفعٌ؛ لكونه وصفًا للضمير الذي هو "يراني"، ولا يكون (هو) فصْلًا؛ لأنَّ(هو) للغائب، والمفعول الأول في يراني للمتكلم، والفصلُ إنما يكونُ الأَوَّل في المعنى، كقوله جلَّ وعزَّ:﴿ **إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا** ﴾[1].

والثاني: يجوز أن يكون التقدير في "يراني" :يرى مُصابي؛ أي: مصيبتي وما نزل بي المُصابَ، كقولك: أنت أنت، ومصيبتي المصيبةُ؛ أي: ما عداه جَلَلٌ وهَيِّنٌ، فيجوز على هذا التقدير: أن يكون "هو" فصْلًا.[2]

وقال ابن الحاجب(ت646هـ) في أماليه: "كان ينبغي أن يكون: أنا، لأنَّ المصابَ مفعولٌ ثانٍ لـ"يراني"، والمفعول الأول الياءُ، وهي للمتكلم، والمفعول الثاني هو الأول في المعنى، فكان يجب أن يكون الفاصلُ على القياس المتقدم: أنا، ووجهُه أنه ليس على الفصل، بل هو تأكيد للضمير المستتر في "يراني"، أو للضمير في "أصيب"، وأمَّا إنْ قُدِّر: لو أصبت، لم يستقم المعنى، إذ يصير تقديرُه: يراني مصابًا إذا أصابتني مصيبة، ولا يُخبر بمثل ذلك عاقلٌ، إذ لا يتوهم ذلك"[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

إن من شروط ضمير الفصل عند ابن هشام أن يُطابق ما قبله، فلا يجوز(كنت هو الفاضل) فأمَّا قول جرير[4][الوافر]:

وَكَائنْ بِالأَبَاطِحِ مِن صَدِيقٍ يَرَانِي أُصِبْتُ هُو المُصَابَا

وكان قياسه "يراني أنا" مثل﴿ **إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا** ﴾[5]وذكر ابن هشام[6] للبيت عدة تخريجات وهي كالآتي: ليس هو فصلًا، وإنما هو توكيد للفاعل، وقيل: بل هو فصل، فقيل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير

(1)سورة الكهف، الآية:39.
(2)يُنظر كتاب الشعر ص(214).
(3)أمالي ابن الحاجب ص(662).
(4)ديوان جرير ص(21).
(5)سورة الكهف، الآية:39.
(6) يُنظر مغني اللبيب ص(594).

مضاف إلى الياء؛ أي: يرى مصابي، والمُصاب حينئذ مصدرٌ كقولهم "جبر الله مصابك"؛ أي: مصيبتك؛ أي: يرى مصابي المصاب العظيم، وزعم ابن الحاجب[1] أنَّ إنشاد "لو أصبت" بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وإنَّ "هو" توكيد له، أو لضمير يرى، قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مصابًا إذا أصابتني مصيبة.

ويُروى "يراه"؛أي: يرى نفسه، و"تراه" بالخطاب، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير، والمصاب حينئذٍ مفعول لا مصدر، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: ولو أنه قال يراه لكان حسنًا، أي يرى الصديق نفسه مصابًا إذا أصبت[2].

وخلاصة القول: إنَّ الأصل في ضمير الفصل أن يُطابق ما قبله، ولكن الشاهد الشعري السابق، جاء مخالفًا للقياس، حيث جاء بضمير الفصل هو للغيبة، بعد ضمير المتكلم، ولكن النحاة وجدوا لهذا البيت مخرجًا، وعللوا سبب مجيء ضمير الفصل بعدة تخريجات.

باب الاسم الموصول

المسألة العاشرة: ذو الطائية.

إنَّ(ذو) تكون موصولة في لغة طيء خاصة، والأعراف عندهم بناؤها، واستعمالها في الإفراد والتذكير، وفروعها بلفظٍ واحد[3]، كقول سنان بن الفحل[4][الوافر]:

فَإِنَّ البِئْرَ بِئْرُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

قال البغدادي: "على أنَّ(ذُو) اسم موصول، وهو هنا بمعنى التي، لأنَّ البئر مؤنثة"[5]، ونقل البغدادي قول ابن هشام(في شرح الشواهد): "وزعم ابن عصفور أنَّ(ذُو) خاصة بالمذكر، وأنَّ المُونث يختصُّ بذات، وأنَّ البئر في البيت ذُكرتْ على معنى القليب"[6].

(1)يُنظر أمالي ابن الحاجب ص(662).
(2)يُنظر مغني اللبيب ص(594).
(3)يُنظر شرح ابن الناظم ص(59).
(4)ديوان الحماسة، لأبي تمام ص(105).
(5)خزانة الأدب(34/6).
(6)خزانة الأدب(34/6)، ويُنظر تخليص الشواهد ص(147)، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور(120/1).

التوضيح والتحليل:

ففي قوله: "ذُو حفرتُ وذُو طويتُ" استعمل (ذُو) اسمًا موصولًا بمعنى التي، فيكون فيه دليل على ثلاثة أمور: أحدها: أنَّ(ذو) تأتي اسمًا موصولًا، الثاني: أنَّها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر، الثالث: أنَّها تُستعمل في العاقل بلا فرق[1]، "وسُميت بـ(ذو)الطائية؛ لأنَّ طيء يقولون: هذا ذُو قال ذاك، ومررت بذو قال ذاك، فتحتاج من الصلة ما يحتاج إليه الذي لكنها تقع في لغتهم للمذكر والمؤنث، ولهذا صلح أنْ يقول: بئري ذو حفرت، والبئر مؤنثة"[2].

قال ابن عصفور:"(ذو) في لغة طيء فإنَّها تقع على مَنْ يعقل وعلى مَالا يعقل من المذكَّرين، وزعم بعض النحويين أنها تقع على المؤنث، واستدل على ذلك بقوله: وَبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ، فقال: معناه: بئري التي حفرتها والتي طويتها. وهذا لا حجة فيه لأنه جاء على تذكير البئر لا على تأنيثها، وذكر على معنى (قَلِيب)، كأنَّه قال: وقليبي الذي حفرته والذي طويته"[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

إنَّ طيء تستعمل (ذو) بمعنى التي[4]،كقول الشاعر سنان بن الفحل[5][الوافر]:

فَإِنَّ البِئْرَ بِئْرُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

"ووجه الشاهد أنَّه أطلق(ذو) على البئر، وهي مؤنثة، بدليل:﴿ **وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ** ﴾[6]، وزعم ابن عصفور أنَّ(ذو) خاصة بالمذكر، وأنَّ المؤنث يختص بذات، وأنَّ البئر في البيت ذكرت على معنى القليب"[7].

---

(1)يُنظرشرح الأشموني(77/1)،ويُنظر الإنصاف(385/1).
(2)المقاصد النحوية(403/1).
(3)شرح جمل الزجاجي(120/1).
(4)يُنظر تخليص الشواهد ص(143).
(5) ديوان الحماسة، لأبي تمام ص(105).
(6)سورة الحج،الآية:45.
(7)تخليص الشواهد ص(145-147)،ويُنظر شرح جمل الزجاجي(120/1).

المسألة الحادية عشرة: "أل الموصولة" الداخلة على الفعل المضارع.

مـن علامـات الاسـم "ال التعريـف"؛ فهـي مختصـة بالاسـم، ولكـن قـد تتصـل بالفعـل فتكـون "ال" بمعنـى الـذي، واتفـق النحـاة علـى أن "ال" الداخلـة علـى الفعـل المضـارع هـي "ال" الموصـولة، وليسـت "ال" التعريـف، واختلفـوا فـي سـبب دخـول "ال" الموصـولة الداخلـة علـى الفعـل المضـارع، هـل للضـرورة الشـعرية أو الاختيـار وعـدم الاضـطرار؟ يقول: ذو الخرق الطهوي[1] [الطويل]:

يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْم نَاطِقاً إلى ربِّنا صَوتُ الحِمار اليُجدَّعُ

ومـوطن الشـاهد فـي هـذا البيت(اليُجـدَّعُ) حيـث دخلـت "ال" الموصـولة علـى الفعـل المضـارع؛ وذلـك للضـرورة الشـعرية، قـال البغـدادي: "أورده الشـارحُ و ابـن هشـام علـى أن "ال" فـي اليجـدع اسـم موصـول، دخـل علـى صـريح الفعـل لمشـابهته لاسـم المفعـول، وهـو مع ذلك قبيح لا يجيء إلا في الضرورة"[2].

التوضيح والتحليل:

اتفـق أكثـر النحـاة علـى أنَّ (ال الموصـولة) الداخلـة علـى الفعـل المضـارع للضـرورة الشـعرية، بخـلاف بعـض الكـوفيين، والأخفـش، وابـن مالـك؛ حيـث قـال أبـو البركـات الأنبـاري(ت577هـ):"فأدخـل الألـف والـلام علـى الفعـل، وأجمعنـا علـى أن اسـتعمال مثـل هـذا خطـأ لشـذوذه قياسًـا واسـتعمالًا، فكـذلك هـا هنـا، وإنمـا جـاء هـذا لضـرورة الشـعر، والضرورة لا يقاس عليها"[3].

قـال ابـن مالـك(ت676هـ) فـي شـرح التسـهيل: "إن مثـل هـذا غيـر مخصـوص بالضـرورة"[4]، واسـتدل علـى أنـه مـن الممكـن أن نقـول : "إلـى ربنـا صـوت الحمـار يُجـدع"، ثـم قـال:" فـإن لـم يفعلـوا ذلـك مـع اسـتطاعته؛ ففـي ذلـك إشـعار بالاختيـار، وعـدم الاضـطرار"[5]، وقـال الأخفـش :" أراد الـذي يجـدع كمـا تقـول : هـو اليضـربك؛ تريـد الـذي يضربك" [6].

---

(1) نُسـب هـذا البيـت إلـى ذي الخـرق الطهـوي فـي؛ الانصـاف(151)،وخزانـة الأدب (34/1)،وأوضـح المسـالك: (22/1)، شـرح الأشـموني(171/1) ،والسـيوطي: فـي شـرح شـواهد المغنـي (162/1)،وهـو خليفـة بـن حمـل بـن بـن عـامر بـن حميـري، شـاعر جـاهلي مـن بنـي حميـر، وهـو مـن فرسـانهم، وسُـمي ذو الخـرق لشـعر قيـل فيـه عجافًـا عليهـا الـريش والخـرق،ةمعجم تراجم الشعراء ص(386).

(2)خزانة الأدب(31/1)،ويُنظر شرح الرضي(44/1).

(3)الإنصاف(152/1).

(4)شرح التسهيل(202/1).

(5)شرح التسهيل(202/1).

(6)خزانة الأدب(31/1).

واتفق الفريقان على أن وصل (ال) الموصولة بالفعل المضارع شاذ، لكن الذي نعرفه أن من الكوفيين قومًا يجيزون ذلك في الاختيار، وقد ذهب ابن مالك مذهبًا وسطًا بين المذهبين، فقال: إنَّ ذلك قليل لا شاذ[1].

وقال ابن السراج(ت316هـ): "لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلًا، وهو من أقبح ضرورات الشعر"[2]، وقال عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ): "لا اعتداد به لشذوذه قياسًا وسماعًا".[3].

قال أبو علي الفارسي: "من الشاذ في القياس، والاستعمال قولهم: "اليُجَدعُ"، وإدخالهم لام التعريف فيه على الفعل؛ فهذا شاذ عن القياس، لأن موضوع الفعل على خلافه التخصيص وشاذ في الاستعمال أيضًا "[4].

رأي ابن هشام في كتبه:

لم يرِدْ في كتاب مغني اللبيب ما نسبه البغدادي له على أن (اليجدع) دخل على الفعل لمشابهته لاسم المفعول، فقد اكتفى ابن هشام بذكر "أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين"[5] ، ولكنَّ ابن هشام قال في كتابه مغني اللبيب: " إنَّ "ال"الموصولة ربما وصلت بظرف أو بجملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع"[6]، ثم بين رأيه في المسألة، وقال: "الجميع خاص بالشعر"[7]، وفي شذور الذهب "وذلك ضرورة قبيحة"[8].

وفي أوضح المسالك "لا تدخل على المضارع إلا ضرورة"[9]. وفي الجامع الصغير "لا يقاس باتفاق"[10]، وفي تخليص الشواهد "من الضرائر غير المستحسنة"[11].

اتفق ابن هشام مع النحاة على أن(أل الموصولة) الداخلة على الفعل المضارع تُعدُّ من الضرورات الشعرية القبيحة التي لا يعتد بها، بخلاف الكوفيين، والأخفش وابن مالك الذين أجازوا

(1)الإنصاف في مسائل الخلاف (152/1).
(2)الأصول في النحو(57/1).
(3)المقتصد في شرح الإيضاح (72/1).
(4)المسائل العسكرية ص(153-154).
(5)مغني اللبيب ص(49).
(6)مغني اللبيب ص(49).
(7)مغني اللبيب ص(50).
(8)شرح شذور الذهب ص(39).
(9)أوضح المسالك(22/1).
(10)الجامع الصغير (ص30).
(11)تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص(154).

دخول (ال) الموصولة على الفعل المضارع، فابن مالك أجاز ذلك بالاختيار وعدم الاضطرار، وقد حكم البغدادي على فساد رأي ابن مالك بقوله: "هذا مبني على أن معنى الضرورة عند هذا القائل ما ليس للشاعر عنه مندوحه، وهو فاسد كما يأتي بيانه، والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحه أو لا"[1]: وعَدَّ البغدادي أن ما ذهب إليه ابن مالك باطل لعدة أسباب وهي:

1-إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبرًا لنبهوا عليه.

2-أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل.

3-أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ لأنَّ اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ.

4-أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف، فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك[2].

والخلاصة: إنَّ(ال) الموصولة دخلت على الفعل المضارع للضرورة الشعرية؛ لأنه لا يؤيده القياس والاستعمال؛ ولأن القياس أن تدخل (ال) الموصولة على اسم الفاعل واسم المفعول، مثل: الضارب والمضروب؛ لذلك فإنَّ دخولها على الفعل شاذ لا يقاس عليه.

المسألة الثانية عشرة: مَنْ الزائدة عند الكوفيين.

إن مَنْ عند النحاة تأتي على أربعة أوجه: شرطية نحو قوله تعالى:﴿ **مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾[3]، واستفهامية نحو:﴿**وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللهُ**﴾[4]وموصولة في نحو:﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ**﴾[5] ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها رُبَّ[6]

(1)خزانة الأدب(33/1).
(2)يُنظر خزانة الأدب(33/1).
(3)سورة النساء، الآية:123.
(4)سورة آل عمران، الآية:135.
(5)سورة الحج، الآية:18.
(6)يُنظر مغني اللبيب ص(363-364)، والتذييل والتكميل(117/3).

في قوله[1][الرمل]:

رُبَّ مَنْ أَنْضجتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى ليَ مَوْتًا لَمْ يُطعْ

وقال البغدادي:" على أنَّ جملة(أنضجْتُ) في موضع جرّ على أنهَا صفة لمن، لأنَّها نكرة بمعنى إنسان، بدليل دخول رُبَّ عليها"[2]، وزاد الكسائي نوعًا خامسًا وهو أن مَنْ تأتي زائدة، وذلك كقول الشاعر[3][البسيط]:

آل الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاك القَبَائِلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا

قال البغدادي: "على أنَّ(مَنْ) عند الكوفيين حرف زائد؛ أي: والأثرون عددًا. وهي عند البصريين موصوفة؛ أي: والأثرون معدودًا"، ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني: "عددًا إمَّا صفةٌ لمن على أنه اسمٌ وضع موضع المصدر، وهو العدّ؛ أي: والأثرون قومًا ذوي عددٍ؛ أي: قومًا معدودين، وأما معمول ليعدّ محذوفًا صلة أو صفة لمن، ومن بدل من الأثرون[4]، وقال البغدادي: "وفي تخريجهم نظرٌ لا تخفى سماجتُه"[5].

التوضيح والتحليل:

قال ابن الشجري: "وزاد الكسائي في معاني "مَنْ" قِسْمًا آخر، فزعم أنها قد جاءت صِلةً، يعني زائدة، وأنشد في ذلك قول الشاعر[6][البسيط]:

آل الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاك القَبَائِلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا

قال: أراد: والأَثْرَوْنَ عَدَدًا، وقال غيرُه: والأَثْرَوْنَ مَن يَعُدُّ عَدَدًا، فحذف الفِعلَ واكتفى بالمصدر منه، كما تقول: ما أنت إلَّا سَيْرًا، فمَنْ في هذا القول نكرةٌ موصوفةٌ بالجملة

(1)ديوان سويد بن كاهل اليشكري ص(30).
(2)خزانة الأدب(123/6).
(3)لم يُعرف قائله في؛ أمالي ابن الشجري(65/3)،وضرائر الشعر ص(81)،وشرح جمل الزجاجي(45/3)،والتذييل والتكميل(124/1)،وشرح الرضي(55/3)،همع الهوامع(301/1).
(4)خزانة الأدب(129/6)،ويُنظر مغني اللبيب ص(366-367).
(5)خزانة الأدب(129/6).
(6)مرَّ ذكره في البحث ص(35).

المحذوفة، فالتقدير: والأَثْرَوْنَ إنْسانًا يَعُدُّ"[1]، وقال السيوطي: "والبصريون أنكروا ذلك، لأنها اسم، والأسماء لا تزاد، وأولوا البيت على أنَّ(ما) نكرة موصوفة؛ أي: من يُعَدُّ عَدَدَا"[2]، وقال ابن عصفور بعد ذكره لرأي الكوفيين: "وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لا حجة فيه، لاحتمال أن تكون "مَنْ" في البيت نكرة موصوفة... ووصف عدد وهو اسم موضوع موضع المصدر تقديرهما: الأثْرَوْنَ أشخاصًا معدودين"[3].

وقال الرضي: "تجيئ عند الكوفيين حرفًا زائدًا، وهي عند البصريين موصوفة؛ أي: الأثرون إنسانًا معدودًا[4]، وقال أبو حيان:" وتأولوا هذا السماع على جعل "مَنْ" نكرة موصوفة، التقدير... والأثرون مَنْ يَعَدُّ، وصف "مَنْ" بـ"عددًا""[5]، وأيد البغدادي رأي الكوفيين في أنَّ "مَنْ" حرف زائد، ورد على النحاة الذين ذهبوا إلى أنها موصوفة بقوله:" وإنما نصبوا تفسير مَنْ، وهو قولهم: إنسانًا أوْ قومًا، لأنَّ مَنْ تمييز، وعلى قول الكوفيين مَنْ زائدةٌ وعَددًا هو التمييز، وفي تخريجهم نظرٌ لا تخفى سماجتُه، مع أنه ليس فيه كبير مدح؛ فإنَّ مراد الشاعر أنَّ آل الزَّبَيْر سَنَام المجد والأكثرون عددًا، فإنَّ أتْباعهم أكثُر من أتْباع غيرهم عددًا، إلا أنهم يُعدُّون عددًا؛ فإنَّ من يُعَدُّ قليل، والقِلَّة لا فخر فيها ولا مدح"[6]

رأي ابن هشام في كتبه:

وقال ابن هشام في كتابه مغني اللبيب فقط: "زعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات، وقد خرَّج فيها مِنْ على الزيادة، وذلك لم يثبت"[7]، وبَيَّنَ ابن هشام رأيه بقوله: "إنها نكرة موصوفة؛ أي: على قوم غيرنا، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعددًا: إما صفة لمن على أنه اسم موضع المصدر، وهو العدُّ؛ أي: والأثرون قومًا ذوي عد؛ أي: قومًا معدودين، وأَمَّا معمول ليعد محذوفًا صلة أو صفة لمن، ومَن بدل من الأثرون"[8].

(1)أمالي ابن الشجري(65/3).
(2)همع الهوامع(301/1).
(3)شرح جمل الزجاجي(46/3)، ويُنظر ضرائر الشعر ص(81).
(4)شرح الرضي(55/3).
(5)التذييل والتكميل(124/3).
(6)خزانة الأدب(129/6).
(7)مغني اللبيب ص(365).
(8)مغني اللبيب ص(366-367).

المسألة الثالثة عشرة :من مسوغات الابتداء بالنكرة.

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، ولكن قد يسوغ المبتدأ بأن يأتي نكرة بشرط حدوث الفائدة، والشاهد على ذلك قول امرئ القيس[1][المتقارب]:

فأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نَسيتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ

نقل البغدادي: قول ابن هشام في مغني اللبيب: "ومما ذكروا من المسوغات: أن تكون النكرة للتفصيل، نحو: فثوبٌ نسيت وثوبٌ أجر، وفيه نظر، لاحتمال نسيت وأجرّ للوصفية والخبر محذوف؛ أي: فمن أثوابي ثوبٌ نسيته، ومنها ثوبٌ أجرّه، ويحتمل أنها خبران وثَمَّ صفتان مقدَّرتان؛ أي: فثوبٌ لي نسيته وثوبٌ لي أجره"[2].

التوضيح والتحليل:

إن للنحاة في هذه المسألة وجهين: الأول: من مسوغات الابتداء بالنكرة في "ثوبٌ نسيتُ وثوبٌ أجره" للتنويع[3]، ومنهم من قال إنَّها للتفصيل[4]، والثاني: حذف الضمير من جملة الخبر في نسيت وأجر.

قال البغدادي: "على أن حذف الضمير بالفعل من الخبر سماعيّ؛ أي: فثوبٌ نسيته وثوبٌ أجره"[5] وقال الأعلم الشنتمري (ت476هـ):"يجوز عندي أن يكون نسيت وأجرُّ من نعت الثوبين، فيمتنع أن يعمل فيه، لأن النعت لا يعمل في المنعوت؛ فيكون التقدير فثوبايَ ثوبٌ منسي وثوبٌ مجرور"[6].

قال ابن الشجري: "أما حذف الهاء من خبر المبتدأ، فقد جاء وهو ضعيف، أراد فثوبٌ نسيته، وثوبٌ أجره، وإنما ضعف حذف العائد من الخبر، لأن الجملة التي تقع خبرًا

(1)ديوان امرئ القيس ص(70).
(2)خزانة الأدب (373/1)، ويُنظر مغني اللبيب ص(524-525).
(3)ينظر شرح ابن عقيل (219)، والمقاصد النحوية (520/1)، والدرر اللوامع(192/1).
(4)ينظر مغني اللبيب ص (525)،والأشباه والنظائر في النحو (127/2).
(5)خزانة الأدب (373/1).
(6)النكت(314/1).

عن المبتدأ، إنما هي حديثٌ منه وأجنبية عنه، فالعائد منها يُعلقها بها، ولكنهم شبهوها بالجملة التي تقع وصفًا، كما شبهوا جملة الصفة بجملة الصلة، من حيث كانت الصفة توضح الموصوف كما توضح الصلة الموصول يلزمه أن يوصل والموصول لا يلزمه أن يوصل"[1] ، وقد ورد حذف الضمير في جملة الخبر عند سيبويه في البيت السابق، وكذلك في قول النمر بن تولب[2][المتقارب]:

فَيومٌ عَلَينَا ويومٌ لنا ويومٌ نساءُ ويوم يُسرُّ

قال سيبويه: "سمعناه من العرب ينشدونه يريدون نساءٌ فيه ونسرٌ فيه."[3] وفي رواية أخرى للبيت ذُكرت في شرح المفضليات[4] بالنصب[المتقارب]:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا فَثَوْباً نسِيتُ وَثَوْباً أَجُرّ

فالشاهد في (ثوبًا) حيث جاءت في كليهما مفعول به مقدم، وقد رجح سيبويه رواية النصب، أما رواية الرفع عنده فهي ضعيفة حيث يقول: "فهذا ضعيف، والوجه الأكثر والأعرف النصب"[5].

وقال ابن عقيل: "ولا شاهد في هذا البيت على هذه الرواية، يرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما لا يجيزه جماعة من النحاة. منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر"[6].

رأي ابن هشام في كتبه:

ذكر ابن هشام في كتابه مغني اللبيب ما أشار إليه البغدادي في خزانة الأدب، عن مسوغات الابتداء بالنكرة، والتي جعلها ابن هشام في "مغني اللبيب"[7]، و"الجامع الصغير"[8] للتفصيل، وفي" تخليص الشواهد "[9] ذكر أنها للتقسيم، كقوله[10][المتقارب]:

فَيومٌ عَلَينَا ويومٌ لنا ويومٌ نساءُ ويومٌ يُسَرُّ

(1)آمالي ابن الشجري ص (72-73).
(2)ديوان النمر بن تولب ص (65).
(3)الكتاب (86/1).
(4)ديوان المفضليات ص(505).
(5)الكتاب (86/1).
(6)شرح ابن عقيل(220/1)
(7)ينظر مغني اللبيب ص(525).
(8)الجامع الصغير ص(42).
(9)تخليص الشواهد ص (193).
(10)ديوان النمر بن تولب ص(65).

وقال: "ضابطه أن تستعمل النكرة في التقسيم، وفيه أيضًا حذف رابط الجملة المخبر بها، إذ الأصل نساء فيه ونسر فيه""[1].

أما وجهة النظر الأخرى الضمير المحذوف من نسيتُ وأجر، قال ابن هشام في مغني اللبيب: "وفيه نظر، لاحتمال نسيت وأجرٌ للوصفية والخبر محذوف؛ أي: فمنها ثوبٌ نسيته، ومنها ثوبٌ أجره، ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان مقدرتان؛ أي: فثوبٌ لي نسيته وثوبٌ لي أجره"[2].

إنَّه لا يوجد خلاف بين النحاة على مسوغات الابتداء بالنكرة، فالتنويع مرداف للتقسيم والتفصيل.

أما رواية النصب "فثوبًا نسيت وثوبًا أجر". والراجح رواية النصب؛ لأنها لا تحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

وفي كلام ابن هشام في المسألة احتمالان:

الاحتمال الأول: أن جملتيْ: نسيت وأجر نعتان للمبتدأ، وخبرهما محذوف، وتقديره؛ أي: فمنها ثوب نسيته، وثوب أجره.

الاحتمال الثاني: أن الجملتين خبران، ولكن هناك نعتان محذوفان، وتقديره فمن أثوابي ثوبٌ منسي، وثوبٌ مجرور[3].

الخلاصة: إنَّ الضمير قد حذف من جملة الخبر، والتقدير: فثوبٌ نسْيتُهُ، وثوبٌ أجرّه، ولكن النحاة حكموا على ضعف الحذف في الخبر "الحذف في الخبر قليل، وفي الصفة كثير، وفي الصلة أكثر"[4].

كان وأخواتها

المسألة الرابعة عشرة: حذف حرف النفي في الماضي الواقع في جواب القسم.

إنَّ القياس أنْ يُحذف حرف النفي في المضارع الواقع في جواب القسم، ولكنه قد

(1)تخليص الشواهد ص(193).
(2)مغني اللبيب ص(524-525).
(3)يُنظر شرح ابن عقيل (219/1).
(4)المساعد في تسهيل الفوائد ص(402/2)

حُذف في الماضي الواقع في جواب القسم الماضي، ومن النحاة من ذهب إلى أنه لم يُحذف، ولكنه فصل بين الجملة القسمية وحرف النفي، كقول الشاعر[1][الطويل]:

فَلَا وَأَبِي دَهَماءَ زَالَت عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا فتَّلَ الزَّندَ قَادِحُ

قال البغدادي: "على أنَّه قد فصل بالجارّ والمجرور؛ أعني الجملة القسميَّة، وهو "وأبي دهماء" بين لا النافية وبين زالت"، وهذا الفصل شاذ وإليه ذهب ابن هشام(في المغني)، إلا أَنَّه لم يقيِّده بالشذوذ ولا بالقلة، وكأنه مطردٌ عنده، قال(في بحث الجملة المعترضة): ويفصَل بين حرف النفي ومنفيّهِ، كقوله: ولا أُراها تزالُ ظالمةً"[2].

التوضيح والتحليل:

إنَّ بعض النحاة اعتبر أنَّ حرف النفي لم يُحذف، ولكنه فُصل بين جملة القسم، وحرف النفي، ومن النحاة من ذهب إلا أنَّ حرف النفي قد حُذِف في الماضي للضرورة الشعرية، حيث ذهب الشنقيطي إلى أنَّ حذف ما في البيت من أقبح الضرورات؛ لأن شرط حذف النَّافي أن يكون لفظ "لا" في مضارع جواب القسم[3]، وقال أبو حيان: "ينقاسُ الحذفُ في المضارع، جواب القسم، والحرف لا، وشذ في الماضي جواب القسم"[4]، واعتبر ابن عصفور أنَّ حذفها من الفعل المستقبل الواقع جوابًا للقسم فجائز في سعة الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ **تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ** ﴾[5]، وأما حذفها في غير الفعل للضرورة، ومنه حذف "ما" النافية وهو قليل جدًا[6].

وذهب الفراء في موضعين من كتابه معاني القرآن إلى أنَّ حرف النفي منه محذوف وذلك في الموضع الأول في سورة يوسف نحو قوله تعالى:﴿ **تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**﴾[7]، معناه لاتزال تذكر يوسف، و(لا) قد تضمر مع الأيمان، لأنها إذا كانت

(1)نُسب إلى تميم بن مقبل في؛ضرائر الشعر ص(156)، وشرح جمل الزجاجي(371/1)،وارتشاف الضرب ص(1160، 2421)، والدرر اللوامع (504/2)، وبلا نسبة في شرح الرضي(316/4،199)، ومغني اللبيب ص(716)، وهمع الهوامع(239/3).
(2)خزانة الأدب(237/9).
(3)يُنظرالدرر اللوامع(504/2).
(4)ارتشاف الضرب ص(1160).
(5)سورة يوسف، الآية:85.
(6) يُنظرضرائر الشعر ص(156).
(7)سورة يوسف، الآية:85.

خبرًا لا يضمر فيها (لا) لم تكن إلا بِلَام؛ ألا ترى أنك تقول: والله آتيك إلا أن تكون تريد(لا)، فلمَّا تَبيَّن موضعُها وقد فارقت الخبر أُضمرت [1]، قال امرؤ القيس[2][الطويل]:

فَقُلْتُ يَمِين الله أَبْرَحَ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وأنشد بعضهم[3][الطويل]:

فَلَا وَأَبِي دَهَماءَ زَالَت عَزِيزَةً عَلَى قَوْ مِهَا مَا فتَّلَ الزَّندَ قَادِحُ

والموضع الثاني في سورة الكهف نحو قوله تعالى:﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لاَ أَبْرَحُ**﴾[4]فقال: ولا يكون تزال وأفتأ وأبرح إذا كانت في معناهما إلا بجحد ظاهر أو مضمر؛ فأمَّا الظاهر فقد تراه في القرآن :﴿**وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ**﴾[5]،﴿**وَلاَ يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ**﴾[6]،﴿**فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ**﴾[7]، وكذلك (لا أبرح)، والمضمر فيه الجحد قول الله(تَفتَأُ) ومعناه: لا تفتأ. لاتزال تذكر يوسف، ولكنَّ الرضي اعتبر أنَّ حرف النفي لم يُحذف ولكنه فُصل بينه وبين الفعل، وأمَّا قوله: فَلَا وَأَبِي دَهَماءَ زَالَت عَزِيزَةً، فلم يُحذف النافي، بل فُصِل بينه وبين الفعل[8].

رأي ابن هشام في كتبه:

إنَّ ابن هشام لم يقيد الفصل بين حرف النفي ومنفية بالشذوذ ولا بالقلة، ولكنه اكتفى بقوله في المغني الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديدًا أو تحسينًا، وقد وقعت في مواضع منها بين الحرف ومنفيه[9] كقوله[10][الطويل]:

فَلَا وَأَبِي دَهَماءَ زَالَت عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا فتَّلَ الزَّندَ قَادِحُ

(1)معاني القرآن(54/2).
(2)ديوان امرئ القيس ص(125).
(3)مرَّ ذكره ص(40).
(4)سورة الكهف، الآية:60.
(5)سورة هود، الآية:118.
(6)سورة الرعد، الآية:31.
(7)سورة الانبياء، الآية:15.
(8)يُنظر معاني القرآن(315/4).
(9)يُنظر مغني اللبيب ص(432).
(10)مَرَّذكره في البحث ص(40).

إنَّ ابـن هشـام، والرضـي، والبغـدادي ذهبـوا إلـى إجـازة الفصـل بـين الفعـل ومنفيـه، وهـو الـراجح، أمـا حـذف حـرف النفـي فـي جـواب الماضـي الواقـع فـي القسـم فهـو شـاذ؛ لأن يخـالف القيـاس، والقيـاس أنَّ يُحـذف حـرف النفـي فـي جـواب المضـارع الواقع القسم المضارع.

المسألة الخامسة عشرة: الفصل بين كان واسمها.

لا يلـي كـان أو إحـدى أخواتهـا مـا لـيس بظـرف أم مجـرور مـن معمـول خبرهـا، نحو: كان طعامك زيد آكلاً، خلافًا للكوفيين[1] ، و احتجوا بقول الفرزدق[2][الطويل]:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

قـال البغـدادي: "علـى أنَّ (كـان) فـي البيـت عنـد البصـريين إمَّـا شـأنيَّة وإمَّـا زائـدة، فيكـون عطيّـة فـي الأَوَّل مبتَـدأ وعـوَّدا فعـل مـاضٍ، وأَلِفُـه للإطـلاق، وفاعلـه ضـمير عطيـة، ومفعولـه إيَّـاهم المتقـدم علـى المبتـدأ؛ والأَصـل عَـوَّدَهم، فلمَّـا تقـدم انفصـل، وجملـة عـوَّدهم خبـر المبتـدأ، والجملـة الكبـرى؛ أَعنـي عطيـة عَـوَّدهم، فـي محـل نصـب خبـر كـان، واسـمها ضمير الشأْن"[3].

واستشـهد البغـدادي بـرأي ابـن هشـام فـي شـرح الشـواهد بقولـه: "يجـوز أن يكـون اسـمُ كـان ضـميرًا مسـتترًا فيهـا عائـدًا علـى مـا الموصـولة؛ أَي: بسـبب الأَمـرِ الـذي كـان هـو عطيّـة عـوَّدهم إيـاه، وجملـة عطيّـة عـوَّدهم خبـر كـان، وحـذف العائـد لأَنَّـه ضـميرٌ منصـوب، ويجـوز أيضًـا أن يكـون عطيـة اسـم كـان، وتقـديم معمـول الخبـر للضـرورة، وهـذا الجـواب عندي أولَى لاطِّراده في نحو قوله[4][البسيط]:

بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الخَال سَالِبَةً فَالعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ

إذ الأصـل: باتت ذات الخال سالبةً فؤادي، ولا يجوز تقدير: ذات مبتدأ، لنصب سالبة،

(1)تخليص الشواهد ص(246).
(2)ديوان الفرزدق ص(162).
(3)خزانة الأدب(9/268-269).
(4)لم يُعرف قائله في؛ أوضح المسالك(1/250)، وتخليص الشواهد(248)، وشرح التصريح(1/248).

واعتُرض على هذه الأَوجه بأنَّ المانع من تقديم الفعل خشية التباس الاسميَّة بالفعلية، وذلك مأمونٌ مع تقدم المعمول[1].

التوضيح والتحليل:

أجاز الكوفيون الفصل بين كان واسمها مطلقًا مستدلين بقول الفرزدق[2]:[الطويل]

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

بخلاف البصريين الذين منعوا الفصل بين كان واسمها، سواء أكان متصلًا بالخبر أم منفصلًا[3]، ففي قوله: "بما كان إياهم عطية عوَّدا"، إنَّ ظاهره يوهم أنَّ الشاعر قد قدَّم معمول خبر كان وهو "إياهم" على اسمها وهو"عطية" مع تأخير الخبر وهو جملة "عود" عن الاسم أيضًا؛ فيلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين[4]، وأجاب البصريون عن البيت المذكور في أربعة أوجه:

الأول: أنَّ في كان ضمير الشأن، والجملة خبر كان، فلم يفصل بين كان واسمها؛ لأنَّ اسمها ضمير مستتر فيه.

الثاني: أنَّ كان زائدة بين الموصول وصلته؛ فحينئذٍ لا اسم ولا خبر.

الثالث: أنَّ اسم كان ضمير مستتر يعود على "ما" الموصولة، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها لا محل لها صلة الموصول.

الرابع: أنَّ هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها[5].

(1)خزانة الأدب(269/9)،ويُنظر تخليص الشواهد ص(247-248).
(2)ديوان الفرزدق ص(162).
(3)يُنظر المقاصد النحوية(595/2).
(4) يُنظر شرح ابن عقيل(283/1)، ويُنظر أوضح المسالك(250/1).
(5)يُنظر المقاصد النحوية(594/2-595)،وشرح ابن عقيل(282/1-283).

رأي ابن هشام في كتبه:

عَدَّ ابن هشام أنَّ في كتابه (تخليص الشواهد) أنَّ كان في البيت المذكور ناقصة، ولكنه منع من اعتبار عطية اسمها، بل اسمها ضمير مستتر فيها، راجع إمَّا إلى ما، لأنها اسم موصول؛ أي: بسبب الأمر الذي كان هو عطية عودهم إياه، أو الجملة بعدها على أنه ضمير الشأن والحديث، فعطية عود مبتدأ وخبر، واعترض بأنَّ الخبر الفعلي لا يسبق المبتدأ فكذا معموله، وذهب إلى أنَّ المانع من تقدم الفعل خشية التباس الاسمية بالفعلية، وذلك مأمون مع تقدم المعمول، وسلّمنا أنها ناقصة، وعطية اسمها ولكن الضرورة تبيح تقديم ما يستحق التأخير، وهذا الجواب عندي لاطراده في نحو قوله[1][البسيط]:

بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الخَال سَالِبَةً فَالعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ

إذ الأصل: باتت ذات الخال سالبةً فؤادي، ولا يجوز تقدير ذات مبتدأ، لنصب سالبة[2].

المسألة السادسة عشرة: حذف كان بعد لَدُن.

من المعلوم أنَّه يكثُر حذف كان واسمها وبقاء خبرها بعد إنْ ولو الشرطيتين، ويقل مع غيرها.

كقوله[3]**[الرجز]:**

مِنْ لَدُ شَوْلًا فإلى إتلائها

قال البغدادي: "على أنَّ(كان) قد تُحذف بعد (لَدُ) كما هنا، والتقدير: من لدُ كانت شولًا"[4]، وقال البغدادي:" قال ابن هشام في (شرح شواهده): "وقد يرجح كونه من باب الحذف عامل المصدر المؤكد، ورد بأنه روى من لدُ شولٍ بالخفض، ولا يُقال من لَدُ النُّوق إلى إتلائها، ويُجاب بأنَّ التقدير: من لدن شولان شوْل أو زمان شول، أو كون

(1)لم يُعرف قائله في؛ أوضح المسالك(250/1)، وتخليص الشواهد(248)، وشرح التصريح(248/1).
(2)يُنظر تخليص الشواهد ص(247-248).
(3)لمْ يُعرف قائله في؛الكتاب(264/1)،وأمالي ابن الشجري(338/1)،وشرح التسهيل(365/1)،ومغني اللبيب ص(783)، والمقاصد النحوية(610/2)، وشرح الأشموني(386/1)،وخزانة الأدب(24/4).
(4) خزانة الأدب(24/4).

شـول، فحـذف المضـاف، والتقـدير الأخيـر: أولـى ليتحـد المعنـى فـي الـروايتين، ولكـن يحتـاج علـة هـذا التقدير إلـى الخبـر؛ أي: موجـودةً، فـإنْ قُـدِّر الكـون مصـدر كـان التامـة لـم يحـتج إلـى ذلـك، ولكـن لا يقـع التوفيـق بـين الـروايتين فـي التقـدير، وقـد يُـرجح الثـاني بروايـة الجرمـي: مـن لـد شـولا بغيـر تنـوين، علـى أنَّ أصـله شـولًا، بالمـد فقصـره للضـرورة، ولكـن هذه الرواية تقتضي أنَّ المحدَّث عنه ناقة واحدة لا نوق"[1].

التوضيح والتحليل:

ذهـب سـيبويه إلـى أنَّ "شـولًا" إنمـا انتصـب لكونـه خبـرًا لكـان المحذوفـة مـع اسـمها، ولـم يتقدم عليـه إن الشـرطية، و لا لـو أختهـا، والسـر فـي ذلـك أنَّ "لَـدُ" بجميـع لُغاتهـا اسـم معنـاه أَوَّل الغاية من زمان ومكان، وتلزم إضافتها إلى زمان ومكان [2].

قـال سـيبويه: "نصـب لأنـه أراد زمانًـا، والشـول لا يكـون زمانًـا ولا مكانًـا فيجـوز فيـه الجـرّ، كقولـك: مـن لـد صـلاة العصـر إلـى وقـت كـذا، وكقولـك: كـم لـد الحـائط إلـى مكـان كـذا، فلمـا أراد الزمـان حمـل الشـول علـى شـيء يحسـن أن يكـون زمانًـا؛ كأنـك قلـت: مـن لـد أن كانـت شولًا فإلى إتلائها"[3].

وقـال السـيرافي: "المعنـى أن "لـد" إنمـا تضـاف إلـى مـا بعـده مـن زمـان متصـل بـه أو مكـان إذا اقترنـت بهـا إلـى، كقولـك: جلسـت مـن لـد صـلاة العصـر إلـى وقـت المغـرب، فلمـا كـان الشـول جمـع الناقـة الشـائل لـم تصـلح أن تكـون زمانًـا، فأضمر ما يصلح أن يقدر زمانًا، فكأنه قال: من لد أن كانت شولًا"[4].

وقـال الأعلـم: "الشـاهد فيـه نصـب شـول علـى إضـمار كـان لوقوعهـا فـي مثـل هـذا كثيـرًا والتقـدير عنـده مـن لـد كانـت شـولًا"[5]، وذهـب الشـجري، وابـن مالـك، والعينـي إلـى أنَّ فـي قولـه:" مـن لَـدُ شـولًا" علـى أنَّ حـذف كـان بعـد لـدن قليـل؛ وذلـك لأنَّ كـان تُحـذف كثيـرًا بعـد إن ولو، وحذفها بعد غيرهما قليل[6].

(1)يُنظر خزانة الأدب(25/4)، وتخليص الشواهد ص(262-263).
(2)شرح الأشموني(386/1-387) وينظر الكتاب(265/1).
(3)الكتاب(265/1).
(4)شرح كتاب سيبويه(265/1).
(5)النكت(460/1).
(6)يُنظر أمالي ابن الشجري(338/1)،وشرح التسهيل(363/1)،المقاصد النحوية(612/2).

رأي ابن هشام في كتبه:

"إنَّ لَـدُن هـي اسـم لمبـدأ الغايـة، زمانيـة كانـت أو مكانيـة، ومـن شـواهدها قولـه: مـن لَدُ شَولًا إنَّ تقديره: "من لد كانت شولًا" [1].

إنَّ الأكثـر أنْ تُحـذف كـان مـع اسـمها ويبقـى الخبـر، وكَثُـرَ ذلـك بعـد "إنْ" و "لـو" الشـرطيتين، وقـل الحـذف المـذكور بـدون إنْ ولـوْ كقولـه: مِـنْ لَـدُ شَـوْلًا فـإلى إتلائهـا، فـابن هشـام عنـده حـذف كـان بعـد لَـدُن شـاذ؛ وذلـك لأنَّ أكثـر حـذف كـان بعـد إنْ ولـو الشرطيتين[2].

وقـال ابـن هشـام فـي تخلـيص الشـواهد: التقـدير مـن لـدن كانـت شـولًا. فالبيـت مـن حـذف كـان واسـمها وبقـاء خبرهـا، وقـد يُـرجح الأول بأنَّـه يـروى مـن لـد شـول، بـالخفض. ولا يُقـال مـن لـدن النـوق فـإلى اتلائهـا. ويجـاب: بـأنَّ التقـدير: مـن لا شَـولانِ، أو زمـان شـول، ولكـن يحتـاج علـى هـذا لتقـدير الخبـر موجـودًا، فـإن قَـدَّر الكـون مصـدر كـان التامـة لـم يحـتج إلـى ذلـك، ولكـن لا يقـع التوفيـق بـين الـروايتين فـي التقـدير، وقـد يُـرجح الثـاني بروايـة الجرمـي: مـن لـد شـولا بغيـر تنـوين، علـى أنَّ أصـله شـولا، بالمـد فقصـره للضـرورة، ولكـن هـذه الروايـة تقتضـي أنَّ المحـدَّث عنـه ناقـة واحـدة لا نـوق. ومـن الغريـب أنَّ بعضـهم زعـم أن انتصاب(شـولًا) بعـد لـدن علـى التمييـز أو التشـبيه بـالمفعول بـه كانتصـاب(غدوة) بعـدها فـي قـولهم: لَـدُن غُـدْوَةً، وإنـه لا تقـدير فـي البيـت، وهـذا مـردود باتفـاقهم علـى اختصـاص هـذا الحكم بـ(غدوة)، ولأنه لم يسمع في غدوة مع حذف النون، بل مع ثبوتها[3].

والـراجح أنْ مـا ذهـب إليـه ابـن هشـام فـي أنَّ حـذف كـان بعـد لَـدُ شـاذ؛ لأن الأصـل أنْ تُحذف كان واسمها بعد إنْ ولو الشرطيتين، وأمَّا حذفها بعدَ لَدُ فهو مُخالِفٌ للقياس[4].

(1)مغني اللبيب ص(470-471).
(2)يُنظر أوضح المسالك(1/263-264).
(3)يُنظر تخليص الشواهد ص(262-263).
(4)يُنظر أوضح المسالك(1/263-264).

المسألة السابعة عشرة: زيادة يكون.

تختص كان بجواز زيادتها في الفعل الماضي (كان)، ولكن قد يأتي المضارع من (يكون) زائدًا، ولكنه شاذ، كقول حسان بن ثابت[1][الوافر]:

كَأَنَّ سَبِيئة مِنْ بَيْتِ رَأْس يَكُوْنُ مزاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

قال البغدادي: "على أنَّ أبا البقاء جوَّز زيادة(يكونُ) بلفظ المضارع، وادَّعى أنها هنا زائدة، على رواية رفع مزاجها على المبتدأ وعسل خبرها"[2]، وذكر البغدادي أنَّ ابن هشام ارتضاه في(شرح شواهده)، ولكنه أنكر زيادتها (في المغني)، وقال: ويروى برفعهنَّ؛ أي: برفع "مزاجُها عسل وماءُ" على إضمار الشأن، وأمَّا قول ابن السيد: إن كان زائدة، فخطأ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة لدعوى ذلك[3].

التوضيح والتحليل:

تأتي كان بلفظ الماضي زائدة، لا عمل لها، ولا دلالة لها على أكثر من الزمان، وتتعين للزيادة إذا وقعت في حشو الكلام، كوقوعها بين ما وفعل التعجب، نحو: ماكان أحسن زيدًا، وندر زيادتها بلفظ المضارع[4] كقول أم عقيل[5][الرجز]:

أَنْتَ – تَكُوْنُ– مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلُ بَلِيلُ

وكذلك ذهب الأشموني إلى أنَّ زيادتها نادرة[6]، وقال المبرد: "يجوز أن (يكون) زائدة، جاءت زيادتها بلفظ المضارع على القليل فيها"[7]، وذهب النحاة إلى أنَّ مجيء يكون بلفظ المضارع زائدة يُعدُّ شاذ، منهم ابن عقيل، والسيوطي، والعيني، والأزهري[8]، "والسبب في أن زيادتها تكون في الماضي دون المضارع؛ لأن الماضي لما كان مبنيًا أشبه الحرف، وإنَّ الحروف تقع زائدة،

(1)ديوان حسان بن ثابت ص(18).
(2)خزانة الأدب(224/9).
(3)خزانة الأدب(225/9)،ويُنظر مغني اللبيب ص(667).
(4)شرح ابن الناظم ص(100).
(5)نُسب إلى أم عقيل بن أبي طالب في؛ أوضح المسالك(255/1)،وتخليص الشواهد ص(252)،وهمع الهوامع (381/1)،والمقاصد النحوية(601/2)،وشرح التصريح(251/1)، وشرح الأشموني(377/1).
(6)يُنظر شرح الأشموني(378/1).
(7)المقتضب(92/4).
(8)يُنظر شرح ابن عقيل(293/1)،همع الهوامع(381/1)،والمقاصد النحوية(602/2)،وشرح التصريح(251/1).

فأمَّا الفعل المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم؛ لذلك فإنَّ الأسماء لا تُزاد إلا شذوذًا"[1].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في كتابه(أوضح المسالك): "تختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضي"[2] وشذ قول أم عقيل[3][الرجز]:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَاتَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

أمَّا في تخليص الشواهد فاعتبر أنَّ زيادتها بلفظ المضارع نادر[4]، ولكنه في كتابه مغني اللبيب خطَّأ ابن السيد الذي اعتبر أنَّ كان زائدة؛ لأنها لا تُزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا[5].

إنَّ في هذه المسألة حدث فيها تطور للآراء النحوية عند ابن هشام، فقد قَبِلَ زيادة يكون في الفعل المضارع واعتبر أنَّ زيادتها نادرة، وأمّا في كتابه مغني اللبيب أنكر زيادتها بلفظ المضارع، بقوله: إنه لا ضرورة تدعو إلى ذلك[6]، والراجح أنَّ زيادتها بلفظ المضارع شاذ، لأنها تخالف القياس، والقياس أن تزاد بلفظ الماضي، لأنه يشبه الحرف، والحروف تأتي زائدة، أمَّا المضارع فإنه يُشبه الاسم، والاسم لا يُزاد إلا شذوذًا[7].

المسألة الثامنة عشرة: زيادة كان.

إنَّ كَانَ تَأْتِي زائدة بشرط أن تكون بلفظ الماضي، ووقوعها بين ما التعجبية وخبرها[8]،

وجاءت زائدة في قول الفرزدق[9][الوافر]:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

(1)شرح ابن عقيل(393/1)،ويُنظرالمقاصد النحوية(602/2).
(2)أوضح المسالك(255/1).
(3)مَرَّ ذكره في البحث ص(47).
(4)يُنظر تخليص الشواهد ص(251).
(5)يُنظر مغني اللبيب ص(776).
(6)المرجع نفسه ص(776).
(7)يُنظر شرح ابن عقيل(393/1)،والمقاصد النحوية(602/2).
(8)يُنظر تخليص الشواهد ص(251).
(9)ديوان الفرزدق ص(597).

قال البغدادي: "على أنَّ(كان) فيه ناقصة كما ذهب إليه المبرد، والواو اسمها، ولنا خبرها، وليست زائدة كما قال سيبويه: وقال الخليل: إنَّ من أفضلهم كان زيدًا على إلغاء كان" وقال البغدادي: "وقد جمع ابن هشام في (شرح الشواهد) جميع ما للعلماء من التخاريج في هذا البيت"[1].

التوضيح والتحليل:

الشاهد فيه: قوله "وجيران لنا كانوا كرام" حيث زاد "كان" بين الموصوف– وهو قوله "جيران"– وصفته– وهي قوله "كرام"– مع أنَّ "كان" قد اتصل به ضمير منفصل فاعله[2]، وذهب سيبويه والخليل إلى أنَّ كان زائدة، قال سيبويه:" وقال الخليل: إنَّ من أفضلهم كان زيدًا على إلغاء كان، وشبهه بقول الفرزدق"، وهو البيت المذكور سابقًا[3]، وقال ابن مالك:" لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها في نحو: زيد ظننت قائم"[4]، وكذلك ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى إلى أنَّ كان زائدة فقال: "القافية مجرورة والقصيدة لأنه جعل "كانوا" زائدة للتوكيد ولو أعمل "كان" لنصب القافية"[5]، وذهب ابن الأنباري إلى أنَّ كان زائدة غير عاملة[6]، وذهب الفارسي في أن كان زائدة، قال الفارسي: "إنَّ كان "مُلْغَاةٌ" كأنهم لم يستجيزا أن يجعلوا "لنا" خبر كان فيقدرونه في غير موضعه، وقد جره صفة على "جيران" فقالوا "كان" لَغْوٌ"[7]، وذهب المبرد إلى أنَّ كان غير زائدة، حيث قال:" وهي عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء كان. وذلك أنَّ خبر كان لنا، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا"[8].

"نسب الزجاج(في تفسيره) زيادة كان إلى المبرد، ونقل عنه غلطةً لم يغلطها أصاغرة الطلبة"[9]، وذلك عند قوله:﴿**إِنَّـهُ كَـانَ فَاحِشَـةً وَمَقْتًـا**﴾[10] قال أبو إسحاق: "هذا غلط من

(1)خزانة الأدب(220/9)،ويُنظر المقتضب(117/4)،والكتاب(53/2).
(2)شرح الأشموني(373/1).
(3)الكتاب(153/2).
(4)شرح التسهيل(361/1).
(5)مجاز القرآن(140/2).
(6)يُنظر أسرار العربية ص(136).
(7)المسائل البصرية ص(511).
(8)المقتضب(117/4).
(9)خزانة الأدب(217/9).
(10) سورة النساء،الآية:22.

أبـي العبـاس، لأنَّ "كـان" لـو كانـت زائـدة لـم تنصـب خبرهـا والـدليل علـى هـذا البيـت الـذي أنشـده: وجيـران لنـا كـانوا كـرام ولـم يقـل: كـانوا كرامًـا"[1]، "وهـذا نقـل شـاذٌ، وكلهـم أجمعـوا علـى أنَّ زيـادة كـان فـي البيـت إنمـا قـال بـه سـيبويه، لكـنَّ الزجـاج تلميـذ المبـرد، وهـو أدرى بمـذهب شـيخه والله أعلـم. وتجـويز المبـرد زيـادة كـان فـي الآيـة مـع نصـب خبرهـا خطـأُ ظـاهر"[2]، وهـذا تجـنٍ مـن الزجـاج علـى المبـرد؛ لأن المبـرد فـي كتابـه المقتضـب اعتبـر أنَّ كـان ليسـت زائـدة[3]، وذهـب كـذلك العينـي إلـى أن كـان فـي البيـت المـذكور زائـدة، وقـد رَدَّ العينـي علـى مَـنْ قـال إنهـا ليسـت زائـدة؛ لأنهـا مسـندة إلـى الضـمير الـذي هـو الـواو، بقولـه: لا يمنـع إسـناد زيادتهـا بـدليل إلغـاء ظننـت مسـندة ومتـأخرة متوسـطة، وأمَّـا مَـنْ قـال أنَّ الـواو اسـمها ولنـا خبرهـا، والتقـدير إذن: وجيـران كـرام كـانوا لنـا، رد العينـي بقولـه: إنَّ الأصـل عدم جواز تقديم الخبر ومنع كون لنا خبرًا مقدمًا[4].

رأي ابن هشام في كتبه:

عَـدَّ ابـن هشـام فـي كتابـه أوضـح المسـالك أنَّ كـان غيـر زائـدة، لقولـه: "ولـيس مـن زيادتها قولُه: وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ، لرفعها الضمير، خِلافًا لسيبويه"[5].

وقـال ابـن هشـام فـي تخلـيص الشـواهد: "لا يـزاد مـن الأفعـال بقيـاس إلا "كـان" بشـرط كونهـا بلفـظ الماضـي، ووقوعهـا بـين "مـا" التعجبيـة وخبرهـا، نحـو: مـا كـان أحسـن زيـدًا، ولـم تكثـر زيادتها في غير ذلك، فيقاس عليه، وندرت زيادتها مسندة إلى الفاعل"[6].

كقول الفرزدق[7][الطويل] :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ

قيـل: إنَّ لنـا خبـر مقدم، واختلـف علـى قـولين: أحـدهما: أنـه خبـر مبتـدأ، والأصـل: "لنـا هـم" ثـم زيـدت(كان) بينهمـا، فصـار(كان هـم)، ثـم وصـل الضـمير اصـلاحًا للفـظ، لقـبح وقوعـه

(1)معاني القرآن وإعرابه (33/2).
(2)خزانة الأدب(218/9).
(3)يُنظر المقتضب ص(117/4).
(4)يُنظر المقاصد النحوية(606/2).
(5)أوضح المسالك(258/1)،ويُنظر الكتاب(153/2).
(6)تخليص الشواهد ص(251).
(7)ديوان الفرزدق ص(597).

منفصلًا إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول، والثاني: إنه خبر لكان، وإنها ناقصة، وهو قول المبرد، وجماعةٍ وعليه فالجملة صفة لجيران وتقدمت على الصفة المفردة، والأكثر في الكلام تقديم المفردة، وقيل: لنا صفة لجيران ثم اختلف على قولين أيضًا أحدهما: إنَّ كان تامة، والضمير فاعل؛ أي: وجدوا، ولا فائدة في الكلام على هذا القول. والثاني: أنَّ الأصل (كان هم) على أنَّ الضمير توكيد للضمير المستتر في(لنا)، ثم زيدت (كان) بينهما ووصل الضمير للإصلاح[1].

وأنشد ابن هشام في مغني اللبيب البيت المذكور سابقًا وقال: "على قول سيبويه إنَّ كان زائدة، وقول الجمهور: إنَّ الزائد لا يعمل شيئًا، فقيل: الأصل "هم لنا" ثم وصل الضمير بكان الزائدة إصلاحًا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل، وقيل: بل هو معمول لكان بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة و"لنا" الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلغى نحو: "زيد ظننتُ عالمُ"[2].

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والخليل في أنَّ كان زائدة؛ لأنَّ قوله لنا من صلة الجيران، ولا يجوز أن تكون خبرًا لكان إلَّا أن تُريد معنى المِلك، ولا يصح ههنا، لأنهم لم يكونوا لهم مِلْكًا، إنما كانوا لهم جيرة[3].

المسألة التاسعة عشرة: الإخبار بالمعرفة عن ضمير النكرة.

من المعروف أنَّ الضمائر تعتبر من المعارف، ولكنه قد يُخبرُ عن الضمير بالنكرة كقول الفرزدق[4][الطويل]:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْن المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَام أَمْ مُتَسَاكِر

قال البغدادي: "على أنَّ سيبويه مثل به للإخبار عن النكرة بالمعرفة"[5]. وذكر البغدادي أنَّ ابن هشام قال: "وضمير الشأن يعود على ما بعده لزومًا، ولا يجوز للجملة المفسِّرة

(1) يُنظر تخليص الشواهد ص(251-254).
(2)مغني اللبيب ص(317-318).
(3)يُنظر خزانة الأدب(217/9).
(4) نُسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه في؛ الكتاب(49/1)،والمقتضب(93/4)،شرح أبيات سيبويه(305/1)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ص(712)،وارتشاف الضرب ص(947-1177)، والدرر اللوامع(117/1).
(5)خزانة الأدب(288/9).

لــه أن تتقـدَّم هــي ولا شــيء منهــا عليــه، وقـد غلـط يوسـف بـن السـيرافي إذ قـال قولـه: أَسَـكْرَانُ كَـانَ ابْـن المَرَاغـةِ إِذْ هَجَـا، فـيمن رفـع سـكرانُ وابـن المراغـة: إنَّ كـان شـأنيه، وابـن المراغـة سـكران مبتـدأ وخبـره، والجملـة خبـر كـان. والصـواب أنَّ كـان زائـدة، والأشـهر فـي إنشـاده نصـب سـكران ورفـع ابـن المراغـة، فارتفـاع متسـاكر علـى أنـه خبـر لهـو محـذوف، ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها"[1].

التوضيح والتحليل:

إنْ جـاء شـيء مـن الإخبـار بالمعرفـة عـن ضـمير النكـرة فبابـه الشـعر، ومـن ذلـك قـول الفرزدق[2][الطويل]:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْن المَرَاغةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَام أَمْ مُتَسَاكِر

فـأخبر بـ"ابن المراغـة" عـن ضـمير "السـكران" وهـو مـن المقلـوب، ألا تـرى أنَّ المعنـى علـى الإخبـار عـن ابـن المراغـة بالسـكران، كأنـه قـال: أكـان ابـنُ المراغـة سـكران[3]. وقـد استشـهد سـيبويه بالبيـت علـى أنَّ وقـوع اسـم كـان نكـرة، وخبرهـا معرفـة، لا يكـون إلا فـي الضـرورة الشـعرية حيـث قـال فـي كتابـه: "اعلـم أنـه إذا وقـع فـي هـذا البـاب نكـرةٌ ومعرفـةٌ فالـذي تشْـغلُ بـه كـان المعرفـةُ، لأنـه حـدُّ الكـلام، لأنهمـا شـيءٌ واحـد، ولـيس بمنزلـة قولـك: ضَـرَبَ رَجـلٌ زيـدًا لأنهمـا شـيئان مختلفـان، وهمـا فـي كـان بمنزلتهمـا فـي الابتـداء إذا قلـت عبـدُ الله منطلـق، تبتـدئ بـالأعراف ثـم تـذكر الخبـر" [4]... "ولا يبتـدأ بمـا يكـون فيـه اللـبس، وهـو النكـرة، ألا تـرى أنـك لـو قلـت: كـان إنسـانٌ حليمًـا أو كـان رجـل منطلقًـا، كنـت تُلْـبسُ، لأنـه لا يُسـتنكَرُ أن يكـونَ فـي الـدنيا إنسـان هكـذا، فكرهـوا أن يبـدؤوا بمـا فيـه اللـبس ويجعلـوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبسُ"[5].

واستشهد سيبويه بقول الفرزدق[6][الطويل]:

(1)المرجع نفسه(9/290-291)،ويُنظر مغني اللبيب ص(543).
(2)مَرَّ ذكره في البحث ص(51).
(3)شرح جمل الزجاجي (1/389-390).
(4)الكتاب(1/47).
(5)المرجع نفسه(1/48).
(6)ليس في ديوانه، ومَرَّ ذكره ص(51).

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْن المَرَاغةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَام أَمْ مُتَسَاكِر

قال سيبويه: "أكثرهم ينصب السكرانَ ويرفع الأخر على قطع وابتداء[1]، ويُقصد بقوله: "وأكثرهم ينصب السكران"؛ أي: يرفع ابن المراغة على أنه اسم كان، ويكون الخبر مقدمًا وهو سكران وعلى هذا لا قبح، وقوله: يرفع الآخر هو متساكر ويكون رفعه على القطع بجعله خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أَمْ هو متساكر، فتكون أم منقطعة، وإذا رُفع سكرانُ نصب ابنَ المراغة، ففيه قبحٌ لضرورة الشعر؛ لأنه جعل اسم كان ضمير سكران وهو نكرة"[2].

وقال أبو حيان: إنَّ ضمير النكرة؛ وإن كان معرفة يُعامل في الإخبار معاملة النكرة إذا اجتمعت المعرفة، وجاء في الشعر، وأنشد البيت السابق، ففي كان ضمير سكران، وقد أخبر عنه بابن المراغة، وهو معرفة، والفصيح في الكلام: أسكرانَ كان ابن المراغة، بنصب سكران، ورفع ابن المراغة[3]، واعتبر الرضي أنَّ سبب تجرأهم على تنكير الاسم، وتعريف الخبر بسبب؛ عدم اللبس في بابي كان وإنَّ لاختلاف إعراب الجزأين[4].

وقال السيرافي: "أنشد بعضهم" أسكرانَ كان ابنُ المراغةِ" و كان حكمه أن يقول: "أمْ مُتَساكِرا"؛ لأنَّ متساكرًا عطف على سكرانَ، ولكنه لم يعطفه عليه لفظًا، وعطفه على تقدير جملة معطوفة على جمله كأنه قال: أم هُوَ مُتَساكِرُ "[5].

ومثله ابن جني في الخصائص، على أنّ خبر كان قد حُذفَ في قوله: أَسَكْرَانُ كَانَ ابْن المَرَاغةِ،" ألا ترى أن تقديره: أكان سكرانُ ابن المراغة؛ فلمَّا حَذَفَ الفعل الرافع فسره بالثاني فقال: كان (ابن المراغة) هذا الظاهر خبر، وخبر(كان) المضمرة محذوف معها؛ لأنَّ (كان) الثانية دلت على الأولى، وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلَّ على الخبر الأول المحذوف[6].

---

(1)الكتاب(49/1).
(2)خزانة الأدب(289/9-290).
(3)يُنظر ارتشاف الضرب ص(1177).
(4)يُنظر شرح الرضي(207/4).
(5)شرح كتاب سيبويه(305/1).
(6)الخصائص(375/3).

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في (مغني اللبيب): "إنَّ الضمير يأتي مخالفًا للقياس في حال عودة ضمير الشأن لزومًا، ولا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه، وقد غلَّط السيرافي في قوله: أَسَكْرَانُ كَانَ ابْن المَرَاغةِ إِذْ هَجَا، فيمن رفع سكرانُ وابن المراغة: إنَّ كان شأنيه، وابن المراغة سكران مبتدأٌ وخبره، والجملة خبر كان، والصَّواب أنَّ كان زائدة، والأشهر في إنشاده نصبُ سكران ورفع ابن المراغة، فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوف. ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها"[1].

المسألة العشرون: الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، ولكن قد يأتي العكس، وذلك في خبر كان الذي يأتي معرفة واسمها نكرة، وذلك للضرورة الشعرية، كقول حسان بن ثابت[2] [الوافر]:

كَأَنَّ سَبِيئَة في بَيْتِ رَأْسٍ يَكُوْنُ مِزَجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ.

أجاز البغدادي: "أن يكون خبر كان معرفة، واسمها نكرة، قال البغدادي: على أنَّه يجوز أَن يخبر في بابيْ:(كان) و(إنَّ) بمعرفة عن نكرة في الاختيار كما هنا، فإنَّ مزاجها رُوى بالنصب على أَنَّه خبر مقدم وهو معرفة، وعَسَلٌ اسم كان مؤخَّر وهو نكرة"[3].

قال ابن هشام (في المغني) قال في الباب الثامن من فنون كلامهم القَلبُ؛ وأكثر وقوعه في الشعر، وأنشد البيت. وقال في الباب الرابع منه: إنه ضرورة ولم يذكر القلب[4].

(1)مغني اللبيب ص(543).
(2)ديوان حسان بن ثابت ص(18).
(3)خزانة الأدب(281/9).
(4)المصدر نفسه(284/9)، يُنظر مغني اللبيب ص(775-776).

التوضيح والتحليل:

ذهب النحاة إلى تعريف الخبر، وتنكير الاسم، للضرورة الشعرية، ومن النحاة من أجاز ذلك ولكنهم اشترطوا حدوث الفائدة، أجازه سيبويه في الشعر، واعتبره في الكلام ضعيف بقوله: "وقد يجوز في الشِّعر وفي ضَعْفٍ من الكلام، حملهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة ضَرَبَ، وأنه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيدًا، وجعلته خبرًا أنه صاحبُ الصّفة على ضعف الكلام"[1]، يريد أنه يجوز أن يجعل النكرة اسم كان والمعرفة خبرها في الشعر، وإن كان جوازه في الكلام ضعيفًا، والذي حملهم على ذلك أنهم قد جعلوا(كان) فعلًا بمنزلة ضرب[2]، وأجاز ابن جني في المحتسب جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة بقوله: "إنَّه إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء هما جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجَها العسل والماء فبهذا تسهل هذه القراءة، ولا يكون من القبح واللحن الذي ذهب إليه الأعمش على ما ظن"[3]، وأجاز ابن مالك تعريف الخبر وتنكير الاسم بشرط حدوث الفائدة، فجعل مزاجَها وهو معرفة خبر كان، وعسل اسمها وهي نكرة، وليس القائل مضطرًا لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ، فتجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر في موضع نصب كان[4]، واعتبر ابن عصفور إلى أنَّ الإخبار بالمعرفة بدل النكرة لا يكون إلا في الشعر للضرورة بقوله: "ومنه الاخبار بالمعرفة عن النكرة، ولا يجوز في الكلام إلا عكسه، ولكن الشاعر لما اضطر حكم للنكرة بدلًا من حكمها بحكم المعرفة فأخبر عنها بالمعرفة نحو قوله:(يكون مزاجها عسل وماء) فأخبر بـ(مزاجها) وهو معرفة، عن عسل، وهو نكرة"[5]، واعتبره الزمخشري أنه من القلب الذي يُشجع عليه أمن الإلباس[6].

وقال ابن السراج: "أنْ يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه الكلام وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشعر"[7].

---

(1)الكتاب (48/1).
(2)شرح السيرافي(305/1-306).
(3)المحتسب(279/1).
(4)يُنظر شرح التسهيل(356/2).
(5)ضرائر الشعر ص(295-269).
(6)يُنظر المفصل في علم العربية ص(264-265).
(7)الأصول في النحو(67/1).

واستشهد به ابن أبي الربيع واعتبره أنه لضرورة القافية:(يكون مزاجها عسل وماء)، إنَّه نصب مزاجها وجعلها خبرًا لـ(يكون)، وهو معرفةٌ لإضافته إلى الضمير، وعسل نكرة، وكذلك ماء، وفعل ذلك لضرورة القافية[1]، وكذلك اعتبره ابن يعيش لضرورة القافية بقوله:" نصب "المزاج" بأنه خبر "يكون"، وهو معرفة، ورفع "العسل" و"الماء" بأنه اسمُها، وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعة"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

ذهب ابن هشام في كتبه إلى أنَّه جعل خبر يكون معرفة واسم يكون نكرة لا يأتي إلا في الشعر للضرورة، حيث قال ابن هشام: "إنه إذا اجتمع في باب كان وأخواتها معرفة ونكرة جعلت اسمها المعرفة والنكرة الخبر، ويكون اسم كان نكره، وخبرها معرفة في الشعر"[3] كقول الشاعر[4][الوافر]:

كَأَنَّ سَبِيئَة في بَيْتِ رَأْسٍ يَكُوْنُ مِزَجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وقال في مغني اللبيب في(الباب الثامن): "من فنون كلامهم القلب، وأكثر وقوعه في الشعر، فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم، وتأوّله الفارسي على انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى رفع المزاج ونصب العسل، وقد روى كذلك أيضًا، فارتفاع ماء بتقدير: وخالطها ماء، ويروى برفعهن على إضمار الشأن"[5]، وذكر كذلك في الباب الرابع من(مغني اللبيب) بقوله: "أَنْ يكونا مختلفين، فتجعل المعرفةَ الاسمَ والنكرةَ الخبر، نحو: "كان زيدٌ قائمًا" ولا يعكس إلا في الضرورة"[6].

أنَّ تعريف الخبر وتنكير الاسم، كما في البيت للضرورة الشعرية؛ لأنه يخالف القياس، فالقياس أن يكون الاسم معرفة والخبر نكرة.

(1)البسيط في شرح جمل الزجاجي ص(718-719).
(2)شرح المفصل(341/4).
(3)شرح جمل الزجاجي، لابن هشام ص(140).
(4)ديوان حسان بن ثابت ص(18).
(5)مغني اللبيب ص(775-776)، ويُنظر رأي أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ص(98).
(6)مغني اللبيب ص(505).

المسألة الحادية والعشرون: الاختلاف في إلَّا بعد ما تنفك.

ذهب النحاة إلى أنَّ ما تنفك وأخواته لا يتصل الاستثناء بخبرها، وقد خَطَّأ النحاة ذي الرمة في قوله[1][الطويل]:

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مَنَاخَةً عَلَى الخَسْف أَوْ نَرمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

قال البغدادي:" على أنه خُطِّئ ذو الرمَّة فيه، لأنَّ ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، ولا يتصل الاستثناء بخبرها"[2].

التوضيح والتحليل:

والشاهد فيه قوله:" ما تنفك إلا مناخة على الخسف" حيث وقع فيه ما ظاهره أن خبر ما تنفك الناقصة قد اقترن بأداة الاستثناء؛ وهو لا يجوز من قبل أن "ما تنفك" وأخواته إيجاب والاستثناء المفرغ لا يقع بعد إيجاب، فيجعل تنفك ناقصة واسمها ضميرًا مستترًا فيها و"آلا" خبرها، ومعناه الشخص، و"مناخة" صفة[3].

قال البغدادي: "المخطئ هو أبو عمرو بن العلاء"[4]، قال المرزُباني في(كتاب الموشح): "أخبرني محمد بن يحيى، حدثنا الفَضْل بن الحُباب، قال: حدثنا بكر بن محمد المازني، قال: حدثنا الأصمعي، قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: أخطأ ذو الرمة في قوله[5][الطويل]:

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مَنَاخَةً عَلَى الخَسْف أَوْ نَرمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

في إدخاله "إلا" بعد قوله "ما تنفك"، قال الفضل: لا يُقال: مازال زيدٌ إلاَّ قائمًا، قال الصولي: وسمعت أحمد بن يحيى يقول: لا يدخل مع ما ينفك وما يزال "إلا"؛ لأنَّ "ما" مع هذه الحروف خير وليست بجحد"[6].

(1)ديوان ذي الرمة ص(86).
(2)خزانة الأدب(247/9).
(3)الأشموني(396/3).
(4)خزانة الأدب(247/9).
(5)ديوان ذي الرمة ص(86).
(6)الموشح في مآخذ الشعراء ص(216-217).

وعلى هذا يكون "آلا" خبر تنفكُّ، ومناخه صفته، وأنثَّ الصّفة لأن الشخص مما يُؤنث ويذكَّر، فرواية "إلا" بالتشديد غلطٌ من الرواي لا من القائل، ويردُ عليه أنَّ ذا الرمة لما قرأ البيتَ عند أَبي عمرو بن العلاء غلّطه فيه بما ذكره النحويُّون[1]، وقال ابن عصفور في ضرائر الشعر: "لما عيب على ذي الرمة قوله: "ما تنفك إلا مناخةً" فطن له، فقال: إنما قلتُ: "آلا مناخة"؛ أي: شخصًا"[2].

وخطأ أبو عمرو بن العلاء في إدخال "إلا" بعد قوله ما تنفك، ولكن العلماء شاركوا أبا عمرو في الرواية، ولم يذهبوا إلى تخطئة ذي الرمة، بل خَلَّصَ العلماء ذا الرمة من هذا الخطأ، ولهم في ذلك عدة تخريجات[3] كالآتي:

التخريج الأول: إنَّ الرواية ليست كما زعم أبو عمرو والأصمعي، وليس التالي لقوله: "ما تنفك" هو إلا التي هي حرف استثناء بل هو "آلا" بمد الألف، والآل: الشخص. وإنَّ ذا الرمة لما نُبه إلى الخطأ فطن له، وقال: أنا لم أقل: أنا "إلا مناخة" وإنما قلت: "ما تنفك آلا مناخة" وعلى هذا الوجه يكون قوله: "آلا "خبر تنفك، ومناخة صفة، وإنَّ سبب تأنيث الصفة مع الموصوف المذكر؛ لأن الآل هو الشخص، يطلق على المذكر والمؤنث ،ولما كان المراد هنا النوق أنث الصفة[4].

التخريج الثاني: إنَّ كان تامة، وليست ناقصة، وهذ التخريج ذهب إليه الفراء بقوله:" فلم يدخل فيه إلا (إلّا) وهو ينوي التمام وخلاف: يزالُ، لأنك لا تقول: مازلت إلا قائمًا[5]. ونسبه ابن الأنباري إلى الكسائي، وذهب إليه ابن الشجري في آماليه إلى أنها تامة بقوله:" ليس دخول إلَّا في هذا البيت خطأ، كما توهم؛ لأنَّ بعض النحويين قدَّر في تنفك التمام، ونصب مُناخة على الحال"[6]. وقال ابن مالك إنَّ الصحيح أن تنفك فعل تام[7].

---

(1)خزانة الأدب(249/9).
(2)ضرائر الشعر ص(86).
(3)يُنظر الأشموني(396/1).
(4)يُنظر الإنصاف(157/1).
(5)معاني القرآن(281/3).
(6)أمالي ابن الشجري(373/2)، ويُنظر الإنصاف(157/1).
(7)يُنظر شرح التسهيل(357/1).

التخريج الثالث: أن تجعل تنفك" ناقصة"، "ومناخة" خبرها، ولكن "إلا" ليست للاستثناء، بل هي حرف زائد لا يدل على معنى، وذهب إلى هذا التخريج ابن جني وابن يعيش[1].

التخريج الرابع: أنْ تكون "مناخة" حال، والخبر "على الخسف"، ومعناه لا تنفك على الخسف إلا في حالة إناختها؛ أي: لاتزال مُذلَّة بالسير متعبة إلا إذا أنيخت[2].واعتبر ابن هشام أنَّ هذا التخريج فاسد ؛ لفساد الإشكال[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

نسب ابن هشام إلى الأصمعي وابن جني إلى أنَّ(إلا) في البيت زائدة حملًا على قول ذي الرمة[3][الطويل]:

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مَنَاخَةً عَلَى الخَسْف أَوْ نَرمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

إنَّ في قوله:(ما تنفك إلا مناخة)؛ فإنَّ النحاة منهم مَنْ غلَّط ذي الرمة، ومنهم من غلط الرواة، وإنَّ الرواية "آلاً" بالتنوين؛ أي: شخصًا، وقيل: تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخُلصُ منه، فنفيها نفي، ومناخة: حال، وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر "على الخسف" و"مناخة" حال، وهذا فاسد؛ لبقاء الإشكال؛ إذ لا يُقال: "جاء زيد إلا راكبًا"[4]، وقال في تخليص الشواهد: فمنهم من غَلَّطَه، ومنهم مَنْ غلَّط الرواة، وقال الصواب(إلا) بالتنوين، والإلُّ يُطلق على الشخص، والنسّمةِ، فهو الخبر، ومناخة صفة، ورُوي أنه أنشده على الاستثناء، فأُنكر عليه، فتفطَّن لغلطهِ، فقال: إنما قلت:(إلَّا)[5].

والراجح: أن الصحيح رواية(إلَّاً) بالتنوين، ومعناها الشخص؛ وذلك لأنَّ ذا الرمة عندما عاب عليه النحاة قوله إلَّا، استدرك الخطأ، وصححه.

---

(1)يُنظر رأي ابن جني في كتابه المحتسب(329/1)،ويُنظر ابن يعيش في شرح المفصل(359/4).
(2)التبيين في مذاهب النحويين الكوفيين والبصريين ص(305).
(2)يُنظر مغني اللبيب ص(77).
(3)ديوان ذي الرمة ص(86).
(4)مغني اللبيب ص(76-77)، ويُنظر رأيه في الجامع الصغير ص(130)،
(5)تخليص الشواهد ص(270).

الحروف المشبه بليس

المسألة الثانية والعشرون: نصب خبر ما المقدم على لغة أهل الحجاز.

إنَّ ما إذا تقدَّمَ خبرها بطل عملها، ووجب رفع الخبر، بخلاف قول الفرزدق الذي نصب (مثلَهم) بإعمال(ما) على لغة أهل الحجاز، وذلك في قوله[1][البسيط]:

فَأَصْبَحوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ دُولَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قال البغدادي: "بأنَّ سيبويه حكى أنَّ بعض الناس ينصب(مثْلَهُم)، وهذا لا يكاد يُعرف، وقيل: إنَّ خبر ما محذوف؛ أي: إذْ ما في الدنيا بشر، ومثلَهم حال من بشر، وانتصابه عند الكوفيين على الظرف؛ أي: في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة، قول سيبويه مبني على إعمال ما، والقولان بعده مبنيان على إهمالها"[2].

نقل البغدادي قول ابن هشام في(شرح شواهده): "وفيه نظر؛ فإنَّ السياق يعيِّن الكلام للمدح"[3].

التوضيح والتحليل:

إنَّ من شروط (ما)العاملة عمل ليس تأخير الخبر، فإنْ تقدَّمَ ارتفع[4]كقوله[5][البسيط]:

فَأَصْبَحوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ دُولَتَهُمْ إِذْ هُم قُرَيْشٌ وَإِذْ هُمْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

فإنَّ الفرزدق نصب مثلَهم مع تقديم الخبر، على إعمال ما في لغة أهل الحجاز، فإنَّ الفرزدق تميمي يرفعه مؤخرًا فكيف إذا تقدم[6]، وإنَّ للنحاة في هذا البيت أقوال:

القول الأول: لسيبويه في أَنَّ الفرزدق يَنصب (مثلَهُمْ) وهذا لا يكاد يُعرف، فإن سيبويه جعله شاذًا[7].

---

(1)ديوان الفرزدق ص(167).
(2)خزانة الأدب(133/4)، ويُنظر الكتاب(60/1).
(3)خزانة الأدب(135/4)،ويُنظر مغني اللبيب ص(383).
(4)همع الهوامع(392/1).
(5)ديوان الفرزدق ص(167).
(6)يُنظر الكتاب(60/1).
(7)يُنظر الكتاب(60/1).

القـول الثـاني: للمبـرد حيـث نصـب مـثلَهم علـى الحـال، والخبـر محـذوف، وقـال: "فـالرفع الوجْـه، وقـد نصـبه بعـض النحـويين، وذهـب إلـى أنَّـه خبـر مقدَّم، وهـذا خطـأ فـاحش، وغلَـطٌ بيِّن"[1].

القـول الثالـث: مـثلهم حـال مـن بشـر، وانتصـابه عنـد الكـوفيين علـى الظـرف؛ أي: فـي مثـل حـالهم، وفـي مثـل مكـانهم مـن الرفعـة، علـق البغـدادي بعـد ذكـره للأقـوال بـأنَّ قـول سـيبويه مبني على إعمال ما، والقولان بعده مبنيان على إهمالها[2].

القـول الرابـع: إنَّ الفـرزدق أراد أن يـتكلَّم بلغـة أهـل الحجـاز فغلِـط، وهـذا باطـل؛ فـإنَّ العربـيَّ لا يمكن أن يغلط في لسانه، وإنما الجائز غلطه في المعاني[3].

القـول الخـامس: نصـب (مثـلَ) ضـرورة لـئلا يخـتلط المـدح بالـذم[4]، يريـد بتخلـيص المـدح أنـك إذا قلـت مـا مثلـك أحـدًا فنفيـت الأحديـة احتمـل المـدح والـذم، فـإنْ نصـبت المِثْـل ورفعت أحدًا تعين للمدح [5]، وهذ القول باطل؛ لأنَّ ما قبله وما بعده يدل على أنَّه قصد المدح[6].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في (تخليص الفوائد): إنَّ في قول الفرزدق[7][البسيط]:

فَأَصْبَحوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ دُولَتَهُمْ إِذْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

يمـدح بـه بنـي أُميَّـةَ، وحملَـه سـيبويه علـى إعمال(مـا) مـع تقـدم خبرِهـا، وهـو مُشـكل؛ لأنَّ الفـرزدق تميمـي، وبنـو تمـيم لا يعملون(مـا) مـع تـأخر خبـره[8]، وأُجيـب: بأنَّـه أرَاد أنْ يتشـبه بالحجـازيين، فلـم يَـدْرِ مـا شـرطُ إعمالهـا عنـدهم، وبأنَّـه أرادَ أنْ يُخَلِّـصَ الكـلامَ للمـدح، لأنَّـك إذا قُلْـتَ: مـا مثلُـكَ أحـدًا، فنفيـت الأحديّـة، فاحتمـل المـدح والـذمَّ، فـإنْ نصـبتَ المثـل

(1)المقتضب(191/4).
(2)خزانة الأدب(133/4).
(3)خزانة الأدب(134/4).
(4)شرح جمل الزجاجي(56/2).
(5)خزانة الأدب(135/4).
(6)شرح جمل الزجاجي(56/2).
(7)ديوان الفرزدق ص(167).
(8)يُنظر الكتاب(60/1).

ورفعت(أحدً) تعيَّنَ للمدح، ورد ابن هشام على الجوابين بقوله: "وفيه نظر؛ لأنَّ الشاعر إذا جازَ أنْ يَغْلطَ في لغةِ غيره جازَ أنْ يَغْلَطَ في لغةِ نفسه، وزالت الثّقةُ بكلامهِ، ولأنَّ السياقَ يعين الكلامَ للمدح"[1].

المسألة الثالثة والعشرون: انتقاض نفي عمل ما بعد إلا.

من المعلوم أنَّ أهل الحجاز ألحقوا (ما) النافية بـ(ليس) في العمل، إذا كانت مثلها في المعنى، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر، نحو قوله تعالى:﴿ **مَا هَذَا بَشَرًا** ﴾[2]، وأهملها التميميون لعدم اختصاصها بالأسماء وهو القياس، وإن من شروط عمل (ما) أنْ لا ينتقض نفيها بـ(إلا)، ولو انتقض النفي بـ(إلا)، نحو قوله تعالى:﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ**﴾[3]بطل عملها لبطلان معناها[4]كقول الشاعر[5][الطويل]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذبَا

قال البغدادي: "على أنَّ يونس استدل به على إعمال ما مع انتقاض نفيها بـ(إلَّا). وأجيب بأن المضاف محذوف من الأوَّل؛ أي:(يدور) دورانَ منجنون، ويدور خبر المبتدأ، فحذف هو والمصدر، وأقيم منجنون مقام المصدر، وأَنَّ الثاني أصله وما صاحب الحاجاتِ إلَّا يعذَّب معذَّبا؛ أي: تعذيبًا، فيعذَّب خبر المبتدأ، فحذف وبقي مصدره. فلا عمل لـ(ما) في الوضعين"[6]، وذكر البغدادي أنَّ ابن هشام قال(في شرح شواهده): "وجوَّز ابن بابْشاذَ أن يكون الأصل كمنجنون، ثم حذف الجارّ فانتصب المجرور. ومن زعم أنَّ كاف التشبيه لا يتعلق بشيء، فهذا التخريج عنده باطل، إذْ كان حقُّه أن يرفع المجرور بعد حذفها، لأنَّه كان في محلِّ رفعٍ على الخبريَّة، لا في موضع رفع باستقرارٍ مقدَّر؛ فإذا ذهب الجارُّ ظهر ما كان للمحل"[7].

---

(1)تخليص الشواهد ص(282-283).
(2)سورة يوسف، الآية:31.
(3)سورة آل عمران الآية:144.
(4)يُنظر شرح ابن الناظم ص(103-104).
(5) لم يُعرف قائله في؛ شرح التسهيل(374/1)،وشرح ابن الناظم ص(104)،ورصف المباني ص(311)،وأوضح المسالك(277/1)، والمقاصد النحوية(636/2)، وشرح الأشموني(398/1)،ونُسب إلى أحد من بني سعد في؛ شرح المفصل(551/4)، شرح التصريح(262/1)، والدرر اللوامع(239/1).
(6)خزانة الأدب(130/4).
(7)خزانة الأدب(131/4).

الشاهد فيه: "وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجنُونًا.. وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذبَا"حيث أعمل في الموضعين "ما" عمل ليس؛ فرفع الاسم ونصب الخبر، مع أنَّ الخبر مقترن بإلا التي تنقض نفي "ما" وتصير المعنى إيجابًا في الموضعين[1]، وأنكر جمهور النحاة قول يونس بإعمال ما مع انتقاض نفيها بـ(إلا)، واعتبروه من الشاذ الذي لا يُقاس عليه،[2] وخرَّجَ النحاة لهذا البيت عدة تخريجات، وهي كالآتي:

1-منجنونًا ليس خبر ما؛ وإنما هو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: إلا يشبه منجنونًا، وهذا الفاعل مع فاعله المستتر فيه، ومفعوله جملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو "الدهر"، وكذا قوله: مُعذَّبا[3].

2- منجنونًا مفعول مطلق لعامل محذوف على تقدير مضاف، وأصل الكلام: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، فحذف العامل، وحذف المضاف وهو "دوران"، وأقام المضاف مقامه؛ فانتصب انتصابه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وكذا قوله: معذبًا[4].

3- أن يكون منجنونًا منصوب على الحال، والخبر محذوف؛أي: وما الدهر موجودًا إلا مثل المنجنون لا يستقر في حاله، وعلى هذا تكون عاملة مثل انتقاض نفيها وكذالك معذبًا[5].

وأيد ابن مالك يونس بن حبيب في إعمال ما بعد انتقاض نفيها بـ(إلا)، وقد أورد أحد توجيهات البيت وهو بأنَّ منجنونًا منصوب نصب المصدر الذي يستغني به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون، ثم حذف المضاف، وهو دوران، وأُقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون. ووصفه بأنه تكلف بقوله: وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل منجنونًا ومعذبًا خبرين لـ(ما) منصوبين بها، إلحاقًا لها بليس في نقض النقض، كما ألحقت بها في عدم النقض[6] .

(1)شرح الأشموني(399/1).
(2)يُنظر شرح الأشموني(399/1).
(3)شرح الأشموني(399/1)،ويُنظر أوضح المسالك(277/1)،والدرر اللوامع(240/1).
(4)شرح الأشموني(400/1)، وينظر أوضح المسالك(277/1)،وشرح التصريح(162/1-163).
(5)يُنظر الدرر اللوامع(240/1)
(6)يُنظر شرح التسهيل(374/1).

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في أوضح المسالك:إنَّ من شروط عمل"ما" أنْ لا ينتقض نفْيُ خبرها بِـ(إلَّا)، فلذلك وجب الرفع في قوله تعالى:﴿ **وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ** ﴾[1] فإمَّا قوله[2][الطويل]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذبَا

فمن باب"ما زَيْدٌ إلا سَيْرًا، والتقدير: إلا يدور دوران منجنونٍ، وإلا نعَذِّبُ مُعذّبًا؛أي: تعذيبًا"[3]، ويقصد بذلك ابن هشام على أنَّ منجنونًا مفعول مطلق لفعل محذوف على حذف مضاف، تقديره: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون[4]، وقال ابن هشام في (تخليص الشواهد):وجوَّز ابن بابْشاذَ أن يكون الأصل كمنجنون، ثم حذف الجارّ فانتصب المجرور، ومن زعم أنَّ كاف التشبيه لا يتعلق بشيء فهذا التخريج عنده باطل، إذْ كان حقُّه أن يرفع المجرور بعد حذفها؛ لأنَّه كان في محلِّ رفعٍ على الخبريَّة، لا في موضع رفع باستقرارٍ مقدَّر؛ فإذا ذهب الجارُّ ظهر ما كان للمحل[5].

وترى الباحثة: إنَّ ما جاء في الشاهد الشعري:(ما الدهر إلا منجنونًا)، (وما صاحب الحاجات إلا معذبًا) فإنه شاذ لا يُقاس عليه، فالقياس أنَّ ما العاملة عمل ليس يبطل عملها إذا انتقض نفيها بـ(إلا).

المسألة الرابعة والعشرون: إعمال ما وإهمالها.

إنَّ (ما) تعمل عمل ليس، وهي لغة الحجازيّين، وبها جاءَ التنزيل، قال الله تعالى:﴿ **مَا هَذَا بَشَرًا**﴾[6]﴿ **مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ** ﴾[7]، ولإعمالها عندهم ثلاثةُ شُروطٍ:

---

(1)سورة القمر، الآية:50.
(2)مرَّ ذكره في البحث ص(62).
(3)أوضح المسالك(1/277-278)، ويُنظر تخليص الشواهد ص(284).
(4)يُنظر أوضح المسالك(1/277-278).
(5)تخليص الشواهد ص(284). نقل البغدادي في الخزانة قول ابن هشام: جوَّز ابن بابشاذ إلى أنَّ الأصل...إلخ ، وولا يوجد القول في كتاب شرح المُقدمة النحوية، لابن بابشاذ، تحقيق: محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية،1978م.
(6)سورة يوسف، الآية:31.
(7)سورة المجادلة، الآية:2.

أن لا يتقدم اسمُها على خبرها، وأن لا تقترنَ بـ(إن) الزائدة، ولا خَبَرُها فلهذا أهملت[1] في قول الشاعر[2][البسيط]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِن أَنْتُمُ الْخَزَفُ

قال البغدادي: على أنه قد جاءت (إن) بعد(ما) غير كافَّة، ونقل البغدادي عن ابن هشام في شرح الشواهد: النصب رواية يعقوب بن السكيت، والرفع رواية الجمهور على أنَّ إن كافة لما عن العمل. قال: وزعم الكوفيون على رواية النصب أنَّ إنْ نافية لا كافة. ويلزمهم أن لا يبطل عملها كما لا يبطل عملُها إذا تكررت على الصحيح[3]، بدليل قوله[4][الرجز]:

لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا مَا مِنْ حمامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

ومن زعم أنَّ ما إذا تكررت يبطل عملها جعل منفي ما الأولى محذوفًا؛ أي: فما ينفعك الحزن، وهو تكلف[5].

التوضيح والتحليل:

إنَّ هذا البيت يُروى بروايتي(الرفع، والنصب)، الرواية الأولى: بالرفع (ما إن أنتم ذهبٌ)، على أنَّ(ما) لا تعمل، وإنْ زائدة، واستشهد شراح الألفية بهذا البيت–على رواية رفعه– على أنَّ (إنْ) فيه كافَّة[6]، ذهب أهل الحجاز أنَّ(ما) النافية تعمل عمل ليس كقوله تعالى:﴿ **مَا هَـذَا بَشَرًا**﴾[7]، وأهملها بنو تميم، وهو القياس لعدم اختصاصه بالأسماء، واشترطوا لعملها شروطًا وهي: ألا يقع بعدها إنْ الزائدة، وألا ينتقض نفي خبرها بـ(إلا)، وألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فلما فقد الشرط الأول في البيت بطل عمل(ما)[8].

(1)شرح قطر الندى ص(137).
(2)لم يُعرف قائله في؛ شرح التسهيل(370/1)، والجنى الداني ص(328)، والجامع الصغير ص(57)، والمقاصد النحوية(635/2)،وهمع الهوامع(391/1)، وشرح الأشموني(397/1)، والدرر اللوامع(241/1).
(3)خزانة الأدب(120/4).
(4)لم يُعرف قائله في؛ شرح التسهيل(636/1)،والمقاصد النحوية(636/2)، والدرر اللوامع(242/1).
(5) خزانة الأدب(120/4)، وينظر تخليص الشواهد ص(278-279)
(6)خزانة الأدب(120/4).
(7)سورة يوسف، الآية:31.
(8) يُنظر شرح التسهيل(370/1)، المقاصد النحوية(636/2)، وشرح التصريح(261/1-262)،وشرح الأشموني(397/1).

وأمّـاَ الروايـة الثانيـة: بالنصـب(ما إنْ أنـتم ذهبًـا)، وهـي روايـة يعقـوب بـن السـكيت "ذهبًـا" بالنصـب علـى أنَّ(إنْ) نافيـة مؤكـدة لمـا، لا زائـدة[1]، وذهـب الكوفيـون: إلـى جـواز النصـب مـع(إن)، ورووا قولـه:" مـا إن أنـتم ذهبًـا ولا صـريفًا" بالنصـب، والبصـريون علـى أنَّ (إنْ) المذكورة زائدة كافة، وزعمها الكوفيون نافية[2].

إن ابـن مالـك ردَّ علـى الكـوفيين زعمهـم أنَّ(إنْ) المقترنـة بمـا هـي النافيـة جـيء بهـا بعـد مـا توكيـدًا، بقولـه: الـذي زعمـوه مـردود؛ لأنهـا لـو كانـت نافيـة مؤكـدة لـم تغيـر العمـل، كمـا لا يتغير لتكرير ما، كما قال[3][الراجر]:

لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا مَا مِنْ حمامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

فكرر ما النافية توكيدًا وأبقى عملها[4].

رأي ابن هشام في كتبه:

ذهـب ابـن هشـام فـي تخلـيص الشـواهد إلـى أنَّ مـا الحجازيـة يبطـل عملهـا بعـد إنْ الزائـدة كقوله[5][البسيط]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِن أَنْتُمُ الْخَزَفُ

وزعم الكوفيون أنَّها نافية مؤكدة، ويَلزمهم أن لا يبطل عمل(ما) كما لا يَبْطُلُ عملُها إذا تكررت على الصحيح، بدليل قوله[6][الرجز]:

لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا مَا مِنْ حمامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

وروى يعقوبُ: ذَهبًا وصَريفًا، بالنصب، فعلى هذا هي نافية مؤكّدة لما، ومن زعم أنَّ ما إذا تكررت يبطل عملها جعل منفي ما الأولى محذوفًا؛ أي: فما ينفعك الحزن، وهو تكلف [7].

---

(1)شرح الأشموني(398/1).
(2)يُنظر الجنى الداني ص(327)، وهمع الهوامع(391/1).
(3)مرَّ ذكره في البحث(65).
(4)شرح التسهيل(371/1).
(5)مَرَّ ذكره في البحث ص(65).
(6)مَرَّ ذكره في البحث ص(65).
(7)تخلـيص الشـواهد ص(378-379)، ويُنظـر الجـامع الصـغير ص(57)، وشـرح شـذوز الـذهب ص(222)، وشـرح قطـر الندى ص(137)، ومغني اللبيب ص(22).

والـراجح فـي هـذه المسـألة: روايـة الرفـع فـي قولـه: مـا إنْ أنـتم ذهـبٌ، علـى أنَّ (مـا) غيـر عاملـة، و(إنْ) زائـدة؛ وذلـك لأنّـه مـن شـروط (مـا) العاملـة عمـل لـيس، أَن لا تقتـرن بـ(إنْ) الزائدة، وهو القياس، أمَّا رواية النصب فهي مخالفة للقياس.

أفعال المقاربة

المسألة الخامسة والعشرون : معمول عسى إذا كان ضميرًا.

إذا كـان معمـول عسـى ضـميرًا، نحـو: عسـيتُ وعسـينا وعسـيت وعسـيتُم، فحقـه أن يكـون بلفـظ الرفـع. وهـذا هـو الاسـتعمال المشـهور، ومـن العـرب مـن يقـول: عسـاني وعسـاك وعسـاه، فيكتفـي بالموضـوع للنصـب عـن الموضـوع للرفـع[1]، فحقـه أن يكـون بلفـظ الموضوع للرفع كقول الشاعر[2][الوافر]:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

قـال البغـدادي: "علـى أنَّ سـيبويه اسـتدل علـى كـون الضـمير، وهـو اليـاء، منصـوبًا بلحـوق نـون الوقايـة فـي عسـاني"، ونقـل البغـدادي قـول ابـن هشـام فـي المغنـي: "ويـردُّه أمـران: أحـدهما: أَنَّ إنابـة ضـمير عـن ضـمير إنمـا يثبـت فـي المنفصـل، نحـو: مـا أنـا كأنـت ولا أنت كأنا. والثاني: أنَّ الخبر قد ظهر مرفوعًا"[3] في قوله[4][الطويل]:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشْكى فَآتي نَحْوَهَا فَأَعودُهَا

التوضيح والتحليل:

اسـتدل سـيبويه علـى أنَّ الكـاف فـي عَسـاكَ منصـوبة، "والـدليل علـى أنهـا منصـوبة أَنَّـكِ إذا عنيـتَ نفسَـك كانـت علامتُـك لـي، فلـو كانـت الكـاف مجـرورة لقـال عَسـايَ، ولكـنَّهم جعلوهـا بمنزلة لَعَلَّ في هذا الموضع"[5].

---

(1)يُنظر شرح التسهيل(1/396-397).
(2)نُسـب إلـى عمـران بـن حطـان فـي؛ الكتـاب(2/375)،والمقتضـب(3/72)،وشـرح كتـاب سيبويه(3/136)،والخصائص(3/25)،والنكت(2/280)،والمقرب ص(156)،والمقاصد النحوية(2/722).
(3)خزانة الأدب(5/350).
(4)نُسب إلى صخر بن جعد الخضري في؛ مغني اللبيب ص(165)،وشرح التصريح(1/297)،وخزانة الأدب(5/350)،والدرر اللوامع(1/278).
(5)الكتاب(2/374-375).

وغلَّط المبرد قول سيبويه في أنَّ عسى تقع في بعض المواضع بمنزلة لعلَّ مع المضمر فتقول: عساك وعساني؛ لأنَّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر[1]. و قال إنَّ تقديره عندنا: أنَّ المفعول مُقدَّم، والفاعل مضمرُ، كأَنَّه قال: عساكَ الخيرُ أو الشرّ. وكذلك عساني الحديثُ، ولكنَّه حذف؛ لعِلم المخاطب به؛ وجعل الخبر اسمًا على قولهم: (عسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسا)[2]، وقال ابن عصفور في المُقرب: قد تعمل عسى عمل لَعَلَّ إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميرًا؛ فيُقال: عساك أن تقوم وعساني أن أخرج[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في مغني اللبيب: يُقال: "عسايَ، وعساكَ، وعساه" وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدهما: أنها أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأنْ، قاله سيبويه، والثاني: أنها باقية على عملها عمل كان، ولكن استعير ضمير النصب مكان الرفع، قاله الأخفش ، ويرده أمران؛ أحدهما أنَّ إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل، نحو:" ما أنا كأنت ولا أنا كأنا" كقوله[4][الطويل]:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشْكَّى فَآتي نَحْوَهَا فَأَعودُهَا

والثالث: أنها باقية على إعمالها عملَ كان، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبرًا وبالعكس، قاله المبرد والفارسي[5].

المسألة السادسة والعشرون: الفعل الذي يكون ضمير مرفوعه عائدًا على الاسم.

إنَّ أفعال التصيير لا تُلغى، وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة أن يكون رافعًا لضمير الاسم الذي لهذه الأفعال، نحو:﴿ **وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ**﴾ [6]، وذلك لأنَّ أفعال هذا الباب

(1)يُنظر المقتضب(71/3).
(2)المقتضب(72/3-73).
(3)المقرب ص(156).
(4)مرَّ ذكره في اليحث ص(67).
(5)مغني اللبيب ص(165)، ويُنظر رأي سيبويه في الكتاب (374/2-375)،ويُنظر رأي المبرد في المقتضب(72/3)، يُنظر رأي الفارسي في المسائل العضديات ص(165).
(6)سورة البقرة، الآية:71.

إنما جاءت لتدل على أنَّ مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل، أو شرع فيه لا غيره، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع، ليتحقق ذلك[1]، وأما في قول الشاعر[2][البسيط]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلني ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

قال البغدادي:" على أَنَّه قد يجيءُ خبر جعل جملةً شرطيَّةً مصدَّرة بِإذا، فجملة(إذا ما قمتُ يثقلني ثوبي) في محل نصب، على أنه خبر جعل"[3]، وقال البغدادي: " ذهب ابن هشام (في المغني) قال: اشترطوا الإضمار في بعض المعمولات، وأمَّا قوله[4][البسيط]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلني ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فثوبي بدل اشتِمال من تاءِ جعلْتُ لا فاعل يثقلني"[5].

التوضيح والتحليل:

إنَّ الظاهر في قوله: "جعلت يثقلني ثوبي" أنَّ المضارع الواقع خبرًا لجعل قد رفع اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد إلى الاسم- وهو قوله ثوبي- وإنَّ ذلك غير مُرضٍ عند جماعة العلماء، وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر، وجعلوا فاعل يثقلني ضميرًا مستترًا يعود إلى اسم جعل، وكان حقه أن يقول: "أثقل" لأن الاسم ضمير المتكلم وحرف المضارعة الموضوع له هو الهمزة، لكنه أبدل من الضمير المتصل قوله: "ثوبي" فلما أراد إعادة الضمير من الخبر أعاده إلى البدل لا إلى المبدل منه، وأصل الكلام: وقد جعلت ثوبي يثقلني، فالتاء اسم جعل، وثوبي بدل منه، وجملة يثقلني في محل نصب خبر جعل، والضمير المستتر الذي هو فاعل يثقل عائد إلى ثوبي[6]، وقال الرضي: "وقد يجيء شرطية مصدَّرة بإذا، نحو قولك: جعل زيد إذا كلمته يغضب، على

(1)شرح التصريح(280/1).
(2)نُسب إلى أبي حية النُميري في ملحق ديوانه ص(192).
(3)خزانة الأدب(355/9).
(4) نُسب إلى أبي حية النُميري في ملحق ديوانه ص(192).
(5)خزانة الأدب(356/9-357).
(6)يُنظر أوضح المسالك(206/1-207)، وشرح الأشموني(451/1-452).

أنَّ الجزاء: المضارع"[1]، وقال ابن مالك: لابد من عود ضمير الخبر إلى الاسم، ولا يشترط كونه فاعلًا، بخلاف الضمير فإنَّ الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة، ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤولًا بأنه هو، فمن ذلك قول الشاعر[2][البسيط]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلني ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فجاء فاعل الفعل المخبر به غير ضمير الاسم، لأنَّ المعنى: وقد جعلت إذا ما قمت أثقل وأضعف، فصح لذلك[3]. وقال ابن عصفور: "لا يكون فاعل الفعل الواقع في موضع أخبار أخوات عسى إلا ضميرًا عائدًا على أسمائها، فأمَّا قوله[4][البسيط]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلني ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فعلى إقامة السبب، وهو الإثقال مقام المسبب، وهو النهوض نهض الشارب الثمل، والمعنى: وقد جعلت أنهض نهض الشارب الثمل لإثقال ثوبي إياي، فقدَّم ذِكرَ السبب"[5].

وقال العيني: "إنَّ في قوله: "ثوبي" فإنه بدل من اسم جعلتُ، وذلك لأنَّ من الشرط أن يكون "جعل" رافعًا لضمير الاسم، ويكون التقدير: وقد جعلت ثوبي يثقلني عند قيامي[6]. وقال ابن مالك :"جَعَلَ" جملةٌ اسميّةٌ، أَو فعليةٌ مصدَّرةٌ بـ"إِذَا" أَو"كلما" ونَدَر إِسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها، ولا يتقدَّم هنا الخبرُ، وقد يتوسط، وقد يُحذَف إن عُلِم، ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالبًا"[7]، ولكنَّ ابن مالك جوَّز بقلَّةٍ في خبر جميع هذه الأفعال أَن يرفَعَ غير ضمير الاسم[8]، قال في التسهيل: "ويتعين عود الضمير من الخبر إلى الاسم، وكون الفاعل غيره قليل"[9].

---

(1)شرح الرضي(226/4).
(2)نُسب إلى أبي حية النُميري في ملحق ديوانه ص(192).
(3)شرح التسهيل(498/1-499).
(4)نُسب إلى أبي حية النُميري في ملحق ديوانه ص(192).
(5)المقرب ص(155).
(6)المقاصد النحوية(686/2).
(7)تسهيل الفوائد ص(59-60).
(8)خزانة الأدب(357/9).
(9)تسهيل الفوائد ص(60).

وقال الأزهري: "إنَّ ثوبي في البيت اسم جعل، لا فاعل بـ"يثقلني"، بل فاعلها ضمير مستتر، والتقدير: جعل ثوبي يثقلني، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه، لأنه المقصود بالحكم، والمعتمد عليه في الإخبار غالبًا، وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل: إنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسم جعل"[1].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية: "إنَّ الفعل لا يكون فاعله إلا ضميرًا عائدًا على الاسم، أما قوله[2][البسيط]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلني ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فشاذ، أو مؤول على حذف مضاف؛ أي: وقد جعل ثوبي يثقلني، ثم حذف المضاف، وأقيم الظَّاهِرُ مقام المضمر"[3].

وقال في أوضح المسالك: إنَّ من شروط الفعل أن يكون رافعًا لضمير الاسم، فثوبي بدل من اسم جعل[4]، وقال ابن هشام في المغني: "اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات، فثوبي: بدل اشتمال من تاء جعلتُ، لا فاعل يثقلني"[5].

إنَّ وأخواتها

المسألة السابعة والعشرون: العطف بالرفع على اسم إنَّ.

إنَّ من شروط العطف بالرفع عند النحاة استكمال الخبر، ولكن الفراء والكسائي[6] لم يشترطوا ذلك مستدلين بقول الشاعر[7][الطويل]:

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالمدِينَةِ رَحْلهُ فَإِنّى وَقيّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ

(1)شرح التصريح(1/280-281).
(2) نُسب إلى أبي حية النُميري في ملحق ديوانه ص(192).
(3)شرح اللمحة البدرية(2/24-25).
(4)أوضح المسالك(1/205-208).
(5)مغني اللبيب ص(640-641).
(6)يُنظر معاني القرآن للفراء(1/310-311).
(7)نسب إلى ضابئ بن الحارث في؛ الكتاب(1/75)، ومعاني القرآن(1/311) والأصول في النحو(1/257)، والإنصاف في مسائل الخلاف(2/577)، ونوادر أبي زيد ص(182)، وشرح التصريح(1/322).

قال البغدادي: "على أنَّ قوله: "قَيّار" مبتدأ حذف خبره، والجملة اعتراضية بين اسم إنَّ وخبرها، والتقدير: فإنى وقيار بها كذلك لَغريب، وإنما لم يجعل الخبر لقيّار، ويكون خبر إنَّ محذوفًا؛ لأنَّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ حتى يقدَّم، نحو: لقام زيد" [1]، وكذا(في المغني لابن هشام) قال: "أُجيبَ عنه بأمرين: أحدهما: أنَّه عطف على توهَّم عدم ذكر إنَّ، والثاني أنه تابعٌ لمبتدأ محذوف؛ أي: إنّك أنت وزيدٌ ذاهبان. وعليهما خرَّج قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون"[2].

التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في رواية البيت فقد رواه سيبويه، وأبو زيد، والمبرد؛ بالنصب[3] ؛ أي: وقيارًا، ومنهم من رواه بالرفع قبل استكمال خبر إنَّ، وهو لغريب وذهب إلى ذلك الفراء والكسائي، ففي قوله: "إنى وقيار بها لغريب" ظاهره عطف الاسم المرفوع، وهو قوله: "قيار" على اسم إنَّ قبل مجيء خبرها، وأصل الكلام :فإني لغريب وقيار، ولا يجوز أن يكون قوله: "لغريب" خبرًا لقوله: "وقيار" لوجود لام الابتداء في هذا الخبر، ولام الابتداء تدخل في خبر إنَّ، ولا تدخل في خبر المبتدأ إلا شذوذًا[4]، كما لا يجوز أن يكون قوله: "وقيار" معطوفًا على اسم إنَّ، وذلك في ثلاثة أوجه: الأول: أنَّ اسم إنَّ منصوب، وهذا مرفوع، ومن شروط صحة العطف اتفاق المتعاطفين في الإعراب، والثاني: أنَّ الذين صح رأيهم ممن جوزوا عطف الاسم المرفوع على اسم إن المنصوب، إذا وقع الاسم المرفوع بعد استكمال إن معموليها الاسم والخبر. والثالث: ولم يجز أن نعطف قوله:" قيار" على اسم إنَّ؛ لأنه لو عطف على اسم إنَّ لوجب أن يُقال: فإني وقيار بها لغريبان، لأنه حينئذٍ يكون خبرًا عن اثنين[5]، استدل الفراء على أنَّ الاسم المرفوع "قيار" عطف على اسم إنَّ قبل مجيء خبرها بقوله تعالى:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ**﴾[6]على إنَّه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة

(1)خزانة الأدب(312/10).
(2)المصدر نفسه(316/10)، ويُنظر مغني اللبيب ص(527).
(3)يُنظر سيبويه(75/1)، ونوادر أبي زيد الأنصاري ص(182)، والكامل(377/1).
(4) يُنظر الإنصاف(94/1)وشرح الأشموني(502/1).
(5)يُنظر الإنصاف(94/1).
(6)سورة المائدة،الآية:69.

فـي رفعـه ونصـبه وخفضـه، فلمَّـا كـان إعرابـه واحـدًا، وكـان نصـب(إنَّ) ضـعيفًا، وضـعفه أنـه يقـع فـي الاسـم، ولا يقـع علـى خبـره، ولا أسـتحب أن أقـول: إنَّ عبـدالله وزيـد قائمـانِ لتبـين الإعـراب فـي عبـد الله، وقـد كـان الكسـائي يجيـزه لضـعف إنَّ، وقـد أنشـدونا هـذا البيـت رفعًـا ونصبًا كقوله[1] [الطويل]:

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالمدِينَةِ رَحْلهُ فَإِنّى وَقيّارًا بِهَا لَغَرِيْبُ

وقيّـارُ، ولـيس هـذا بحجـة للكسـائي؛ لأنَّ قيّـارًا قـد عطـف علـى اسـم مكنـيّ عنـه والمكنـي لا إعـراب لـه، والمكنـي أقـوى فـي الجـواز مـن الصـابئين، لأن المكنـي لا يتبـين فيـه الرفـع فـي حال، والذين قد يُقال: اللذون فيرفع في حال[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

إنَّ مـن شـروط العطـف بـالرفع عنـد ابـن هشـام اسـتكمال الخبـر، وكـون العامـل "أنَّ" أو "إنَّ" أو "لكـنَّ" نحـو:﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَـرِيءٌ مِّـنَ الْمُشْـرِكِينَ ۙ وَرَسُـولُهُ** ۚ﴾[3]والمحققـون علـى أنَّ رَفْـعَ ذلـك ونحـوه علـى أنـه مبتـدأ حُـذِفَ خبـره، أو بـالعطف علـى ضـمير الخبـر، وذلـك إذا كـان بينهمـا فاصـل، ولـم يشـترط الكسـائي والفـراء الشـرط الأول تمسُّـكًا بنحـو:﴿ **إِنَّ الَّـذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ** ﴾[4].

وبقولـه: فَـإِنّى وَقيّـاًرًا بِهَـا لَغَرِيْـبُ[5] وأجـاب ابـن هشـام عـن الآيـة بـأمرين: أحـدهما: أنَّ خبـر إنَّ محـذوف أي مـأجورون، والصـابئون مبتـدأ، ومـا بعـده الخبـر، والثـاني: أنَّ الخبـر المذكور لأن محذوف؛ أي: كذلك، ويشهد له قوله[الطويل]:

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالمدِينَةِ رَحْلهُ فَإِنّى وَقيّاًرًا بِهَا لَغَرِيْبُ

إذ لا تـدخل الـلام فـي خبـر المبتـدأ حتـى يُقـدَّم، نحـو: "لقـائم زيـد"، ويضـعفه تقـديم الجملـة المعطوفـة علـى بعـض الجملـة المعطوفـة عليهـا، وعـن المثـال بـأمرين أحـدهما: أنـه عطـف

(1)مَرَّ ذكره في البحث ص(71).
(2)يُنظر معاني القرآن، للفراء(310/1-311).
(3)سورة التوبة،الآية:3.
(4)سورة المائدة، الآية:69.
(5)يُنظر أوضح المسالك(353/1-358).

على توهم عدم ذكر إن، والثاني: أنه تابع لمبتدأ محذوف؛ أي: إنك أنت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم: "إنَّهم أجمعون ذاهبون"[1].

المسألة الثامنة والعشرون: أنْ المخففة من الثقيلة.

تُعَدُّ أنْ المخففة من الثقيلة في الأصل من الحروف المصدرية، والفرق بينهما" أن العامل إن كان فعل علم فهي مخففة، وإن كان فعل ظن جاز الأمران، كقوله تعالى: ﴿ **وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾[2]" من جعلها الأولى نصب، ومن جعلها الثانية رفع، وإن كان غير ذلك؛ فهي الناصبة للفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ**﴾[3] وإذا وليها مضارع مرفوع، وليس قبلها علم أو ظنٌ، فمذهب البصريين أنها "أنْ" المصدرية، ومذهب الكوفيين أنها المخففة"[4] .

والمهم في ذلك الشاهد الذي أورده البغدادي في خزانة الأدب، على أنْ المخففة من الثقيلة، حيث قال الشاعر[5][البسيط]:

أَنْ تَقْرآنِ على أسْماءِ وَيَحْكُما مِنّي السَّلامَ وأن لا تُشْعرا أَحَدا

قال البغدادي: "على أنَّ (أن الخفيفة والمصدريَّة) قد لا تنصب المضارع كما في البيت، إما للحمل على المصدرية، أو على المخففة، ولو نصبت لحذفت النون"[6]. وقال البغدادي: "نقل ابن هشام(في المغني) خلافَ هذا، وقال في بحث أَن المخفَّفة، وقد يرفع الفعل بعدها كقراءَة ابن مُحيصِن: ﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** ﴾[7] وكقول الشاعر: أَنْ تَقْرآنِ على أسْماءِ وَيَحْكُما، وزعم الكوفيون أَنَّ (أَنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذَّ اتَّصالها بالفعل، والصواب قولُ البصريين، إِنَّها أَن الناصبة أُهمِلتْ حملًا على أُختها المصدرية"[8].

---

(1)مغني اللبيب ص(527).
(2)سورة المائدة الآية:71.
(3)سورة الشعراء الآية:82.
(4)يُنظر الجنى الداني ص(219-220).
(5) لم يُعرف قائله ، ورد في الجنى الداني ص(219)،خزانة الأدب(424/8)،سر صناعة الاعراب ص(549)،الانصاف(564/2)، شرح التسهيل(11/4)، ضرائر الشعر ص(163)،شرح المفصل(225/4)، الخصائص(390/1).
(6)خزانة الأدب(424/8).
(7)سورة البقرة الآية:233.
(8)خزانة الأدب(424/8).ويُنظر مغني اللبيب ص(28)، ويُنظر الإنصاف(564/2).

التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في (أنَّ) إذا خُففت، من حيثُ إعمالها وإهمالها، قال ابن جني: "سألت أبا علي الفارسي عن قول الشاعر: أن تقرآن على أسماء ويحكما فقلت له: لم رفع تقرآن؟ فقال أراد(أنَّ) الثقيلة؛ أي: أنَّكما تقرآن، هذا مذهب أصحابنا. وقرأت على محمد ابن الحسن عن أحمد بن يحيى(ثعلب) في تفسير أن تقرآن، قال: "شبه أنْ بما" فلم يعملها في صلتها، وهذا مذهب البغداديين"[1].

و أورد ابن جني الرواية كذلك في كتابه المنصف فقال:" سألتُ أبا علي عن ثبات النُّون في "تقرآن" بعد "أنْ"؟ فقال: إنَّ "أنْ" المخففة من الثقيلة، وأولاها الفِعْلَ بلا فصلٍ للضرورة؛ فهذا أيضًا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعًا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أُخِذ به وتُرِك القياسُ؛ لأن السماع يبطل القياس"[2].

زعم الكوفيون أنَّ "أنْ" هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنَّها أن الناصبة أُهملت حملًا على أختها المصدرية"[3].

واستحسن ابن مالك القولين، حيث قال: إنَّ في الحكم على(أنْ) قولين: "فعند الكوفيين أنها مخففة من أنَّ، وجاز خلوها من العلم والظن، لأنه لا مانع فيه من القياس، ومذهب البصريين أنها تنصب المضارع، ولكنها شبهت بما أختها، وهي المصدرية، فحملت عليها في الإلغاء، فوقع المضارع بعدها مرفوعًا وكلا القولين حسن"[4].

قال ابن عصفور: "أما "أنَّ "و "كأنَّ فإنهما إذا خففا لا يجوز فيهما الإعمال، إلا أَنَّ اسمهما لا يكون إلا ظاهرًا أو مضمرًا محذوفًا، فتقول: "يعجبني أَنَّ زيدًا قائمٌ"، "وكأنْ زيدًا قائمٌ". لا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلا في ضرورة الشعر، نحو:(أن تقرآن)[5]"، وقال المالقي: " إذا كانت مصدرية ناصبة فهي لازمة للعمل في المضارع، وإن جاء خلاف ذلك فضرورة لشبهها بـ"ما" المصدرية، كما قال الشاعر(أن تقرآن)،

(1) سر صناعة الإعراب ص(549)، وينظر الخصائص(390/1).
(2) المنصف في شرح كتاب التصريف(278/1-2791).
(3)الإنصاف(564/2).
(4)شرح التسهيل(11/4).
(5)ضرائر الشعر ص(163).

وقيل: هي مخففة من الثقيلة، وعدم الفصل بينهما وبين ما تدخل عليه ضرورة"[1]، قال ابن يعيش: "إنَّ "أنْ" المخففة أشبهت "أنَّ" الثقيلة من وجهين: من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى. وأمَّا "ما" فإنها أشبهت من جهة واحدة، وهي كونها مع ما بعدها مصدرًا كما أن تلك كذلك، فلم يستحق العمل من جهة واحدة، على أنَّ من العرب من يُلغي عمل "أنَّ" تشبيهًا بـ"ما" وعلى هذا قرأ بعضهم: ﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** ﴾[2]بالرفع، ومنه قول الشاعر (أن تقرآن) والذي يُلغى "أنْ" علة العمل لمشابهة "ما" فإنه لا يعمل "ما" لمشابهة "أن" لعدم اختصاصها"[3].

والخلاصة أَنَّ في (أنْ) قولان:

الأول: أنها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، وهو رأي الكوفيين.

الثاني: أنها أن المصدرية أُهملت تشبيهًا لها بما المصدرية، وهو رأي البصريين.

رأي ابن هشام في كتبه:

أبدى ابن هشام رأيه في (أنْ)، فقد اعتبرها أن الناصبة، ولكنها أُهملت تشبيهًا لها بما المصدرية، وقد استدل ابن هشام بقول الشاعر: أن تقرآن "حيث أثبت نون الرفع مع تقدم "أن" فدل ذلك على أن قومًا من العرب يهملون "أن" المصدرية كما يهمل جميعهم "ما" المصدرية، لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد"[4]، وأنكر ذلك الكوفيون على إنَّ "أنْ" ليست المصدرية الناصبة للفعل المضارع، ولكنها المخففة من الثقيلة، وقد كان حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أنْ هذه وخبرها بفاصل من الفواصل المعروفة، مثل (قد، أو تنفيس، أو لو)، ولم يفصل الشاعر في هذا البيت بواحد منها، فكان شاذًا[5]، وكذلك قال رأيه في كتابه تلخيص الفوائد: فقد قال:" إنَّ(أنْ) المخففة من الثقيلة يرفع الفعل بعدها" ولكنه أهملها حملًا على أختها ما المصدرية، كقول الشاعر: أن تقرآن على أسماء ويحكما فيكون من شذوذ وإهمال أنْ"[6].

(1)رصف المباني ص(112-113).
(2)سورة البقرةالآية:233، قراءة الرفع لابن محيص (إتحاف الفضلاء 340/1).
(3)شرح المفصل(225/4).
(4)أوضح المسالك(157/4).
(5)يُنظر أوضح المسالك(157/4).
(6)تخليص الشواهد ص(389).

أمَّا في كتابه مغني اللبيب، بين رأيه في المسألة، فقد عَدَّ الصواب قول البصريين "زعم الكوفيون أنَّ (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إِنَّهَا أَنْ الناصبة، أُهملت حملًا على "ما" أختها المصدرية"[1].

وقال في القاعدة الحادية عشرة من الباب الثامن: "من ملح تقارض اللفظين في الأحكام، حيث ذكر مثال على إعطاء أن المصدرية حكم ما في الإهمال كما قال الشاعر: أن تقرآن والشاهد فيه (أنْ) الأولى، وليست مخففة من الثقيلة، بدليل أنْ المعطوفة عليها، وإعمال "ما" حملًا على أن" [2].

الراجح في (أنَّ) أنها في الأصل مصدرية، ولكنها لما خففت، أصبحت مخففة من الثقيلة لا تعمل، فترفع الفعل بعدها، كما في قول الشاعر(أن تقرآن) فلو كانت أنْ المصدرية لحُذفت النون.

المسألة التاسعة والعشرون: إعمال أنْ المخففة من الثقيلة في الضمير البارز.

الأصل في أنْ المخففة من الثقيلة أنْ تعمل، وأن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا، ولكن اسمها قد يظهر في غير ضمير الشأن، كقول الشاعر[3][الطويل]:

فَلَوْ أَنَّكِ في يوم الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

قال البغدادي: "على أنَّ إعمال المخففة في الضمير البارز شاذٌّ. وفيه شذوذٌ آخر، وهو كون الضمير غيرَ ضمير الشأن، لأنهم قالوا: إنَّ أنَّ إذا خفِّفت وجب أن يكون اسمها ضميرًا غائبًا، وأن يكون ضمير شأن"[4].

"ومنه تعلم أنَّ نقل ابن هشام(في المغني) عن الكوفيين أنهم زعموا أنها إذا خففت لا تعمل شيئًا غير صحيح، وتحريره أنَّ اسمها إذا كان ظاهرًا لا تعمل شيئًا"[5].

---

(1)مغني اللبيب ص(28).
(2)مغني اللبيب ص(779).
(3)لمْ يُعرف قائله في؛ الإنصاف(205/1)،وشرح المفصل(545/4)،والمقرب ص(171)،والجنى الداني ص(218)،والمقاصد النحوية(775/2)،وشرح الأشموني(511/1)،والدرر اللوامع(302/1).
(4)خزانة الأدب(426/5).
(5)خزانة الأدب(427/5).

التوضيح والتحليل:

ذهب ابن يعيش إلى أَنَّ "(أَنَّ) المفتوحة إذا خُفّفت، لم تُلْغَ عن العمل بالكلّيّة، ولا تصير بالتخفيف حرفَ ابتداء، وإنما يكون في المكسور، بل يكون فيها ضمير الشأن والحديث، نحو قوله تعالى:﴿**أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً**﴾[1]، وقوله:﴿**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى**﴾[2]، والمراد أنهُ؛ أي: أَنَّ الأمر والشأن، وهو الجيّد الكثير، فإن لم يكن فيه ضميرٌ، أعملته فيما بعده، نحو قوله: فلو أنك في يوم الرخاء، ف"الكاف" في موضع نصب اسم "أنْ"[3].

وقال الفراء:" وقد خففت العرب النون من أنّ الناصبة ثم أنفذوا لها نصبها، وهي أشدّ من ذا"[4].

كقول الشاعر[5][الطويل]:

فَلَوْ أَنَّكِ في يوم الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

وقال الآخر[6][المتقارب]:

بِأَنْك الربيعُ وغيث مَرِيع وَقَدْما هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

وقال البغدادي: "وظاهره أنها تعمل مطلقًا كالمثقَّلة"[7]. ويقصد البغدادي أنَّ ظاهر كلام الفراء أنَّ(أنْ) إذا خففت تعمل في الاسم سواء كان الاسم ضمير شأن، أو خطاب،"ونقل ابن المستوفي عن الفراء(في شرح أبيات المفصل) لم يسمع من العرب تخفيف أنَّ وإعمالها إلا مع المكنيّ، لأنَّه لا يتبيَّنُ فيه الإعراب، فأَمَّا مع الظاهر فلا، ولكن إذا خفَّفوها رفعوا"[8].

---

(1)سورة طه، الآية:89.
(2)سورة المزمل، الآية:20.
(3)شرح المفصل(549/2).
(4)معاني القرآن، للفراء(90/2).
(5)مرَّ ذكره في هذا البحث ص(77).
(6)نُسب إلى جنوب بن عجلان في؛ الإنصاف ص(207)،ومغني اللبيب ص(29)،والمقاصد النحوية(755/1)، وشرح الأشموني(513/1).
(7)خزانة الأدب(427/5).
(8)خزانة الأدب(427/5).

اختلف النحاة في إعمال (أنْ) وإهمالها على ثلاثة مذاهب[1]:

أحدهما: أنها لا تعمل شيئًا لا في ظاهر، ولا في مضمر، وتكون حرفًا مصدريًّا مهملًا كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون[2].

الثاني: أنها تعمل في المضمر، وهو الظاهر، نحو: علمت أن زيدًا قائم، وقرئ:﴿ **أَنْ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا**﴾[3]وهو رأي ابن عصفور، وعليه طائفة من المغاربة[4].

الثالث: أنها تعمل جوازًا في مضمر، لا ظاهر، وعليه الجمهور منهم ابن مالك، والمالقي، والمرادي، وأبو حيان ، وابن عقيل [5]، وذهبوا إلى أنه قد يثبت المضمر في الضرورة .

وقال ابن الأنباري:" والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض أهل اللغة من إعمالها في المضمر مع التخفيف، نحو قولهم: أظُنُّ أنْك قائم، وأحسب أنْه ذاهبٌ، يريدون أنك وأنه بالتشديد، إلا أنَّ الاستدلال على إعمالها في المضمر مع التخفيف عندي ضعيف؛ لأنّ ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر"[6]، وقد أجاب ابن الأنباري عن كلمات الكوفيين: "أمَا قولهم: "إنما عمِلت لِشبه الفعل لفظًا؛ فإذا خُففت زال شبهها به فبطل عملها" قلنا: هذا باطل؛ لأن(إن)إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظًا ومعنى"[7].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في كتابه مغني اللبيب: أنْ تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزل منزلته، نحو:﴿**أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً**﴾[8]وكقوله[9][الكامل]:

زعم الفرزدق أنْ سيقتلُ مِرْبَعًا أَبشرْ بطول سلامةٍ يا مِرْبعُ

(1)يُنظر همع الهوامع(1/453-454).
(2)يُنظر الكتاب(3/164)، ويُنظر رأي الكوفيين في الإنصاف (1/208).
(3)سورة النور، الآية:9. قرأ نافع بتخفيف(أَنْ) وبسكونها وكسر الضاد في لفظ(غضِبَ) ورفع هاء (اللهُ). فتكون قراءة نافع في هذه الآية:﴿ أَنْ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا ﴾ورواية حفص وباقي القراء:﴿ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا ﴾ يُنظر تقريب المعاني ص(350).
(4)يُنظر رأي ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي(1/436)، ويُنظر رأي المغاربة في همع الهوامع(1453).
(5)يُنظر شرح التسهيل(1/40-41)،ورصف المباني ص(114-115)،والجنى الداني ص(217)، والتذييل والتكميل(5/161)، وشرح ابن عقيل(2/464).
(6)الإنصاف(1/205-208).
(7)الإنصاف(1/208).
(8)سورة طه، الآية:89.
(9)ديوان جرير ص(148).

وإنَّ هـذه ثُلاثيــة الوضــع، وهــي مصــدرية أيضًــا، وتنصــب الاســم وترفــع الخبــر، خلافًــا للكـوفيين، وزعمـوا أنهـا لا تعمـل شـيئًا، وشـرطُ اسـمها أن يكـون ضـميرًا محـذوفًا، وربمـا ثبت كقوله[1][الطويل]:

فَلَوْ أَنَّكِ في يوم الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

وهـو مخـتص بالضـرورة علـى الأصـح، وشـرط خبرهـا أن يكـون جملـة، ولا يجـوز إفـراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران، وقد يجوز الأمران، وقد اجتمعا[2]في قوله[3][المتقارب]:

بِأَنَّك الربيعُ وغيث مَرِيع وَقَدْما هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

وقـال فـي تخلـيص الشـواهد: "إذا خُفِّفـتْ أنْ المفتوحـة وَجَـبَ بقـاءُ عَمَلِهـا، وخُفِـفَ اسـمُها، وكونـه ضـميرًا وكـون خبرِهـا جملـةً، وقـد يُـذكر اسـمها فـي الضـرورة، فيجـوزُ حينئـذٍ كـونُ خبرِها مفردًا وكونهُ جملةً"[4].

المسألة الثلاثون: زيادة لام الابتداء في خبر لكنَّ.

إنَّ لام الابتــداء تــدخل علــى خبــر إنَّ المكســورة، وحقهــا أن تــدخل فــي أول الكـلام؛ لأنَّ لهـا صـدر الكـلام؛ فحقُهَـا أن تـدخل علـى "إنَّ"، نحـو:" لإنَّ زيـدًا قـائم" لكـن لمـا كانـت الـلام للتأكيـد كرهـوا الجمـعَ بـين حـرفين بمعنـى واحـد، فـأخرجوا الـلام إلـى الخبـر، ولا تـدخل هـذه الـلام علـى خبـر بـاقي أخـوات" إنَّ"؛ وأجـاز الكوفيـون دخولهـا علـى خبـر لكـنَّ[5]، واستدلوا بقول الشاعر[6][الطويل]:

يَلومُنَنِي فِي حُبِ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَنِي مِنْ حُبِهَا لَعَمِيْد

قال البغدادي: "على أنَّ الكوفيين استدلُّوا على جواز دخول اللام في خبر لكنَّ، ومنعه البصريُّون، وأجابوا عن هذا بأنه إمَّا شاذٌ، وإمَّا أَنَّ أصله لكنْ إنَّني، ومثله لابن هشام (في المغني) قال:

---

(1)مَرَّ ذكره في هذا البحث ص(77).
(2)مغني اللبيب ص(28-29)، ويُنظر أوضح المسالك(370/1).
(3)مرَّ ذكره في البحث ص(77).
(4)تخليص الشواهد ص(380).
(5)يُنظر شرح ابن عقيل(362/1-363).
(6)لـمْ يُعـرف قائلـه فـي؛ معـاني القـرآن(465/1)،وشـرح المفصـل(532/4)،وشـرح ابـن النـاظم ص(123)،و رصـف المبـاني ص(235)،شرح التصريح(120/1)،شرح الأشموني(487/1)،والدرر اللوامع(295/1).

قال: ولا تدخل اللام في خبرها، خلافًا للكوفيّين، احتجُّوا بقوله: ولكنَّني من حبِّها لَعميدُ ولا يُعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، ثم هو محمولٌ على زيادة اللام، أو على أنَّ الأصل لكنْ إنَّني ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، ونون لكن للساكنين"[1].

التوضيح والتحليل:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر(لكِنَّ) كما يجوز في خبر إنَّ، نحو: "مَا قَامَ زَيْدٌ لكِنَّ عَمرًا لقائم"، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكنَّ[2].احتجَّ الكوفيون بأنه يجوز دخول اللام في خبر "لكنَ" في النقل والقياس: أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها كقول الشاعر: ولكنني من حُبِها لَعمِيدُ وأمَّا القياس فلأنَّ في "لكنَّ" إنَّ، زيدت عليها لا والكاف؛ فصارتا جميعًا حرفًا واحد[3]. وقال الفراء: "إنما نصبت العربُ بها إنَّ شُدّدت نونها لأن أصلها: إنَّ عبد الله قائم، فزيدت على(إن) لا وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا؛ ألا ترى أنَّ الشاعر قال: ولكنني من حُبّها لعميد فلم تدخل اللام إلا لأن معناها إنَّ"[4].

"واحتج البصريون بأنه لا يجوز ذلك؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد؛ فلام التأكيد إنما حسنت مع إنَّ لا تفاقهما في المعنى؛ لأن كلًا منهما للتأكيد، وأما لكن فمخالفة لها في المعنى"[5].

و أجاب البصريون على قول الكوفيين في أنه يوافقه النقل والقياس، فقالو: "فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطردًا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر إنَّ، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يُقاس عليه، وأمَّا قولهم: إنَّ الأصل في لكنَّ إنَّ زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفًا واحدًا، قلنا: لا نسلم؛ فإنَّ هذا مجرد دعوى من

(1)خزانة الأدب(316/10)، ويُنظر مغني اللبيب ص(257).
(2)يُنظر الإنصاف(208/1-209).
(3)يُنظر الإنصاف(209/1).
(4)معاني القرآن، للفراء(465/1-466).
(5)الإنصاف(214/1).

غيـر دليـل ولا معنـى"[1]، وقـد ردَّ ابـن يعـيش علـى الكـوفيين فـي أنَّ أصـلها لكـنَّ إنَّ، فحـذفت الهمـزة وصـارت كلمـة واحـدة وهـي لكننـي بقولـه:" وأمَّـا القـول بأنَّهـا مركبـة، فلـيس ذلـك بالسـهل ولا دليـل عليـه، وأمَّـا البيـت الـذي أنشـده فشـاذ قليـل، وصـحَّةُ مَحْمَلـه علـى أنـه أراد "لكِـن" الخفيفـة، فـأتي بـ"إنَّ" بعـدها، والتقـدير: ولكـن إنّنـي، فحـذفت الهمـزة تخفيفًـا، وأُدغمـت النـون فـي النـون، فقيـل: "ولكنَّنِـي" علـى حـدّ قولـه تعـالى:﴿ **لَكِنَّـا هُـوَ اللَّهُ**﴾[2]والأصل لكن أنا هو الله" فحذف، وأدغم"[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

عَـدَّ ابـن هشـام فـي كتابـه تخلـيص الشـواهد أنَّ دخـول الـلام الزائـدة فـي خبـر لكـنَّ نـادر[4]. وقـال ابـن هشـام فـي مغنـي اللبيـب: "لـيس دخـول الـلام مقيسًـا بعـد أنَّ المفتوحـة خلافًـا للمبـرد[5]، ولا بعـد لكـنَّ خلافًـا للكـوفيين، ولا الـلام بعـدهما لام الابتـداء خلافًـا لهـم، وقيـل اللامـان للابتـداء علـى أنَّ الأصـل،" ولكـن إننـي"، فحـذف همـزة إنَّ للتخفيـف، ونـون لكن لذلك لثقل اجتماع الأمثال" [6].

والـراجح أن دخـول لام الابتـداء فـي خبـر لكـنَّ شـاذ؛ وذلـك لأنـه يُخـالف القيـاس، فالقيـاس أن تدخل لام الابتداء على خبر إنَّ فقط، أما باقي أخواتها فلا يجوز.

المسألة الحادية والثلاثون: إعمال ليت وإهمالها إذا اتصلت بها ما.

إنَّ ليـت إذا اتصـلت بهـا مـا جـاز إعمالهـا أو إهمالهـا؛ وذلـك لاختصاصـها بالجملة الاسمية، كقول الشاعر[7][البسيط]:

قَالَت أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمامَتِنا أَوْ نِصْفُه فَقَدِ

(1)الإنصاف(214/1).
(2)سورة الكهف، الآيه:38.
(3)شرح المفصل(534/4-535).
(4)يُنظر تخليص الشواهد ص(357).
(5)يُنظر رأي المبرد في المقاصد النحوية(743/2)،وينظر مغني اللبيب ص(257).
(6)مغني اللبيب ص(257).
(7)ديوان النابغة الذبياني ص(14).

قال البغدادي: "إنَّ(ليت) إذا اتَّصلَ بها (ما) جاز أن تعمل وأن تلغى، وقد روى هذا البيت بالوجهين، والإلغاء أكثر"[1].

وقال البغدادي: "جزم ابن هشام(في المغني) بالاختصاص، تبعًا لابن الناظم وغيره، قال: وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: ليتما قال زيد، خلافًا لابن أبي الربيع، وطاهر القزويني، ويجوز: ليتما زيدًا ألقاه على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعلٍ على شريطة التفسير، وهذا هو الجيد إذ لم يسمع دخولُها على الفعليَّة"[2].

التوضيح والتحليل:

إنَّ في قوله: "ليتما هذا الحمام" جواز الوجهين فيه؛ إعمال ليت بعد دخول ما الكافة وإهمالها، قال سيبويه: أمَّا لَيْتَمَا زيدًا منطلقٌ فإنَّ الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤبة ابنُ العجَّاجِ ينشد هذا البيتَ رفعًا، وهو قول النابغة الذبياني[3][البسيط]:

قَالَت أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمامَتِنا أَوْ نِصْفُه فَقَدِ

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: "مَثَلًا ما بعوضة"، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلقٌ[4]، وقال الخليل: إنَّما لا تَعمل فيما بعدها، كما أنَّ أُرَى إذا كانت لغوًا لم تَعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظيرَ إنَّ من الفعل ما يعمل[5].وقال الأشموني: وصل ما الزائدة بذي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إعْمَالَهَا؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء، وتهيئتها للدخول على الفعل؛ فوجب إهمالها لذلك[6]، وقال ابن الناظم: "تدخل(ما) الزائدة على(إن) وأخواتها، فتكفها عن العمل، إلا (ليت) ففيها وجهان، تقول: إنما زيدُ قائم، وكأنما خالدُ أسدٌ، ولا سبيل إلى الإعمال، لأن(ما) قد أزالت اختصاص هذه الأحرف بالأسماء، فوجب إهمالها"[7].

---

(1)خزانة الأدب(251/10).
(2)خزانة الأدب(253/10)،ويُنظر مغني اللبيب ص(316)،وشرح ابن الناظم ص(124).
(3)ديوان النابغة الذبياني ص(14).
(4)الكتاب(137/2-138).
(5)الكتاب(138/2).
(6)شرح الأشموني(495/1).
(7)شرح ابن الناظم ص(124).

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في أوضح المسالك: تتصل "ما" الزائدة بهذه الأحرف إلا "عسى" و "لا"؛ فتكفها عن العمل، وتهيئها للدخول على الجمل، نحو قوله:﴿ **قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ** ﴾[1] إلا "ليت" فتبقى على اختصاصها، ويجوز إعمالُها وإهمالُها، وقد رُوِي بهما قولُه: قَالَت أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا[2]، وقال في شرح اللمحة البدرية :"ليت خاصة فيجوز فيها الإعمال والإهمال؛ فأمَّا الأعمال؛ فلأنَّهم وصلوها ولم يزيلوها عن اختصاصها بالاسمية لا يقولون: ليتما قال زيد، وأمَّا الإهمال بالحمل على أخواتها وقد روي بالوجهين قول النابغة[3]:

قَالَت أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمامَتِنا أَوْ نِصْفُه فَقَدِ

يُروى بنصبه، ورفعه، فمن رفعه(فما) كافة، و(ذا) مبتدأ والحمام عطف بيان، ولنا الخبر، من نصبه فـ(ما) زائدة، و(ذا) اسم ليت، والحمام عطف[4]، وقال في مغني اللبيب: تقترن بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يُقال" ليتما قام زيد" خلافًا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني، ويجوز حينئذٍ إعمالها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملًا على أخواته، ورووا قول النابغة بالوجهين[5].

والراجح أنَّ ليت إذا اتصلت بها ما جاز فيها الوجهان الإعمال والإهمال؛ وذلك لاختصاصها بالجملة الاسمية.

المسألة الثانية والثلاثون: اسم ليت.

إنَّ من النحاة من اعتبر أن كفافًا اسم ليت برواية النصب، ومنهم مَنْ جعل اسم ليت ضمير شأن محذوف برواية الرفع، وذلك في قول الشاعر[6][الطويل]:

---

(1)سورة الأنبياء، الآية:108.
(2)يُنظر أوضح المسالك(1/347-349).
(3)ديوان النابغة ص(14).
(4)شرح اللمحة البدرية(1/42)، ويُنظر تخليص الشواهد ص(362)، وشرح شذور الذهب ص(303)، وشرح قطر الندى ص(142).
(5)يُنظر مغني اللبيب ص(316).
(6) نُسب إلى يزيد بن الحكم الثقفي في؛ حماسة البحتري ص(306)،و الايضاح العضدي ص(123)، والمسائل البصريات ص(278)، والمسائل العسكرية ص(107)، والإنصاف (1/184)، وشرح الرضي(4/379)، والتذييل والتكميل ص(5/60).

فَلَيتَ كِفَافًا كانَ خيرَك كلَّه وشَرَّكَ عَنِّي مَا ارتَوَى الماءُ مُرتوِي

قال البغدادي: "على أنَّه يجوز أن يكون (كِفَافًا) اسم ليت، وجملة كان خبرها، واسمها الضمير المستتر فيها الراجعُ إلى كِفاف، وخبرها خَيْرَك بالنصب، فيكون اسم كانَ أيضًا نكرة كاسم ليت راجعًا إلى كِفاف"[1]، ونقل البغدادي في الخزانة قول ابن هشام: "إنَّ اسم ليت ضميرٌ محذوف، وحذف هذا مما تجوّزه الضرورة"[2].

التوضيح والتحليل:

إنَّ قوله:" ليت كفافًا كان خيرك" تحتمل وجهين: الأول: أن يكون قوله كفافًا خبر كان تقدم عليها وعلى اسمها جميعًا، وأصل الكلام: ليت كان خيرك كفافًا، وعلى هذا يكون الشاعر قد أولى "ليت" في الظاهر الفعل الذي هو كان، ولهذا يجب على هذا الوجه تقدير اسم ليت إما ضمير شأن وإما مخاطب؛ فعلى الأول يكون تقدير الكلام: ليت هو كان خيرك كفافًا، وعلى الثاني يكون التقدير: فليتك كان خيرك كفافًا، والوجه الثاني: أن يكون قوله: "كفافًا" اسم ليت، وجملة كان في محل رفع خبر ليت، واسم كان على هذا الوجه ضمير مستتر فيها يعود على كفاف، ويكون "خيرك" بالنصب على أنه خبر كان[3]، قال ابن الشجري: "إنَّ اسم ليت ضميرٌ محذوف، وحَذْفُ هذا النحو مما تُجوِّزه الضرورة، فإن شئت قدَّرتَه ضميرَ الشأنِ والحديث، وإن شئتَ قدَّرتَه ضميرَ المخاطب، وكَفافًا: معناه كافًّا، وهو خبرُ كان، وخيرُك اسمها، وكلُّه توكيدٌ له، والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر اسم ليت، فالتقدير: على أنَّ المحذوفَ ضميرُ الشأن: فليته كان خيرُك كلُّه كفافًا"[4]، وأجاز أبو حيان أن تكون كِفافًا اسم ليت[5]. وجعل أبو علي الفارسي أنَّ اسم ليت محذوف، وجملة "كفافًا كان خيرك كله" الخبر، فـ"كفانا" خبر لكان مقدم عليها[6].

(1)خزانة الأدب(472/10).
(2)خزانة الأدب(474/10).
(3)يُنظر الإنصاف(184/1-185).
(4)أمالي ابن الشجري(280/1).
(5)يُنظر التذييل والتكميل(60/5).
(6)يُنظر المسائل العسكرية ص(107).

وقال الرضي: "يجوز أن يكون كِفافًا اسم ليت، والجملة خبره، على أنْ يُروى "خيرك" بالنصب، فيكون اسم كان أيضًا نكرة؛ لكونه ضميرًا راجعًا إلى "كفافًا"، وإن روي برفعه، فاسم "ليت" ضمير شأن محذوف، وقوله: "خيرك وشرك" اسم كان، وكفافًا خبره"[1]،وقال ابن الأنباري:" أراد "ليته" إن جعلت "كفافًا" خبرَ كان مقدمًا عليها، والتقدير فيه: ليته كان خيرك وشرك كفافًا عني، وإن جعلت "كفافًا" منصوبًا بليت لم يكن من هذا الباب والأول أجود"[2].

وظاهر كلام النحاة أنه مَن جعل كفافًا اسم ليت، فهو على رواية النصب، ومن جعل اسم ليت ضمير شأن فهو على رواية الرفع.

رأي ابن هشام في كتبه:

ذهب ابن هشام إلى أنَّ كفافًا خبر لكان مقدم عليها، وهو بمعنى كافّ، واسم ليت محذوف للضرورة؛ أي: فليتكَ أو فليته ؛ أي: فليت الشأن، وخيرك اسم كان، وكله توكيد له، والجملة خبر ليت، وروي بالنصب: إما على أنه اسم لليت محذوفة، وإما العطف على اسم ليت إن قدر ضمير المخاطب[3]، والواضح من كلام ابن هشام أنه لا يُجيز جعل كفافًا اسم ليت على رواية الرفع.

المسألة الثالثة والثلاثون: اقترن خبر لعل بأن حملًا على معنى عسى.

إنَّ لعل من أخوات (إنَّ) فهي من الحروف العاملة عمل الفعل، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وتأتي بمعنى الترجي والإشفاق، والفرق بينهما: أنَّ الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه[4]، وأما أفعال المقاربة تدخل على المبتدأ والخبر؛ فترفع المبتدأ اسمًا لها، ويكون خبره خبرًا لها في موضع نصب، ومن أفعال المقاربة عسى التي تدل على الرجاء، ويقترن خبر عسى بـ "أنْ" كثيرًا؛ وتجريدهُ من "أنْ" قليلٌ، ولا يتجرد خبرُها من "أنْ" إلا في الشعر، ولم يَرِدْ في القرآن إلا مقترنًا بـ "أنْ"[5]، وقال

(1)شرح الرضي(380/4).
(2)الإنصاف(185/1).
(3)مغني اللبيب ص(320-321).
(4)يُنظر الجنى الداني ص(579-580).
(5)يُنظر شرح ابن عقيل(323/1-327)

عز جل:﴿ **عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ** ﴾[1]، ويقترن خبر لعلَّ بأَنْ حملًا لها على معنى عسى كقول الشاعر[2][الطويل]:

لعلَّكَ يَومًا أَن تُلِم مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللائي يَدَعْنَكَ أَجَدعا

قال البغدادي: "على أنه قد يجيء خبر لعلَّ مضارعًا مقرونًا بأنْ، حملًا لها على عسى. ونقل البغدادي قول ابن هشام(في المغني): ويقترن خبر لعلَّ بأنْ كثيرًا، حملًا على عسى، وبحرف التنفيس قليلًا". وقال البغدادي:"فلم يخصه بالشعر"[3].وقال البغدادي معلقًا على ابن هشام:" وأمَّا كثرة الاقتران بأنْ فهو بالنسبة إلى اقترانه بحرف التنفيس. وأما التجرد فهو قليل قطعًا"[4].

التوضيح والتحليل:

قال الزمخشري(في المفصل): قد جاء في الشعر[5][الطويل]:

لعلَّكَ يَومًا أَن تُلِم مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللائي يَدَعْنَكَ أَجَدعا

قياسًا على عسى[6]، وقال المبرد: ""وعسى" الأجودُ فيها أن تُسْتَعْمَلَ بـ "أنْ"، كقولك: عسى زيد أن يقوم، كما قال الله عزَّ وجلّ:﴿ **فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ** ﴾[7]، ويجوز طرْحُ "أن" وليس بالوجه الجيد"[8]، قال هدبة[9][الوافر]:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وقال ابن يعيش: "وإنما ساغ هاهنا؛ لأنها بمعنى عسى إذ كان معناها الطمع والإشفاق؛ فلذلك جاز دخول "أنْ" في خبرها"[10].

---

(1)سورة الإسراء، الآية:8.
(2)ديوان متمم بن نويرة ص(119).
(3)خزانة الأدب(345/5)، ويُنظر مغني اللبيب ص(319).
(4)خزانة الأدب(345/5).
(5)ديوان متمم بن نويرة ص(119).
(6)المفصل في علم العربية ص(307).
(7)سورة المائدة، الآية:52.
(8)الكامل في اللغة والأدب(260/1).
(9)ديوان هُدبة بن الخشرم ص(30).
(10)شرح المفصل(572/4).

وقال الرضي: "ربما يجيء خبر "لعل" مضارعًا بأن، حملًا لها على "عسى" في الخبر وحده... وهذا الاستعمال في لعل، كثير في الشعر، قليل في النثر"[1]، وقال أبو حيان: "انفردت لَعَلَّ بجواز دخولِ(أن) الناصبة على المضارع الواقع خبرًا، وكثر ذلك في الشعر حتى لو قيس ذلك لجاز نحو: لَعَلَّ زيدًا أن يقوم"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

وقال ابن هشام في المغني: "يقترن خبرها بأنْ كثيرًا حملًا على عسى كقوله[3][الطويل]:

لعلَّكَ يومًا أن تُلِم مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللائي يَدَعْنَكَ أَجَدعا

وبحرف التنفيس قليلًا"[4].

والصحيح ما ذهب إليه البغدادي، في أنَّ اقتران خبر لعل بأنْ مخصوص بالشعر، ومما يدل على صحه ما ذهب إليه استدلاله بآراء النحاة التي تؤكد صحة ما ذهب إليه[5].

لا النافية للجنس

المسألة الرابعة والثلاثون: اقتران الهمزة بلا النافية للجنس ومعناها.

إنَّ "أَلاَ" تأتي لمجرد التنبيه، وهي الاستفتاحية، فتدخل على الجملتين، نحو قوله تعالى:﴿ **أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ** ﴾[6]، وللعرض والتحضيض؛ فتختص بالفعلية[7]، نحو قوله تعالى:﴿ **أَلاَ تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ** ﴾[8]وقول الشاعر[9][الوافر]:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلةٍ تَبِيتُ

(1)شرح الرضي(446/4).
(2)ارتشاف الضرب(1238).
(3)ديوان متمم بن نويرة ص(119).
(4)مغني اللبيب ص(319)، ويُنظر الجامع الصغير ص(62).
(5)يُنظر خزانة الأدب(345/5)،وينظر المفصل ص(307)، وشرح الرضي(446/4).
(6)سورة يونس، الآية:62.
(7)يُنظر شرح الأشموني(34/2).
(8)سورة النور، الآية:22.
(9)نُسب إلى عمرو بن قعناس في؛ الكتاب(308/2)،و الأصول في النحو(398/1)،والنكت((223/2)،وشرح ابن الناظم ص(140)،والجنى الداني ص(382)،والمساعد في تسهيل الفوائد(300/2)،وشرح الأشموني(34/2)، وخزانة الأدب(51/3).

قال البغدادي: "على أنَّ(ألا) عند الخليل قد تكون للتحضيض، كما في البيت؛ أي: ألا تُرونَني رجلًا – هو بضم التاء من الإرادة، لا بفتحها من الرؤية"[1]، ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني: "إنَّ من معاني أَلا العرض والتحضيض، ومعناها: طلب الشيء، لكن العرض طلبٌ بلينٍ، والتحضيض طلب بحثّ، وتختص ألا هذه بالفعلية، ومنه عند الخليل هذا البيت، والتقدير عنده: "ألا ترونني رجلًا هذه صفته، فحذف الفعل مدلولًا عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنَّه محذوف على شريطة التفسير، أي ألا جزى الله رجُلًا خيرًا، وألَا على هذا للتنبيه، وقال يونس: ألا للتمني، ونون اسم "لا" للضرورة، وقول الخليل أولى؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين، وإضمارُ الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يُردْ أن يُدعوَ لرجل على هذه الصفة، وإنما قصد طلبه، وأما قولُ ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: "إنَّ يدلُّ صفة لرجل، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي أجنبية" فمردودٌ بقوله تعالى:﴿ **إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ** ﴾[2]، ثم الفصل بالجملة لازمٌ وإن لم تقدر مفسرة، إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية"[3].

التوضيح والتحليل:

إنَّ(أَلا) عند سيبويه والخليل حرف تحضيض، والتقدير: ألا ترونني رجلًا، وإنها ليست للتمني، فإنها لو كانت للتمني لنصب ما بعدها بغير تنوين، ويونس بن حبيب يرى أنَّ رجُلَ منصوب بالتمني، ونُوِنَ للضرورة[4]، قال سيبويه: "سألتُ الخليل– رحمه الله – عن قوله[5][الوافر]:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

فزَعَمَ أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلَّا خيرًا من ذلك، كأنه قال: ألا ترونني رجلًا جَزاه الله خيرا، أما يونس فزعم أنه نون مضطرًا"[6]. وقال الأعلم: "الشاهد

(1)خزانة الأدب(51/3).
(2)سورة النساء، الآية:176.
(3)خزانة الأدب(51/3-52)،ويُنظر مغني اللبيب ص(72-73).
(4)يُنظر الكتاب(308/2).
(5)مرَّ ذكره في هذا البحث ص(88).
(6)الكتاب(308/2).

فيه نصب رجل وتنوينه؛ لأنه حمل على إضمار فعل، وجعل (ألا) حرف تحضيض، والتقدير: ألا تروني رجلًا ولو جعلها ألا التي للتمني لنصب ما بعدها بغير تنوين"[1].

قال ابن الحاجب: "هل يجوز أن يكون "رجلًا" منصوبًا بفعل دلَّ عليه "جزى" كأنه قال: ألا جزى اللهُ رجلًا خيرًا، وتكون "ألا" للاستفتاح، مثلها في: ألا قام زيد، وقوله تعالى:﴿**أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ**﴾[2]، قلت: هو مستبعَدٌ مع جوازه لفظًا ومعنى، أما المعنى فهو أنَّه لم يُرد أنْ يدعو لرجل على هذه الصفة، إنما قصدُه طلبُه، فنصبُهُ على ذلك المعنى يُفْسد معنى الطلب، وأمَّا اللفظُ فإنَّ قوله: يدل على هذا التأويل، صفةٌ لرجل، وقد فُصل بينه وبينه بالجملة المفسّرة وهي أجنبية"[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

إنَّ من معاني أَلا العرض والتحضيض، ومعناها: طلب الشيء، لكن العرض طلبٌ بلينٍ، والتحضيض طلب بحثّ، وتختص ألا هذه بالفعلية، نحو:﴿ **أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ**﴾[4]، ومنه عند الخليل قوله[5][الوافر]:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ الله خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلةٍ تَبِيتُ

والتقدير عنده: "ألا تروني رجلًا هذه صفته، فحذف الفعل مدلولًا عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنَّه محذوف على شريطة التفسير؛ أي: ألا جزى الله رجُلًا خيرًا، وأَلَا على هذا للتنبيه، وقال يونس: ألا للتمني[6]، ونون اسم "لا" للضرورة، وقول الخليل أولى؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين، وإضمارُ الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يُردْ أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصدُه طلبه، وأما قولُ ابن الحاجب[6] في تضعيف هذا القول "إنَّ يدلُّ صفة لرجل، فيلزم الفصل بينهما بالجملة

(1)النكت(223/2).
(2)سورة يونس، الآية:55.
(3)أمالي ابن الحاجب ص(413).
(4)سورة النور، الآية:22.
(5)مرَّ ذكره في البحث ص(88).
(6)يُنظر الكتاب(308/2).
(6)يُنظر ابن الحاجب ص(413).

المفسرة وهي أجنبية" فمردودٌ بقوله تعالى:﴿ **إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ**﴾[1]، ثم الفصل بالجملة لازمٌ وإن لم تقدر مفسرة، إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية[2].

والراجح ما ذهب إليه سيبويه والخليل، في أنَّ "ألا" للتحضيض، وليست للتمني؛ لأنها لو كانت للتمني لنصب ما بعدها بغير تنوين[3].

ظن وأخواتها

المسألة الخامسة والثلاثون: إلغاء عمل الفعل القلبي المتقدم على مفعوله.

إنَّ الإلغاءَ في أفعال القلوب جائز إذا لم تَسبقْ مفعوليها، فإن تَوسطت بينهما فإعمالُها والإلغاؤه سِيّان، تقول: "خليلًا ظننت مجتهدًا" و "خليلٌ ظننتُ مجتهد"، وإن تأخرت عنهما جاز أن تعمل والإلغاؤها أحسن، تقول: المطر نازل حَسِبتُ"، فإن تقدمت مفعولَيها، فالفصيح الكثيرُ إعمالُها، وعليه أكثرُ النُّحاةِ، تقولُ: "رأيتُ الحقَّ أَبلجَ" ويجوز إهمالُها على قِلةٍ وضعفٍ، وعليه بعض النحاة[4]، ومنه قولُ الشاعر[5] [البسيط]:

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

قال البغدادي: "على أنَّه قد أَلغى(إخال) عن العمل مع تقدُّمه"، ونقل البغدادي قول ابن هشام(في شرح بانت سعاد): "ووجه إلغاء إخال هنا عدمُ تصدُّرها، فإنَّ حرف النفي لمَّا تقدَّمها أَزال عنها التصدُّر المحض، فسهَّل إلغاءَها كما سهَّل إلغاءَ ظننت تقدُّمُ متى وإني في: متى ظننت زيدٌ منطلق"[6].

التوضيح والتحليل:

استدلوا في هذا البيت على جواز إلغاء الفعل القلبي المقدم على مفعوليه، وبهذا استدل الأخفش و الكوفيون على أنَّ العامل المقدم يجوز إلغاؤه، ويُقال: إنما ألغي عمل إخال

(1)سورة النساء، الآية:176.
(2)مغني اللبيب ص(72-73).
(3)يُنظر الكتاب(308/2).
(4)جامع الدروس العربية(29/3).
(5)ديوان كعب بن زهير ص(114).
(6)خزانة الأدب(143/9)،ويُنظر شرح قصيدة بانت سعاد ص(203).

هـا هنـا لتوسـطها وهـو مـا وبـين المنفـي، ويُقـال: علقهـا عـن العمـل لام مقـدرة، أي: ومـا إخـال لـدينا، ويقـال: ليسـت هـي ملغـاة ولا معلقـة؛ بـل هـي معمولـة، ولكنـه حـذف المفعـول الأول ؛أي: ومـا إخـال الأمـر والشـأن، فضـمير الشـأن هـو المفعـول الأول، والجملـة أعنـي لدينا منك تنويل في محل النصب على أنها المفعول الثاني[1].

وامتنـع البصـريون عـن إلغـاء عمـل إخـال إذا تقـدمت مفعولهـا، وعنـدهم لهـذا البيـت ثلاثـة تخريجات:

الأول: أنـه مـن بـاب التعليـق، ولام الابتـداء مقـدرة بـين" إخـال" ومـا بعـدها، وتقـدير الكـلام: وما إخال للدنيا منك تنويل.

الثاني: أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطًا.

الثالـث: أنَّ "إخـال" عاملـة فـي مفعـولين، الأول مفـرد محـذوف وهـو ضـمير الشـأن والثـاني جملة[2].

وقال ابن الناظم: إذا تقدم الفعل لم يجز إلغاؤه، وموهم ذلك محمول: إما على جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفًا، والجملة المذكورة مفعول ثانٍ[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

قـال ابـن هشـام فـي أوضـح المسـالك: "إنَّ سـبب التعليـق مُوجـبٌ، فـلا يجـوز "ظَنَنْـتُ مـا زيـدًا قائمًـا" وسـبب الإلغـاء مُجَـوَّز، فيجـوز "زَيْـدًا ظننـتُ قائمًـا"، و "زيـدًا قائمًـا ظننـتُ"، ولا يجـوز إلغـاء العامـل المتقـدم، خلافًـا للكـوفيين والأخفـش، واسـتدلوا بقولـه: وَمَـا إِخَـالُ لَـدَيْناَ مِنْكِ تَنْوِيلُ"[4].

قـال ابـن هشـام فـي تخلـيص الفوائـد: "إذا تقـدَّم الفعـل القلبـي علـى مفعوليـه لـم يجـز إلغـاؤه، ومـوهم ذلـك محمـول علـى جعـل المفعـول الأول ضـميرَ شـأنٍ محـذوفًا، والجملـة المـذكورة

(1)المقاصد النحوية(2/867-869)، ويُنظر رأي الكوفيين في شرح الأشموني(2/87).
(2)أوضح المسالك(2/68)،ويُنظر رأي البصريين في شرح ابن عقيل(2/47-48).
(3)شرح ابن الناظم ص(148).
(4)أوضح المسالك(2/65).

مفعـولًا ثانيًـا، أو أنَّ الفعـل معلَّـقٌ بـلام ابتـداء مقـدَّرة، كمـا تعلَّـق بهـا مظهـره[1]، كقـول الشاعر[2][البسيط]:

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقال ابن هشام في شرح قصيدة بانت سعاد: "فإن قلتَ: أخبرني عن(إخَال) في البيت أَمُعمَلة أم مُلغَاة أم مُعَلَّقة؟ قلتُ: كلٌ ذلك جائزٌ، أمَّا الإلغاء فعلى أَن النَّافي لمَّا تقدَّمها أزال عنها التَّصدُّر المحض فسهل إلغاؤها"[3].

الفاعل

المسألة السادسة والثلاثون: إضمار عامل الفاعل جوازاً.

مـن المعلـوم أن عامـل الفاعـل يضـمر جـوازًا بشـرط وجـود قرينـة دالـه، ومنـه قولـه تعـالى:﴿ **وَلَـئِن سَـأَلْتَهُم مَّـنْ خَلَـقَ السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُـولُنَّ اللَّهُ** ﴾[4]؛ أي: خلقهُـنَّ الله، وكـذلك كقولـه تعـالى: ﴿ **يُسَـبِّحُ لَـهُ فِيهَـا بِالْغُـدُوِّ وَالْآصَـالِ رِجَـالٌ** ﴾[5]؛ أي يسبحه رجالٌ، وكذلك قول الشاعر[6][الطويل]:

لِيُبْـكَ يَزِيـدُ ضَـارِعٌ لِخُصُـومَةٍ ومُختَـبِط ممّـا تُطـيحُ الطـوائحُ

قـال البغـدادي: "علـى أن الفعـل المسـند إلـى "ضـارع" حـذف جـوازاً، أي (يبكيـه) ضـارع؛ وهـذا علـى روايتـه بالبنـاء للمفعـول ويزيـد نائـب فاعـل، وأمـا علـى روايتـه بالبنـاء للفاعـل ففاعلـه ضـارعٌ ويزيـد مفعولـه ولا حـذف ولا شـاهد، وهـذه الروايـة هـي الثابتـة عنـد العسـكري، وعـد الروايـة الأولـى غلطًـا"[7]، وذكـر البغـدادي رأي ابـن هشـام فـي هـذه المسـألة، والتـي رجـح فيهـا الروايـة الأولـى "قـال ابـن هشـام فـي شـرح الشـواهد: والتوجيـه الأول أولـى؛ لأنـه قـد روى ليَبكِ يزيـد بفـتح يـاء يبـك وكسـر كافـه ونصـب يزيـد، فلمـا ظهـر ضـارعٌ فـاعلا فـي هـذه الرواية استحق أن يقدر فاعلا في الأخرى ليستويا".[8]

---

(1)تخليص الفوائد ص(448).
(2)ديوان كعب بن زهير ص(114).
(3)شرح قصيدة بانت سعاد ص(203).
(4)سورة الزمر،الآية:38.
(5)سورة النور،الآيتان:36-37.
(6)نسـبه سـيبويه فـي الكتـاب(288/1) للحـارث بـن نُهيـك، ونسـب إلـى نهشـل بـن حـري فـي؛ شـرح الرضـي (198/1)،خزانـة الأدب(303/1)،والمقاصد النحوية(915/2)، ونُسب للبيد بن ربيعة في ديوانه ص(232).
(7) خزانة الأدب (303/1).
(8) المصدر نفسه (304/1).

التوضيح والتحليل:

تناول العلماء هذه المسألة، والتي ورد فيه روايتان، الرواية الأولى بالبناء للمفعول "لِيُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ" على أن يزيد نائب فاعل، وضارعٌ فاعل لفعل محذوف جوازاً، قال ابن يعيش: " اعلم أنَّ الفاعل قَدْ يُذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه...والشاهد فيه: رفع ضارعٌ بفعل محذوف، كأنه قيل من يبكيه ضارع؟ فقيل: ضارع؛ أي: يبكيه ضارع لخصومه "[1]، وقال بذلك أيضاً وابن الحاجب، وابن مالك، والعيني، الأشموني[2].

اشترط ابن مالك في حذف الفعل وجود دليل "حق الفعل والفاعل أن يكون كالمبتدأ والخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل، وجواز حذفه بدليل، لأن الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزأين، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين فسلك بالفعل جواز الحذف"[3]، واستدل ابن مالك على جواز حذف الفعل بقول عائشة –رضي الله عنها–" فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان الشغلُ من رسول الله– صلى الله عليه وسلم– [4]؛أي: يمنعني الشغل من أجل رسول الله–صلى الله عليه وسلم–.

أما الرواية الثانية بالبناء للفاعل "لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ" فتكون يزيد مفعولًا به، وضارع فاعلًا لفعل محذوف، ومن العلماء الذين رجحوا هذه الرواية العسكري الذي اعتبر أن الرواية الأولى غلطًا حيث قال: "ومما خالفهم الرواة، قول: لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ، وقد رواه الأصمعي وغيره: لِيَبْكِ يزيدَ "ضارعٌ لخصومةٍ"[5]، وقد عَدَّ أبو حاتم السجستاني أنه من عمل النحويين "ولم يعرف لِيُبْكَ يزيدُ، وقال هذا من عمل النحويين" [6]، واستحسن الأزهري الروايتين "وفي كل من الروايتين وجه حسن؛ أما الأولى فمن جهة جعل "يزيد" الذي هو ملاذ الضعفاء، وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف"[7].

وذهب الجمهور إلى أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف "إن كل واحد من هذه المرفوعات، خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام في الآية الأولى: الله خالقهم، وفي الآية الثانية:

(1) شرح المفصل لابن يعيش (214/1)
(2)يُنظر الكافية ص(28)،وشرح التسهيل (118/2)،و المقاصد النحوية (206/2)،و شرح الاشموني(158/2)
(3)شرح التسهيل(118/2).
(4) صحيح البخاري، باب الصوم، رقم الحديث(1950)،ص(469).
(5) التصحيف والتحريف:(208).
(6) فعلت وأفعلت:(165).
(7) شرح التصريح على التوضيح(401/1).

المسبح له رجال، وفي البيت الباكي ضارع"[1].وقد رجح البغدادي الرواية الأولى "والرواية الأولى أبلغ بتكرار الإسناد إجمالًا ثم تفصيلًا"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

أجاز ابن هشام في كتبه حذف فعل الفاعل بشرط وجود قرينة دالة، قال في الجامع الصغير[3] وقد يُحذف الفعل لقيام قرينةٍ، جوازاً في﴿ **لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** ﴾[4] "، وقال في أوضح المسالك "قوله ضارعٌ لخصومة" فيمن روى ما قبله" ليبك يزيد" على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام، والذي سوغ الحذف في هذا الموضع أن الكلام يقع في جواب استفهام مقدر، ويروى" ليبك يزيد ضارع"، ببناء الفعل المضارع للمعلوم، ونصب (يزيد) مفعولًا به، ورفع" ضارع " على أنه فاعل يبكي"[5].

ورجح ابن هشام في كتاب تخليص الشواهد رواية البناء للمفعول، حيث قال: "والتوجيه الأول أولى، لأنه رُوي: ليَيْكِ يزيدَ بفتح ياء "يبك" وكسر كافه، ونصب يزيد، فلما ظهر "ضارعٌ "فاعلًا في هذه الرواية استحق أن يقدِّر فاعلًا في الأخرى ليستويا"[6].

و الراجح في أن تكون "ضارع" فاعل للفعل محذوف يؤخذ من معنى الفعل المذكور؛ لأَنَّ في الروايتين قد وقع فيها "ضارعٌ" فاعل لفعل محذوف، وإنما الخلاف في بناء الفعل المضارع " يبكيك" بالبناء للمفعول، وبالبناء للفاعل، فهذا الخلاف لم يؤثر على إعراب ضارع في الروايتين، أما عن تخطئة الرواية الأولى بالبناء للمفعول أقول ما قاله أبو رجاء" لا وجه لتخطئة الرواية ببناء ليبك للمجهول؛ فإِنَّ سيبويه –رحمه الله– وهو شيخ الرواة قد روى هذه الرواية وخرجها على التخريج الذي أنشد الشارح البيت من أجله، وقد سمعت عبارته فيما نقلناه لك عنه"[7].

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:(95/2).
(2)خزانة الأدب(304/1).
(3)الجامع الصغير ص(78).
(4)سورة الزمر، الآية:38.
(5)أوضح المسالك ص(94-95).
(6)تخليص الشواهد ص(480).
(7)شرح الأشموني(158/1)، أبو رجاء: هو محمد محيي الدين عبد الحميد، وهو الشارح المحقق لكتاب شرح الأشموني،مطبعة مصطفى الحلبي،مصر،ط2، 1939م، ويُنظر الكتاب(288/1).

المسألة السابعة والثلاثون: فاعل بدا يأتي ظاهرًا أو مضمرًا.

من المعلوم أن الفاعل يأتي مضمرًا، و يأتي ظاهرًا، ومن الشواهد على الفاعل الظاهر قول الشاعر[1][الطويل]:

لَعَلَكَ وَ الْمَوعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُه بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القلوصِ بَدَاءُ

قال البغدادي: "على أنَّ بدَّاء فاعل بدا، وهو مصدرٌ بمعنى اسم فاعل، والتقدير: بدا لك رأيٌ بادٍ، ولما كان ظاهر هذا الشعر على طِبْق "ثبت الثبوت" يجعل المصدر فاعلًا لفعله، وهو مما لا معنَى له، وأجاب عنه بما ذكر"[2]، قال البغدادي: "لعلك والموعود...الخ، أورده ابن هشام (في المغني) في الجملة المعترضة من الباب الثاني، على أنَّ قوله:(والموعود حق لقاؤه) جملة اعتراضية بين ما أصله مبتدأ وبين خبره"[3].

التوضيح والتحليل:

ذهب ابن الأنباري إلى أن فاعل بدا في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ** ﴾[4] فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

الأول: أنْ يكون الفاعل مصدرًا مقدرًا دلَّ عليه بدا، وتقديرهُ: ثم بدا لهم بداءٌ، وأظهره الشاعر في قوله: بدا لك من تلك القلوص بَدَاءٌ، وإليه ذهب المبرد[5]، وأبو علي الفارسي[6]، وابن الشجري[7]،والأزهري[8]،الثاني: أن يكون الفاعل ما دل عليه(ليسجننه) وقام مقامه، وإليه ذهب سيبويه[9].

الثالث: أن يكون الفاعلُ محذوفًا، وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه، وتقديره، ثم بدا لهم رأيٌ. والوجه الأول أوجه الأوجه[10].

---

(1) ملحق ديوان الشماخ بن ضرار ص(427).
(2)خزانة الأدب(213/9).
(3)خزانة الأدب(216/9)،ويُنظر مغني اللبيب ص(433).
(4)سورة يوسف، الآية:35.
(5)البيان في غريب القرآن(41/2).
(6)يُنظر رأي أبي على الفارسي في كتاب الشعر ص(225).
(7)يُنظر رأي ابن الشجري في أماليه (37/2-38).
(8)يُنظر رأي الأزهري في شرح التصريح(392/1-393).
(9)يُنظر رأي سيبويه في الكتاب(110/3).
(10) يُنظر البيان في غريب القرآن(41/2).

رأي ابن هشام في كتبه:

قال في كتابه "شرح شذور الذهب": حيث أُسند الفعل–وهو بدا–إلى بدَّاء، وهو مصدر ذلك الفعل، وهذا يرشح أَنَّ هذا الفعل لو ورد في كلام آخر وليس معه اسم مرفوع على أنَّه فاعل جاز أنْ يقدر الفاعل ضميرًا عائدًا إلى مصدره[1] كما في الآية الكريمة: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ** ﴾[2]وقال في المغني: إنَّ الفاعل يكون مضمرًا إمَّا للمصدر، أو لشيء دلَّ عليه الكلام[3]، وأورد ابن هشام البيت في المغني، وذكره في الجملة المعترضة من الباب الثاني على أنَّ قوله:(والموعود حق لقاؤه) جملة اعتراضية بين ما أصله المبتدأ وبين خبره[4].

والراجح : إنَّ الفعل لا بُدَّ له من فاعل، وقد جاء الفاعل في الآية القرآنية مقدرًا، دل عليه الفعل بدا، وتقديره: بدا عليه بدَّاء، أما في البيت الشعري جاء الفاعل ظاهرًا.

المسألة الثامنة والثلاثون: الاسم المرفوع بعد قَلَّما.

إنَّ (قَلَّ) تتصل بها ما، واختلف النحاة في نوعها؛ فمنهم من ذهب إلى أنها كافة، ومنهم من ذهب إلى أنها زائدة، وذلك كقول الشاعر[5][الطويل]:

صَدَدتُ وَ أَطولتَ الصُّدوُدَ وَ قَلَّمَا وِصالٌ عَلَى طُول الصُّدودِ يَدُومُ

قال البغدادي: "على أنَّ(ما) في (قلَّما) عند بعضهم زائدة، ووِصال فاعلُ قلَّما، وهي عند سيبويه كافة، ووصال مبتدأ[6]"، وأورد البغدادي في الخزانة أنَّ ابن هشام لخص أقوال النحاة فيما يتعلق بما إذا قلما، وذلك في قوله: صددت فأطولت الصدود وقلما، فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضرورة أنَّ حقها أنْ يليَها الفعل صريحًا، والشاعر أولاها فعلًا مقدرًا، فإنَّ وصال مرتفع بيدوم محذوفًا مفسرًا بالمذكور...الخ[7].

---

(1)شرح شذور الذهب ص(199).
(2)سورة يوسف، الآية:35.
(3)يُنظر مغني اللبيب ص(563).
(4)يُنظر مغني اللبيب ص(433).
(5)نُسب إلى المرار الفقعسي في المقتضب(222/1)،والأصول في النحو(466/3)،وضرائرالشعر ص(202)، وارتشاف الضرب ص(2035)،ومغني اللبيب ص(653)،والمساعد(242/3)،وخزانة الأدب(226/10)،الدرر اللوامع(263/2).
(6)خزانة الأدب(226/10).
(7)خزانة الأدب(229/10)،يُنظر مغني اللبيب ص(430)،والكتاب(115/3).

التوضيح والتحليل:

إنَّ للعلماء في اتصال ما بـ(قلَّ) وأنَّ ما يليها اسم مرفوع عدة أقوال وهي كالآتي:

الأول: "إنَّ "ما" كافة على أصلها ولا يحتاج الفعل المقترن بها إلى فاعل، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ وخبره ما بعده، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وجعل ذلك من ضرورات الشعر"[1]، قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر: "ويحتمل قُبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص، فمن ذلك قوله: صَددْت فَأطولتِ الصُّدود وقلما، وإنَّما الكلام: وقَلَّ ما يَدوم وصالٌ"[2].

وأنشده كذلك في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل وقال: ومن تلك الحروف: رُبَّما وقلَّما وأشباهُهما، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوهَا ليُذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى "رُبَّ يقول"، ولا إلى "قَلَّ يقولُ، فألقوها مَا وأخلصوها للفعل، ومثل ذلك: هلّا ولَوْلَا وألَّا، ألزموهنّ لا، وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنَّ للفعل حيث دخل فيهِن معنى التحضيض، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم نحو قوله: صَددْت فَأطولتِ الصُّدود وقلما[3].

والثاني: "إنَّ "ما" هذه زائدة لا كافة، والاسم المرفوع بعدها فاعل، وكأنَّ الشاعر قد قال: وقل وصال يدوم على طول الصدود. ونسب ابن هشام إلى المبرد أنه خالف سيبويه وجعل ما في قلما زائدة، ووصال فاعل للفعل"[4].

والثالث: "إنَّ ما هذه "ما" كافة، والاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف وكأنه قال: قلما يدوم وصال على طول الصدود وهو مذهبٌ ذهب إليه الأعلم الشنتمري أو الاسم المرفوع بعدها فاعل بنفس الفعل المتأخر، وهذا مذهب كوفي"[5]، قال ابن عقيل: "يتصل بقلَّ، ما كافة عن طلب الفاعل، فيلزم في غير ضرورة مباشرتها الأفعال، نحو: قلَّما يقوم زيدُ؛ أي: ما يقوم؛ فما كافة لقَلَّ عن عملها، وأمَّا في قوله: قلما وصالُ

(1)الإنصاف(145/1).
(2)الكتاب(31/1).
(3)الكتاب(115/3).
(4)المقتضب(222/1)،ويُنظر مغني اللبيب ص(430).
(5)الإنصاف(145/1-146).

ففيها تأويلين: أحدهما: أنَّ وصالًا فاعل تقدَّم ضرورة، والثاني: أنه مرفوع بفعل مضمر يفسره يدوم؛ أي: وقلما يدوم وصال يدوم"[1]، قال الأعلم الشنتمري: وقلما يدوم وصال على طول الصدود، لأنَّ "قَلَّ" قبل دخول ما حكمها ألا تليها الأفعال لأنها فعل فادخلوا عليها "ما" ليوطئوها للفعل فلما اضطر، قدَّم الاسم الذي بعد "قَلَّ" قبل دخول "ما"[2]، واعتبر ابن عصفور في ضرائر الشعر أن تقديم الاسم للضرورة: "إنه يريد وقلما يدوم وصال على طول الصدود، ففصل بين "قلما" والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور"[3]، وكذلك اعتبر أبو حيان أن قلما يليها الاسم للضرورة، وخرج على تقديم الفاعل ضرورة، أو على إضمار فعل يفسره ما بعده؛ أي: وقَلَّمَا يَدُومُ وصالٌ على طول الصُّدود يَدُوم[4]، قال ابن السراج في فصل(ضرائر الشاعر): "والكلامُ، قل ما يدومُ وصالُ، ولَيْسَ يجوز أن يرفعَ "وصالٌ" بيدومُ وقد أَخَّرهُ، ولكن يجوز عندي على إضمار يكون "كأنهُ" قال: قُلَّ ما يكونُ وصالُ يدومُ على طول الصدود"[5].

رأي ابن هشام في كتبه:

تحدث ابن هشام في كتابه مغني اللبيب في باب "ما": إنَّ ما تكون زائدة، وهي نوعان كافة وغير كافة، وما يهمنا ما الكافة التي ذكر أن لها ثلاثة أنواع: أحدهما: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قَلَّ وكثُر، وطال، وعلة ذلك شبههن بربَّ، ولا يدخُلنَ حينئذ إلا جملة فعلية صُرحَ بفعلها كقوله[6][الطويل]:

صَدَدتُ وَ أَطولتَ الصُّدوُدَ وَ قَلَّمَا وِصالٌ عَلَى طُول الصُّدودِ يَدُومُ

قال سيبويه ضرورة، فقيل: وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحًا، والشاعر أولاها فعلًا مقدرًا، وأن "وصال" مرتفع بيدوم محذوفًا مفسّرًا بالمذكور وقيل: وجهها أنه قدم الفاعل، ورده ابن السيَّد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر،

(1)المساعد في تسهيل الفوائد(3/242-243).
(2)النكت(1/229).
(3)ضرائر الشعر ص(202).
(4)يُنظر ارتشاف الضرب ص(2035).
(5)الأصول في النحو(3/466).
(6)مرَّ ذكره في هذا البحث ص(97).

وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، وزعم المبرد انَّ "ما" زائدة، ووصال: فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أنَّ ما مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة[1].

والثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بإنَّ وأخواتها[2] نحو:﴿ **إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ** ﴾[3] والثالث: الكافة عن عمل الجر وتتصل بأحرف وظروف[4].

عَدَّ ابن هشام في كتابه الإعراب عن قواعد الإعراب أنَّ(قَلَ)فعلٌ، و(ما) كافة عن طلب الفاعل، وَ(وِصَالٌ) فاعِلُ فعل محذوف يُفسرَّه الفِعلُ المذكور، وهو يدومُ، ولا يكون(وصال) مُبتدأ، لأنَّ الفعل المكفوف لا يدْخُلُ إلا على الجُمَل الفعليَّة، ولم يُكفَّ من الأفعال إلا: قَلَّ، وَطالَ، وكثُرَ[5]، ردَّ ابن هشام على قول سيبويه بأنَّ وصال مبتدأ بقوله: "والصواب أنه فاعل يدوم محذوفًا مفسرًا بالمذكور، وقول آخر في نحو: آتيك يوم زيدًا تلقاه، إنه يجوز في زيد الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأن الزمنَ المبهم المستقبل يحمل على إذا في أنه لا يضاف إلى الجهة الاسمية"[6].

تعدي الفعل ولزومه

المسألة التاسعة والثلاثون: حذف مفعول الفعل المتعدي.

يُعدُّ المفعول به فضلة، وتستقل الجملة بدونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جائز حذفه وأن الفعل يقتضيه[7]، وجاء حذفه على ضربين: أولهُما: ما حُذف لفظًا ويراد معنى كالعائد إلى الموصول في قوله تعالى:﴿**فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ**﴾[8]، وأخرهما: ما يُحذف لفظًا ومعنى، والباعث على ذلك إما تضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم، وإمَّا قصد المبالغة، وذلك كتضمين جرح بمعنى غاب[9] ومنه قول الشاعر[10][الطويل]:

---

(1)مغني اللبيب ص(430)، وينظر الكتاب(115/3)،والمقتضب(222/1).
(2)مغني اللبيب ص(340).
(3) سورة النساء، الآية:171.
(4)مغني اللبيب ص(342).
(5)الإعراب عن قواعد الإعراب ص(100).
(6) مغني اللبيب ص(664).
(7)شرح المفصل(39/2).
(8)هود، الآية:107.
(9)شرح التسهيل(162/2)،ويُنظر المفصل ص(73-74).
(10)نُسب إلى ذي الرمة في شرح المفصل(39/2)،وارتشاف الضرب ص(1481)، وخزانة الأدب(128/2)،وبلا نسبة في شرح التسهيل(262/2)، ومغني اللبيب ص(575).

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالمحَلْ مِنْ ذِى صُرُوفها إلى الضَّيفِ يَجْرَحْ في عراقيبها نصْلِى

قال البغدادي: "إنه حذف مفعول (يجرح)لتضمنه معنى يؤثر بالجراح"[1]، ثم قال البغدادي: جعله ابن هشام في مغني اللبيب من باب التضمين، قال: فإنه ضُمِّن معنى يَعِثْ أو يُفسد، فإنَّ العيث لازم يتعدَّى بفي، يقال: عاث الذئب في الغنم أي أفسد، وكذلك الإفساد[2]؛ قال الله تعالى:﴿ **لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ**﴾[3].

التوضيح والتحليل:

يُعدُّ المفعول به فضلة؛ أي: يمكن الاستغناء عنه، وإنَّ من أنواع الحذف التضمين، وذلك بتضمين الفعل المتعدي معنى الفعل اللازم، حيث تحدث أبو حيان عن حذف المفعول به بقوله: يجوز حذفه لدليل فَيُنْوَى وقد لا يُنْوى، لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم كتضمين جرح بمعنى عَاثَ في قوله: يجرح في عَرَاقيبها نصلى[4].

وقد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول، فأما قول ذي الرمة: إلى الضيف يجرح في عراقيبها، فالشاهد فيه قوله: يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول لما ذكرنا يصف نفسه بالكرم وقرى الضيف، والضمير يعود إلى النوق [5]، ويعتبر حذف المفعول به المتعدي في قوله تعالى:﴿ **وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي** ﴾[6]، وكذلك قول ذي الرمة: إلى الضيف يجرح في عراقيبها، أنه من باب فلان يعطي ويمنعُ ويصلُ ويقطعُ، مما استعمل في الفعل المتعدّي محذوفًا مفعوله حذفًا غير مقصود به مفعول مراد، كأنه قيل: يفعلُ العطاء والمنع والصلة والقطع، من غير قصد إلى مفعول مراد[7]، وقال الزمخشري: "إنَّ حذف المفعول به من غير قصد إلى مفعول مراد هو أبلغ من القصد إلى مفعول"[8].

---

(1)خزانة الأدب(128/2).
(2)المصدر نفسه نفسه(128/2).
(3)سورة البقرة الآية:11.
(4)ارتشاف الضرب ص(1481)،ويُنظر شرح التسهيل(161/2).
(5)شرح المفصل(40/2).
(6)سورة الأحقاف، الآية:15.
(7)يُنظر أمالي ابن الحاجب(251/1).
(8)المفصل في علم العربية ص(74).

رأي ابن هشام في كتبه:

عدَّ ابن هشام أنَّ حذف المفعول به من باب التضمين، حيث قال ابن هشام في الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا منها: أن يُضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى:﴿ **وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ** ﴾[1]، ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**﴾[2]﴿**أَذَاعُواْ بِهِ** ﴾[3] ﴿ **وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي** ﴾[4] وقوله[5][الطويل]:

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالمحَلْ مِنْ ذِى صُرُوفها إلى الضَّيفِ يَجْرَحْ في عراقيها نصْلِى

فإنها ضمنت معنى ولا تنب، ويخرجون، وتحدثوا، وبارك، ولا يُصغون، واستجاب، وبعثْ أويُفسد[6].

والراجح أنَّ سبب حذف المفعول به في الفعل المتعدي هو التضمين، وذلك بتضمين الفعل المتعدي معنى الفعل اللازم، فالفعل يجرح متعدٍ، ضمن معنى الفعل يعث اللازم.

المفعول فيه

المسألة الأربعون: الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف.

من المعلوم أنَّ هناك ألفاظًا تنوب عن ظرف الزمان؛ ومنها "أحقًا"، ولكنهم اختلفوا في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف، ومن الشواهد على ذلك؛ قول الأسود بن يعفر[7][الطويل]:

أَحَقاً بَنِي أَبْنَاءِ سَلمى بِن جَندلٍ تَهدُّدُكم إيَايَ وَسَط المَجَالِسِ

(1)سورة الكهف، الآية:28.
(2)سورة النور، الآية:63.
(3)سورة النساء، الآية:83.
(4)سورة الأحقاف، الآية:15.
(5)مرَّ ذكره في البحث ص(101)
(6)مغني اللبيب ص(575).
(7)ديوان الأسود بن يعفر ص(6).

قال البغدادي: "على أن تهدُّدُكم فاعل الظرف أعني قوله: "حقًا" لاعتماده على الاستفهام؛ والتقدير: أفي حقٍ تهددكم إياي؟[1] كما قال الآخر[2][الطويل]:

أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ وَأَنكِ لَا خَلٌّ هَوَاكِ ولا خَمْرُ

وأورد البغدادي لابن هشام في مغني اللبيب قوله: "أن وصلتها مبتدأ والظرف خبره"[3].

التوضيح والتحليل:

اتفق العلماء على أن أصل "حقًا" خرج عن مصدريته إلى الظرف، بخلاف المبرد الذي اعتبره مصدرًا، حيث ذهب أبو العباس المبرد[4] على أنه باقٍ على مصدريته، وذهب الخليل وسيبويه وجمهور الكوفيين[5]، وتبعهم محققو المتأخرين، مثل: ابن مالك والرضي إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفاً، فانتصابه عند المبرد على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، وعند سيبويه ومن تابعه على أنه ظرف [6].

ولكن الاختلاف في هذه المسألة في الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف، فمن العلماء من ذهب إلى الاسم المرفوع مبتدأ والظرف خبره، "ذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إلا إذا تقدم عليه، وانما يرتفع بالابتداء"[7]، احتج البصريون على سبب رفع الاسم بالابتداء الواقع بعد الظرف؛ لتجرده من العوامل اللفظية، وهو معنى الابتداء، ولو قدر هنا عامل فلا يصلح إلا الظرف، فالأصل في الظرف لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل[8].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك:" أمامكَ زيدٌ، وفي الدار عمرو"، وإليه ذهب

(1)خزانة الأدب(401/1)،ويُنظر مغني اللبيب ص(57).
(2)نسب هذا البيت إلى فائد بن منذر القُشَيْري في؛ خزانة الأدب(401/1)، المقاصد النحوية(1065/2)، وأوضح المسالك(232/2)، وفي شرح التصريح على التوضيح(517/1).
(3) خزانة الأدب(401/1).
(4)يُنظر رأي المبرد في الإنصاف(51/1)،وأوضح المسالك(232/2)، وخزانة الأدب(402/1).
(5)يُنظر الكتاب(135/3)،والإنصاف(51/1).
(6)يُنظر أوضح المسالك(232/2)،ويُنظر شرح التسهيل(200/2)، وشرح الرضي(247/1).
(7)الإنصاف في مسائل الخلاف(51/1).
(8)ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف(53/1).

أبـو الحسـن الأخفـش، والمبـرد مـن البصـريين [1]، واحـتج الكوفيـون بـأنْ قـالوا: "إنمـا قلنـا ذلـك؛ لأنَّ الأصـل فـي قولـك: "أمامـكَ زيـدٌ، وفـي الـدار عمـروٌ" حـلَّ أمامـك زيـدٌ، وحـلَّ فـي الـدار عمـروٌ، فحـذف الفعـل واكتفـى بـالظرف منـه، فـارتفع الاسـم بـه كمـا يرتفـع بالفعـل"[2]، وقـال الرضـي: "يجـوز أن يقـال فـي جميـع ذلـك: إنَّ الظـرف خبـر مقـدم علـى مبتدئـه لتضـمينه معنـى الفعـل، كمـا قـالوا فـي نحـو "قـائم زيـد"، وقـال بـذلك أيضـاً الأزهـري والعيني[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

أمـا عـن رأي ابـن هشـام فقـد تحـدث عـن رأيـه فـي المسـألة وذلـك فـي كتابـه أوضـح المسـالك، حيـث ذكـر أنـه فـي الغالـب يكـون مصـدرًا، وفـي النائـب عنـه زمانًـا، وأن هنـاك ألفاظًـا مسـموعة "توسـعوا فيهـا فنصـبوها علـى تضـمين معنـى "فـي" كقـولهم: "أحقًـا أنـك ذاهـب، والأصـل أفـي حـقّ، وقـد نطقـوا بـذلك، قـال: "أفـي الحـقِّ أنّـي مُغْـرَمُ بـكَ هَـائِمٌ"، "أفـي الحـق" هـذا الاسـتعمال يـدل علـى أن "حقًـا"، وإن كـان أصـلها مصـدر "حـق الشـيء اذا ثبـت قـد اسـتعمل ظرفًـا؛ بـدليل دخـول "فـي" التـي يكـون الظـرف علـى معناهـا"[4]، وأمـا عـن إعـراب الاسـم المرفـوع بعـد الظـرف؛ فقـد ذهـب ابـن هشـام إلـى أنـه مبتـدأ حيـث قـال فـي مغني اللبيب: "فأدخل عليها في، وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره"[5].

اتفق أكثر النحاة على أن "حقًا" خرج عن مصدريته بالظرف، بخلاف المبرد الذي أصَرَّ إلى أنـه بـاقٍ علـى المصـدرية، أمـا الخـلاف الـذي وقـع بـين النحـاة، هـو اخـتلافهم فـي إعـراب الاسـم المرفوع بعد الظرف، وذهب البصريون ومن تبعهم إلى أن الظرف خبر والاسم المرفوع مبتدأ، وذهب الكوفيون والأخفش والمبرد من البصريين، إلى أن الاسم المرفوع فاعل للظرف[6]، والراجح في هذه المسألة إلى أن حقًا من الألفاظ التي تنوب عن الظرف، وذلك لتضمينه معني" في"، وبذلك يكون الظرف خبرًا مقدمًا، والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخر.

(1)الأنصاف(51/1).
(2)الإنصاف(51/1).
(3) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب(247/1)،وينظر شرح التصريح على التوضيح(517/1)، والمقاصد النحوية(323/1).
(4)أوضح المسالك(232/2).
(5)مغني اللبيب ص(67).
(6)يُنظر الإنصاف(51/1).

المسألة الحادية والأربعون: إلا الاستثنائية بمنزلة غير.

إنَّ إلا تكون للاستثناء، نحو:﴿**فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ**﴾[1]، وانتصاب ما بعدها في هذه الآية، ونحوها على الصحيح، وقد تأتي إلَّا بمنزلة الصفة[2]، كقول الشاعر[3][الوافر]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

قال البغدادي: "على أنَّ (إلَّا) صفةٌ لكلّ، مع صحّة جَعْلِها أداةَ استثناءٍ، ونصبِ الفرقدين على الاستثناء، كما هو الشرط في وصْفيَّة إلَّا، ونقل البغدادي قول بن هشام في المغني: والوصف هنا مخصَّص، فإنَّ ما بعْد إلَّا مطابقٌ لما قبلها، لأنَّ المعنى: كلُّ أخوين غير هذين الكوكبين متفارقان، وليست إلا استثنائية، وإلَّا لقال: إلَّا الفرقدَين، بالنصب، لأنه بعد كلامٍ تامٍّ موجَب[4].

التوضيح والتحليل:

قال سيبويه في باب ما يكون فيه إلَّا وما بعده وصفًا بمنزلة مِثْلٍ وغَيْرٍ، وذلك قولك: "لو كان مَعَنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لَغُلِبْنَا، والدليلُ على أنَّه وصفٌ أنك لو قلت: لو كان مَعَنَا إلَّا زيدٌ لَهَلَكْنا وأنت تريد ذلك لكنتَ قد أحَلْتَ"[5]، "وإذا قال: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ، فأنت بالخيار إن شئت جعلت إلَّا زيدٌ بدلًا، وإن شئت جعلته صفةً، ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلَّا زيدٌ وأنت تريد أن تَجعل الكلام بمنزلة مِثْل، وإنما يجوز ذلك صفة، ونظير ذلك من كلام العرب "أَجْمَعُونَ"، لا يَجري في الكلام إلَّا على اسم، ولا يَعمل فيه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جارٌ"[6]، وقال عمرو بن معدي كرب[7][الوافر]:

---

(1)سورة البقرة، الآية:249.
(2)مغني اللبيب ص(73).
(3)شعر عمرو بن معد بن كرب الزبيدي ص(178).
(4)خزانة الأدب(421/3)، ويُنظر مغني اللبيب ص(74).
(5)الكتاب(331/2).
(6)الكتاب(334/2).
(7)شعر عمرو بن معد بن كرب الزبيدي ص(178).

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

"كأنه قال: وكلُّ أخ غيرُ الفرقدينِ مفارِقُه أخوه، إذا وصفتَ به كُلًا"[1]، وذهب الكوفيون إلى أنَّ "إلا" تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، واحتج الكوفيون بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى:﴿ **لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ** ﴾[2]؛أي: ولا الذين ظلموا"[3]، وأجاب البصريون على كلمات الكوفيين: "أما احتجاجهم بقوله تعالى:﴿ **إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي**﴾[4]، فلا حجة لهم فيه؛ لأنَّ "إلا" هاهنا استثناء منقطع، والمعنى: لكن الذين ظلموا يحتجُّون عليكم بغي حجة، والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله، قال تعالى:﴿ **مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ** ﴾[5]،معناه لكن يتبعون الظن"[6]، وذهب البصريون إلى أنَ إلا للاستثناء، واحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إن "إلَّا" لا تكون بمعنى الواو؛ لأنَّ إلا للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر"[7]، وقال ابن الأنباري في قوله تعالى:﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ**﴾[8]أن وجهه منصوب على الاستثناء، ويجوز الرفع على الصفة فإنهم يحملون(إلّاَ) وأصلها الاستثناء على(غير) وأصلها الوصف، كما يحملون (غير) وأصله الوصف، على (إلَّا) وأصلها(الاستثناء)[9].

رأي ابن هشام في كتبه:

إنَّ (إلَّا) تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمعٌ منكر أو شبهه، فمثال الجمع المنكر قوله تعالى:﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[10]، فلا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى؛ إذ التقديرُ حينئذ لو كان فيهما آلهة

(1)الكتاب(335/2).
(2)سورة البقرة، الآية:150.
(3)الإنصاف(266/1).
(4)سورة البقرة، الآية:150.
(5)سورة النساء، الآية:157.
(6)الإنصاف(269/1).
(7)الإنصاف(269/1).
(8)سورة العنكبوت،الآية:88.
(9)البيان في غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري(239/2).
(10)سورة الأنبياء، الآية:22.

لـيس فـيهم الله لفسـدتا، وذلـك يقتضـي بمفهومـه أنـه لـو كـان فيهمـا آلهـةٌ فـيهم الله لـم تفسـدا، ولا مـن جهـة اللفـظ؛ لأنَّ آلهـة جمـع منكـر فـي الإثبـات فـلا عمـوم لـه، وذهـب إلـى أن الوصـف مخصـص؛ أي: أنْ طـابق مـا بعـد إلَّا موصـوفها، فالوصـفُ مُخصـص لـه، وإن خالفه بإفرادٍ أو غيره فالوصف مؤكد، وفي قوله[1][الوافر]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

فالوصف هنا مخصص لا مؤكد كما بينت القاعدة[2].

حروف الجر

المسألة الثانية والأربعون: حذف ألف ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.

مـن المعلـوم أنَّ مـا الاسـتفهامية إذا دخـل عليهـا حـرف الجـر فإنهـا تُحـذف كقوله تعالى:﴿**عَمَّ يَتَسَاءلُون**﴾[3]بخلاف قول الشاعر[4][الوافر]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُني لَئيمٌ كَخنزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

فـإنَّ ألـف مـا الاسـتفهامية لَـمْ تُحـذفْ فـي البيـت، وذهـب النحـاة إلـى أن عـدم حـذفها للضـرورة، قـال البغـدادي: "علـى أَنَّ ثبـوت الألـف فـي مَـا الاسـتفهامية المجـرورة فـي غيـر الأَغلب، ومفهومه أنَّ إثباتها فيها غالب"[5].

و قـال ابـن هشـام(في المغْنِـي): "يجـب حـذف ألـف مـا الاسـتفهامية إذا جُـرَّت، وإبقـاءُ الفتحـةِ دلـيلًا عليهـا، وربمـا تبعـت الفتحـةُ الأَلـفَ فـي الحـذف، وهـو مخصـوص بالشـعر، ثـم قـال: وأمَّـا قـراءة عِكرمـة وعيسـى:﴿**عَمَّـا يَتَسَـاءلُون**﴾[6] فنـادر، وقولـه: علـى مـا قـام يشْـتِمُني فضرورة"[7].

(1) شعر عمرو بن معد بن كرب الزبيدي ص(178).
(2) مغني اللبيب ص(74-76).
(3)سورة النبأ، الآية:1.
(4)ديوان حسان بن ثابت ص(90).
(5)خزانة الأدب(99/6).
(6)سورة النبأ، الآية:1، وهي قراءة عيسى وعكرمة، يُنظر المحتسب(347/2).
(7)خزانة الأدب(100/6)،ويُنظر مغني اللبيب ص(330-331).

التوضيح والتحليل:

"إذا دخل على "ما" الاستفهامية حرفُ جرّ، بَعُدَ من الاستفهام حيث عمِل فيه ما قبله، وقرُب من الخبرية، فحذفوا ألفه للفرق بين الخبر والاستخبار، فقالوا: "فِيمَ"، و "عَمَّ"، والأصلُ: "فيمَا"، و "عمَّ"، وإنما خصُّوا ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية؛ لأنَّ الخبرية تلزمه الصلةُ من تمام الموصول، فكأنَّ ألفها وقعتْ حشْوا غيرَ متطرفةٍ، فتَحصنتْ عن الحذف، وربَّما أثبتوها في الشعر وهو قليل"[1]، وقال ابن جني: "قرأ عِكرمة وعيسى:﴿**عَمَّا يَتَسَاءلُون**﴾[2]، وهذا أضعف اللغتين، أعني إثبات الألف في(ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرّ"[3].وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى:﴿**بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي**﴾[4]بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائز[5]، وهذا معارض لقوله في سورة الأعراف في قوله:﴿**قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي**﴾[6] حيث قال: "وإثبات الألف إذا أدخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل شاذ" [7]، وقال الأزهري: "وجوب حذف ألف "ما" الاستفهامية إذا جُرَّت فمسلَّم في المجرور بالحرف، وأنشد قول حسان وقال: للضرورة"[8]، وقال الهروي: "وأمَّا قوله عز وجل:﴿**قَالَ يَالَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُون بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي** ﴾[9]، فقال الكسائي: معناه بمغفرة ربي، جعل(ما) مع الفعل بتأويل المصدر، وحجة الكسائي أن(ما) هنا لو كانت استفهامًا لحذفت الألف لاتصالها بحرف الخفض. كما قال تعالى:﴿**عَمَّ يَتَسَاءلُون**﴾[10]وإثبات الألف في "ما" بمعنى الاستفهام مع اتصالها بحرف الخفض لغة، قوله: على ما قام يَشْتُمُنا لَئِيمٌ"[11]، "ومن العرب من يُثْبِت الألف فيقول: لِما تفعلُ كذا؟ وفيما جِئتَ؟ وعلى ما تسبُّني؟"[12].

---

(1)شرح المفصل(410/2).
(2)سورة النبأ، الآية:1، وهي قراءة عيسى وعكرمة، يُنظر المحتسب(347/2).
(3)المحتسب(347/2).
(4)سورة يس، الآية:27.
(5)المفصل في علم العربية ص(893).
(6)سورة الأعراف، الآية:16.
(7)المفصل ص(358).
(8)شرح التصريح(634/2-635).
(9)سورة يس،الآيتان:27-28.
(10)سورة النبأ، الآية:1.
(11)الأزهية ص(85-86).
(12) أمالي ابن الشجري(546/2).

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في كتابه مغني اللبيب:" يجب حذف ما الاستفهام إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلًا عليها، نحو: فيمَ وإلامَ وعَلا وبِمَ، وربما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذف، وهو مخصوص بالشعر كقوله[1][الرمل]:

يَا أَبَا الأُسُودِ لمْ خلفتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكرْ

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حذفت في نحو قوله تعالى:﴿**فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا**﴾[2]وثبتت في قوله تعالى:﴿**لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيم**﴾[3]، ﴿**يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ**﴾[4]، وكما لا تُحذف ألف الاستفهام، وأما قراءة عكرمة وعيسى:﴿**عَمَّا يَتَسَاءلُون**﴾[5]فنادر، وقول حسان ضرورة"[6].

المسألة الثالثة والأربعون: لعلَّ في لغة عُقَيل.

إنَّ لعلَّ من أخوات إنَّ تنصب الاسم، وترفع الخبر، ولكنَّ لعلَّ قد تجر الاسم بعدها على لغة من لغات العرب، كقول الشاعر[7][الطويل]:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَع الصَّوت جَهرةً لَعَلَّ أبي المغوار منك قريب

قال البغدادي: "على أنَّ(لعلَّ) في لغة عُقَيل جارّة كما في البيت، ولهم في لامها الأولى الإثباتُ والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر"[8].

ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني: "وزعم الفارسي، أنه لا دليل في ذلك، لأنه يحتمل أنَّ الأصل لعلَّه لأبي المغوار جوابٌ قريب، فحذف موصوف قريب وضمير

(1)لم يُعرف قائله في شرح المفصل(240/5)، ومغني اللبيب ص(330)، وخزانة الأدب(109/7)، والدرر اللوامع(576/2).
(2)سورة النازعات،الآية:43.
(3)سورة النور، الآية:14.
(4) سورة البقرة،الآية:4.
(5)سورة النبأ، الآية:1، وهي قراءة عيسى وعكرمة، يُنظر المحتسب(347/2).
(6) مغني اللبيب ص(330-331).
(7)نُسب إلى كعب بن سعد الغنوي في؛المسائل العسكرية ص(156)،وشرح الرضي(473/4)،والجامع الصغير ص(59)،والمساعد في تسهيل الفوائد(241/2)،ونوادر اللغة ص(218)،وشرح الأشموني(108/1)،وخزانة الادب(426/10).
(8)خزانة الأدب(426/10).

الشأن ولام لعلَّ الثانية تخفيفًا، وأدغمت الأولى في لام الجر، ومن ثَمَّ كانت مكسورة. ومن فتح فهو على لغة من يقول: المال لَزيدٍ بالفتح، وهذا تكلُّف كثير، ولم يثبت تخفيف لعلّ"[1].

التوضيح والتحليل:

قال الأخفش: "زعم أبو عبيدة أنَّه سمع لام لعلَّ مفتوحة في لغة من يجرّ في قول الشاعر[2][الوافر]:

لَعَلَّ اللهِ يُمكِنني عَلَيْهَا جِهَارًا مِن زُهيرٍ أَوْ أَسيد

يُرِيدُ: لَعَلَّ اللهِ، فَهَذِهِ "اللَّام" مكْسُورةٌ؛ لِأَنَّهَا "لَامٌ إِضَافةٍ"[3]، وكان أبو زيد الأنصاري: "يُنْشَدُ اللام الثانيةُ مِنْ لَعَلَّ مَكْسُورةٌ. وأبي المِغْوَارِ مجْرورٌ"[4]، وأنكر بعض النحاة الجر على هذه اللغة، قال الرضي: "إنَّ عقيل يجرون بـ(لعلَّ)، وهي مشكلة؛ لأنَّ جرَّها عمل مختص بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال، وكونُ حرف عاملًا عملَ الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت، والجار لا بدَّ له من متعلق، ولا متعلق لها هنا، لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا"[5].

وقال المرادي: "يقولون: لعلَّ زيدٍ قائمٌ، والجر بـ(لعل) مراجعةُ أصلٍ مرفوض، لأنَّ أصل كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن يعمل كالجزء منه، أن يعمل الجر"[6]، وأوَّل النحاة في قوله: (لعل أبي المغوار) عدة تأويلات، ومنها يجوز أن تكون (لعل) مخففة بحذف لامها الأخيرة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة (أبي المغوار منك قريبُ) جملة مفسرة للضمير في موضع خبرها، وهو بعيد من أوجهٍ: أحدها: أنَّ تخفيف لعل لم يسمع في غير البيت فلا يقاس عليه، والثاني : أنها لا تعمل في ضمير الشأن، والثالث: إنَّ فتح لام الجر مع الظاهر شاذ فلا يُقاس عليه إلا في باب الاستغاثة والتعجب،

(1)خزانة الأدب(431/10).
(2)نُسب إلى خالد بن جعفر في؛ معاني القرآن ص(131)، وسر صناعة الإعراب ص(407)،وشرح الرضي(374/4)، وخزانة الأدب(426/10).
(3)معاني القرآن، للأخفش ص(131).
(4)نوادر اللغة ص(218).
(5)شرح الرضي(373/4).
(6)الجنى الداني ص(582-583).

والرابـع:أنَّ حـذف الموصـوف الـذي قريـب صـفته لا يعلـم ولا يحـذف مـن الموصـوفات إلا ما يعلم من صفته[1].

أورد الفارسـي هـذه اللغـة بقولـه: "إنْ فتحـت الـلامَ، أو كسـرتها، فوجـه الكسـر ظـاهِرٌ، وأمـا الفـتحُ؛ فـإنَّ لامَ الجـرِّ يفتحُهـا قـومٌ مـع المُظْهـر، كمـا تُفْـتَح مـع المُضْـمَر، فإنّمـا خَفَّـف لعـلَّ، وأضـمرَ فيـه القِصَّـة والحـديثَ، والتقـدير: لعلَّـه لأبـي المغـوار منـك قريـبُ، أي جـوابٌ قريـب، فأقام الصفة مُقام الموصوف"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

عَـدَّ ابـن هشـام(في كتابـه أوضـح المسـالك) أن لعـلَّ فـي لغـة عقيـل، مـن حـروف الجـر الشـاذة[3]، قـال ابـن هشـام فـي كتابـه(الإعراب عـن قواعـد الإعـراب): "يُسْـتَثْنَى مِـنْ حـروف الجر(لعـل) فـي لُغـة مَـنْ يَجُـرُّ بِهَـا وَهُـمْ عُقَيْـلٌ، ولَهُـمْ فـي لَامِهَـا الأُولَـى الإِثْبَـاتُ وَالْحَـذْفُ، وفـي الأَخِيـرَةِ الْفَـتْحُ والْكَسْـرُ"[4]، وقـال ابـن هشـام فـي المغنـي: "إنَّ عُقـيلًا يخفضـون بهـا المبتدأ كقوله[5][الطويل]:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَع الصَّوت جَهرةً لَعَلَّ أبي المغوار منك قريب

زعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك لأنه يحتمل أَنَّ الأصل" لعله لأبـي المغوار منك جوابٌ قريب" فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفًا، وأُدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول: "المالُ لزيدٍ" بالفتح، وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ(لعل) لغة قوم بأعيانهم"[6].

المسالة الرابعة والأربعون: متي في لغة هُذيل.

تُعدُّ متي حرف جر في لغة هُذيل، وذلك في قول أبي ذُؤيب الهذلي[7][الطويل]:

(1)رصف المباني ص(375).
(2)كتاب الشعر ص(75).
(3)يُنظر أوضح المسالك(7/3).
(4)الإعراب عن قواعد الإعراب ص(56).
(5)مرَّ ذكره في البحث ص(109).
(6)مغني اللبيب ص(317).
(7)ديوان الهذليين(52/1).

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نئِيجُ

قال البغدادي: "على أنَّ(متى) عند هُذيل حرفٌ جر بمعنى مِنْ أَوْ في، أَو اسمٌ بمعنى وسَطْ"، ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني: "إنَّ متى عند هُذيل اسمٌ مرادف للوَسْط، وحرفٌ بمعنى مِن أَوْ في. يقولون: أَخرجَها متى كُمِّه، أي منه، واختُلف في قول بعضهم: وضعته متى كُمِّي، فقال ابن سيده: بمعنى في، وقال غيره: بمعنى وَسَط"[1]، قال ابن السيد البطليموسي: "إنَّ في قوله متى لُجج قولان؛ قيل: أراد من لجج كما قال أبو الملثم الهذلي: متى أقطاره علقُ نفيثُ أراد من أقطارها، وقيل: متى بمعنى وسط. وحكى أبو معاذ الهراء وهو من شيوخ الكوفيين: جعلته في متى كمَّي"[2]، وقال الرضي: "ربَّما جرَّت هُذيل بمَتَى، على أنها بمعنى(مِنْ)، أو بمعنى (في)، فيكون على الوجهين حرفًا، أو بمعنى(وسط) كما حكى أبو زيد، وضعته متى كميَّ أي وسط كميَّ، أو في كميِّ"[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

ذكر ابن هشام في (كتابه أوضح المسالك) "حروف الجر الشاذة، منها: متى في لُغة هُذَيل، وهي بمعنى مِنْ الابتدائية، سُمِعَ من بعضهم" أخْرَجَها متى كُمِّهِ"[4].قال ابن هشام في المغني: "متى اسم مرادف للوسط. وحرف بمعنى من أو في، ولك في لغة هُذيل يقولون:(أخرجها متى كُمِّهِ)؛ أي: منه، واختلف في قول بعضهم: "وضعته متى كمي" فقال ابن سيده: بمعنى في، وقال غيره: بمعنى وسط، وكذلك اختلف في قول أبي ذؤيب[5] يصف السحاب[الطويل]:

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نئِيجُ

فقيل: بمعنى من، وقال ابنُ سيده: بمعنى وسط"[6].

(1)خزانة الأدب(98/7)،ويُنظر مغني اللبيب ص(372).
(2) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب(372/3-373).
(3)شرح الرضي(204/3).
(4)أوضح المسالك(6/3).
(5)ديوان الهذليين(52/1).
(6)مغني اللبيب ص(372)، ويُنظر رأي ابن السيد في الاقتضاب(372/3-373).

المسألة الخامسة والأربعون: اسمية عن.

تُعدُّ عَنْ مشتركة بين الحرف والاسم، فأمَّا الحرف فنحو قولك: انصرفت عن زيد، فـ(عنْ) حرفٌ؛ لأنها أوصلت معنى الفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها، "وأمَّا كونها اسمًا فيكون بمعنى الجهة والناحية، فتقول: جلست من عن يمينه؛ أي: من ناحية يمينه، وتبين ذلك بدخول حرف الجر عليه؛ لأنَّ حرف الجرّ لا يدخل على مثله"[1]كقول قطري بن الفجاءة[2][الكامل]

وَلَقَدْ أَرَانِي للرِّمَاح دَرِيّةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مرّةً وَأَمَامِي

قال البغدادي: "على أنَّ(عَنْ) اسم بمعنى جانب، لدخول حرف الجر عليها. واستشكل هذا بأنَّ الكلمة إنَّما تُعدُّ حرفًا واسمًا إذَا اتحد أَصلُ معنييهما، والجانب ليس بمعنى المجاوزة"[3].ذكر البغدادي في كتابه رأي ابن هشام في اسميه (عن)، "والذي تعين عنده في ثلاثة مواضع أحدهما: أن يدخل عليها مِنْ، وهو كثير، والثاني: أنْ يدخل عليها على، وهو نادر. والثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمَّى واحد"[4].

التوضيح والتحليل:

قال الأشموني: "إنّ عن اسم بمعنى جانب أو جهة؛ بدليل دخول حرف الجر وهو(من) عليها، وعلم أنَّ حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء"، وذهب إلى ذلك ابن عقيل، والعيني، والأزهري[5]، قال ابن الشجري في أماليه: "واستعملت العربُ بعض الحروف أسماءً، وذلك على ضُروب، فمنها ما حكتْه فأقرّته على لفظه، كإقرار(لا ونعم) في هذا البيت على لفظهما ومنها ما حَكته وغيّرتْ معناها، كعَنْ في قوله: من عن يميني، أراد من ناحية يميني،[6].واعتبر ابن عصفور أنَّ استعمال حرف الجر اسمًا للضرورة، فـ(عن) في جميع ذلك اسم بمنزلة جانب بدليل إدخال حرف الجر عليها، وهو(من)[7].

---

(1)شرح المفصل(500/4).
(2) نُسب إلى قُطري بن الفُجاءة في؛ أمالي ابن الشجري(547/2)،وشرح المفصل(500/4)،وضرائر الشعر ص(307)،وشرح الرضي(323/4)،والمقاصد النحوية(1234/3)،والأزهري(660/1).
(3)خزانة الأدب(158/10).
(4)يُنظر خزانة الأدب(159/10)،ويُنظر مغني اللبيب ص(160-161).
(5)شرح الأشموني(303/3)،ويُنظر شرح ابن عقيل(30/3)،والمقاصد النحوية(124/3)،وشرح التصريح(661/3).
(6)أمالي ابن الشجري(537/2).
(7)ضرائر الشعر ص(307).

وعَـدَّ ابـن مالـك أنَّ(مِـنْ) إذا دخلـت علـى قبـل وبعـد ولـدن وعـن فهـي زائـدة؛ لأنَّ المعنـى بثبوتها أو سقوطها واحد [1].

رأي ابن هشام في كتبه:

اعتبـر ابـن هشـام فـي كتابـه أوضـح المسـالك أنَّ عـن فـي قولـه:"(مـن عـن يمينـي) اسـم بمعنـى جانـب أو جهـة، بـدليل دخـول حـرف الجـر عليـه، وهـو مِـنْ، وعلـم أنَّ حـرف الجـر لا يتصـل إلا بالأسـماء"[2]، وقـال ابـن هشـام فـي كتابـه مغنـي اللبيـب: "إنَّ عـن تكـون اسـمًا بمعنـى جانـب، وذلـك يتعـين فـي ثلاثـة مواضـع أحـدهما: أنْ يـدخل عليهـا مِـنْ، وهـو كثيـر كقوله[3][الكامل]:

وَلَقَدْ أَرَانِي للرِّمَاح دَرِيّةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مرّةً وَأَمَامِي

والثـاني: أن يـدخل عليهـا علـى، وذلـك نـادر، والثالـث: أن يكـون مجرورهـا، وفاعـل متعلقهـا ضميرين لمسمًّى واحد"[4]، كقول امرئ القيس[5][الطويل]:

دَعْ عَنْكَ نَهَبًا صِيحَ في حَجَرَاتهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَديثَ الرَّوَاحِلِ

والـراجح أنَّ (عـن) فـي البيـت اسـم بمعنـي جانـب؛ لأنَّ حـرف الجـر لا يـدخل علـى حرف الجر، ولأن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء، وهذا دليل على اسميتها.

المسألة السادسة والأربعون: اسمية على.

إنَّ (علـى) لهـا ثلاثـة أقسـام: قسـم تكـون اسـمًا، وقسـم تكـون فعـلًا، وقسـم تكـون حرفًا، فإذا كانت اسمًا فذلك بدخول حروف الجر عليها كقول الشاعر[6][الطويل]:

غَدَت مِنْ عَلَيه بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجْهَلِ

(1)شرح التسهيل(140/3).
(2)أوضح المسالك(58/3).
(3)مرَّ ذكره في البحث ص(113).
(4)مغني اللبيب ص(160-161).
(5)ديوان امرئ القيس ص(135).
(6)ديوان مزاحم العقيلي ص(120).

قال البغدادي: "على أنَّ على يتعَيَّن أَنْ يَكُونَ اسمًا إذا دَخَلَ عليها حرفُ جرّ كما هنا وانقلاب ألفها مع الضمير ياء كانقلاب ألف لدى معه"[1]، ونقل البغدادي في خزانة الأدب أن ابن هشام قال: "وفيما قاله الأخفش فيه نظر، لأنها لو كانت اسمًا في هذه المواضع لصحَّ حلول فوقَ محلها، لأنها لو لزمت اسميّتُها لِمَا ذُكر، لزم الحكمُ باسمية إلى في نحو قوله تعالى:﴿ **فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ**﴾[2]وهذا كله يتخرَّج إما على التعليق بمحذوف كما قيل: في سقيًا لك، وإما حذف مضاف؛ أي: هوِّن على نفسك واضمم إلى نفسك، ولا يُحسن تخريج هذا على ظاهره، لأنَّ بابَهُ الشعرُ " [3].

التوضيح والتحليل:

إنَّ على في هذه العبارة اسم بمعنى فوق، ولهذا دخلت من عليه؛ لأن حروف الجر لا تدخل على غير الأسماء، وقد اختلف العلماء في اسمية(على): أتختص بضرورة الشعر أم لا تختص بذلك؟ فصريح كلام سيبويه أنَّ اسميتها عند دخول من عليها غير مختصة بضرورة الشعر[4]، قال سيبويه: "فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل، وهو اسم ولا يكون ظرفًا، ويدلك على أنه اسمٌ قولُ بعض العرب: نَهَضَ من عليه وقال الشاعر: غدت من عليه"[5]، وكذلك اعتبر المبرد أنَّ (على) اسم بقوله: "فأمَّا (على) و(إلى) فلا تصلح إمالتهما؛ لأن على من علوت، وهي اسم يدلك على ذلك قولهم: جئت مِنْ عليه؛ أي: من فوقه"[6]، وقال أبو على الفارسي: "وأمَّا استعمالهم لها اسمًا في قول الشاعر: غدت من عليه، فدخول مِنْ عليه قد دل على أنها اسم"، وذهب كذلك الهروي، والأعلم، والأزهري، وابن يعيش، والمالقي، والمرادي ،وابن عقيل، والهروي، والعيني[7] إلى أنَّ على إذا دخل عليها حرف الجر من صارت اسمًا، وذهب أبو حيان

(1)خزانة الأدب(147/10).
(2)سورة البقرة الآية:260.
(3)خزانة الأدب(148/10-149)،ويُنظر مغني اللبيب ص(124-156).
(4)شرح الأشموني(306/3)، ويُنظر الكتاب(231/4).
(5)الكتاب(231/4).
(6)المقتضب(53/3).
(7)الإيضاح العضدي ص(59)،ويُنظر الأزهية ص(194)،وينظر النكت(270/3)،وشرح التصريح(660/3)،وشرح المفصل(498/4)، ورصف المباني ص(371)،والجنى الداني ص(470)، وشرح ابن عقيل(284/3) والمقاصد النحوية(1242/3).

و ابـن عصـفور إلـى أنَّ اسـتعمال(على) اسـمًا للضـرورة إجـراء الهـاء مجـرى مـاهي فـي معناه وهو فوق بدليل إدخاله حرف الجر عليها[1].

رأي ابن هشام في كتبه:

أنشـد ابـن هشـام فـي كتابـه أوضـح المسـالك البيـت السـابق وقـال: "إنَّ (علـى) فيـه اسـم؛ بـدليل دخـول حـرف الجـر عليـه"[2]، وكـذلك اعتبـر ابـن هشـام فـي مغنـي اللبيـب أَنَّ (على) تكون اسمًا بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليه من[3] كقوله[4][الطويل]:

غَدَت مِنْ عَلَيه بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجْهَلِ

وزاد الأخفـش موضـعًا آخـر، وهـو أن يكـون مجرورهـا، وفاعـل متعلقهـا ضـميرين لمسـمى واحد، نحـو قولـه تعـالى:﴿ **أَمْسِـكْ عَلَيْـكَ زَوْجَـكَ** ﴾[5] وفيـه نظـر؛ لأنهـا لـو كانـت اسـمًا فـي هـذه المواضـع لصـح حلـول فـوق محلَّهـا، ولأنهـا لـو لزمـت اسـميتها لمـا ذكـر لـزم الحكـم باسمية إلـى فـي نحـو﴿ **فَصُـرْهُنَّ إِلَيْـكَ**﴾[6] و﴿ **وَهُـزِّي إِلَيْـكِ** ﴾[7]وهذا كلـه يتخـرج إمـا علـى التعليـق بمحـذوف كمـا قيـل فـي الـلام في(سـقيًا لـك) وإمَّـا علـى حـذف مضـاف؛ أي: هـوِّنْ علـى نفسـكَ، واضـمم إلـى نفسـك، وقـد خـرَّج ابـن مالـك علـى هـذا قولـه[8]، وكـذلك اعتبـر أنَّ علـى اسـم فـي كتابـه شـرح جمـل الزجـاجي، وذلـك لـدخول حـروف الخفـض عليهـا، ولا تـدخل الحروف على الحروف[9].

المسألة السابعة والأربعون: تعدية على بمعنى عن.

إنَّ علـى تـأتي للاسـتعلاء بمعنـى فـي وعـن؛ أي: تجـيء بـه علـى الحرفيـة لمعـانٍ عـدة، منهـا الأول: الاسـتعلاء، وهـو الأصـل فيهـا، ويكـون حقيقـةً ومجـازًا، نحـو قولـه

(1)ينظر ضرائر الشعر ص(305)، وينظر ارتشاف الضرب ص(2454).
(2)أوضح المسالك(60/3).
(3)يُنظر مغني اللبيب ص(156).
(4)ديوان مزاحم العقيلي ص(120).
(5)سورة الأحزاب الآية:37.
(6)سورة البقرة، الآية:260.
(7)سورة مريم، الآية:25.
(8)مغني اللبيب ص(156).
(9)شرح جمل الزجاجي، لابن هشام ص(153).

تعالى:﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ**﴾[1] والثاني: الظرفية كفي، نحو قوله تعالى:﴿**عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ** ﴾[2]، والثالث: المجاوزة كـ(عن)[3]، كقول الشاعر[4][الوافر]:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنو قُشَيرٍ لَعمْر الله أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

قال البغدادي: "على أنه إنما تعدَّى رضِيَ بعلى، مع أنَّه يتعدَّى بعن، لحمله على ضدّه وهو سَخِط، فإنّه يُقال: سخط عليه، وهم يحملون الضِّدَّ على الضِّد كما يحملون النظير على النظير، وهذا التوجيه للكسائي"[5]، وكذلك نقل ابن هشام في المغني توجيه الكسائي، وقال: "ويحتمل أن يكون ضمَّن رَضِيَ معنى عطف"[6].

التوضيح والتحليل:

ذهب النحاة إلى أن على في (رضيت عليَّ) بمعنى عن، ويحتمل أن يكون رضي ضمن معنى عطف[7]، وقال ابن مالك: "بأنها عُديت بعن نيابة عن على، لأنها أخف منها، ولصلاحية عن للاستعلاء عدى بها رضى، والأصل تعديته بعلى، ولأن في رضيت عنه معنى رضيته وزدت على رضاي، والزيادة استعلاء فجيء بعن دالة عليه، وكانت على أحق منها، لكنهم قصدوا مخالفة غضب وسخط فعدُّوا رضي بعن لصلاحيتها للاستعلاء، كما تقرر، و نبه على الأصل المتروك مَنْ قال: إذا رضيت عليَّ بنو قشير"[8]، قال الكسائي: "إنه لما كان رضيت ضد سَخِطت، وسخِطْتُ تعدَّى بـ(على)، فكذلك "رضيت" حملًا له على ضِدِّه"[9]، وقال ابن عصفور: "إنَّ إبدال الكلمة من الكلمة فمنه استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض، نحو: إذا رضيت عليَّ بنو تميم، يريد عني"[10]. وقال ابن جني في الخصائص: "ومما جاء من الحروف في موضع غيره، نحو قوله[11][الوافر]:

(1)سورة المؤمنون، الآية:22.
(2)سورة القصص، الآية:15.
(3)يُنظرشرح الأشموني(276/3).
(4)ديوان القحيف العقيلي ص(252).
(5)خزانة الأدب(54/10).
(6)المصدر نفسه(134/10)،ويُنظر مغني اللبيب ص(754).
(7)يُنظر المساعد في شرح التسهيل(269/2)، والمقاصد النحوية(1227/3).
(8)شرح التسهيل(160/3).
(9)الإنصاف(630/3).
(10)ضرائر الشعر ص(233).
(11)ديوان القحيف العقيلي ص(252).

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنو قُشَيرٍ لَعمْر الله أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أراد: عَنَّي. ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته، وأقبلت عليه. فلذلك استعمل (على) بمعنى(عن)" [1]،اعتبر الأزهري أنَّ من معاني (على) المجاوزة كـ(عن) وأنشد البيت السابق، فقال:"(أي) رضيت عني، وبنو قُشير؛ بضم القاف وفتح الشين المعجمة؛ اسم قبيلة، ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثًا، ويحتمل أن يكون (رَضِي) ضمّن معنى عطف"[2]، وعَدَّ المبرد أن حروف الخفض يُبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع[3]، قال الله جلَّ ذكره:﴿**وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾[4]؛ أي: على. وقال الأشموني: "إنَّ على الجارة لياء المتكلم في هذه العبارة بمعنى عن، وذلك لأن "رضي" إنما تتعدى بعن"[5]، كما في قوله تعالى:﴿ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾[6]، وقال ابن الشجري: "في فصل دُخول حروف الخفض بعضها مكان بعض "على" استعملوها مكان "في"، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾[7]؛أي: في ملك سليمان. ويكون مكان "من" كقوله:﴿ **إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ** ﴾[8]؛ أي: من الناس، وتكون مكان "عن" إذا رضيت علي بنو قشير"[9].

وللعلماء في (رضيت عليَّ) ثلاثة تخريجات:

الأول: أنَّ الشاعر وضع(على) موضع عن، وزعم من ذهب إلى هذا أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.

الثاني: أن يضمنوا الفعل المذكور في الكلام معنى فعل آمر يتعدى بالحرف المذكور؛ فيضمنوا (رضى) في قول القحيف معنى عطف أو أقبل؛ وكل من عطف وأقبل يتعدى بـ(على)، وهكذا.

---

(1)الخصائص(311/3).
(2)شرح التصريح(651/1).
(3)يُنظر الكامل في اللغة والأدب(400/2).
(4)سورة طه ،الآيه(71).
(5)شرح الأشموني(276/3).
(6)سورة المجادلة الآية:22.
(7)سورة البقرة، الآية:102.
(8)سورة المطففين، الآية:2.
(9)أمالي ابن الشجري(610/2).

الثالث: أن يحمل الفعل على ضده؛ فيحمل رضى في بيت القحيف على سخط، وسخط يتعدى بعلى[1] .

رأي ابن هشام في كتبه:

"تعدَّى رضى بـ"على" في قوله: إذا رضيت عليَّ بنو قُشيرٍ، لما كان رضي عنه بمعنى أقبل بوجه ودَّه، وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملًا على نقيضه وهو سخط"[2].وقال في أوضح المسالك: "إن من معاني على المجاوزة، كقوله: إذا رضيت عليَّ بنو قُشيرٍ، والشاهد فيه: قوله "رضيت عليَّ" فإنَّ على فيه بمعنى عن وذلك من قبل أن الأصل في "رضى" أن يتعدى بـ(عن)، لا بـ(على)، مثل قوله تعالى:﴿ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [3] وقوله:﴿ **لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ** ﴾[4]، وإنما عدى الشاعر في بيت الشعر "رضي" بـ(على)، حملًا على ضده الذي هو غضب، فإنَّه يتعدى بـ(على) كما في البيت الذي أنشدناه، ومن سنن العرب أن تحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله، وهذا تخريج الكسائي لهذه العبارة في هذا البيت"[5]. وقال في شرح اللمحة البدرية: "على للاستعلاء، نحو:﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ**﴾[6]وللمصاحبة نحو:﴿**وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ** ﴾[7]؛ أي: مع حبه، وللمجاوزة، نحو: "رضيت علي"، وهي لغة بني كعب بن ربيعة، وعلى موضع عن كقوله: إذا رضيت عليَّ بنو قُشيرٍ، وبنو كعب بن ربيعة يقولون: "رضي الله عليك"[8].

إنَّ على تتضمن معانٍ عدَّة؛ منها: أنها تأتي بمعنى عن كما في قوله: إذا رضيت علي بنو قشير، أي: عني، وإنها تفيد معنى المجاوزة، وتفيد (على) معانٍ أخرى: منها: الاستعلاء، والمصاحبة.

---

(1)يُنظر الانصاف(631/2).
(2)مغني اللبيب ص(754).
(3)سورة المجادلة الآية:22.
(4)سورة الفتح الآية:18.
(5)أوضح المسالك(42/3).
(6)سورة الرحمن الآية:26.
(7)سورة البقرة الآية:177.
(8)شرح اللمحة البدرية(243/2-244).

المسألة الثامنة والأربعون: زيادة الكاف عند دخول مثل عليها.

تعتبر الكاف من حروف الجر، وهي قسمان: زائدة، وغير زائدة، وما يهمنا هنا الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم، فمن النثر قوله تعالى:﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[1]، "فالكاف هنا زائدة عند أكثر العلماء، والمعنى: ليس مِثلَهُ شيء، وإنَّ فائدة زيادتها في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي من الاعتناء به"[2]، ومثال الكاف في النظم نحو قول الراجز[3]:

تَرميهمُ حجارةٌ مِنْ سِجّيلْ فَصُيّروا مِثْلَ كعصفٍ مَأْكُولْ

قال البغدادي: "على أنه يُحكمُ بزيادة الكاف عند دخول (مِثل) عليها"[4]، ذكر البغدادي في كتابه أنَّ ابن هشام قال(في المغني): "وفي الآية قول ثالث، وهو أنَّ الكاف ومثلًا لا زائدَ منها. ثم اختلف، فقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل بمعنى الصفة، وقيل الكاف اسم مؤكَّد بمثل، كما عكس ذلك من قال: فصُيّروا مثل كعصْفٍ مَأْكول"[5].

التوضيح والتحليل:

قال ابن جني في سر صناعة الإعراب: "فأمَّا قول الآخر: فصيروا مثل كعصفٍ مأكول فلا بُدَّ فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصُيّروا مثل عصفٍ مَأْكول، فأكد الشبه بزيادة الكاف، كما أكَّد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾[6] إلا أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم، وهذا شائع، وفي البيت أدخل الاسم، وهو(مثل)، على الحرف، وهو الكاف فشبه شيئًا بشيء"[7]. ولكن المالقي لم يجز أن تُحْمَلَ هنا على أنها اسم لفساد المعنى، لأن التقدير يكون: ليس مثلَ مثله، فيُثبَتُ لله تعالى مِثْلٌ، ويُنفى عنه مِثْل آخر، وهذا ظاهر[8].

---

(1)سورة الشورى، الآية:11.
(2)الجنى الداني ص(87).
(3)ورد في ملحق ديوان رؤبة ص(181).
(4)خزانة الأدب(184/10).
(5)خزانة الأدب(186/10)، ويُنظر مغني اللبيب ص(195-196).
(6)سورة الشورى، الآية:11.
(7)سر صناعة الإعراب ص(269).
(8)يُنظر رصف المباني ص(201).

وذكر سيبويه البيت على أنَّ(مثل) فيه اسم للضرورة الشعرية فقال: "إلا أنَّ نَاسًا من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر جعلوها بمنزلة مِثْلَ"[1].

وقال المبرد: "إنَّ الكاف الزائدة معناها التشبيه، نحو: عبدالله كزيد، وإنَّما معناه: مِثلُ زيد، فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة مِثْل، وأدخل عليها الحروف فمن ذلك قَوْلُه: **وصاليات ككَما يُؤَثْفَيْنَ**[2]، فدخلت الكاف على الكاف؛ كما تدخل على(مِثل)"[3].

وقال الأعلم: "الشاهد فيه إدخال مثل على الكاف، وإن كان حرفًا لأنها في معنى مثل فأخرجها إليها بنوعها من الأسماء ضرورة. وجاز الجمع بين مثل والكاف جوازًا حسنًا لاختلاف لفظهما مع ما قصد من المبالغة في التشبه ولو كرر المثل لم يحسن"[4]. وأورد الأخفش أنَّ الكاف تُزاد في الكلام كقوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[5]،والمعنى لَيس مِثْلُهُ شيء؛ لأنَّه ليس لله مِثلُ، وقال الشاعر: فَصُيِّروا كعصفٍ مَأْكُولْ، والمعنى صُيِّروا مِثْلَ عَصْفٍ؛ فـ(الكاف) زائدة[6]، ذهب النحاة أن الكاف زيدت لتأكيد التشبيه، وقال بذلك ابن خروف، والمالقي، وأبو حيان[7].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في كتابه مغني اللبيب فقط في أنَّ الكاف تكون: للتوكيد، وهي الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾[8]، قال الأكثرون التقدير ليس شيء مثله؛ إذ لو تُقدَّر زائد صار المعنى ليس شيء مثل مثله؛ وقيل الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ فقيل: الزائدة مثل، كما زيدت في قوله تعالى:﴿ **فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ**﴾[9] قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير، وفي الآية الأولى قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلًا لا زائدة منها، ثم اختلف، فقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل:

(1)الكتاب(408/1).
(2)نُسب إلى خُطام المجاشعي في؛ المحتسب(186/1)، والخصائص(368/2)، والجنى الداني ص(80)، ومغني اللبيب ص(179).
(3)المقتضب(141/4).
(4)النكت(18/2).
(5)سورة الشورى الآية:11.
(6)معاني القرآن للأخفش ص(329-330).
(7) يُنظر شرح جمل الزجاجي، لابن خروف ص(478)،و رصف المباني ص(201)، وارتشاف الضرب ص(1716)، والتذييل والتكميل(216/11).
(8)سورة الشورى،الآية:11.
(9)سورة البقرة، الآية:137.

بمعنى الصّفة، وقيل: الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال: فصُيِّروا مثل كعصْفٍ مَأْكول[1].

المسألة التاسعة والأربعون: ما الكافة المتصلة بالكاف.

من المعروف أنَّ الكاف تعتبر من حروف الجر، وأنها تجر الاسم الذي يأتي بعدها، ولكن قد تتصل الكاف بما الزائدة فتكفها عن العمل، وترفع الاسم الذي يأتي بعدها، ومن الشواهد على ذلك قول زياد الأعجم[2][الوافر]:

فَإِنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرَّ المَطَايَا كما الحَبِطَاتُ شَرَّ بَنِي تَميمِ

قال البغدادي: "على أنَّ الكاف المكفوفة بما، قد تكون لتشبيهِ مضمون جملةٍ بمضمون جملةٍ أخرى. ومضمونُ الأولى كون الحمر من شرِّ المطايا، ومضمون الثانية كون الحبِطات شر بني تميم. فشبَّه ذاك الكون بهذا الكون، وهما مضمون الجملتين، ووجه الشبه الحصولُ في الوجود"[3]، ذكر البغدادي أنَّ ابن هشام قال في كتابه مغني اللبيب: "إنما يصح الاستدلال بهذا إذا لم يثبت أنَّ ما المصدرية تُوصل بالجمل الاسمية"[4].

التوضيح والتحليل:

الشاهد فيه:"(كما الحبطات) الكاف للتشبيه، دخلت عليها ما الكافة فكفتها عن العمل، فالحبطات مرفوع بالابتداء وخبره: شر بني تميم"[5].

"إنَّ ما الكافة دخلت الكاف الجارة فكفتها عن العمل فيما بعدها وهيأتها للدخول على الجملة، ألا ترى أنَّ ما بعد الكاف وما جملة من مبتدأ وخبر، والكاف–مع كونها غير عاملة حينئذ–لا تزال دالة على معنى التشبيه، والمقصود بها هنا تشبيه مضمون الجملة التي قبلها بمضمون الجملة التي بعدها"[6]، وقال الرضي: "وتجيء ما الكافة بعد

(1)مغني اللبيب ص(195-196).
(2)شعر زياد الأعجم ص(97).
(3)خزانة الأدب(205/10).
(4)المصدر نفسه(206/10).
(5)المقاصد النحوية(1276/3).
(6)شرح الأشموني(320/3).

الكـاف؛ وإنَّ مـن معانيهـا تشـبيه مضـمون جملـة بمضـمون أخـرى، كمـا كانـت قبـل الكـفّ لتشـبيه المفـرد بـالمفرد، قـال تعـالى:﴿ **اجْعَـل لَّنَـا إِلَـهًا كَمَـا لَهُـمْ آلِهَـةٌ** ﴾[1]. وقـال الشاعر[2][الوافر]:

فَإِنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرَّ المَطَايَا كما الحَبِطَاتُ شَرَّ بَنِي تَميمِ

فـلا يقتضـي الكـاف مـايتعّلَّق بـه، لأن الجـارَّ إنمـا كـان يطلـب ذلـك، لكـون المجـرور مفعـولًا، وذلـك لأن حـروف الجـر موضـوعة، لأَن تفضـى بالفعـل القاصـر عـن المفعـول بـه؛ والمفعـول بـه لابـدَّ لـه مـن فعـل أو معنـاه، فـإذا لـم تجـرَّ، فـلا مفعـول هنـاك حتـى تطلـب فعـلًا"[3]، وكـذلك قـال ابـن عقيـل: "علـى أنَّ مـا تُـزاد بعـد الكـاف، ورُبَّ فتكفهـا عـن العمـل، نحـو قولـه: كمـا الحبطـات"[4]، "حيـث زيـدت مـا بعـد الكـاف فمنعتهـا مـن جـر مـا بعـدها، ووقع ما بعدها جملة"[5].

رأي ابن هشام في كتبه:

وجـاء رأيـه فـي كتـاب مغنـي اللبيـب فقـط، حيـث قـال: "إنَّ مـا الكافـة أنمـا يصـح الاستدلال بها إذا لم يثبت أنَّ ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية"[6].

والـراجح أنَّ الكـاف إذا اتصـلت بمـا الزائـدة لـم تعمـل، ويقـع مـا بعـدها جملـة، مثـل قوله:(كما الحبطاتُ) فقد وقع بعدها جملة اسمية ورفع الحبطاتُ على أنها مبتدأ.

المسألة الخمسون: أصل اللام في لاهِ.

في هذه المسألة استدل البغدادي بقول ذي الإصبع العدواني[7][البسيط]:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

(1)سورة الأعراف، الآية:138.
(2)شعر زياد الأعجم ص(97).
(3)شرح الرضي(327/4).
(4)شرح ابن عقيل(32/3).
(5)المصدر نفسه(33/3).
(6)مغني اللبيب ص(194).
(7)نُسب إلى ذي الإصبع العدواني في أمالي ابن الشجري(195/2)،والإنصاف(394/1)، شرح التصريح(653/1)، وشرح المفصل(517/4)،والمقاصد النحوية(1229/3)،وخزانة الأدب(173/7).

قال البغدادي: "على أنَّ أصل(لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ): لله ابنُ عمِّك، فحذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدَّر لام التعريف، فبقى لاه ابنُ عمِّك، فبُنيَ لتضمُّن الحرف"[1].

ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني: "أصله لله درُّ ابن عمِّك" ورَدَّ عليه البغدادي: "وهذا تكلف لأنه إجْحاف مستغنى عنه بجعل اللام للتعجب، ويكون جملة لا أفضلت بيانًا وتفسيرًا لجهة التعجُّب من كمال صفاته، المقتضى للتعجب منها"[2].

التوضيح والتحليل:

إنَّ في قوله:(لاهِ ابن عمك) حيث حذف حرف الجر وأبقي عمله، والذي سوغ ذلك في هذه الكلمة كثرة الاستعمال، والأصل: لله ابن عمك[3].واختلف النحاة في اللام الباقية، فذهب سيبويه إلى أنَّ الباقية هي اللام التي من أصل الكلمة، والمحذوف لام الجر ولام التعريف، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّ الباقي هو لام الجر.[4]

قال ابن يعيش: المراد: ""لله ابن عمك"، فاللام المحذوفة لامُ الجر، والباقية فاء الفعل، يدلُ على ذلك فتحُ اللام، ولو كانت الجارة لكانت مكسورة، وبُني على الفتح لتضمُّنه لام التعريف" [5]، وكذلك عند ابن الشجري "فلاهِ أصله: لله، فحذف لامَ الجر وأعملها محذوفة، وأتبعها في الحذف لامَ التعريف، فبقي لاه، بوزن عالٍ، ولا يجوز أن تكون اللامُ في قوله: "لاهِ ابنُ عَمِّك" لامَ الجر، وفتحت لمجاورتها للألف، كما زعم بعض النحويين، لأنَّهم قالوا: لَهْىَ أبوك، بمعنى لله أبوك، ففتحوا اللام ولا مانع لها من الكسر في لَهْى لو كانت الجارَّة، وإنَّما يفتحون لام الجر مع المضمر في نحو: لكَ ولنا"[6]، فهؤلاء كلهم صرَّحوا بأَنَّ الكسرة إعراب، وأَن لاه مجرور باللام المضمرة[7].

---

(1)خزانة الأدب(173/7).
(2)المصدر السابق(188/7)
(3)شرح الأشموني(289/3).
(4)يُنظر الإنصاف(394/1)، يُنظر الكتاب(498/3)، وينظر رأي المبرد في؛ أمالي ابن الشجري(195/2)، وشرح الأشموني(289/3).
(5)شرح المفصل(518/4).
(6)أمالي ابن الشجري(195/2).
(7)خزانة الأدب(175/7).

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في مغني اللبيب: "أصل(لاهِ ابنُ عمِّكَ)؛أي: لله در ابن عمك. فاللام أصلها عنده للتعجب"[1].

المسألة الحادية والخمسون: حتى الابتدائية.

تُعدُّ (حتى) حرفٌ من حروف المعاني، ومعناها انتهاء الغاية[2] ، وهي تكون على ثلاثة أضرب: تكون جارة بمعنى الغاية، نحو قوله تعالى:﴿ **سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾[3]، "وتكون عاطفة بمعنى الواو، نحو قولك: قام القوم حتى زيدٌ، وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلامُ، فتقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل"[4]،نحو قول الفرزدق[5][الطويل]:

فَوَاعَجَبًا حَتَّى كُلَيبٌ تَسبُّني كَأَنَّ أَبَاهَا نَهشلٌ أَو مُجَاشعُ

والشاهد فيه: "دخول (حتى) على الجملة الاسمية، لأنها إذا كانت حرف ابتداء تقع على الجمل الفعلية والاسمية معًا، وتفيد معنى التحقير أو التعظيم"[6]، قال البغدادي: على أنَّ حتى فيه ابتدائية، وفائدتها هنا التحقير[7]، وأورد البغدادي أنَّ ابن هشام قال في المغني: "ولا بُدَّ من تقدير محذوفٍ قبلَ حتَّى في هذا البيت، يكون ما بعد حتَّى غاية له،؛ أي: فواعجبًا حتى كُليب تسبُّني"[8].

التوضيح والتحليل:

إنَّ حتى الابتدائية هي التي تجيء بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، أو الشرط والجزاء، أو الفعل ومرفوعه، فمن مجيء المبتدأ والخبر[9]قول الشاعر[10]:

---

(1)مغني اللبيب ص(158).
(2)شرح جمل الزجاجي، لابن خروف ص(494).
(3)سورة القدر،الآية:5.
(4)شرح المفصل(531/4).
(5)ديوان الفرزدق ص(361).
(6)الأصول في النحو(425/1).
(7)خزانة الأدب(475/9).
(8)خزانة الأدب(477/9)، ويُنظر مغني اللبيب ص(173).
(9)التذييل والتكميل(250/11).
(10)ديوان الفرزدق ص(361).

فَوَاعَجَبًا حَتَّى كُلَيبٌ تَسبُّني كَأَنَّ أَبَاهَا نَهشلٌ أَو مُجَاشعُ

وأنشد سيبويه البيت، وقال: "فحتَّى صارت ههنا بمنزلة إذَا وما أشبهها مِنْ حروف الابتداء"[1]، قال المبرد: إنَّ حتى يرتفع الفعل بعدها، ويكون الرفع على وجهين يرجعان إلى وجه واحد، وإنْ اختلف موضعاهما وذلك قولك: سرت حتى أدخلُها؛ أي: كان مني سيرٌ فدخولٌ، والوجه الآخر: أنْ يكون السبب مُتَقدِّمًا غير متَّصل بما تُخبر عنه، ثُمَّ يكون مؤدِّيًا إلى هذا، كقولك: مرض حتى لا يرجونه؛ أَي: هو الآن كذاك، فهو منقطع عن الأول، ونظير الرفع في الأسماء قوله: فواعجبًا حتى كليب تسبُّني"[2]، وكذلك ذهب النحاة أنَّ حتى إذا دخلت على الجملة الاسمية تكون ابتدائية، وقال بذلك ابن السراج، وابن خروف، وابن يعيش، الرضي، والمالقي، والرماني[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

ورد رأيه في كتاب مغني اللبيب فقط، حيث قال: "من أوجه حتى أن تكون حرف ابتداء؛ أي: تُبتدأُ بعده الجمل؛ أي: تستأنف؛ ولا بُدَّ من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعده حتى غاية له؛ أي: فواعجبًا يسبني الناسُ حتى كُليبٌ تسبني"[4].

اتفق أكثر النحاة على أنَّ حتى إذا جاءت بعدها الجملة الاسمية تكون حرف ابتداء.

المسألة الثانية والخمسون: مما بمعنى رُبَّما.

(مِنْ) مبنيةٌ على السكون، مكسورة الأول، قال ابن درستويه: وكان حقه الفتح، ولكن قُصِدَ الفرق بينها وبين الاسمية[5].قد تُزاد ما بعد(من) فلا تكفها عن العمل كقوله تعالى: ﴿ **مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا** ﴾[6]، ولكنها قد تكفُ عن العمل فتصير بمعنى رُبَّما[7]، ومثاله قول أَبي حَيَّة النُّمَيْري[8]**[الطويل]:**

(1)الكتاب(17/3).
(2)المقتضب(38/2).
(3)يُنظر الأصول في النحو(425/1)،وشرح جمل الزجاجي ص(494)، وشرح المفصل(469/4)،وشرح الرضي(278/4)، ورصف المباني ص(181)، ومعاني الحروف ص(165).
(4)مغني اللبيب ص(137).
(5)همع الهوامع(376/2).
(6)سورة نوح، الآية:25.
(7)جامع الدروس العربية(191/3).
(8)ديوان أَبي حَيَّة النُّمَيْري ص(174).

وَإِنَّا لَمِمَّا نضرِبُ الكَبشَ ضَربةً عَلَى رَأْسهِ تُلْقِي اللسان مِن الفَمِ

قال البغدادي: "على أنَّ (مِنْ) الجارة لمّا كُفَّت بما تغيّر مَعناهَا، وصارت بمعنى رُبَّما، مفيدة للتكثير أو التقليل، على خلافٍ في مدلولها[1]، وذكر البغدادي رأي ابن هشام بقوله: "تبعه ابن هشام (في موضعين من المغني) أحدهما في مِنْ، قال عند معانيها: العاشر مرادفه ربَّما، وذلك إذا اتَّصلتْ بما"، وأنشد البيت السابق...الخ[2].

التوضيح والتحليل:

اتفق النحاة على أنَّ (مِنْ) الجارة إذا اتصلت بها ما كفتها عن العمل، وتكون بمعنى رُبما، وقد اعتبرها سيبويه بمنزلة كلمة واحدة بقوله: "وإنْ شئت قلت: إنّي مما أفعلُ، فتكون ما مع مِنْ بمنزلة كلمة واحدة نحو: رُبَّما"[3]،وقال الأعلم: "الشاهد فيه على أنَّ مما بمنزلة (رُبَّما) وهي مركبة من:(من وما)"[4]، وقال ابن خروف: "شاهده حذف (أن) لمما نضرب، وتمثيله لها بـ(رُبَّما) لفظًا ومعنى، ويحتمل أن يريد أنها رُكبت معها في اللفظ ويكون كمعناها بأن غير أنَّها في قوله: مركبة، وما زائدة"[5]، وقال ابن الشجري: "وقد كَفُّوا "مِنْ" بما، فقالوا: إني لَمِمَّا أَفْعَلُ[6]، وقال المبرد: "تقول ممّا أَفْعَلُ على معنى: رُبَّما أفعلُ"[7].

قال الرضي"؛ أي: رُبَّما، وتقول إني لمِمَّا أفعل؛ أي: ربَّما أفعل"[8]، واعتبر الهروي أنَّ من أحكامها أنها تُوصل بـ"ما" فتبطل عملها، ويستأنف الكلام بعدها [9]، وقال أبو علي الفارسي في البغداديات: "قال أبو العباس المبرد[10]: تقول: إني مما أفعل، على معنى رُبَّما أفعَلُ وأنشد البيت، وقولُهُ: إني مما أفعلُ على معنى: رُبَّما أفعل إن أراد به أنَّ(ما) كافة لـ(منْ) كما أنَّها كافة

(1)خزانة الأدب(215/10).
(2)المصدر نفسه(215/10)،ويُنظر مغني اللبيب ص(357).
(3)الكتاب(156/3).
(4)النكت(408/2).
(5)شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألفاظ في شرح غواص الكتاب،لابن خروف ص(246).
(6)أمالي ابن الشجري(566/2).
(7)المقتضب(174/4).
(8)شرح الرضي(328/4).
(9)الأزهية ص(265).
(10)يُنظر رأي المبرد في المقتضب(174/4).

لـ(رُبَّ) فهو كما قال سيبويه[1] وإنْ أراد أنه للتقليل، كما أنَّ(رُبَّما) للتقليل كان ذلك مسوغًا إذا ثبتَ مَسْموُعًا"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

ورد رأي ابن هشام في كتابه مغني اللبيب فقط، ذكر (مِنْ) في موضعين ، في الأول: اعتبر أنَّ مِنْ إذا اتصلت بها ما، تكون مرادفة لربما، كما في قول الشاعر[3][الطويل]:

وَإِنَّا لَمِمَّا نضرِبُ الكَبشَ ضَربةً عَلَى رَأْسهِ تُلْقِي اللسان مِن الفَمِ

قاله السيرافي[4] وابن خروف[5] وابن طاهر[6] والأعلم[7]، وخرجوا عليه قول سيبويه: واعلم أنهم مما يحذفون [8] كذا، والظاهر أنَّ مِنْ فيهما ابتدائية وما مصدرية، وأنهم جُعلوا كأنهم خلقوا من الضرب، والحذف مثل قوله تعالى:﴿**خُلِقَ الإنسَانُ مِنْ عَجَلٍ** ﴾[9].

والثاني: اعتبار (من) من الأحرف الكافة عن عمل الجر، كما في البيت السابق[10].

إنَّ مما تتكون من (مِنْ وما) فتكون بمثابة كلمة واحدة، فصارت بمعنى ربما، وعندما اتصلت ما بـ(من) الجارة كفتها عن العمل، ولذلك تم تشبيه مما بـ(ربما) في المعنى.

(1)يُنظر رأي سيبويه في كتابه(156/3).
(2)البغداديات ص(293).
(3)ديوان أَبي حَيَّة النُّمَيْري ص(174)
(4)يُنظر رأي السيرافي في كتابه شرح كتاب سيبويه(38/3).
(5)ويُنظر رأي ابن خروف في كتابه شرح كتاب سيبويه ص(246).
(6)وينظر رأي ابن الطاهر في ارتشاف الضرب ص(1721).
(7)وينظر رأي الأعلم في كتابه النكت(402/2).
(8)الكتاب(24/1).
(9)سورة الأنبياء، الآية:37.
(10)مغني اللبيب ص(357).

المسألة الثالثة والخمسون: نصب الاسم بعد حذف حرف الجر.

إنَّ حرف الجر يُحذف نقلًا لا قِياسًا مُطردًا، وذلك على نوعين: الأول: وارد على السَّعَة، نحو: شَكَرْتُهُ، وَنَصَحْتُهُ، وَذَهَبْتُ الشام، والثاني: مخصوص بالضرورة[1] كقول ساعدة بن جؤية[2][الكامل]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلبُ

قال البغدادي: "على أنَّ حذف حرف الجرِّ من(الطريق) شاذّ. والأصلُ: كما عسل في الطريق الثعلبُ"[3]، ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني:" وقول ابن الطَّرَاوة: إنّه ظرفٌ، مردودٌ بأنه غير مبهم. وقوله: إنه اسم لكلِّ ما يقبل الاستطراقَ فهو مبهَمٌ لصلاحِيته لكلِّ موضع، منازعٌ فيه، بل هو اسمٌ لما هو مستطرَق[4].

التوضيح والتحليل:

إنَّ في قوله:(عَسَلَ الطَّرِيْقَ) حيث حُذِف حرف الجر، ونصب الاسم الذي كان مجرورًا، وأصل الكلام عسل في الطريق، وهو للضرورة[5]، ذهب سيبويه إلى أنَّ انتصابها على الظرف تشبيهًا للمبهم شاذ، " قال بعضهم: ذهبت الشام، يشبِّهه بالمبهم، إذ كان مكانًا يقع عليه المكانَ والمذهبُ. وهذا شاذٌّ؛ لأنه ليس في ذهبَ دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشامَ: دخلتُ البيت"[6]، وقال ابن مالك في شرح التسهيل: "زعم قوم أَنَّ الطريق من الظروف القياسية، لأنَّ لفظه صادق على كل مكان، فإنَّ كل مكان صالح أن يجعل طريقًا، وهذا الاعتبار فاسد؛ لأنَّ الطريق اسم لمكان مرور وذهاب ولا يُطلق على المكان طريق لمجرد صلاحيته أن يكون طريقًا. وممن قال: إنَّ الطريق حقيق بالظرفية القياسية ابن الطراوة" [7]. وقال السيرافي: "لم يجعل سيبويه الطريق ظرفًا؛ لأنَّ الطريق اسم خاص للموضع المستطرق ألا ترى أنَّه لا يُقال للمسجد طريق، ولا للبيوت طرقٌ على الإطلاق، وإنما يُقال: جَعَلْتُ الْمَسجد طريقًا؛

(1)يُنظر ابن الناظم ص(179)،والمقاصد النحوية(989/2)، وشرح التصريح(467/1)،وشرح الأشموني(265/2).
(2)ديوان الهذليين ص(190).
(3)خزانة الأدب(82/3).
(4)خزانة الأدب(83/3).
(5)شرح الأشموني(270/2).
(6)الكتاب(35/1).
(7)شرح التسهيل(208/2).

أي: استطرقته، وليس الطريق المعروف على هذا المنهاج"[1]، وذهب الفارسي إلى أن انتصابها بعد حذف حرف الجر تشبيهًا لها بالأُناسي، قال أبو علي الفارسي: "ما كان من الأماكن مخصوصًا؛ فإنَّ الفعل الذي لا يتعدى إليه لا تقول: قمتُ بغدادَ، ولا قعدتُ السوقَ، ولا قمتُ المسجدَ لأنَّ هذه الأماكن مخصوصة كزيد وعمرو، وينفصل بعضها من بعض بصور وخَلق فهي في ذلك كالأناسيّ ونحوهم من الجثث المخصوصة، وكما لا يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى الأناسيّ كذلك لا يتعدى إلى ما كان من الأماكن بمعناهم في الاختصاص"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في كتابه تخليص الشواهد: "إذا كان في العامل المتعدِّي بالحرف. ثُمَّ حُذف الجار توسعًا نصب المجرور، كقولك في: شكرت لزيد، ونصحت لعمرو، شكرت زيدًا ونصحت عَمْرًا"[3]، وقول ساعدة بن جؤية[4][الكامل]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلبُ

"؛ أي: في الطريق، وقول ابن الطراوة: إنَّه ظرف مردود بأنه غير مبهم، وقوله: إنَّه اسم لكل ما يقبل الاستطراق؛ فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو مستطرق"[5].

المسألة الرابعة والخمسون: الاختلاف في معنى (رُبَّ).

تعددت آراء العلماء في معنى (رُبَّ)، " إنَّها للتقليل، أو التكثير، أو أنها للتقليل غالبًا والتكثير نادرًا، أو أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر، أو أنها موضع إثبات، ولم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من القرائن، أو أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار[6].

(1)شرح كتاب سيبويه(273/1).
(2)الإيضاح العضدي ص(181).
(3)تخليص الشواهد ص(503).
(4)ديوان الهذليين ص(190).
(5)مغني اللبيب ص(579).
(6)يُنظر شرح التسهيل(186/3).

وقد ذكر البغدادي في كتابه شاهدًا على(رُبَّ)، حيث قال الشاعر[1][الطويل]:

أَلَا رُبَّ مَوْلُوْدٍ وَلَيْسَ لَه أَبٌ وَذِيْ وَلَدٍ لَم يَلدهُ أَبَوَانِ

الشاهد فيه: "(ألا رُبَّ) حيث جاء معناها للتقليل، على أن رُبَّ " دخلت على ما هو واحد ولا ثاني، فدل ذلك أنها للتقليل"[2]، وقد قال البغدادي:" أورده ابن هشام في المغني شاهدًا على أن رُبَّ تأتي بقلة لإنشاء التقليل، كهذا البيت، وفي الأكثر أنها لإنشاء التكثير"[3].

التوضيح والتحليل:

وتفاصيل الآراء في معنى (رُبَّ) كالآتي:

الأول: إنها للتقليل: فقد ذهب أكثر النحويين إلى أنها للتقليل، قال ابن عصفور: "أما عن (رُبَّ) فمعناها عند المحققين من النحويين التقليل"[4]، وقال ابن السراج: "رُبَّ حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصّلا له إلى المجرور كإخوانه، لكم لما كان معناه التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلًا "لكم" إذا كانت خبرًا"[5]، وأبو علي الفارسي: "ومنها رُبَّ وهي في التقليل نظير كم في التكثير"[6]، وقال الزجاج: "رُب للتقليل"[7]، وقال الزجاجي: "رُبَّ: للشيء يقع قليلًا"[8]، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن رُبَّ للتقليل إلى عيسى بن عمر، ويونس، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش، والمازني، وجملة الكوفيين كالكسائي والفراء وهشام وغيرهم[9].

الثاني: للتكثير: وهو ما ذهب إليه سيبويه؛ فقد أورد نصين في كتابه صرح فيهما بأن (كم) الخبرية تفيد معنى (رُبَّ)، وكم الخبرية تفيد التكثير، ويفهم من ذلك أن سيبويه يرى أن رُبَّ للتكثير، حيث قال سيبويه: "اعلم أنَّ لِكَمْ موضعين: فأحدُهما الاستفهام،

(1) نُسب البيت لرجل من أزد السُراة في همع الهوامع(348/2)، وشرح جمل الزجاجي(517/1)، وخزانة الأدب(382/2)، منهج السالك(314/3)،والمقاصد النحوية(1283/3).
(2)شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور(518/1).
(3)خزانة الأدب(381/2).
(4)شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور(517/1).
(5)الأصول في النحو(416/1).
(6)الايضاح العضدي ص(251).
(7)معاني القرآن وإعرابه، للزجاج(172/3).
(8)حروف المعاني ص(14).
(9)البسيط في شرح جمل الزجاجي(859/2).

وهو الحرف المستفهم به، وبمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر الخبر، ومعناها معنى رُبَّ"[1]، وكذلك أورد "كأين بأنها تفيد معنى(رُبَّ) و(كأينَ) تفيد التكثير، قال سيبويه: "وكأين معناها معنى (رُبَّ)" [2]، وبذلك تكون رُبَّ عند سيبويه للتكثير، وذهب إلى ذلك صاحب العين، وابن درستويه، وجماعة[3].

الثالث: أنها للتقليل غالبًا والتكثير نادرًا، اختاره الفارابي والسيوطي[4].

الرابع:أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر، وهو ما ذهب إليه ابن مالك، والأشموني[5].

الخامس: أنها موضع إثبات، ولم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من القرائن، اختاره أبوحيان في كتابه ارتشاف الضرب[6].

رأي ابن هشام في كتبه:

لقد جاء رأي ابن هشام مخالفًا لآراء النحاة، فقد ذهب إلى أنَّ رُبَّ تأتي للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا، حيث قال ابن هشام: "ليس معناها التقليل دائمًا، خلافًا للأكثرين، ولا للتكثير دائمًا خلافًا لا بن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا"[7]، واستدل في ابن هشام بقول الشاعر[8][الطويل]:

أَلاَ رب مَوْلُوْدٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِيْ وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

على أن (رُبَّ) للتقليل قليلًا، ثم ذكر أن رُب تفيد التكثير بمعنى كم الخبرية، وتفيد التقليل بمعنى قد، حيث قال: "ونظير رُبَّ في إفادة التكثير كم الخبرية، وفي إفادته تارة وإفادة التقليل أخرى"[9].

---

(1)الكتاب(156/2).
(2)الكتاب(156/2).
(3)ينظر الجنى الداني(ص440).
(4)ينظر همع الهوامع(247/2).
(5)يُنظر شرح التسهيل(174/3)، وينظر شرح الأشموني(314/3).
(6)يُنظر ارتشاف الضرب(ص1738).
(7)مغني اللبيب ص(143).
(8)مَرَّ ذكره ص(137).
(9)مغني اللبيب ص(144).

والـراجح مـا ذهـب إليـه ابـن هشـام فـي أن رُبَّ تـأتي للتكثيـر كثيـرًا والتقليـل قلـيلًا؛ ومما يـدل علـى ذلـك" ألا رُبَّ مولـودٍ" فهنـا رُبَّ للتقليـل، وفـي قولـه تعـالى:﴿**رُّبَمَـا يَـوَدُّ الَّـذِينَ كَفَـرُواْ لَـوْ كَـانُواْ مُسْـلِمِينَ**﴾"[1] فهنـا " رُبَّ جـاءت بمعنـى التكثيـر، وبـذلك يكـون الـراجح أنَّ رُبَّ بمعنى التقليل قليلًا والتكثير كثيرًا.

المسألة الخامسة والخمسون: الاختلاف في رُبَّ أهي اسم أو حرف؟

إنَّ رُبَّ تُعتبـر حـرف مـن حـروف الجـر، عنـد البصـريين بخـلاف الكـوفيين الـذين جعلوها اسمًا، واستدل النحاة بقول ثابت قطنة[2]الكامل]:

إنْ يَقْتُلُوكُ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتلٍ عَارُ

قال البغدادي: "خرَّجَه ابن هشام في الأشياء التي تحتاج إلى الرابط من(الباب الرابع من المغني)، إلا أنَّه لَم يقيِّده بضرورة. وقيل فيه غير ذلك"[3].

التوضيح والتحليل:

إنَّ كـون رُبَّ حـرف جـر هـو مـذهب البصـريين وجمهـرة النحـاة، وذهـب الكوفيـون علـى أَنَّـه اسـم[4]، واسـتدل الأخفـش وابـن طـراوة علـى اسـمية "رُبَّ" فهـي مبتـدأُ وعـارٌ خبـره [5]، واحـتج الكوفيـون بـأنَّ رُبَّ اسـم حمـلًا علـى(كم) لأنَّ كـم للعـدد والتكثيـر، ورُبَّ للعـدد والتقليـل، فكمـا أنَّ كـم اسـم فكـذلك رُبَّ اسـم، واسـتدل الكوفيـون علـى أنَّ رُبَّ لـيس حـرف جـر، لأنّهـا تخـالف حـروف الجـر فـي أربعـة أشـياء، أحـدهما: أنهـا لا تقـع فـي صـدر الكـلام، وحـرف الجـر لا يقـع إلا فـي وسـط الكـلام، والثـاني: أنهـا لا تعمـل إلا فـي النكـرة، وحـروف الجـر تعمـل فـي المعرفـة والنكـرة، والثالـث: أنهـا لا تعمـل إلا فـي نكـرة موصـوفة، وحـروف الجـر تعمـل فـي نكـرة موصـوفة وغيـر موصـوفة، والرابـع: أنَّـه لا يجـوز إظهـار الفعـل الـذي تتعلـق

(1)سورة الحجر، الآية:2.
(2)ديوان ثابت قطنة ص(18).
(3)خزانة الأدب(577/9)، ويُنظر مغني اللبيب ص(556).
(4)يُنظر شرح الأشموني(315/3).
(5)خزانة الأدب(576/9)، ويُنظر المقتضب(66/3).

بـه[1]، "فزعمـوا أنَّ "رُبَّ" اسـم بمعنـى بعـض مبتـدأ، و"قتـل" مضـاف إليـه، و "عـار" خبـر للمبتـدأ، وكأنـه قيـل: وبعـض القتـل عـار. والـرد علـيهم مـن وجهـين، أحـدهما: أنَّ الروايـة ليسـت كمـا ذكـروا"[2]، قـال أبـو العبـاس المبـرد هكـذا أنشـده النحويـون: (ورُبَّ قتـل عـار) علـى إضـمار هـو عـار، وأنشـدنيه المـازني:(وبعض قتـلٍ عـار)[3]، "والوجـه الثـاني: أنَّـا نسـلم صـحة الروايـة التـي رواهـا النحـاة، ولكـن لا نسـلم تخـريج الكـوفيين إياهـا بـل "رُبَّ" حـرف جـر، و"قتـل" مبتـدأ ،و"عـار" إمـا خبـر ذلـك المبتـدأ، وإمَّـا خبـر لمبتـدأ محـذوف وذلـك أولـى، والتقـدير: هـو عـار"[4]"، واحـتج البصـريون بـأن قـالوا: "الـدليل علـى أنَّهـا حـرف لا يحسـن فيهـا علامـات الأسـماء ولا علامـات الأفعـال، وأنهـا قـد جـاءت لمعنـى فـي غيرهـا، وهـو تقليل ما دخلت عليه، نحو:(رُبَّ رَجُلٍ يَفهم)؛أي: ذلك قليلٌ"[5].

واعتبـر الجمهـور أنَّ رُبَّ حـرف جـر شـبيه بالزائـد، وقتـل مبتـدأ، وعـار خبـر لمحـذوف؛ أي: هـو عـار، والجملـة صـفة لقتـل والخبـر محـذوف[6]، وجعـل ابـن عصـفور أن حـذف الضـمير ضـرورة بقولـه: "ومنـه حـذف الضـمير الـرابط للصـلة بالموصـوف إذا كـان الضـمير مبتـدأ خبـرًا عنـه غيـر ظـرف ولا مجـرور، ولـم يكـن فـي الصـلة ولا فـي الصـفة، ومما جـاء فـي الصـفة قولـه: ورُبَّ قتـلٍ عـار، يريـد: ورُبَّ قتـل هـو عـار"[7]؛ "فـإنَّ مـن شـروط الجملـة التـي يُنعـت بهـا أنْ تكـون مشـتملة علـى ضـمير يربطهـا بالموصـوف، إمَّـا ملفـوظ بـه، كمـا فـي قولـه تعـالى:﴿ **وَاتَّقُـواْ يَوْمًـا تُرْجَعُـونَ فِيـهِ إِلَـى اللهِ** ﴾[8]، أو مقـدر أمـا مرفـوع كقولـه: رُبَّ قتـلٍ عـار"[9].واعتبـر ابـن مالـك أنَّ رُبَّ مـن حـروف الجـر، وذكـر أنَّ حرفيتهـا أصـح لخلوهـا مـن علامـات الاسـم اللفظيـة والمعنويـة، ومسـاواتها الحـرف فـي الدلالـة علـى معنـى فـي مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها[10].

---

(1)يُنظر الإنصاف(2/832-833).
(2)شرح الأشموني(3/315).
(3)المقتضب(3/66).
(4)شرح الأشموني(3/315).
(5)الإنصاف(2/833).
(6)المقتضب(3/66).
(7)ضرائر الشعر ص(173).
(8)سورة البقرة؛ الآية:281.
(9)شرح التصريح(2/115).
(10)يُنظر شرح التسهيل(3/175).

رأي ابن هشام في كتبه:

ورد رأيه في رُبَّ في كتابه مغني اللبيب فقط، حيث قال: "رُبَّ: حرف جر، خلافًا للكوفيين في دعوى اسميته، وقولُهم: إنَّه أخبر عنه في قوله: وَرُبَّ قَتلٍ عَارُ، ممنوعٌ، بل "عارٌ" خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور، إذ هو في موضع مبتدأ[1]، وذكر ابن هشام في الأشياء التي تحتاج إلى الرابط منه الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير: إما مذكورًا، نحو قوله تعالى:﴿**حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ**﴾[2] أو مقدرًا أما مرفوعًا كقوله[3][الكامل]:

إنْ يَقْتُلُوكُ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتلٍ عَارُ

أي: هو عار[4].

والراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين، في أنَّ رُبَّ لا تكون اسمًا وإنما هي حرف جر؛ وذلك لأنَّ رُبَّ لا تقبل علامات الاسم، ولا علامات الفعل، وبذلك تكون رُبَّ حرف جر، وقتل مبتدأ، وعار خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو عار.

المسألة السادسة والخمسون: تنكير رُبَّ.

إنَّ من أحكام رُبَّ: أنه لا بُدَّ للنكرة التي تدخل عليها من صفة، إمَّا اسم، وإمَّا فعل، وإمَّا ظرفٍ، وإمَّا جملة من مبتدأ وخبر، ولا يجوز أن تقول: رُبَّ رجلٍ وتسكت، حتى تقول: رُبَّ رجلٍ صالحٍ، أو رُبَّ رجلٍ يعلم ذلك، أو رُبَّ رجلٍ عندك، أو رُبَّ رَجُلٍ أبوه عالمٌ[5]، ففي قول الأعشى[6][الخفيف]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَه ذَلِكَ الْيَو م وأَسْرَى مِنْ مَعْشَر أَقْتَالِ

قال البغدادي: "على أَنَّ الأكثر مُراعاة الأصل في وقوع صفة مجرور رُبَّ جملة فعلية سواءٌ أكانت مذكورة أم مقدَّرة . وقد اجتمعا في البيت أمَّا فهو جملة "هرقتَه" صفة لرفد، أمَّا الثاني فإنَّ أسرَى مجرور بربَّ المذكورة بطريقة التبعية. ورُب اسمٌ محلُها الرفع على

(1)مغني اللبيب ص(143).
(2)سورة الإسراء، الآية:93.
(3)ديوان ثابت قطنة ص(18).
(4)مغني اللبيب ص(556).
(5)أمالي ابن الشجري(46/3).
(6)ديوان الأعشى ص(13).

الابتداء لا خبر لها للاستغناء بالصفة عن الخبر"[1]، و ذكر البغدادي أنَّ ابن هشام ذهب في (الباب الثالث من المغني) إلى أنها لا تتعلق بشيء، فقال: الرابع ؛أي: مما استُثنى من قولهم: لابُدَّ لحرف الجرّ من متعلق: رُبَّ في نحو: رُبَّ رجلٍ صالح لقيتُه أو لقيت؛ لأنَّ مجرورها مفعولٌ في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حد: زيدًا ضربته، ويقدَّر الناصب بعد المجرور به، لا قبل الجارّ، لأنَّ رُبَّ لها الصَّدر من بين حروف الجر...الخ[2].

التوضيح والتحليل:

إنَّ مخفوض رُبَّ لا بُدَّ أن يكون موصوفًا[3]، قال الدماميني: "اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف، ولبعضها أن لا يوصف، فمن اشتراطهم الأول مجرور "رُبَّ" إذا كان ظاهرًا[4]، وقال الشنقيطي: "استشهد به على تعيين الماضي للاستقبال إذا وقع صفة لنكرة، والمعنى: رُبَّ رجلٍ كانت له إبل يحلبها، فاستقتُها، فذهب ما كان يحلبه في الرِفد، وهو القدح" [5].قال أبو علي الفارسي: "إنَّ رُبَّ إذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصفة، وذلك قولك: رُبَّ رجلٍ يفهمُ، ورُبَّ رجلٍ في الدار، فموضع رُبَّ مع المجرور بها في موضع نصب. و مما عمل فيه رُبَّ"[6] قول الأعشى[7][الخفيف]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَه ذَلِكَ الْيَو م وأَسْرَى مِنْ مَعْشَر أَقْتَالِ

"فالشاهد فيه: حذف صفة معمول رُبَّ لدلالة الكلام عليه وهو قوله: وأسرى من معشر فهذا المجرور لا يصح أن يكون من صلة أسرى معطوف رُبَّ وهي لا بُدَّ لها من صفة. فكذلك ما عطف عليها. ويدل على ذلك أنه أتى بنوعين فقال: رُبَّ رفد هرقته، ورب أسرى أخذتهم من معشر أقتال"[8]، وقال العيني: "استعمل "رُبَّ" فيه للتنكير تهكمًا، والحال أنه حرف تقليل، وفيه استشهاد آخر وهو حذف جواب رُبَّ، وذلك في

(1)يُنظر خزانة الأدب(559/9).
(2)يُنظر خزانة الأدب(566/9)،يُنظر مغني اللبيب ص(493).
(3)البسيط في شرح جمل الزجاجي ص(865).
(4)شرح الدماميني على مغني اللبيب(467/2)
(5)الدرر اللوامع(11/1)
(6)الإيضاح ص(252).
(7)ديوان الأعشى ص(13).
(8)إيضاح شواهد الإيضاح ص(285).

قولـه: "رُبَّ رفـد هرقتـه"؛ أي: رُبَّ رفـد مهـراق ضـممته، ورُبَّ أسـرى كـائنين مـن معشـر أقتَـال ملكـتهم"[1]، واعتبـر المـالقي أنَّ رُبَّ إذا دخلـت علـى ظـاهرٍ فـلا يكـون بعـدها إلا نكـرة، نحـو: "رُبَّ رجـلٍ لقيـت"؛ لأنَّ التقليـل والتكثيـر لا يكونـان إلا فـي النكـرات[2]، وكـذلك ذهـب الرمـاني أن رُبَّ لا تعمـل إلا فـي النكـرة، ولهـا صـدر الكـلام لمضـارعتها حـرف النفي، تقول من ذلك: رُبَّ رجلٍ أكرمته، ورُبَّ فرسٍ ركبته[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

أورده ابـن هشـام فـي كتابـه مغنـي اللبيـب فقـط، وذلـك فـي البـاب الثالـث، فـي ذكـر مـا لا يتعلـق مـن حـروف الجـر، منهـا: "رُبَّ" فـي، نحـو: "رُبَّ رجـلٍ صـالحٍ لقيتـهُ، أو لقيـت"، لأن مجرورهـا مفعـول فـي الثـاني، ومبتـدأ فـي الأول، أو مفعـول علـى حـد "زيـدًا ضـربتهُ" ويقـدر الناصـب بعـد المجـرور لا قبـل الجـار، لأن رُبَّ لهـا الصـدر مـن بـين حـروف الجـر، وإنمـا دخلـت فـي المثـالين لإفـادة التكثيـر أو التقليـل، لا لتعديـة عامـل"[3]، وذكـر ابـن هشـام فـي البـاب الخـامس: فـي ذكـر الجهـات التـي يـدخل الاعتـراض علـى المعـرب مـن جهتهـا، النـوع التاسـع: اشـتراطهم لـبعض الأسـماء أن يوصـف، ولبعضـها ألا يوصـف، فمـن الأول مجرور رُبَّ إذا كان ظاهرًا نحو قول الأعشى[5][الخفيف]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَه ذَلِكَ الْيَو م وأَسْرَى مِنْ مَعْشَر أَقْتَالِ

متعلقًا بأسرى لئلا يخلو ما عطف على مجرور رُبَّ من صفة[6].

المسألة السابعة والخمسون: حذف رُبَّ بعد الفاء.

يُجـر بـرُبَّ محذوفـة بعـد الفـاء كثيـرًا، وبعـد الـواو أكثـر، وبعـد بـل قلـيلًا، ومع التجرد أقل[7].

(1)المقاصد النحوية(1202/3).
(2)رصف المباني ص(189).
(3)معاني الحروف ص(106).
(4)مغني اللبيب ص(493).
(5)ديوان الأعشى ص(13).
(6)مغني اللبيب ص(649).
(7)يُنظرشرح التسهيل(186/3).

ومن الشواهد على حذف رُب بعد الفاء كثيرًا قول ربيعة بن مقروم الضبي[1][الوافر]:

فإنْ أَهلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ التهابا

قال البغدادي: "على أنَّ (رُبَّ) المحذوفة بعد الفاء، تعمل الجر في الشعر. و"ذي حنقٍ" مجرورها"[2].

أورد البغدادي في خزانة الأدب أن ابن هشام قال(في بحث الفاء من المغني): "؛أي: من المسائل التي تكون فيها الفاء رابطة للجواب حيث لا يصحُّ أن يقع شرطًا: أن يقترن بحرف له الصدر، كقوله: فإن أهلك فذي حنق، لما عرفت من أنَّ رُبَّ مقدرة، وأنَّها لها الصدر"[3].

التوضيح والتحليل:

يُحذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله، إذا كان الجارَّ "رُبَّ" بشرطين: أحدهما أن يكون في الشعر خاصة، والثاني: أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أوبَلْ؛ وأما حذفها من دون هذه الحروف، نحو: الفاء[4] في قوله: فإنْ أَهلِكْ فَذِي حَنَقٍ، وأنشد ابن جني البيت في(التنبيه في شرح مشكلات الحماسة) وقال: "ذي مجرورة بـ "رُبَّ" مضمرة؛ أي: فَرُبَّ ذِي حَنَقٍ، وحذفها للعلم بموضعها"[5].وكذلك قال ابن الشجري: "بأن العرب احتجوا بأنَّ رُبَّ قد أُضمرت بعد الفاء في جواب الشرط"[6].وذهب كذلك النحاة أنَّ رُبَّ تضمر بعد الفاء كثيرًا في جواب الشرط ،منهم ابن مالك، وابن أبي الربيع، وأبو حيان[7].

رأي ابن هشام في كتبه:

إنَّ من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا، وهو منحصر من ست مسائل؛ منها: أن تقترن بحرف له الصَّدر، كقول الشاعر[8][الوافر]:

---

(1)ديوان ربيعة بن مقروم ص(21).
(2)خزانة الأدب(27/10).
(3)المصدر نفسه(27/10)،ويُنظر مغني اللبيب ص(177).
(4)شرح الرضي(497/4).
(5)التنبيه في شرح مشكلات الحماسة(213).
(6)أمالي ابن الشجري(217/1).
(6)يُنظرشرح التسهيل(189/3)،شرح جمل الزجاجي ص(872)، وارتشاف الضرب ص(1745).
(8)ديوان ربيعة بن مقروم الضبي ص(21).

فإنْ أَهلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ التهابا

لما عرفت من أنَّ رُبَّ مقدَّرة، وأنها لها الصَّدر[1].

إنَّ رُبَّ تُحذف بعد الفاء كثيرًا، مع بقاء عملها، وقد استدلوا في البيت الشعري السابق على إضمار رُبَّ بعد الفاء في جواب الشرط.

المسألة الثامنة والخمسون: حذف "رُبَّ" وبقاء الواو لتعمل عملها.

"قد تحذف "رُبَّ" ويبقى عملها بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر"[2]، ومن الشواهد على ذلك، قول أبي طالب[3] عم الرسول– صلى الله عليه وسلم–[الطويل]:

وَمَا ترك قوم– لَا أبالك – سيِّدًا يحوط الْذِمارَ غير ذرْب مُواكلُ

وأَبيضَ يُسْتَسْقَى الغمامُ بوجه ثِمالَ اليتامى عصمةً للأرامل

وموطن الشاهد في هذا البيت" وأبيض"، حيث حُذفت "رُبَّ"، وبقيت الواو لتعمل عمل "رُبَّ"، وفي هذا البيت خلاف، قال البغدادي: "أبيض: معطوف على سيد منصوب بالمصدر قبله، وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد"[4]. وذكر البغدادي رأي ابن هشام الذي جاء مخالفًا لرأيه حيث قال البغدادي: "زعم ابن هشام في المغني أن أبيض مجرور برُبَّ مقدرة، وأنها للتقليل. والصواب الأول، فإنَّ المعنى ليس على التنكير، بل الموصوف بهذا الوصف واحدٌ معلوم"[4].

التوضيح والتحليل:

لقد كان للعلماء آراء في مسألة حذف "رُبَّ" وبقاء الواو لتعمل عملها، فمنهم ذهب إلى أن الواو حرف عطف، وأن الاسم النكرة الذي بعد الواو معطوف على ما قبله، ومن

(1)مغني اللبيب ص(177).
(2)مغني اللبيب ص(493).
(3)ديوان الأعشى ص(13).
(4) مغني اللبيب ص(649).
(5)أوضح المسالك(3/73-74).

ذهب إلى ذلك الزركشي(ت794هـ) حيث قال: "وأبيض" لا يجوز أن يكون في موضع جر بـ" رُبَّ" مضمرة؛ لأن ما قبله ما يمنع منه"[1].

وقال ابن حجر العسقلاني(ت852هـ):"وأبيضَ بفتح الضاد وهو مجرور بـ(رُبَّ) مقدرة منصوب بإضمار أعني أو أخص، والراجح أنه بالنصب عطفًا. على قوله "سيد" في البيت الذي قبله"[2]،وقال الدماميني:"ظن ابن هشام –رحمه الله– أن أبيضَ مجرورة بـ(رُبَّ) مضمرة وليس كذلك، بل هو منصوب معطوف في قوله قبل هذا البيت"[3].

ومن النحاة من ذهب إلى أن رُبَّ تجر بنفسها،" ذهب الكوفيون إلى أن واو رُبَّ تعمل في النكرة والخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين"[4]، ومذهب البصريين أن رُبَّ مقدرة، والواو لا عمل لها "ذهب البصريون إلى أن واو رُبَّ لا تعمل، وإنما العمل لرُبَّ مقدرة"[5].

واحتج الكوفيون بأن قالوا: "إنما قلنا: إنَّ الواو هي العاملة لأنها نابت عن رُبَّ، فلما نابت عن رُبَّ، وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو هاهنا: لما نابت عن رُبَّ عملت الخفض كما تعمل رُبَّ، والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به"[6].

أما البصريون فقد احتجوا بأن قالوا:" إنما قلنا : إنَّ الواو ليست عاملة، وإنما العمل لرُبَّ مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، وحرف العطف غير مختص؛ فوجب أن لا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل رُبَّ مقدرة. والذي يدل على أنها واو العطف، وأن رُبَّ مضمرة بعدها أنه يجوز

(1)التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح(262/1).
(2)فتح الباري بشرح صحيح البخاري(496/2).
([3])مصابيح الجامع وهو شرح الجامع الصحيح(48/3).
(4)الإنصاف(376/1)، ويُنظر رأي المبرد في الإنصاف(376/1)، وأوضح المسالك(76/3).
(5)الإنصاف(376/1).
(6)المصدر السابق(376/1-377).

ظهورها معها"[1]، وقد اعتبر الرضي أن الواو ليست عاطفة، وإنما هي بمعنى رُبَّ حيث قال:" لو كان للعطف لجاز إظهار "رُبَّ" بعده، كما جاز بعد الفاء، وبل، ولكنها صارت بمعنى "رُبَّ" فجرَّت كما تجر"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

أبدى ابن هشام رأيه في مسألة حذف "رُبَّ"، حيث قال في كتابه مغني اللبيب: "تنفرد رُبَّ بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته، إن كان ظاهرًا، وإفراده، وتذكيره، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرًا، وغلبة حذف مُعَدَّاها، ومُضيهِ، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلًا، وبدونهن أقل"[3]، أما عن معنى "رُبَّ" فقد قال ابن هشام: "ليس معناها للتقليل دائمًا، ولا للتكثير دائمًا، بل ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا"[4]، واستدل بالشاهد "وأبيض" على أنها للتقليل، و رَدَّ ابن هشام في كتابه أوضح المسالك على الكوفيين والمبرد حيث قال: "والذي ينقض قول الكوفيين والمبرد إن العامل هو الواو نفسها في نحو "وليلٍ" "وبلدٍ" أنَّا رأينا العرب تجر برب محذوفة وليس في الكلام عوض منها"[5]، واستشهد ابن هشام بقول امرئ القيس[6][الطويل]:

وَلَيلٍ كَمَوجِ ٱلبَحْرِ أَرخَى سُدولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمومِ ليبتلى

والشاهد فيه: "وليلٍ" حيث جر "ليلٍ" برب المحذوفة بعد الواو، وهذا أكثر من حذف "رُبَّ" وجر ما بعدها بعد الفاء"[7].والراجح ما ذهب إليه البصريون: في أنَّ الواو ليست عاطفة؛ لأنه لا يجوز الابتداء بحرف عطف، وإنما هي دالة على رُبَّ المحذوفة، وأَنَّ الواو دالة على رُبَّ المحذوفة، وأن الواو غير عاملة، وإنما العمل لـ(رُبَّ) مقدرة.

(1)الإنصاف(377/1).
(2)شرح الرضي للكافية(298/4).
(3)مغني اللبيب ص(144).
(4)مغني اللبيب(143-144).
(5)أوضح المسالك(76/3)، يُنظر رأي المبرد في الإنصاف(376/1)، وأوضح المسالك(76/3).
(6)ديوان امرئ القيس ص(117).
(7)أوضح المسالك(76/3).

المسألة التاسعة والخمسون: نيابة إلى عن الفاء لإفادة الترتيب.

من المعلوم أنَّ الفاء حرف عطف يفيد الترتيب بغير مهلة، وهو نوعان: معنوي كما في "قام زيدٌ فعمروٌ"، وذكريّ وهو عطف على مجمل، نحو:﴿ **فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ**﴾[1]،واستدل ابن هشام بأَنَّ (إلى) للترتيب[2] في قول الشاعر[3][الطويل]:

وَأَنْتِ التِي حببْتِ شَغَبًا إِلَى بَدًا إِليَّ وَ أَوْطَانِي بِلَادٌ سِوَاهُما

بخلاف البغدادي الذي ذهب إلى أنها للانتهاء، قال البغدادي: "على أنَّ(إلى) الأُولى فيه للانتهاء؛ أي: مضافًا إلى بدَا. وذكر المتعلِّق لإفادة أَنَّ إلى مع مجرورها واقعةٌ موقعُ الحال من شَغْب، ولإفادة أنَّ الغاية داخلٌ في المُغيَّا"[4]، قال البغدادي: "من الغريب قولُ ابن هشام(في المغني): إنها بمعنى الفاء. قال: إذ المعنى شغبًا فبدًا، وهما موضعان. ويدلُّ على إرادة الترتيب قوله بعده:

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بِهَذَا، فَطَابَ الوادِيَان كِلَاهُمَا

وهذا المعنى غريب لأني لم أرَ من ذكره"[5].

التوضيح والتحليل:

ذهب البغدادي إلى أنَّ (إلى) في البيت الشعري السابق بمعنى الانتهاء، واعترض على ابن هشام قوله: إنَّ (إلى) تدل على الترتيب، واستدل البغدادي بقول الدماميني الذي رد على قول ابن هشام:(وهذا معنى غريب لإلى لم أرَ من ذكره)[6]، فقال: "إنَّ من حق النحاة أن لا يذكروه مستندين إلى الدليل، فإنَّا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول؛ لاحتمال أن تكون فيه للمعية، أو متعلقة بمحذوف إن لم نقل بذلك، والمعنى مع بدا، أو مضمومًا إلى بدا،

(1)سورة البقرة، الآية:36.
(2)يُنظر مغني اللبيب ص(173).
(3)ديوان كثير عزة ص(68).
(4)خزانة الأدب(462/9).
(5)المصدر نفسه(462/9)،ويُنظر مغني اللبيب ص(173).
(6)مغني اللبيب ص(173).

والبيت الثاني: لا يدل على إرادة الترتيب في الأول إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخرة يقتضي أنَّ المكان الأول حبب إليه أولًا بسبب حلولها فيهما على الترتيب، ثم لو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه أنَّ إلى فيه بمعنى الفاء؛ لأنَّ الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بثُمَّ لا بالفاء"[1]، وذكر البغدادي رأي الكوفيين في أن إلى عندهم للمعية: "وزعم الكوفيون أنها هنا بمعنى مع، وهو خلاف الأصل من غير ضرورة تُلجئ إليه"[2]، وقد أيَّدَ الرضي في شرحه رأي البغدادي في أنَّ إلى بمعنى الانتهاء؛ أي: مُضَافًا إلى بدا[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

استغرب ابن هشام مِنْ أنَّ الفاء في قوله تعالى:﴿ **مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا** ﴾[4]للغاية بمنزلة إلى، ولكنه استأنس ذلك لمجيء عكسه، نحو قول الشاعر[5][الطويل]:

وَأَنْتِ التِي حببْتِ شَغَبًا إِلَى بَدًا إِليَّ وَ أَوْطَانِي بِلَادٌ سِوَاهُما

إذ المعنى شغبًا فبَدَا، وهما موضعان، ويدلُ على إرادة الترتيب قوله بعده:

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بِهَذَا، فَطَابَ الوادِيَان كِلَاهُمَا

وهذا معنى غريب لأني لم أرَ من ذكره[6].

والصحيح ما ذهب إليه البغدادي في أنَّ إلى بمعنى الانتهاء، أمَّا قول ابن هشام بأنها للترتيب، فإن البيت الأول يدل على الترتيب بـ(ثُمَّ) وليس الفاء، لأن ثُمَّ تُفيد الترتيب بمهلة، بخلاف الفاء فإنها تدل على الترتيب بغير مهلة[7].

(1)شرح الدماميني على مغني اللبيب ص(173).
(2)خزانة الأدب(462/9).
(3)شرح الرضي(272/4).
(4)سورة البقرة، الآية:26.
(5)ديوان كثير عزة ص(68).
(6)مغني اللبيب ص(175).
(7)يُنظر شرح الدماميني(87/2).

المسألة الستون: لام القسم الواقعة في جواب القسم مع الفعل الماضي.

إنَّ اللام التي هي جواب القسم تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، نحو: والله لزيدٌ قائم، وقوله تعالى:﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ [1]وقوله:﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2]والأكثر في الماضي المتصرف، إذا وقع جوابًا، اقترانه بقد مع اللام. وقد يستغني عن قد[3] كقول امرئ القيس[4][الطويل]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَة فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

قال البغدادي: على أنَّ قوله: (لناموا) جواب قسم، وجاز الربط باللام من غير قد لضرورة الشعر، ويجب تقدير (قد) بعد اللام، لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد[5]، وأورده البغدادي في خزانة الأدب أنَّ ابن هشام قال في المغني: "قال الجميعُ: حقُّ الماضي المثبت المجاب به القسمُ أن يُقرن باللام. وقد قيل في:" قُتل أصحاب الأخدود": أنه جواب القسم على إضمار اللام وقد جميعًا للطّول، وقال: حلفت لها بالله حلفة"[6].

التوضيح والتحليل:

إن من المواضع التي ذكرها البغدادي بخصوص لام جواب القسم، ومن أهمها:

أحدهما: إنْ كان الفعل الماضي مثبتًا؛ فالأولى الجمع بين اللام، وقد قال الزمخشري: لام جواب القسم، نحو قولك: والله لأفعلنَّ، وتدخل على الماضي كقولك: والله لَكَذب، وذكر البيت، وقال: والأكثر أن تدخل مع قد، كقولك: والله لقد خرج[7]، قال ابن مالك في شرح التسهيل: إنْ كان الفعل متصرفًا؛ فالأكثر أنْ يقترن باللام مع قد كقوله تعالى:﴿تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا ﴾[8] وقد يستغني باللام الفعل الماضي المتصرف في

(1)سورة الأنبياء، الآية:57.
(2)سورة يوسف،الآية:91.
(3)الجنى الداني ص(135).
(4)ديوان امرئ القيس ص(125).
(5)خزانة الأدب(72/10).
(6)المصدر نفسه(73/10)، ويُنظر مغني اللبيب ص(708).
(7)المفصل في علم العربية ص(333).
(8)سورة يوسف، الآية:91.

النثر والنظم، ومن الاستغناء بها في النثر قوله تعالى:﴿**وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُون** ﴾[1]ومن الاستغناء من النظم أنشد البيت السابق[2]، وقال الرضي: "إن كان الفعل ماضيًا مثبتًا، فالأولى الجمع بين اللام وقد، نحو: والله لقد خرج؛ وإنْ طال الكلام أو كان ضرورة الشعر، جاز الاقتصار على أحدهما، قال تعالى في الاستطالة:﴿**وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا** ﴾[3] إلى قوله:﴿**قَدْ أَفْلَحَ**﴾[4] (قد أفلح) فلم يأتِ باللام للطول"، وقال الشاعر[5]**[الطويل]**:

حَلِفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَة فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

ويجب تقدير قد بعد اللام، لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد، والاقتصار على اللام أكثر من العكس[6]،وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل الماضي الواقع حالًا لا بُدَّ معه قد ظاهرة[7]، والثاني: أنها لا بُدَّ منها إمَّا لفظًا وإمَّا تقديرًا، كالماضي الواقع حالًا[8]، قال ابن جني: فلام القسم تدخل على الأفعال في موضعين أحدهما الماضي، والآخر المستقبل: فأمَّا الماضي كقولك: والله لقد قمتُ، وقوله تعالى:﴿ **تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا** ﴾[9]وربما حُذفت اللام، قال الله تعالى:﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا** ﴾[10] ؛أي: قد أفلح من زكاها، ولقد خاب من دساها، وربما حُذفت قَدْ كقوله: (حلفت له...لناموا) ؛ أي: لقد ناموا، وكذلك قولهم: والله لو قمت لقمت، ولو قعدت لقعدتُ[11]، وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل الماضي الواقع حالًا لا بد معه قد ظاهرة[12]، الثالث: إنْ كان قريبًا من زمن الحال أدخلت عليه اللام وقد، فقلت: "والله لقد قام زيدٌ" فإنَّ "قد" تقرّب من زمن الحال، وإن كان بعيدًا من زمن الحال أتيت باللام وحدها، فقلت " والله لقامَ زيدٌ" وكذلك في قوله: حلفت له...لناموا، فأدخل اللام على

(1)سورة الروم، الآية:51.
(2)شرح التسهيل(113/3).
(3)سورة الشمس، الآية:1.
(4)سورة الشمس، الآية:9.
(5)ديوان امرئ القيس ص(125).
(6)شرح الرضي(313/4).
(7)يُنظر الإنصاف(225/1).
(8)خزانة الأدب(73/10).
(9)سورة يوسف،الآية:91.
(10)سورة الشمس، الآيتان:9-10.
(11)سر صناعة الإعراب(392-393).
(12)يُنظر الإنصاف(225/1).

الجـواب "حلفـتُ" وهـو نـاموا مـن غيـر قـد وهـذا مـذهب ابـن عصـفور[1]، الرابـع: لـم يـذكر حكـم الـلام مـع معمـول الماضـي عليـه، هـل يكتفـي بهـا أو يجـوز ضـمٌّ قـد إليهـا. وكأنَّـه سـكت عنـه لـيُعلم حكمُـه بالقيـاس إلـى معمـول المضـارع إذا تقـدم، فإنـه يجـب الاكتفـاء بـاللام[2]، الخـامس: إنَّ لام الابتـداء لا تـدخل علـى الماضـي المجـرد، فـلا بـدَّ مـن تقـدير قد[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

قـال ابـن هشـام فـي مغنـي اللبيـب: قـال الجميـع: حـق الماضـي المثبـت المجـاب بـه القسـم أنْ يُقـرن بـاللام، نحـو قولـه تعـالى:﴿ **تَـاللهِ لَقَـدْ آثَـرَكَ اللهُ عَلَيْنَـا** ﴾[4]، وقـد قيـل فـي قولـه تعـالى ﴿**قُتِـلَ أَصْـحَابُ الأُخْـدُود**﴾[5] إنَّـه جـواب القسـم علـى إضـمار الـلام وقـد جميعًـا للطول، وقال: حلفت له... لناموا، فأضمر قد [6].

باب الإضافة

المسألة االحادية والستون: إضافة حيث إلى المفرد.

إنَّ حيـث واجـبٌ إضـافتها إلـى الجمـل: اسـميةً كانـت أو فعليـةً، وذلـك نحـو: جلسـتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ، وحَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ، وربما أُضيفت إلى المفرد[7]، كقوله[8][الطويل]:

ونَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الكلَى بَعدَ ضَربِهِمْ ببيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لِيَّ العَمَائِم

قـال البغـدادي: "علـى أنَّ إضـافة حيـث إلـى مفـرد نـادر، فتكـون حيـث بمعنـى مكـان، ولـيّ مجـرور بإضـافة حيـث إليـه؛ وهـو مصـدر لـوى العِمامـة علـى رأسـه؛ أي: لفَّهـا. ومكـان لـف

(1)شرح جمل الزجاجي(553/1).
(2)خزانة الأدب(76/10).
(3)المصدر نفسه(77/10).
(2)سورة يوسف؛ الآية:91.
(5)سورة البروج؛ الآية:4.
(6)مغني اللبيب ص(708).
(7)أوضح المسالك(124/3-125).
(8)لـيس فـي ديـوان الفـرزدق، ونُسـب لـه فـي؛ شـرح المفصـل(113/3)، وشـرح التسـهيل(232/2)، والمقاصـد النحوية(1311/3)، وشرح التصريح(699/1)، وشرح الأشموني(418/3).

العمـائم هـو الـرأس"[1]، ونقـل البغـدادي قـول ابـن هشـام(في المغنـي): "ونـدرت إضـافة حيـثُ إلى المفرد كهذا البيت. والكسائي يقيسه. وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة"[2].

التوضيح والتحليل:

إنَّ حيث في الأصل تضاف إلى الجمل، ولكنها قد تضاف إلى المفرد، كقوله: حيث لي العمائم، قال العيني: "إنَّ حيثُ فيه لم تُضف إلى جملة؛ فيكون معربًا، ومحله النصب على الحالية"[3]، وذكر السيوطي في كتابه شرح شواهد المغني قول العيني ثم قال: "بل على الظرف لضرب، فإنها ظرف مكان، كما أنَّ تحت ظرف مكان لنطعنهم"[4]، ولم يفهم ابن الملا الحلبي عبارة العيني وزيَّفها، وهذا كلامه: "وقول العيني أنَّ(حيث) لم تضف إلى جملة معربة محلُّها النصب على الحال مردود، إذ لا معنى لجعل إعرابها محليًا مع الحكم عليها بأنَّها معربة"[5]، وقال الأزهري: "ورُبَّما أُضيفت حيث إلى المفرد كقوله: حَيْثُ لي العمَائِمْ، فأضاف (حيث) إلى(لَيّ) وهو مصدر مفرد"[6]، وكذلك عند ابن مالك ندرت إضافتها إلى المفرد، كقوله: "حيثُ لي العمائم، وأندر من إضافته إلى المفرد إضافته إلى جملة مقدَّرة"[7]، كقول الشاعر[8][الطويل]:

إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بَرِيّاهَا خَلِيلٌ يُواصِلُهْ

وقال أبو الفتح(في كتاب التمام): "ومن أضاف حيثُ إلى المفرد أعربها. يريد ما ذكره أبو الفتح من أنَّها إذا أُضيفت إلى مفرد أُعربت، فتكون منصوبة لفظًا على الظرفية، وعاملها مقدَّر منصوب على الحالية"[9].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في مغني اللبيب: إنَّ حيث تلزم الإضافة إلى جملة، اسميةً كانت تلزم الإضافة إلى جملةٍ، أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثمَّ رجح النصبُ في نحو:

---

(1)خزانة الأدب(553/6).
(2)المصدر السابق(553/6).
(3)المقاصد النحوية(1312/3).
(4)شرح شواهد المغني(390/1).
(5)خزانة الأدب(555/6).
(6)شرح التصريح(699/1).
(7)شرح التسهيل(232/2-233).
(8)ديوان أبي حية النميري ص(72).
(9)القول غير موجود في كتاب التمام في تفسير أشعار هُذيل، لابن جني، تحقيق:أحمد القيسي وأخرون، مطبعة العاني، بغداد، 1962.و ذكره البغدادي في خزانة الأدب(554/6).

"جلستُ حيث زيدًا أراه" وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله: حيْثُ ليّ العَمائِمِ، أنشده ابن مالك[1] ، والكسائي[2] يقيسه، وأَندر من ذلك إضافتُها إلى جملة محذوفة[3] كقوله[4][الطويل]:

إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بَرِيّاهَا خَلِيلٌ يُواصِلُهْ

المسألة الثانية والستون: إضافة(آية)إلى الجملة الفعلية.

إنَّ (آية) بمعنى علامة تُضاف إلى الجملة الفعلية، و تقترن بها ما المصدرية[5] كقول الشاعر[6][الوافر]:

أَلَا مَنْ مَبْلَغٌ عَنِّي تَمِيْمًا بِآيِةِ مَا يَحبُّونَ الطَّعَامَا

قال البغدادي: "على أنَّ(آية) تضاف في الأغلب إلى الفعلية مصدَّرة بحرف المصدر، كما في البيت، فإنَّ ما مصدريَّةٌ تؤَوَّل مع الفعل بعدها بمصدر مجرور بإضافة آية إليه"[7]، ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني:" في حذف ما المصدرية من الباب الخامس: "الصواب أنَّ ما مصدرية". وهذا يُشعر أنَّ مذهب سيبويه خطأ، وليس هذا بِصواب، فكان اللائق أن يقول "والصحيح"، أو يقول "وعندي"، أو "وعند غيره"[8].

التوضيح والتحليل:

أضيف إلى الجمل ألفاظ غير أسماء الزمان منها(آية) بمعنى علامة، ومذهب سيبويه أنه يجوز إضافتها إلى الفعل[9]، قال سيبويه: ومما يضاف إلى الفعل(آيةُ)، كقول الأعشى[10][الوافر]:

بآيةِ تُقدِمُون الخَيلَ شُعْثًا كَأَنَّ على سَنَابِكِهَا مُدَامَا

---

(1)يُنظر شرح التسهيل(223/2).
(2)يُنظر رأي الكسائي في أوضح المسالك(115/3)، وشرح الأشموني(420/3)،وشرح التصريح(699/1).
(3)مغني اللبيب ص(141).
(4)ديوان أبي حية النميري ص(72)
(5)يُنظر الدرر اللوامع (154/2).
(6)نُسب إلى يزيد بن عمرو بن الصعق في؛ النكت(382/2)،وشرح المفصل(183/2)،وشرح التسهيل(259/3)،وشرح الرضي(173/3)،والمساعد في تسهيل الفوائد(358/2)،وارتشاف الضرب ص(1833)،و الدرر اللوامع(154/2).
(7)خزانة الأدب(519/6).
(8)خزانة الأدب(519/6)، ويُنظر مغني اللبيب ص(710)،ويُنظر الكتاب(117/2).
(9)ارتشاف الضرب ص(1833)، ويُنظر الكتاب(117/2).
(10)نُسب إلى الأعشى، وليس في ديوانه، ونسب له في؛ الكتاب(117/2)،النكت(382/2)،وشرح التسهيل(259/3)،والمساعد في شرح التسهيل(357/2).

وقال يزيد بن عمرو بن الصعِق[الوافر]:

أَلَا مَنْ مَبْلَغٌ عَنِّي تَمِيْمًا بِآيِةِ مَا يَحبُّونَ الطَّعَامَا

فمَا لغوٌ[1]، فمذهب سيبويه: أنَّ إضافة (أية) إلى الفعل يطرد في الكلام وفي الشعر، ومذهب المبرد أنَّ ذلك لا يَطَّرِدُ[2]، وقيد ابن مالك الفعل الذي يُضاف إلى "آية" بكونه متصرفًا ليعلم أنها لا تضاف إلى غير متصرف كعسى وليس، وإلى مقرون بما المصدرية كقول الشاعر[3][الوافر]:

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيْمًا بِآيِةِ مَا يَحبُّونَ الطَّعَامَا

وفي هذا البيت دلالة على أنه لا حاجة إلى تقدير حرف مصدري بين(آية) والفعل المجرد[4]، وذهب ابن جني أنَّ ذلك على حذف(ما) المصدرية، وليس إضافة إلى الفعل كما جاء في نحو: بِآيِةِ مَا يَحبُّونَ؛ أي: بآية حبهم[5]، وقال الرضي:"(آية) بمعنى علامة، يجوز إضافتها إلى الفعلية لمشابهتها الوقت؛ لأنَّ الأوقات علامات، يوقت بها الحوادث، ويعين بها الأفعال، لكن لمَّا كانت (آية) في معنى الزمان أضيفا إلى الفعلية في الأغلب مصدَّرة بحرف مصدري"[6].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في كتابه مغني اللبيب: "إنَّ (آية) بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازًا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتًا أو منفيًا"[7]، كقوله[8][الوافر]:

بآيةِ تُقدِمُون الخَيلَ شُعْثًا كَأَنَّ على سَنَابِكِهَا مُدَامَا

هذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح[9] أنها تضاف إلى المفرد نحو قوله تعالى:﴿ **آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ** ﴾[11]، وقال: الأصل بآية ما يقدمون؛ أي: بآية إقدامكم كما قال[الوافر]:

---

(1)الكتاب(3/117-118).
(2)يُنظر رأي المبرد في المساعد(2/358)،وارتشاف الضرب ص(1833).ويُنظرالكتاب(3/117-118).
(3)مَرَّ ذكره في البحث ص(148).
(4)شرح التسهيل(3/258-259).
(5)ينظر رأي ابن جني في ارتشاف الضرب ص(1833)، شرح التسهيل(3/59)،مغني اللبيب ص(469) والمساعد في شرح التسهيل،(2/357)،وخزانة الأدب(6/512).
(6)شرح الرضي(3/173).
(7)مغني اللبيب ص(469).
(8)مرَّ ذكره ص(148).
(9)يُنظرالكتاب(3/117)، ويُنظر رأي ابن جني في ارتشاف الضرب ص(1833)، وشرح التسهيل(3/59).
(10)سورة البقرة، الآية:248.

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيْمًا بِآيِةِ مَا يَحبُّونَ الطَّعَامَا

وفي حذف موصول حرفي غير أنْ وبقاء صلته[1]، وقال ابن هشام في (الباب الخامس من المغني) "في حذف ما المصدرية قاله أبو الفتح: في نحو: بآية تقدمون الخيل، والصواب أنَّ آية مضافة إلى الجملة، وعكسه قول سيبويه نحو: بآية ما تحبون إنَّ ما زائدة، والصواب أنها مصدرية"[2]، والراجح أنَّه يجوز إضافة(آية) إلى الفعل، ولا يلزم إضافتها إلى (ما) المصدرية؛ وذلك لأنه مطرد في كلام العرب.

المسألة الثالثة والستون: ما المصدرية قبل ما.

أنَّ ما تكون مصدريَة، ومعنى ذلك أنَّها تُصيّرُ الفعلَ الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه، وتدخُل على الجملة الفعليَّة غالبًا كقولك: أعجبني ما صنعْتَ، وقد يجوز بعدَها الجملة الاسمية قليلًا[3]، كقول الشاعر[4][الكامل]:

أَعَلاقةً أُمَّ الْوَلِيّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ

قال البغدادي: "على أنَّ (ما) فيه مصدرية على قول بعضهم، خلافًا لسيبويه فإنَّه جعلَ ما كافَّة لبَعْدَ عن الإضافة"[5].ونقل البغدادي قول ابن هشام(في المغني): "وكونها فيه مصدرية هو الظاهر، لأنَّ فيه بقاءَ بعد على أصلها من الإضافة، ولأنَّها لو لم تكن مضافة لنوِّنت"[6].

التوضيح والتحليل:

إنَّ(ما) عند سيبويه كافة وليست مصدريه؛ وأورد قول الخليل: إنما لا تَعمل فيما بعدها، كما أنَّ أُرَي إذا كانت لغوًا لم تَعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظيرَ إنَّ من الفعل ما يعمل، ثم قال ونظيره قول المرار الفقعسي: "أعلاقةً أمَّ الوليِّد"، جعل بعد مع ما بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده[7].

---

(1)مغني اللبيب ص(469).
(2)مغني اللبيب ص(710)،ويُنظر الكتاب(3/117-118).
(3)رصف المباني ص(314).
(4)نُسب إلى المرار الأسدي في؛ الكتاب(1/116)، والأصول في النحو (1/234)،وشرح كتاب سيبويه(1/447)، والمقرب ص(194)،والمساعد في تسهيل الفوائد (2243).
(5)خزانة الأدب(11/232).
(6)خزانة الأدب(11/232)،ويُنظر مغني اللبيب (345).
(7)الكتاب(2/138-139).

وقال السيرافي: إنَّ في قوله: "بعدما أفنانُ رأسك كالثغَام المُخلس": أفنان مبتدأ، خبره كالثغام، و(ما) وما بعدها من الابتداء والخبر بمعنى المصدر"[1]، وكذلك قال الأعلم: "ما والجملة التي بعدها بمعنى المصدر"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب): "اخْتُلِفَ في لَفْظِ (مَا) التَّالِيَةِ (بَعْدَ) كقوله[3][الكامل]:

أَعَلاقةً أُمَّ الْوَلِيّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ

فَقِيلَ: كَافَّةٌ (بَعْدَ) عنِ الإضافة، وقِيلَ: مَصْدَرِيَّةٌ"[4]، وقال في المغني: "قيل"ما" مصدرية، وهو الظاهر؛ لأنَّ فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت"[5].

المسألة الرابعة والستون: إضافة لَبَّيْ إلى الظاهر.

إنَّ من الأسماء ما يختص بالظاهر دون المضمر كـ: أولى وأولات وذي وذات، ومنها: ما يختص بالمضمر دون الظاهر أحدهما: ما يُضاف لكل مضمر، متكلم أو مخاطب أو غائب مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا وهو واحد، ومنها ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناه لفظًا، ومعناه التكرار، لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علمًا على ذلك، لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره، (وهي: لبيك) بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة[6].وقد شذ إضافة لبَّى إلى الظاهر كقول الشاعر[7][المتقارب]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسوَرًا فلبَّى فلبَّيْ يَدَيْ مِسوَرِ

(1)شرح كتاب سيبويه(447/1).
(2)النكت(351/1).
(3)مَرَّ ذكره في البحث ص(150).
(4)الإعراب عن قواعد الإعراب ص(101).
(5)مغني اللبيب ص(345).
(6) يُنظر شرح التصريح(693/1-694).
(7)لم يُعرف قائله في؛الكتاب(352/1)،والمحتسب(78/1)،وشرح التسهيل(147/1)،ونسب إلى أعرابي من بني أسد التصريح(397/1)،والمقاصد النحوية(1306/3)،ومغني اللبيب ص(640).

قال البغدادي: "على أنَّ لبيك مثنى عند سيبويه لا مفرد كـ لدى قلبت ألفها ياء لمّا أضيفت إلى المضمر، خلافًا ليونس بدليل بقاء يائها إلى الظاهر كما في البيت"[1]. وثم قال:" وهذا مخالف لما قاله ابن هشام في المغني: أن شرط مجرور لبَّيْ وسَعدَي وحناني ضمير الخطاب"[2].

التوضيح والتحليل:

ففي قوله:"(فلبَّيْ يَدَيْ مِسوَرِ) حيث جاء لبى مضافًا إلى الظاهر، وهو نادر وشاذ؛ لأنَّ هذا من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المضمر"[3].

ذهب سيبويه والخليل إلى أنَّ لبيك مثنى، وخالفهم يونس بقولهم إنها اسم مفرد، حيث قال سيبويه: زعم الخليل– رحمه الله– أنَّ معنى التثنية أنه أراد تحنُّنا بعد تحنّنٍ، ومثل ذلك لبيك وسَعدَيْك[4]، "وزعم أنها تثنية بمنزلة حَوَلَيْك، لأنَّا سمعناهم يقولون: حَنانٌ وبعض العرب يقول: لَبَّ فيُجريه مُجرى أَمْسِ وغاقِ ولكن موضعه نصبٌ"[5]، بخلاف يونس الذي زعم أنَّ لَبَّيْك اسمٌ واحدٌ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عَليْك[6]، قد فسر ابن جني سبب اعتبار لبيك اسم مفرد: "فأمَّا يونس فزعم أنَّ لبيك اسم مفرد وأصله عنده "لبَّب" ووزنه "فعلل" في الكلام وكثرة" فَعْلَلٍ" في الكلام، فقلبت الباء الثانية من "لبَّبٍ" ياءً هربًا من التضعيف، فصار لَبَّي، ثم أبدلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت "لبَّي" ثم إنها لما وُصلت بالكاف في "لبَّيك" وبالهاء في لبيه"[7]، وَردَّ سيبويه على يونس وكانت حجته: "بأنه لا تحتاج في هذا الباب أنْ تُفْرِد، لأنك إذا أظهرت الاسم تَبيَّن أنه ليس بمنزلة عَليكَ، وإليك؛ لأنك لا تقول: لَبَّي زيدٍ وسَعْدَي زيدٍ، فلو كان بمنزلة على لقال: فَلَبّي يَدَيْ مسورِ، لأنك تقول: عَلَى زيدٍ إذا أَظهرتَ الاسم"[8].

---

(1)خزانة الأدب(92/2)،ويُنظر الكتاب(348/1).
(2)خزانة الأدب(92/2)،ويُنظر مغني اللبيب ص(639).
(3) المقاصد النحوية(1307/3).
(4)الكتاب(348/1-349).
(5)الكتاب(351/1).
(6)المصدر نفسه(351/1).
(7)سر صناعة الإعراب ص(745-746).
(8) الكتاب(351/1-352).

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام : :إنَّ ما يختص بضمير المخاطب، وهو مَصَادِرُ مُثَنَّاة لفظًا، ومعناها التَّكْرَار، وهي "لبَّيْك" بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة. وإنه شذَّ إضافة لَبَّى إلى الظاهر"[1].

واشترط ابن هشام في مجرور لبَّى، وسعْدَى، وحنانيْ ضمير الخطاب، واعتبر أن إضافتها إلى الظاهر شاذ[2].

والراجح في لبيك أنها مثنى؛ لأنها تعتبر من المصادر المثناة في اللفظ، ولأنَّ معناها التكثير؛ أي: يُقصدُ بها إجابة لك بعد إجابة[3].

الحروف العاطفة

المسألة الخامسة والستون: حذف همزة التسوية بعد أَمْ.

إنَّ أم المعتمد عليها في العطف هي المتصلة، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ وسُميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلا بهما[4].وأم المتصلة هي التي تقع بعد همزة التسوية[5]وفيه قوله تعالى:﴿**سَوَاء عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا**﴾[6]، وتحذف همزة التسوية كقول الأسود بن يعفر[7][الطويل]:

لعمرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كنتُ دَارِيًا شُعيثُ بنْ سَهمٍ أَمْ شُعَيْثُ بن مِنقرِ

ونظيره قول الأخطل[8][الكامل]:

كَذَبتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسطٍ عَلَسَ الظَّلامِ مِن الرّبَابِ خَيَالَا

(1)أوضح المسالك(116/3).
(2)يُنظر مغني اللبيب ص(639).
(3)يُنظر شرح التصريح(693/1).
(4)شرح التسهيل(359/3).
(5)شرح ابن عقيل(229/3).
(6)سورة إبراهيم، الآية:21.
(7)ديوان الأسود بن يعفر ص(30).
(8)ديوان الأخطل ص(245).

والشاهد في البيتين: أَنَّ الأصل(أَشُعيثٌ) ، و(أكذبتك)، حذف همزة التسوية بعد أمْ، وذلك للضرورة، وبين البغدادي رأيه في مسالة(أمْ):"أقول حكمه هنا بأنَّ حذف الهمزة ضرورةٌ ينافيه ما تقدَّم منه في بحث الألف من إطلاق جواز حذفها، تقدّمت على أمْ لم تتقدم. إنما اعتبره منَّونًا حُذِف تنوينُه للضرورة لأنه أُخبر عنه بابن، والعلم المنَّون إنما يحذف تنوينه إذا وصف بابن لا إذا أُخبر عنه، ومن ثم يكتب ألفًا أيضًا وإن كان واقعًا بين علمين"[1]، أورد البغدادي رأي ابن هشام في حذف همزة التسوية بعد أم، نحو قوله: "أورده ابن هشام (في بحث أمْ من المغني) وقال الأصل أشعيث، بالهمزة في أوله والتنوين في آخره، فحذفها للضرورة والمعنى: وما أدري أيُّ النَّسبين هو الصحيح[2]، وقال البغدادي: "نقل ابن هشام(في المغني) عن أبي عبيدة أنه زعم أنَّ أم تأتي بمعنى الاستفهام المجرَّد من الإضراب فقال في قول الأخطل: كذبتك عينُك أم رأيت بواسطٍ. إن المعنى: هل رأيت"[3].

التوضيح والتحليل:

اتفق النحاة بأنَّ حذف همزة التسوية بعد أمْ للضرورة الشعرية، فقد أجاز سيبويه حذف ألف الاستفهام للضرورة، حيث قال: "زعم الخليل أن قول الأخطل:(كذبتك عينُك أن رأيت بواسطٍ)حيث أتت أم منقطعة بعد الخبر، حملًا على قولهم: إنها لإبلٍ أم شاءٍ. ويجوز أن تُحذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها، والتقدير: أكذبتك عينك أم رأيت[4]. وقال المبرد: "يجوز أن يكون أكذبتك عينُك، فحذف الألف، ويجوز أن يكون ابتدأه(كذبتك عينك) مُخبرًا، ثمَّ أدركه الشكَّ في أنه قد رأى، فاستفهم مُستثبتًا"[5]، وقال ابن الشجري:" فإنه أراد أكذبتك؟ فحذف الهمزة وهو يَنْويها"[6]، وقال الأزهري: "فحُذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة، بناءً على أنه مصروف نظرًا إلى الحي، بدليل الإخبار عنه بـ: ابن، ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظرًا للقبيلة"[7].

(1)خزانة الأدب(129/11).
(2)خزانة الأدب(129/11)، ويُنظر مغني اللبيب ص(40). .
(3)خزانة الأدب(133/11)،ويُنظر مغني اللبيب ص(45).
(4)الكتاب(174/3).
(5)المقتضب(295/3).
(6)آمالي ابن الشجري(109/3).
(7)شرح التصريح(170/2).

رأي ابن هشام في كتبه:

أورد ابن هشام في كتابه أوضح المسالك، ومغني اللبيب البيتين السابقين، وبين رأيه فيها، حيث قال في الشاهد:" شُعيث بن سهم أم شعيث بن منقر" بوقوع أمْ معادلة للهمزة بين جملتين اسميتين، وذلك لأن قوله: "شعيث ابن سهم" مبتدأ وخبر، واعتذر عن حذف التنوين لأن الهمزة إنما تُحذف إذا كان ابن نعتًا لعلم ومضافًا إلى علم والثاني أبو الأول وابن هنا ليس نعتًا للعلم السابق عليه، لكنه هنا خبر، وكذلك التنوين إنما يُحذف بهذه الشروط، وفي البيت شاهد آخر هو حذف الهمزة لدلالة أم عليها، وهو حذف مطرد قياسي خلافًا للأعلم الذي خصه بالضرورة، ونظيره قول الشاعر:" كذبتك عَيْنُكَ أم رأيت بواسطٍ" ويريد أكذبتك عينك أم رأيت[1]، وقال في مغني اللبيب: "الأصل أشعيثُ بالهمزة في أوله والتنوين في آخره؛ فحذفها للضرورة، والمعنى ما أدري أيُّ النسيبين هو الصحيح"[2]، ونقل ابن هشام في كتابه مغني اللبيب رأي أبي عبيدة بقوله: "زعم أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد ففي قوله كذبتك عينُك أم رأيت بواسطٍ، إن المعنى: هل رأيت"[3].

اتفق أكثر النحاة على حذف همزة الاستفهام بعد أمْ للضرورة الشعرية، وفي هذه المسألة ورد بها تطور للآراء عند ابن هشام؛ فقد جعل ابن هشام في كتابه أوضح المسالك أول الأمر حذف همزة الاستفهام بعد أمْ قياسي مطرد، وقد تراجع عن رأيه في مغني اللبيب بأن جعل حذف همزة الاستفهام بعد أم للضرورة الشعرية.

المسألة السادسة والستون: أمْ المنقطعة بمعنى بل.

إنَّه قد يجمع بين أداتين تحمل معنى واحد، وذلك كقوله تعالى:﴿**أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**﴾[4]،﴿**أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[5]وهو فصيح كثير[6]، وكقول الشاعر[7][البسيط]:

(1)يُنظر أوضح المسالك(373/3).
(2)مغني اللبيب ص(41).
(3)مغني اللبيب ص(45)،ويُنظر مجاز القرآن(56/1).
(4)سورة الرعد، الآية:16.
(5)سورة النمل، الآية:84.
(6)الجنى الداني ص(206).
(7)ديوان علقمة الفحل ص(50).

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبرَتَهُ إِثْرَ الأَحِبَّة يَومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

قال البغدادي: "على أنَّه يجوز أنْ تأتي (هل) بعد أم"[1]. ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني بقوله: "لا تدخل أم المنقطعة على مفرد، ولهذا قدَّروا المبتدأ في: إنَّها لإبل أم شاء. وخَرَق ابن مالك في بعض كتبه إجماعَ النحويّين فقال: لاحاجة إلى تقدير مبتدأ. وزعم أنَّها تعطف المفردات كـ(بل)، وقدَّرها ببل دون الهمزة، فإنْ صحت روايته فالأولى أن يُقدَّر لشاء ناصبٌ، أي أم أرَى شاءً"[2].

التوضيح والتحليل:

إنَّ (أمْ) تكون بمعنى (بل) وتسمى المنقطعة لأنَّها منقطعة ممَّا قبلها، وما بعدها قائمٌ بنفسه غيرُ متعلقٍ بما قبله، وذلك كقوله: "إنَّها لإبل أمْ شاء" والمعنى: بل هي شاء، وإنما جُعلت "أمْ" بمعنى "بل"؛ لأنها بمعنى الرجوع عن الأوَّل[3]، فإنْ قلتَ: فـ(أمْ) المنقطعة هل هي عاطفة أو ليست بعاطفة؟ قلتُ: المغاربة يقولون: إنَّها ليست عاطفة، لا في المفرد، ولا في جملة، وذكر ابن مالك أنَّها قد تعطف المفرد، كقول العرب: إنَّها لإبلٌ أمْ شاء، قال: فـ(أمْ) هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما يكون بل فإنَّها بمعناها[4]، "وممن ذهب إلى أنَّ أم عاطفة ابنُ يعيش، ثم اضطرب كلامُه في نحو: أم هل، وفي: أم كيف، فتارة ادَّعى تجريد أم عن الاستفهام، وتارة ادَّعى التجريد عن هل"[5]، قال في حرفي الاستفهام: "من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد. فإنْ قيل: فقد تدخل عليها "أم" وهي استفهامٌ نحو قوله[6][البسيط]:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبرَتَهُ إِثْرَ الأَحِبَّة يَومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

قيل: "أمْ" فيها معنيان: أحدهما الاستفهام، والآخر العطف. فلما احتيج إلى معنى العطف فيها مع "هل"، خُلع منها دلالةُ الاستفهام، وبقي العطف بمعنَى "بَلْ" للترك"[7]،

(1)خزانة الأدب(286/11).
(2)خزانة الأدب(286/11)، ويُنظر مغني اللبيب ص(46).
(3)يُنظر الأزهية ص(127-128).
(4)يُنظر الجنى الداني ص(206)،ويُنظر شرح التسهيل(112/4).
(5)خزانة الأدب(287/11).
(6)ديوان علقة الفحل ص(50).
(7)شرح المفصل(103/5).

ولـذلك قـال سـيبويه: "إنَّ أمْ تجـيء ههنـا بمنزلـة لَا بـلْ، للتحـول مـن الشـيء إلـى الشـيء، والألـف لا تجـيء أبـدًا إلَّا مسـتقبلةً، فهـم قـد اسـتغنوا فـي الاسـتقبال عنهـا واحتـاجوا إلـى أمْ؛ إذْ كانـت لتَـرك شـيء إلـى شـيء؛ لأنهـم لـو تركوهـا فلـم يـذكروها لـم يتبـين المعنـى"[1]، وأجـاز المبـرد دخـولَ همـزة الاسـتفهام علـى "هـل"، فقـال فـي المقتضـب: "تقـول: كيـف صـنعت أم كيـف صـنع أخـوك؟ فـدخل هـذان الحرفـان علـى حـروف الاسـتفهام لتمكُّنِهمـا وانتقالهمـا"[2]، وقـال ابـن مالـك: "أصـل أدوات الاسـتفهام أنْ يتقـدم الفعـل بعـدها اسـم مرفـوع بالابتـداء، أومعمـول لفعـل مضـمر يفسـره مـا بعـد الاسـم. وإنْ كـان بهـل أو غيرهـا مـن أسـماء الاسـتفهام امتنـع أن يتقـدم بهـذه الاسـم علـى الفعـل إلا فـي الضـرورة، كقولـه: أمْ هـل كبيـرٌ بكـى، وامتنـع حينئـذٍ كونـه مبتـدأ، ووجـب حملـه علـى فعـل مضـمر عامـل فيـه عمـل الفعـل الظـاهر فيمـا اشـتغل بـه"[3]، وكـذلك ابـن عصـفور لـم يُجـز تقديم الاسـم علـى الفعـل إلا فـي الضرورة، ولولا الضرورة لقال: أمْ هل بكى كبير؟[4].

رأي ابن هشام في كتبه:

قـال ابـن هشـام فـي المغنـي: "لا تـدخل أم المنقطعـة علـى مفـرد، ولهـذا قـدَّروا المبتـدأ فـي: إنَّهـا لإبـل أم شـاء. وخَـرَق ابـن مالـك فـي بعـض كتبـه إجمـاعَ النحـويّين فقـال: لاحاجـة إلـى تقـدير مبتـدأ. وزعـم أنَّهـا تعطـف المفـردات كـ(بل)، وقـدَّرها ببـل دون الهمـزة، فـإنْ صحت روايته؛ فالأولى أن يُقدَّر لشاء ناصبٌ، أي أم أرَى شاءً"[5].

المسألة السابعة والستون : العطف بالفاء بدل الواو.

تخـتص الـواو مـن بـين حـروف العطـف، بأنهـا يُعْطـفُ بهـا حيـثُ لا يُكتفـى بـالمعطوف عليـه، نحو:(اختصـم زيـدٌ وعمـرو)، ولـو قلـت:اختصـم زيـد لـم يجـز، ومثلـه: اصـطف هـذا وابنـي، وتشـارك زيـد وعمـرو، ولا يجـوز أن يعطـف فـي هـذا الموضـع بالفـاء ولا بغيرهـا مـن حـروف العطـف، فـلا تقـول: اختصـم زيـد فعمـرو، أمـا الفـاء للترتيـب باتصـال

(1)الكتاب(190/3).
(2)المقتضب(290/3).
(3)شرح التسهيل(75/4).
(4)يُنظر ضرائر الشعر ص(208)
(5)مغني اللبيب ص(46)

؛ أي: تـدلُّ الفـاء تـأَخُّر المعطـوف عـن المعطـوف عليـه مُتَّصـلًا بـه[1]، منـه قولـه تعالى:﴿**الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى**﴾[2] و استدل البغدادي بقول امرئ القيس[3][الطويل]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فَتُوْضِحَ فَالمِقْراةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ

والشـاهد فيـه:"(بـين الـدخول فحومل):وفيهـا قـولين: الأول: أن الفـاء فيـه بمعنـى إلـى، وتقـديره: بـين الـدخول إلـى حومـل، والثـاني: أن الفـاء فيـه بمعنـى الـواو، وتقـديره: بـين الـدخول وحومـل"[4]، وتعتبـر (بـين) ظـرف مـن ظـروف الأمكنـة التـي تلزمهـا الإضـافة، نحـو قولـك:(الـدار بـين زيـد وعمـرو) وهـي توجـب الاشـتراك مـن حيـث كـان معناهـا (وسـط) والشـركة لا تكـون مـن واحـد، وإنمـا تكـون بـين اثنـين فصـاعدًا، فـإن أضـفتها إلـى واحـد، عطفـت عليـه بـالواو، ولـذلك خطَّـأ الأصـمعي روايـة امـرئ القـيس بالفـاء[5]، قـال البغـدادي: نقلـه ابـن هشـام أيضًـا(في المغنـي) فقـال: "وقـال بعـض البغـداديين: الأصـل مـا بـين الـدخول، فحـذف مـا دُون بـين كمـا عكـس مَـنْ قال:يـا أحسـن النـاس مـا قرنًـا إلـى قَـدَمٍ أصـله مـا بـين قـرنٍ، فحـذف بينًـا وأقـام قرنًـا مقامهـا. **قولـه تعـالى:**﴿ **إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْـتَحْيِي أَن يَضْـرِبَ مَـثَلاً مَّـا بَعُوضَـةً فَمَـا فَوْقَهَـا** ﴾[6] قـال: والفـاء نائبـة عـن إلـى. وصـحت إضـافة بـين الـدَّخول لاشتماله على مواضع، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول" [7].

التوضيح والتحليل:

لقـد تنـاول النحـاة هـذه المسـألة بالتفصـيل، واعتـرض النحـاة علـى قـول امـرئ القـيس فـي قولـه:(بـين الـدخول فحومـل)، علـى أن الصـواب (بـين الـدخول وحومـل).ورد فـي كتـب النحـاة أن الأصـمعي صـوَّب قـول امـرئ القـيس: إلـى (بـين الـدخول وحومـل) بـالواو، بـدل الفـاء، حيـث قـال: "كـان ينبغـي أن يجـيء بـواو العطـف فنقـول:(بين الـدخول وحومـل)؛ لأن

(1)شرح ابن عقيل(3/227-228).
(2)سورة الأعلى، الآية:2.
(3)ديوان امرئ القيس ص(110).
(4)يُنظر شرح الرضي(2/1311)،والمقاصد النحوية(4/1618).
(5)يُنظر شرح المفصل(2/142).
(6)سورة البقرة،الآية:26.
(7)خزانة الأدب(11/7-8).

كلمة بين لا تضاف إلا إلى متعدد، سواء أكان بلفظ واحد كأن يكون المضاف إليه مثنى أم مجموعًا نحو أن تقول: جلست بين الرجلين الكريمين، أو تقول: جلست بين العلماء، أم كان تعدده بالعطف، وذلك لا يكون إلا بالواو، واعتذر العلماء عن امرئ القيس بأن غرضه بين أماكن الدخول فأماكن حومل، فهو من باب التعدد بلفظ واحد"[1].

قال الشارح المحقق:"إن الفاء تقتضي التفريق، وهو منافٍ لما تفهمه بَيْنَ من الاجتماع، لأن البينيَّة نسبةٌ، وأقل ما تستدعيه منتسبان، وأنت إذا قلت: المال بين زيد وعمرو، فقد أفدت احتواءَها عليه، واجتماعَها في مِلْكه: ولهذا الإشكال أنكر الأصمعيُّ ومن تبعه رواية الفاء، وقال: إنما الرواية" وحومل وتوضح والمقراة"[2]، وجاء في كتاب التصحيف والتحريف:" تكلم الناس في قوله:"(بين الدخول فحومل)ودخول الفاء في حَوْمل، فقال أبو إسحاق الزَّيادي: هو الدخول وحَوْمَل، ولا تكون فَحَوْمَل لأنك لا تقول: رأيتُك بين زيدٍ فَعَمْرو، وهذا سَمِعه الزَّيادي من الأصمعي فسألت ابن دريد عن الرواية، فحكى ما قال الأصمعي، ولم يَزِدْ عليه، فسألتُ أبا بكر محمد بن عليّ بن إسماعيل النحوي المعروف بمَبْرَمَان، فقلتُ: قال الأصمعيّ: لا يجوز أن تقول: رأيته بين زيد فعمرو، وكان ينكر بين الدخول فَحَوْمَلِ. فأملى عليَّ الجواب، فقال: إنَّ لكلّ حرف من حروف العطف معنى، فالواو للجمع بين الشيئين، ولها ثلاثة معانٍ، وذلك إذا قلت: قام زيدٌ وعَمرو، فجائزٌ أن يكونا كلاهما قاما في حالٍ واحدة، وجائز أن يكون قام الثاني بعد الأوّل، وجائز أن يكون قام الأول بعد الثاني، لأن الواو إنما هي لتجمع بين الشيئين، والفاء إنما هي دالةٌ على أنَّ الثاني بعد الأوّل بلا مُهْلةٍ. فقال الأصمعي: وكان ضعيفًا في النحو، غير أنه كان ذا فِطنَةٍ، وأطبقت الرّواة على أن بين الدَّخُولِ فحومِلِ، لا يجب أن يكون هذا إلا هكذا، لأنه ليس يقصد ببين أن يكون الشيئان أحدهما بعد الآخر، ثم يكون الشيء بينهما، إنما يُريدُ أنهما لا يجتمعان وهو بينهما، كما تقول: زيدٌ بين الكوفة والبصرة، ولا تقول بين الكوفة فالبصرة ، قد أجاد فطنة"[3]، وذهب الجرمي إلى أن الفاء

(1)الإنصاف(657/2)،وينظر شرح المفصل(134/2)،وشرح التصريح(157/2).
(2)خزانة الأدب(6/11).
(3)أبو هلال العسكري ص(218-219).
(4)ارتشاف الضرب ص(1985).

للترتيب إلا في الأماكن والمطر فَلَا ترتيب تَقُول: عفا مكانُ كذا فمكان كذا(وإن كان عَفَا وَهُما في وقت واحد)، ونَزَلَ المطرُ مكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد[1].

واعتبر العيني أن الفاء في (بين الدخول فحومل) بمعنى الواو، والتقدير: بين الدخول وحومل، حيث أناب الفاء مناب الواو، إذ لايجوز أن يُقال: زيد بين عمرو فخالد، بالفاء لأن بين إنما تقع معها الواو، لأنك إذا قلت: المال بين زيد وعمرو فقد احتويا عليه، فهذا موضع الواو لأنها للاجتماع، وإن جئت بالفاء وقع التفريق فلم يجز[2]، وقال الأخفش: "الفاء في قوله:(بين الدخول فحومل) بمعنى الواو، يريد: وحَومل"[3]، وقال الفراء: "إنَّ العرب إذا ألقت(بين) من كلام تصلُح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ(بين) والآخر (إلى)، فيقولون: مُطرنا ما زُبالة فالثعلبية، وله عشرون ما ناقة فجملًا، وهي أحسن الناس ما قَرْنت فقَدَّما. يراد ما بين قرنها إلى قدمها. ويجوز أن تجعل القرن والقدم معرفة، فتقول: هي حسنةُ ما قرنَها فقدمَها. فإذا لم تصلح(إلى) في آخر الكلام لم يجز سقوط(بين)؛ من ذلك أن تقول: داري ما بين الكوفة والمدينة، فلا يجوز أن تقول: داري ما بين الكوفة فالمدينة، ولا تصلح الفاء مكان الواو فيما لا تصلح فيه(إلى)؛كقولك: دار فلان بين الحيرة فالكوفة؛ مُحالُ" [4].قال بعض البغداديين: "أراد قِفا نَبْكِ بين الدَّخول فحَوْمَلِ، إلى تُوضحَ إلى المقراة، فالفاء في موضع إلى، فأضمر (ما) مع بَيْن، كقولك: هذا حسن الناس قَرْنا فقدما، لم يُضْمر بَيْن، فأراد: فابكيا هذا إلى ذا"[5]، واستدل الأشموني بقول امرئ القيس: (بين الدخول فحومل)، على أنَّ هذه العبارة تقرر قاعدتين، القاعدة الأولى: أنَّ كلمة بين واجبة الإضافة إلى متعدد، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع، أو العطف. والقاعدة الثانية: فهي أصل الفاء العاطفة أن تدل على ترتيب بغير مهملة، ومعنى الترتيب أن العامل قد وقع معناه على المعطوف عليه أولًا، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه، وأن أصل وضع الواو العاطفة الدلالة على

(1)ارتشاف الضرب ص(1985).
(2)يُنظر المقاصد النحوية(4/1618-1910).
(3)الأزهية في علم الحروف ص(245).
(4)معاني القرآن(22/1).
(5)التصحيف والتحريف ص(219).

أنَّ العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة، فإذا قلت جلست بين زيد فعمرو- بالفاء- كان معناه أنَّ الجلوس قد تم وقوعه أوَّلًا بين زيد ثم وقع مرة أخرى بين عمرو، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه كلمة بين من الإضافة إلى متعدد، إلا أن يكون الواحد الذي أضيف بين إليه ذا أجزاء يصح أن يقع العامل بينها كأن تقول: دارنا بين مصر، فإنَّ مصرَ وإن كانت لفظًا مفردًا ذات أجزاء يصح أن تقع الدار بينهما، أما إذا قلت جلست بين زيد وعمرو، فإن معناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة"[1]، وقال الهروي: إنما جاز بالفاء لأن الدّخول أماكن، وهو جمع لا واحد له، فكأنه قال بين مواضع الدخول، ولو جئت بالواو مَكان الفَاء فقلت:(داري بين الكوفة والمدينة)،(ما بين الكوفة والمدينة)،و(جلست بين الكوفة والمدينة) كان جائزًا حسنًا[2]، وكذلك أجاز ابن عصفور العطف بالفاء لأن الكلام على حذف مضاف، كأنه قال: بين نواحي الدخول[3]، وقال الرضي: "الفاء فيه بمعنى إلى؛ أي: منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المقِراة، فإن قلت: كيف هذا؟ وأنت لا تقول: خرجت إلى زيد إلى عمرو، إلى دار خالد، بحذف الواو تخفيفًا، لدلالة الكلام عليه، واستدل بقول النابغة الجعدي[4][الطويل]:

أَيَا دَارَ سَلْمَى بالحزُوِيَّة أسلَمِي إِلَى جَانِب الصّمّانِ فالمتثِّلمِ

أَقَامت به البُردينِ ثم تذَكَرت منازلها بين الدخول فجُرْثُمِ

فإذا كثر ذلك مع حرف الجر؛ أعني (إلى) فحذفه على فاء العطف التي هي بمعناه: أوْلى، بل هو واجبٌ لامتناع اجتماع حرفي عطف، ويجوز أن يكون المعنى: قفا نبكِ بين منازل الدَّخول فَمنازل حوْمل، فمنازل توضح فمنازل المقِراة، وكذا في غير هذا الموضع"[5]، وأجاب الشارح المحقق: "على صحة تقدير رواية الفاء بجوابين: أحدهما: أنها بمعنى إلى، لدخولها في الأماكن، فلا تدُّل على الترتيب المقتضي للتفريق. وهذا جواب مركب من قولين، لأن الذي يقول: إن الفاء بمعنى إلى لا يشترط في مدخولها

(1)شرح الأشموني(422/4)، ويُنظر أوضح المسالك(657/3).
(2)يُنظر الأزهية في علم الحروف ص(244-245).
(3)يُنظر شرح جمل الزجاجي(226/1).
(4)ديوان النابغة الجعدي ص(164-165).
(5)شرح الرضي(1311/2).

أن يكون مكانًا. ومن ذكر دخولها على المكان لا يقول إنها بمعنى إلى، وإنما هي عنده بمعنى الواو لمطلق الجمع، ولا تفيد ترتيبًا، والأول قول البغداديين. والثاني: هو قول الجرمي، بأن الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار"[1].

رأي ابن هشام في كتبه:

تناول ابن هشام هذه المسألة في كتبه، قال في كتابه أوضح المسالك: "تنفرد الواو بأنها تعطف اسْمًا على اسم لا يكتفي الكلام به كـ(اختصم زيدٌ وعمرٌ) و(تضارب زَيدٌ وعمرو) و(اصطفَّ زَيْدٌ وعمرو) و(جلست بَيْنَ زيدٍ وعمرو) إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والبيْنيّة من المعاني النسبيَّة التي لا تقومُ إلا باثنين فصاعدًا، ومِنْ هُنَا قال الأصمعي: الصواب أنْ يقال: بين الدخول وحوملِ بالواو؛ وَحُجَة الجماعة أنَّ التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حَوْمَل؛ فهو بمنزلة (اختصم الزَّيدون فالعمرون)"[2]، وقال في شرح قطر الندى: "في قوله (فحوملِ) حيث الفاء بمعنى الواو غير مفيدة للترتيب، وقيل هي على أصلها، والمعنى بين أماكن الدخول، فأماكن حومل"[3]، وقد أورد ابن هشام رأيه في هذه المسألة: "في أنَّ الفاء في (فحومل) بمعنى الواو، وزعم الأصمعي أنَّ الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز(جلست بين زيد فعمرو)، وأجيب بأنَّ التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد"، وقد نقل ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) رأي البغداديين الذي ذكره العسكري في كتابه، حيث قال: "وقال بعض البغداديين الأصلُ:(ما بين) فحذف ما دون بين، كما عكس ذلك من قال: يا أحسن النَّاس ما قرنًا إلى قدم"[4].

قال ابن هشام :أصله ما بين قرنٍ؛ فحذف بين وأقام قرنًا مقامها، ومثله قوله تعالى:﴿ **مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**﴾[5]، وقال الفاء نائبة عن إلى، ويحتاج على هذا القول إلى أنْ يُقال: وصحت إضافة بين إلى الدَّخول لاشتماله على مواضع، أو لأن التقدير: بين مواضع الدخول، وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب"[6].

(1)خزانة الأدب(11/7-8).
(2)أوضح المسالك(3/356-359).
(3)شرح قطر الندى ص(87).
(4)التصحيف والتحريف ص(219).
(5)سورة البقرة،الآية:26.
(6)مغني اللبيب ص(174-175).

والـراجح: أنْ تكـون الفـاء بمعنـى الـواو، فيكـون التقـدير: بـين الـدَّخول وحومـل؛ وذلـك لأنَّ بـين مـن ظـروف الأمكنـة التـي تلزمهـا الإضـافة؛ فهـي توجـب الاشـتراك، ويكـون مـن اثنين فصاعدًا؛ فإن أضيفت إلى واحد عُطف عليها بالواو.

المسألة الثامنة والستون: عطف جملة الخبر على ما لا رابط فيه.

إنَّ مـن روابـط جملـة الخبـر المتعـددة العطـف بالفـاء التـي للسـببية لجملـة ذات ضمير على أخرى خالية منه وبالعكس[1]، كقول ذي الرمة[2][الطويل]:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يِحسُرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

أورد البغـدادي فـي خزانـة الأدب:" أن ابـن هشـام قـال، تبعًـا لأبـي حيـان: الفـاء السـببية نزلتْ الجملتين منزلة جملةٍ واحدة فاكتفى منها بضمير واحد مجموعها"[3].

التوضيح والتحليل:

إن الأصـل فـي الـربط الضـمير، ولهـذا يُـربط بـه مـذكورًا أو محـذوفًا ويغنـي عنـه أشـياء[4]، وإنَّ جملـة الخبـر تخلـو مـن الـرابط إذا عطفـت عليهـا أخـرى بفـاء السـببية، "وإنسـان عينـي" مبتـدأ، وجملـة "يحسـر المـاء" خَبـرُه، ولا عائـد فيهـا، لأن الفـاء السـببية نزلـت الجملتـين منزلـة جملـة واحـدة فـاكتفى منهـا بضـمير واحـد[5]، أنشـد السـيوطي البيـت وقـال: "عطـف جملـة فيهـا ضـمير المبتـدأ بفـاء السـببية علـى الجملـة المخبـر بهـا الخاليـة منـه، فـي فيبـدو ضـمير عائـد علـى" إنسـان" المبتـدأ، وهـي معطوفـة بالفـاء علـى "يحسـر المـاء" الخبـر"[6]، وقـال الأشـموني: وقعـت جملـة الخبـر "يحسـر المـاء"، و"يجـم"–خاليـة مـن الضـمير العائـد إلـى المبتـدأ– وهـو قولـه: "إنسـان عينـي" والضـمير الـذي قـدرناه مبتـدأ فـي إعـراب البيـت اكتفـاء بوجـود الضـمير الـذي يعـود للمبتـدأ فـي الجملـة المعطوفـة علـى جملـة الخبـر بالفـاء، فـإن الضـمير فـي "يبـدو" و"يغـرق" عائـد علـى الضـمير الواقـع مبتـدأ، وإنمـا كـان جـائز؛ لأن الفـاء

---

(1)المقاصد النحوية(564/1).
(2)ديوان ذي الرمة ص(180).
(3)خزانة الأدب(192/2)،ويُنظر مغني اللبيب ص(554).وارتشاف الضرب ص(1884).
(4)همع الهوامع(318/1).
(5)الدرر اللوامع(189/1)،ويُنظر المساعد في شرح التسهيل(171/3).
(6)همع الهوامع(320/1).

للسببية، فهي تعطف المسبب على السبب[1]، "والتحقيق في هذا المقام أنَّ الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي هي السببية، تنزلتا منزلة الشرط والجزاء واكتفى بضمير واحد ، كما اكتفى بضمير واحد في جملتي: الشرط والجزاء"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في أوضح المسالك: "تختص الفاء بأنَّها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد نحو: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وعكسه، ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال"[3].

وقال في المغني: إنَّ من روابط الجملة لما هي خبر عنه، أن يعطف بفاء السببية جملةٌ ذاتُ ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو قوله تعالى:﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّة** ﴾[4]وقول الشاعر[5][الطويل]:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يِحسُرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

حيث عطف جملة (يبدو) المتضمنة ضميرًا يعود إلى الإنسان على جملة يحسر الخالية من مثل هذا الضمير فصارت الجملتان كالشيء الواحد، ولذلك صح إعراب جملة يحسر خبرًا لإنسان[6].

إنَّ المبتدأ (إنسان) يحتاج إلى خبر، وأنَّ الخبر "يحسر الماء" لا يوجد به رابط يعود على المبتدأ، و وجد الرابط، وهو الضمير المستتر في (فيبدو)، حيث عطفت الجملة بالفاء التي هي للسببية، لذلك اكتفى بضمير واحد.

(1)يُنظر الأشموني(1/259-260).
(2)المقاصد النحوية(1/564).
(3)أوضح المسالك(3/361).
(4)سورة الحج، الآية:63.
(5)ديوان ذي الرمة ص(180).
(6)مغني اللبيب ص(554).

المسألة التاسعة والستون: العطف على المحل.

للعطف ثلاثة أقسام؛ الأول: العطف على اللفظ وهو الأصل، نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ، بالخفض، وشرطه توجُّه العامل إلى المعطوف، والثاني: العطف على التوهم، نحو: ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ بالخفض على توهمُّ دخول الباء في الخبر، والثالث: العطف على المحل ،نحو: ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدًا بالنصب، وشروطه إظهار الفصيح على المحل[1]،ومن الشواهد على العطف على المحل قول لبيد بن ربيعة[2][الطويل]:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا ودُونَ مَعَدٍّ فَلْتزعْكَ العَوَاذِلُ

الشاهد فيه:(دُونَ مَعَدٍّ) بعطف دونَ المنصوبة، على دون المجرورة، وهذا يسمى العطف على المحل. قال البغدادي: "على أنَّ دُونَ بالنصب معطوف على محلِّ الجار والمجرور، أعني(مِنْ دونَ)، وكذلك أورده سيبويه وقال: فإن لم تجد دونَ والدًا ودون معد[3]"، وذكر البغدادي أنَّ ابن هشام قال في المغني: "شرط العطف على المحل إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح، نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا، فإنه يجوز أن تسقط الباء وتنصب، ولا يختص مراعاة المواضع بأنْ يكون العامل في اللفظ زائدًا"[4].

التوضيح والتحليل:

ذهب النحاة إلى دون الثانية المنصوبة، عطفت على دون الأولى المجرورة، فقال أبو البركات الأنباري: ومحل الاستشهاد وقوله (دون معد) حيث عطف دون هذه المنصوبة على (دون) المجرورة؛ لكون محل الأولى المجرورة هو النصب؛ فإنَّ المجرور بحرف الجر مفعول به في المعنى، ألا ترى أنَّ العامل الجر مفعول به في المعنى، ألا ترى أنَّ العامل هنا وهو قوله: "تجد" يتعدى إلى ثاني مفعوليه بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى[5]، وكذلك قال ابن جني

(1)يُنظر الأشباه والنظائر في النحو(231/2).
(2)ديوان لبيد بن ربيعة ص(131).
(3)خزانة الأدب(252/2)، ويُنظر سيبويه(68/1).
(4)خزانة الأدب(252/2)،ويُنظر مغني اللبيب ص(526).
(5)الإنصاف(334/1).

في المحتسب: "عطف(دون) الثانية على موضع(من دون) الأُولى، ونظائره كثيرة جدًا"[1]، وتبعه الأزهري: "بنصب دون الثانية إتباعًا لمحل (دونَ) الأولى، فإنَّ إعرابها النصب بـ(تجد)، ويظهر في الفصيح نصبه، فيقال: فإن لم تجد دون عدنان، بخلاف المجرور بحرف أصلي مُعَد، نحو: مررتُ بزيدٍ الفاضلَ بالنصب، إتباعًا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

ورد في كتابه مغني اللبيب فقط حيث قال: "إنَّ العطف على المحل، نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا، وأنَّ من شروط العطف على المحل عنده، إمكان ظهور الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في ليس زيدٌ بقائمٍ، وما جاءني من امرأة، أن يسقط الباء فتنصب، ومن فترفع، وعلى هذا لا يجوز مررت بزيدٍ وعمرًا"[3]. إنَّ دُون الثانية منصوبة معطوفة على دُون الأولى المجرورة، باعتبار أنه عطف على المحل، لأن دونِ المجرورة هي في الأصل منصوبة بالمعنى، على أنها مفعول به أول للفعل تجد الذي ينصب مفعولين، والتقدير: تجد دون عدنان.

المسألة السبعون: إمَّا.

إنَّ من القياس أن تَرد إمَّا الثانية معها الواو، ولكنها قد تجرد من الواو شذوذًا، كقول الشاعر سعد بن قرط[4][البسيط]:

يَا لَيتما أمنَّا شالت نعامتها إما إلى جنةٍ إمَّا إلى نار

الشاهد فيها: تجرد إما الثانية من الواو، والأصل: إمَّا إلى جنة ،وإمَّا إلى نار، وكذلك إبدال الميم ياء، وفتح همزتها كقول: أَيْما إلى جنة أيْما إلى نار[5]، واعتبر البغدادي أنَّ "أمَّا" الثانية تلزم الواو، وربَّما بلا واو، كهذا البيت، وهو على غير الغالب[6].

(1)المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها(43/2)، ويُنظر سر صناعة الإعراب(130)،ورصف المباني(81).
(2)شرح التصريح(423/2).
(3)مغني اللبيب ص(526).
(4) نُسب إلى سعد بن قرط الملقب بالنُّحيف في شرح الرضي(1332/2)،ورصف المباني ص(101)، ونُسب إلى الأحوص وليس بصحيح والصحيح إلى سعد بن قرط في؛ المقاصد النحوية(1639/4)،وشرح الأشموني(491/4).
(5)يُنظر المقاصد النحوية(1645/4).
(6)خزانة الأدب(86/11).

ثم ذكر البغدادي رأي ابن هشام: "كذا ذكره ابن هشام (في المغني) قال: وفي البيت شاهدٌ ثانٍ، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال، فيكون الإبدال من إمّا بفتح الهمزة"[1].

التوضيح والتحليل:

ذهب النحاة إلى أنَّ "إمَّا "الثانية تلزمها الواو، ولكن الواو قد تحذف كما في البيت السابق، قال سيبويه: "إمَّا" الثانية تلزم الواو، وربما ترد بلا واو"[2]، واعتبر ابن يعيش تجرد إمَّا من الواو شاذًا، وذلك في قوله: "أيْما إلى نار"، حيث تجرّد "أيْما" الثانية من الواو، وهو شاذ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها ياء"[3]، وذهب الرماني إلى أنَّ حذف الواو ضرورة[4]، وقال الأشموني: إن الأصل إما إلى جنة، وإما إلى نار، بإثبات الواو العاطفة قبل إما الثانية، وبكسر همزة إما، وبتشديد ميمها"[5]، أما عن إبدال "إمَّا" إلى "أيْما"، وفتح همزتها، فقد عَدَّ المرادي أن الإبدال يكون مع كسر همزة "إمَّا" وفتحها[6]، فمثاله مع الكسر قوله[7]:

يَا لَيتما أمنَّا سالت نعامتها إما إلى جنةٍ إمَّا إلى نار

ومع الفتح قول أبي القمقام[8][الطويل]:

تنِّفحُها أيْما شمأل عريّةٌ وَأيْما صَبَا جُنْحَ الظَّلام هُبوبُ

واعتبر ابن بَرَّيّ أن "الصواب إيما بالكسر؛ لأن الأصل إمّا، فأمّا "أيْما" فالأصْلُ فيه "أمّا"، وذلك في مثل قولِكَ: أمّا زيْدُ فَمُنْطَلِقُ، بخلافِ إمَّا التي في العَطْفِ فإنها مكسورة لا غير"[9]، وقال ابن جني في التنبيه في حل المشكلات: "قوله: "أيما" يدل على أنَّ إبدال الراء والنون ياءين في قِيراط ودينار ليس للكسرة؛ وإنما هو للإدغام؛ ألا ترى أن "أيما" قد أبدل فيها من ميم "أمَّا" ولا كسرة قبلها"[10]، وذكر العيني ثلاثة مواضع لـ(إمَّا)

(1)خزانة الأدب(86/11)، ويُنظر مغني اللبيب ص(61-62).
(2)الكتاب(135/1).
(3)شرح المفصل(98/4).
(4)يُنظر رصف المباني ص(102).
(5)شرح الأشموني(494/4).
(6)يُنظر شرح التسهيل، للمرادي،ص(814).
(7) مرَّ ذكره ص(166).
(8)نُسب إلى أبي القمقام في؛ المقرب ص(308)،وهمع الهوامع(178/3)،وخزانة الأدب(87/11)،و الدرر اللوامع(440/2).
(9)التنبيه والايضاح عما وقع من الصحاح(18/6).
(10)التنبيه في حل المشكلات ص(582).

"الأول: إبدال الميم الأولى من: "إما" المكسورة ياء، والثاني: فتح همزته، والثالث: حذف واو العطف في "أيما" الثانية؛ إذ التقدير: إلى جنة وإما إلى نار"[1]. قال بنو تميم يقولون: قام أما زيد وأما عمرو، بفتح الهمزة، وتبدل الميم التي تليها ياء[2]. قال السيوطي: "فيه شاهد لإبدال الميم الأولى من إما المكسورة ياء، وفتح همزتها، وبحذف واو العطف من الثانية، وقال بذلك ابن عقيل، والشنقيطي"[3]، وتعتبر "إمَّا حرف من حروف العطف عند أكثر النحويين[4]، بخلاف ابن مالك والفارسي اللذان اعتبراها أنها ليست حرف عاطف، حيث نفى ابن مالك أن تكون "إمَّا" حرف عطف، لأنها أيضًا لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو، وأمَّا من زعم أنَّ أَمَّا عاطفة، فهو لشبهة أن الواو قد تُحذف، ويُستغنى بإما، واعتبر ذلك من الضرورات النادرة، فلا اعتداد به، ومن يرى أنها عاطفة: فلا يرى إخلاءها من الواو قياسًا على ما ندر من ذلك، فلا يصح استناده إليه، واعتماده عليه[5]، واعتبر أبو علي الفارسي أنَّ "إمَّا" ليست بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد، أو جملة على جملة[6].

رأي ابن هشام في كتبه:

تناول ابن هشام في كتابه أوضح المسالك قضية "إمَّا" بالتفصيل، فقد اعتبر أن لغة أكثر العرب كسر همزة "إمَّا "ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها، ولا خلاف بين النحاة في أنَّ "إمَّا" الأولى غير عاطفة، وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو(تزوج إما هند وإما أختها)، واختلفوا في "إمَّا الثانية" فمذهب أكثر النحاة أنها عاطفة، والواو التي قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف[7]، وذكر في المغني أنَّ إمَّا قد تُفتح همزتها، وقد تبدل ميمُها الأولى ياء، وفيها شاهد ثانٍ، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال[8].

(1)المقاصد النحوية(1640/4).
(2)شرح التسهيل(366/3).
(3)شرح شواهد المغني(187/1)،ويُنظر المساعد في شرح التسهيل(461/2)،والدرر اللوامع(441/2).
(4)الجنى الداني ص(528).
(5)يُنظر شرح التسهيل(344/3).
(6)الايضاح العضدي ص(289).
(7)يُنظر أوضح المسالك(381/3-382).
(8)مغني اللبيب ص(61-62).

حروف الزيادة

المسألة الحادية والسبعون: زيادة لا قبل القسم.

استدل البغدادي في هذه المسألة على زيادة(لا) قبل المقسم به، وذلك في قوله[1][المتقارب]:

لَا وَأَبِيْكَ ابْنَةَ العَامِرِ يّ لَا يَدَّعِي القَوْمُ أَنّي أَفِرْ

قال البغدادي: "على أنَّ(لا) تجيْ كثيرًا زائدة قبلَ المقْسَم به، للإعلام بأنَّ جواب القسم منفيٌّ، فإنَّ الواو حرفُ قسم، وجملة: "لا يدَّعي القوم" جواب القسم، وهي منفيّة، فأتى بالنافي قيل القَسَم للإشعار ابتداءً بأنَّ جوابه منفيّ، كقوله تعالى:﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾[2]، ونقل قول ابن هشام(في المغني)" ورُدَّ بقوله تعالى:﴿ **لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ**﴾[3]، فإنَّ جوابه مثْبت، وهو: "لقد خَلَقْنَا الإنسانَ في كَبَد" ومثله:" لا أقسم بمواقع النُّجوم" وردّ بأنَّها تزاد لذلك صدرًا بل حشوًا"[4].

التوضيح والتحليل:

إنَّ لا تأتي عند البغدادي زائدة قبل المقسم به، كما في البيت السابق، ولكنها عند الرضي تأتي(لا)عنده زائده قبل القسم قليلًا، حيث قال الرضي: "تُزاد بعد "أن" المصدرية، نحو قوله تعالى:﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[5]، وجاءت قبل المقسَم به كثيرًا، للإيذان بأن جواب القسم منفي، نحو: لا والله لا أفعل، وقوله: لا وأبيك ابنة العامري، وجاءَت قبل "أقسم" قليلًا، وعليه حُمِل"[6] قوله تعالى:﴿ **لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[7].

رأي ابن هشام في كتبه:

أمَّا رأي ابن هشام في (لا) قال ابن هشام في المغني: "اختلف في لا في قوله تعالى:﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[8]فقيل: هي نافية أو زائدة، واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين: أحدهما: "أنَّها زيدت توطئة وتمهيدًا لنفي الجواب، والتقدير: لا أقسم بيوم

(1)ديوان امرئ القيس ص(67).
(2)سورة النساء،الآية65.
(3)سورة البلد،الآية:1.
(4)خزانة الأدب(221/11)،ويُنظر مغني اللبيب ص(275-276).
(5)سورة الأعراف،الآية:12.
(6)شرح الرضي(436/4-437).
(7)سورة القيامة،الآية:1.
(8)سورة القيامة،الآية:1.

القيامة، وقوله: فلا وأبيكِ ابنةَ العامريّ، ورُدَّ بقوله تعالى:﴿ **لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ** ﴾[1] ؛ فإنَّ جوابه مُثبت وهو :﴿ **لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي كَبَدٍ**﴾[2]والثاني: أَنَّها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، ورُد بأنَّها لا تُزاد صدرًا بل حشوًا"[3].

أسماء الأفعال والأصوات

المسألة الثانية والسبعون: تقديم معمول اسم فعل الأمر.

اختلف النحاة في معمول اسم فعل الأمر، فمن النحاة من أجاز تقديمه، ومنهم مَنْ منع تقديمه، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر[4][الرجز]:

يَاأَيُّها المَائِحُ دلوي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَا

قال البغدادي:" على أنَّ معمول اسم الفعل يجوز تقدُّمه عليه كما هنا؛ فإنَّ قوله: دلوى مفعول دونكا، والمعنى: خُذْ دلوي، ومنعة البصريُّون فجعلوا دلوي مبتدأ ودونك ظرفًا لا اسمَ فعل؛ أي: دلوي قُدَّامك فخُذهَا، فدونك ظرف خبر المبتدأ"[5]، ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني: "إنَّ من شروط الحذف ألا يؤدي إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في: "زَيدًا فاقتله" وفي "شأنكَ والحجَّ"،إنَّ التقدير: عليك زيدًا، وعليك الحجَّ، ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير: خُذْ دلوي، والزم زيدًا، والزم الحج، ويجوز أن يكون مبتدأ ودونك خبره"[6].

التوضيح والتحليل:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ "عَلَيْكَ، ودُونَكَ، وعِنْدَكَ" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو:" زيدًا عليْك، وعَمْرًا عِنْدَك، وبكرًا دونك"، وذهب البصريون إلى أنه لا

(1)سورة البلد، الآية:1.
(2)سورة البلد،الآية:4.
(3)مغني اللبيب ص(275-276).
(4)نُسب إلى رجل من بني أسد في؛ معاني القرآن، للزجاج(36/2)،وأوضح المسالك(88/4)،ونسب إلى جارية من بني مازن في؛ شرح التسهيل(137/2)،والمقاصد النحوية(1788/4)، والدرر اللوامع(340/2).
(5)خزانة الأدب(201/6).
(6)خزانة الأدب(203/6)،ويُنظر مغني اللبيب ص(674)،والكتاب(138/1).

يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء والكوفيون[1]، احتج الكوفيون "بأنَّ الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقلُ والقياسُ، أما النقل في قوله تعالى:﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[2] والتقدير فيه: عليكم كتابَ الله؛ أي: الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بـ(عليكم) فدل على جواز تقديمه. وأمَّا القياس فقالوا: أجمعنا على أنَّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: "عَليكَ زيدًا"؛ أي: الزم زيدًا، وإذا قلت: "عِنْدَكَ عَمْرًا"؛ أي: تَنَاوَلْ عمرًا، ولو قلت: زَيْدًا الْزَمْ، وعمرًا تَنَاوَلْ فقدمت المفعول لكان جائزًا، فكذلك مع ما قام مقامه"[3].

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عملَهُ لقيامها مقامه؛ فينبغي ألا تتصرف تصرفهُ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها"[4].

وبين الفراء مذهب الكوفيين في تفسيره، عند قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[5]كقولك: كتابًا من الله عليكم، وقال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأوّل أشبه بالصواب. وقلّما تقول العرب: زيدًا عليك، أو زيدًا دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله، وقال الشاعر[6][الرجز]:

يَا أيُّها المَائِحُ دلوي دُوُنَكَا إنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَا

الدلو رفع، كقولك: زيد فاضربوه، والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا. وتنصب الدلو بمضمر في الخِلْفة كأنك قلت: دونك دلوي دونك[7]، وتبعه الزجاج في تفسير قوله تعالى:﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[8] إنه منصوب على التوكيد محمول على المعنى؛ لأن معنى قوله: "حُرمت عليكم أمهاتكم": كتب الله عليكم هذا كتابًا، ويجوز أن يكون منصوبًا على

(1)يُنظر الإنصاف(228/1).
(2) سورة النساء، الآية:240.
(3)الإنصاف(228/1-229).
(4)الإنصاف(229/1).
(5)سورة النساء، الآية:240.
(6)مرَّ ذكره في البحث ص(170).
(7)معاني القرآن، للفراء(260/1).
(8)سورة النساء، الآية:240.

جهة الأمر، ويكون "عليكم" مفسرًا له، فيكون المعنى الزموا كتاب الله. ولا يجوز أن يكون منصوبًا بعليكم، لأَن قولك: عَلَيْكَ زيدًا، ليس لهُ ناصِبٌ منصرف فيجوز تقديمُ منصوبه، ويجوز أن يكون "دلوي" في موضع نصب بإضمار خُذْ دَلْوي، ولا يجوز على أَن يكون دونك دلوي[1]، وذهب ابن يعيش إلى أنه لا حُجَّة في البيت، لأنَّا نقول: "دلوي" رفعٌ بابتداء، والظرفُ الخبر، كما تقول: دلوي عندك. وبين أنَّ القياس الذي ذكره الكوفيون ليس بصحيح؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع، وقد أجاز بعضُ النحويين أن يكون "دلوي" منصوبًا بإضمار الفعل، كأنه قال: املأ دلوي، ويؤيد ذلك أنه لو قال: يا أيها المائح دلوي، ولم يَزِد عليه، جاز لدليل الحال عليه[2].

ولم يُجز ابن عصفور تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور، لا تقول:"زيدًا عليك، ولا عمرًا دونك"؛ لأنها لم تَقْوَ قوة الأفعال؛ إذ لا تتصرف تصرفها، ولا يبرز فيها ضمير الفاعل في تثنية ولا جمع، بل تقول: "عليكما زيدًا، وعليكم زيدًا"، ويتخرج على أن يكون "دلوي" منصوبًا بإضمار فعل؛ كأنه قال: خذ دلوي، ودونك: إغراء مستأنف[3]، وأجاز ابن مالك أن يكون دلوي منصوبًا بدونك مضمرة، مدلولًا عليها بدونك المذكورة، مستندًا لقول سيبويه في زيدًا عليك: كأنك قلت: عليك زيدًا[4].

وأَيَّدّ ابن الأنباري البصريين بقوله: "والصحيح ما ذهب إليه البصريّون، وأمَّا ما استدلَّ به الكوفيون فلا حجة لهم فيه؛ لأنَّ قوله تعالى:﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[5] ليس هو منصوبًا بـ"عليكم"، وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدَّر، وإنَّما قُدِّر هذا الفعل ولم يظهرا لدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى:﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾[6]فنصب كتاب الله على المصدر"[7].

(1)معاني القرآن، للزجاج(36/2).
(2)يُنظر شرح المفصل(288/1).
(3)يُنظر المقرب(203).
(4)يُنظر شرح التسهيل(137/2)،الكتاب(138/1).
(5)سورة النساء، الآية:240.
(6)سورة النساء، الآية:23.
(7)أسرار العربية ص(165-166).

رأي ابن هشام في كتبه:

إنَّ من أحكام اسم الفعل: أنَّ معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول:"زَيْدًا عَلَيْك" وخالف في ذلك الكسائي، تمسكًا بظاهر قوله: يا أيُّهَا المَائحُ دَلْوي دُونَكَا [1]، وقال ابن هشام في المغني: "إنَّ من شروط الحذف ألا يؤدي إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في:"زَيدًا فاقتله" وفي "شأنكَ والحجَّ"، إنَّ التقدير: عليك زيدًا، وعليك الحجَّ، ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير: خُذْ دلوي، والزم زيدًا، والزم الحج، ويجوز أن يكون مبتدأ ودونك خبره"[2].

وخلاصة القول: إن من النحاة من ذهب إلى أن معمول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه، وبذلك يكون دلوي مفعول به مقدم، ومن النحاة ذهب إلى أَنَّ الاسم المنصوب المتقدم ليس معمولًا لاسم الفعل المتأخر، ولكن الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل، وبذلك تكون دلوي مبتدأ، ودونك اسم فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت، وجملة اسم فعل الأمر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ[3].

المسألة الثالثة والسبعون: وَيْ عند الخليل وسيبويه.

أنشد البغدادي في خزانة الأدب قول الشاعر[4][الخفيف]:

وَيْ كأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِر يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

وقال: "على أن(ويْ كأنْ)، عند الخليل وسيبويه مركبة من وَي التعجُّبية، وكأنْ المخففة من المثقلة"[5]، "وجعل ابن هشام(في المغني) وَيْ وواهًا لغتين في(وا) بمعنى أعجب، وهذا باطل فإنَّ كلَّ واحدة من هذه الثلاثة كلمة مستقلة في نفسها أصلًا ومادة"[6].

(1)شرح شذور الذهب ص(417)، ويُنظر أوضح المسالك(88/4).
(2)مغني اللبيب ص(674)ويُنظر الكتاب(138/1).
(3)يُنظر شذور الذهب ص(418-419). .
(4)نُسب إلى زيد بن عمرو القرشي في؛ الكتاب(155/2)،والأصول في النحو(252/1)،والبيان في غريب القرآن(237/2)،وشرح التسهيل(46/2)،والتذييل والتكميل(21/5)، وشرح الرضي(125/3).
(5)خزانة الأدب(404/6).
(6)المصدر نفسه(409/6).

التوضيح والتحليل:

قال سيبويه: "سألتَ الخليل–رحمه الله تعالى– عن قوله: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ ﴾[1]وعن قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾[2]فزعم أنَّها وَيْ مفصولةٌ من كأنَّ، والمعنى وقع على أنَّ القوم انتَبهوا فتكلَّموا على قَدر علمهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم: أما يُشْبِه أنْ يكون هذا عندكم هكذا"[3]، "إنَّ وَيْ كأنْ ووَيْ، كلمةٌ تُقَالُ عند استعظام الشيء والتعجب منه، وكأنْ مخففةٌ كَأَنَّ"[4]، قد تدخل (كأنَّ) في التنبيه والإنكار والتعجب، ومن قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ﴾[5]، إنَّ (وَيْ) في قول الخليل كلمة مفصولة، وهي كلمة تنبيه وتندُّم على أمر سبق، ووقع التشبيه بعده على أحد معنيين: أحدهما: تأويل الخليل أنهم أوقعوا التشبيه على ما علمهم، فقيل: وقالوا: كأنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرزق؛ أي: كأنَّ اللَّهَ يُعطي الرزق مِن عندِه بقدر منه لا بعلم الشخص وقوةٍ منه لِما يَرى من تبدل حاله، وكذلك ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[6]؛ أي: كأنَّ الأمرَ لا يُفلح الكافرون، وكأنه قيل: أمَا يُشبه هذا الأمر أن يكون هكذا؟ والمعنى الثاني: أن يكون التشبيه ليس على أصله، بل المراد به التحقيق، كقوله[7][الخفيف]:

وَيْ كأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِر يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

وقيل:(وَيْكَ) كلمة واحدة، وقيل الكاف للخطاب[8].

زعم ابن جني أنَّ وي عند الخليل وسيبويه بمعنى أعجب، وأنَّ كأنَّ ليست للتشبيه[9]، فقال: والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه، وهو أَنَّ "وي" على قياس مذهبهما اسم سُمِّي به الفعل في الخبر، فكأنه اسمُ أَعجب، فقال: "كأنه لا يُفلح الكافرون"، و "ويكأنَّ الله يبسط الرزق لمن يشاءُ. و "وَيْ" منفصلة من "كأَنَّ" [10].

(1)سورة القصص، الآية:82.
(2)سورة القصص، الآية:82.
(3)الكتاب(154/2).
(4)شرح أبيات سيبويه(30/2).
(5)سورة القصص، الآية:82.
(6)سورة القصص، الآية:82.
(7)مَرَّ ذكره ص(173).
(8)التذييل والتكميل(5/20-21).
(9)يُنظر الخزانة(407/6).
(10)المحتسب(155/2).

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام(في مغني اللبيب):"(وا) اسمًا لأَعجب، وقد يُقال: واها، وكذلك وي، فبذلك تكون وَيْ عنده للتعجب"[1].

الفعل المضارع

المسألة الرابعة والسبعون: لام الابتداء الداخلة على الفعل المضارع.

الأصل أنَّ لام الابتداء أن تدخل على المبتدأ والخبر، ولكنها قد تدخل على الفعل المضارع للتوكيد، كقول المُتلمس الضُّبَعِيّ[2][الطويل]:

لِأُوْرِثَ بَعْدِي سُنَّةً يُقْتَدَى بِهَا وَ أَجْلُو عَمَى ذِي شُبْهةٍ إِنْ تَوَهَّمَا

قال البغدادي: "على أنَّ اللام فيه لام الابتداء، دخلت على المضارع للتوكيد وليست في جواب قسم"[3]، وذكر البغدادي أنَّ ابن هشام قال في المغني: "اختُلف في هذه اللام الداخلة على المضارع، فأجازه ابن مالك والمالقي وغيرها، زاد المالقي الماضي الجامد، نحو:﴿ **لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾[4]وبعضهم المتصرف المقرون بقد، نحو:﴿ **وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ** ﴾[5]،﴿**لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ** ﴾[6]والمشهور أنَّ هذه لام القسم"[7].

التوضيح والتحليل:

إنَّ لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ في كونه أول جزأي الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم[8]، استشهد الزمخشري بقوله تعالى:﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** ﴾[9]، وفسرها بأنَّ اللام الداخلة على سوف هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون

(1)مغني اللبيب ص(408).
(2)ديوان المتلمس الضبي ص(39).
(3)خزانة الأدب(56/10).
(4)سورة المائدة،الآية:62.
(5)سورة الأحزاب،الآية:15.
(6)سورة يوسف ،الآية:7.
(7)خزانة الأدب(56/10)،ويُنظر مغني اللبيب ص(252).
(8)شرح الرضي(310/4).
(9)سورة الضحى، الآية:5.

الجملة، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر؛ فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ أو خبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك[1].

وعارضه ابن الحاجب في أنَّ اللام ليست للابتداء، وإنما هي لام التأكيد، لأنها لو كانت لامَ الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء، فإن قيل: أقدر المبتدأ محذوفًا وأبقي اللام داخلة على الخبر كان فاسدًا من جهة أنَّ اللامَ مع المبتدأ كقد مع الفعل وإنَّ مع الاسم. فكما لا يُحذف الفعلُ والاسم وتبقى قَدْ وإنَّ بعد حذفهما، فكذلك لا تبقى اللامُ بعد الاسم التي هي له[2]، واعتبر أبو حيان أنَّ اللام في قوله تعالى:﴿ **وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ** ﴾[3]هي لام توكيد، وتسمى لام الابتداء في نحو: لزيد قائم، ومن أحكامها أنَّ ما كان في حيزها لا يتقدم عليها إلا إذا دخلت على خبر أن، ويحتمل أن تكون جوابًا لقسم محذوف، ولكنه جيء على سبيل التوكيد[4]، وأجاز ابن مالك دخول اللام على الفعل الماضي إذا كان مقرونًا بقد، أو كان غير متصرف، وذلك لأنها في الأصل للاسم فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به، ولم تدخل على الماضي لعدم الشبه، فإنْ قرن بقد قربته من الحال فأشبه المضارع، فجاز أن تلحقه ،نحو: إنك لقد قمت[5].وقال المالقي: ماحلَّ محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صُدّر به، نحو قولك: ليقومُ، والفعل الذي لايتصرف، نحو: نعم وبئس وفعل التعجب، قال تعالى:﴿ **لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُون** ﴾[6] وإنما ذلك لمشابهته الاسم[7].

رأي ابن هشام في كتبه

قال ابن هشام في مغني اللبيب فقط، اخُتلف دخول لام الابتداء في غير باب إنَّ على شيئين: أحدهما: خبر المبتدأ المتقدم نحو "لقائمٌ زيدٌ"، فمقتضى كلام جماعة من

(1) يُنظر تفسير الكشاف ص(1209).
(2)أمالي ابن الحاجب ص(278).
(3)سورة البقرة الآية:65.
(4)تفسير البحر المحيط (358/1).
(5)شرح التسهيل(28/2).
(6)سورة المائدة الآية:62.
(7)يُنظر رصف المباني ص(232).

النحـويين الجـواز، وفـي أمـالي ابـن الحاجـب لام الابتـداء يجـب معهـا المبتـدأ[1]، الثـاني: الفعـل، نحـو: "ليقـومُ زيـد"، فأجـاز ابـن مالـك والمـالقي[2] وغيرهمـا، وزاد المـالقي" الماضـي الجامـد"، نحـو: ﴿ **لَبِـئْسَ مَـا كَـانُواْ يَعْمَلُـون** ﴾[3] ، وبعضـهم المتصـرف المقـرون بقـد نحـو:﴿ **وَلَقَـدْ كَـانُوا عَاهَـدُوا اللَّهَ مِـن قَبْـلُ** ﴾[4]،﴿**لَقَـدْ كَـانَ فِـي يُوسُـفَ وَإِخْوَتِـهِ آيَـاتٌ** ﴾[5] والمشـهور أنَّ هـذه لام واقعـة فـي جـواب القسـم، وقـال أبـو حيـان "فـي:﴿ **وَلَقَـدْ عَلِمْـتُمُ**﴾[6]هـي لام الابتـداء مفيـدة لمعنـى التوكيـد، ويجـوز أن يكـون قبلهـا قسـم مقـدر وألا يكون"[7].

نواصب الفعل المضارع

المسألة الخامسة والسبعون: أصل (لن) عند سيبويه والخليل.

تُعـدُّ لـن حـرف نفـي ونصـب واسـتقبال، تـأتي بعـد الفعـل المضـارع، وقـد اختلـف النحويـون فـي أصـل (لـن)، فقـد ذهـب سـيبويه إلـى أنهـا بسـيطة، وذهـب الخليـل[8] إلـى أنهـا مركبة من (لا أن)، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر[9][الوافر]:

يُرَجّى الْمَرءُ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخطوبُ

أورد البغدادي قول ابن هشام في المغني:" وقد تُزاد أَن بعد(ما) الموصولة "[10].

التوضيح والتحليل:

لقـد كـان للنحـاة آراء حـول أصـل لـن، بسـيطة أو مركبـة، وكـذلك زيـادة أن بعـد مـا الموصـولة، وهـي فـي الأصـل تُـزاد بعـد مـا النافيـة، أورد سـيبويه فـي كتابـه رأي الخليـل، فـي قـول الشـاعر:(ما لا أن يُلاقـي)، أن أصـل لـن: لا أن "لكـنهم حـذفوا لكثرتـه فـي كلامهـم،

(1)يُنظر رأي ابن الحاجب ص(278)،ويُنظر مغني اللبيب ص(252).
(2)يُنظر رأي ابن مالك (28/2)،ورأي المالقي ص(232).
(3)سورة المائدة، الآية:62.
(4)سورة الأحزاب، الآية:15.
(5)سورة يوسف، الآية:7.
(6)سورة البقرة، الآية:65.
(7)مغني اللبيب (252)، ويُنظر رأي أبو حيان في تفسير البحر المحيط(358/1).
(8)يُنظر رأي سيبويه، والخليل في الكتاب(5/3).
(9)يُنسب البيت إلى جابر بن رألان، أو إياس بن الإرث في؛ الجنى الداني ص(210)، وخزانة الأدب(445/8)، ومغني اللبيب ص(22)، نسبه أبو زيد الأنصاري إلى جابر بن رَألان الطائي، في كتابه النوادر في اللغة ص(264).
(10)خزانة الأدب(441/8)، ويُنظر مغني اللبيب ص(22).

كما قالوا: ويْلمِّهِ (يُريدون وَيْ لأمّه)، وكما قالوا يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرف واحد"[1]. واعتبر سيبويه (لن) حرفًا برأسه، "وأنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وإنها من حروف النصب بمنزلة لمْ في حروف الجزم، وأنه ليس في الحرفين زيادة"[2]، وأيد الغلاييني قول الخليل في "أنَّ(لن) مركبة من(لا) النافية، و(أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع، وأنَّ همزتها وصلت تخفيفًا، وحُذفت خطًا تبعًا لحذفها، و قد صارتا كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال"[3].

وقد رُدَّ على قول الخليل في أنَّ(لن) مركبة بوجهين،" الوجه الأول: أنْ البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يدَّعى إلا بدليل قاطع، الوجه الثاني: أنها لو كانت أصلها (لا أنْ) لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيدًا لن أضرب، وبهذا ردَّ سيبويه على الخليل"[4]،حيث قال سيبويه: "لو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمَّا زيدًا فَلَنْ أَضرِب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيدًا فلا الضربُ له"[5]، أما(ما) فإنَّ من النحاة من ذهب إلى أنها موصولة.

وقد ذكر الزمخشري[6]، والقاضي البيضاوي[7]، على أنَّ (إنْ) موصولة، كما في قوله تعالى:﴿ **وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ** ﴾[8]، والتقدير: ولقد مكناهم في الذي، أو في شيء، واعتبرها كذلك في البيت صلة، وكذلك ذهب الفراء إلى(إن) موصولة، يقول: "في الذي لم يمكنكم فيه، و(إن) بمنزلة ما في الجحد"[9]،أما رواية أبو زيد الأنصاري في كتابه نوادر اللغة، للبيت الشعري بتقديم إن على لا، كما قال الشاعر[10][الوافر]:

يُرجى العبد ما إن لا يلاقي وتَعرضُ دون أدناه الخطوب

(1)الكتاب(5/3).
(2)الكتاب(5/3).
(3)جامع الدروس العربية(169/2).
(4)الجنى الداني ص(271)، وينظر الكتاب(5/3).
(5)الكتاب(5/3).
(6)يُنظر المفصل في علم العربية ص(317).
(7)يُنظر حاشية محي شيخ زاده(568/7).
(8)الأحقاف،الآية:26.
(9)معاني القرآن(56/3).
(10)مرَّ ذكره ص(177).

روى أبو حاتم" ما لا إن يُلاقي، بتقديم لا على إنْ[1]، وقد غلَّط أبو الحسن الأخفش قول: يُرجى العبد ما إن لا يُلاقي، والصواب عنده ما أنْ لا يُلاقي على أنَّ (أنْ) تُزاد في الإيجاب مفتوحة، كقوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ** ﴾[2]، وفي النفي، مثل: ماإنْ زيدٌ منطلقٌ؛ فإنْ كافة لما عن العمل، ونظير ذلك قول: إنَّ زيدًا مُنْطَلَقٌ؛ ثم تقول: إنما زيدٌ منطلقٌ، فكفت ما الزائدة(إنْ) كما كفت إنَّ(ما) النافية، وهذا تمثيل الخليل.فلما قال: ما أنْ لا يُلاقي إنَّ الذي روى هذه الرواية ظنَّها النافية، وهذه بمعنى الذي فلا يكون أنْ بعدها إلا مفتوحة، ورواية أبي حاتم ما لا إن يُلاقي صحيحة، لأنَّ لا في النفي بمنزلة ما، وإن كانت إن لا تُزاد بعد لا[3]، وذهب الزمخشري إلى أنَّ(إنْ) بمنزلة (ما) في نفي الحال، وتدخل على جملتين الفعلية والاسمية، كقولك: إن قام زيد، وإن يقوم زيد، وإن زيدٌ قائم[4]، قال تعالى:﴿ **إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً** ﴾ [5]، واعتبر البغدادي أنَّ قول:(إنْ) المكسورة لا تُزاد بعد ما الموصولة مردود، فإنها تُزاد بعد ما المصدرية وغيرها أيضًا[6]. وقال ابن عصفور في ضرائر الشعر: "ومن زيادة (إنْ) المكسورة الهمزة في قول الشاعر[7][الطويل]:

وَرَجِّ الْفَتَى للخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيتَه عَلَى السِّنِّ خَيرًا لَا يَزَالُ يَزيدُ

فزاد (إنْ) بعد ما المصدرية، تشبيهًا لها بما النافية"[8].

رأي ابن هشام في كتبه:

اعتبر ابن هشام في كتابه الجامع الصغير أنَّ(لنْ)"ليست مركبة من (لا أنْ)، لتقديم معمول معمولها عليها نحو:(زيدًا لن أَضرب) ولا نونها مبدلة من ألف، ولا تفيد تأبيد النفي، ولا تأكيده، ولا تقع دعاءً ولا جازمةً–خلافًا لزاعميه"[8].

(1)يُنظر النوادر في اللغة ص(265).
(2) سورة يوسف، الآية:96.
(3)يُنظر النوادر في اللغة ص(265).
(4)المفصل في علم العربية ص(317).
(5)سورة يس، الآية:29.
(6)يُنظر الخزانة(443/8).
(7)نُسب للملعوط بدل القُريعي في؛ الكتاب(222/4)، والخصائص(110/1)، شرح المفصل(130/8)، وضرائر الشعر ص(61)،ومغني اللبيب ص(22).
(8)ضرائر الشعر ص(61).
(8)الجامع الصغير ص(169).

وذهب ابن هشام في أوضح المسالك إلى أنَّ(لن) ناصبة، وهي لنفي سيفعل؛ أي: أنَّ لن تدل على نفي الفعل المستقبل، ولا تقتضي تأبيد النفي، ولا تأكيده[1].

وقال ابن هشام في مغني اللبيب: "وقد تُزاد (إنْ) بعد ما الموصولة الاسمية، كقوله: يُرجى المرءِ ما لا إن يُلاقي[2].

وترى الباحثة أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه[3] بأنَّ (لن) في الأصل بسيطة، وغير مركبة، لأن البساطة أصل، والتركيب فرع، والأصل مُقدَّم على الفرع.

المسألة السادسة والسبعون: الاختلاف في إضمار أنْ بعد كي أو إظهارها.

تعتبر (كي) من الحروف التي تنصب الفعل المضارع، ومن المعروف أن كي تضمر معها" أنْ"، ولكن "أنْ" قد تظهر، ومن الشواهد على إظهار أنْ بعد (كي) قول جميل بثينة[4] [الطويل]:

فَقَالَتْ أَكلَّ النَّاس أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كيْمَا أَنْ تغُرَّ وَتَخْدَعَا

والشاهد فيه" كيما أن تُغرَ": حيث ظهرت أنْ بعد كي التي كان من المفترض أن تكون مضمرة، وقد ظهرت أن في البيت للضرورة الشعرية.

ذكر البغدادي في خزانة الأدب أن ابن هشام قال في مغني اللبيب: "ولا تظهر أن بعد كي بلا لام إلا في الضرورة، وأنشد البيت ثم قال: وعن الأخفش أن كي جارَّة دائمًا، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة"[5].

التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في جواز إظهار أنْ بعد كي أو إضمارها، "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار "أنْ" بعد "كي" نحو "جِئْتُ لكي أن أُكرِمك" فتنصب "أكرمَك" بـ(كي)، و"أن" توكيد لها، ولا عمل لها"[6]، "وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار "أنْ" بعد شيء من ذلك بحال"[7]،

(1)يُنظر أوضح المسالك(4/149-150).
(2)مغني اللبيب ص(22).
(3)يُنظر رأي سيبويه في الكتاب(5/3).
(4)ديوان جميل بثينة ص(74).
(5)خزانة الأدب(8/482)،ويُنظر مغني اللبيب ص(198)،ويُنظر معاني القرآن، للأخفش ص(131).
(6)الإنصاف(2/579).
(7)الإنصاف(2/579).

وقال ابن مالك:" يُنصب بـ(كي) نفسها، إن كانت الموصولة، وبـ(أنْ) بعد مضمرة غالبًا"[1] . فابن مالك جعل إظهار (أنْ) بعد كي قليلًا، والدليل على ذلك قوله: (غالبًا)، وبذلك يتبين ميله لرأي الكوفيين في جواز إظهار (أن) بعد كي، ومن النحاة من ذهب إلى أن (أنْ) مضمرة بعد كي، وقد تظهر للضرورة منهم"، فابن عصفور ذهب إلى أن (أنْ) ناصبة إذا لم تدخل عليها اللام، أما إذا دخلت عليها اللام، فتعتبر زائدة لا عمل لها حيث قال ابن عصفور(ت669هـ):"فإنْ" فيه ناصبة لا زائدة أظهرت للضرورة، لأن "كيما" إذا لم تدخل عليها اللام، كان الفعل بعدها منتصبًا بإضمار "أَنْ" ولا يجوز إظهارها في فصيح الكلام"[2]، وقال الأشموني: "إن ظهور أن في هذا البيت ضرورة اقتصادها قصد الشاعر إلى إقامة الوزن"[3]. أما عن ناصب الفعل المضارع ففي ذلك ثلاثة مذاهب:

"الأول: مذهب الكوفيين إلى أن "كي في جميع استعمالاتها حرف مصدري ناصب للفعل المضارع بنفسه"، الثاني: مذهب الكسائي إلى أن " كي في جميع استعمالاتها حرف جر، دال على التعليل، وانتصاب المضارع بعدها بأن المصدرية مقدرة"، الثالث: مذهب البصريين إلى أنها تكون حرف جر دال على التعليل مثل اللام فتدخل على ما الاستفهامية، وعلى ما المصدرية، وأن تكون حرفًا مصدريًا، مثل أن المصدرية في المعنى والاستعمال"[4].

رأي ابن هشام في كتبه:

عدَّ ابن هشام أنَّ (أنْ) لا يجوز أن تظهر بعد كي، وقد تظهر للضرورة الشعرية، حيث قال ابن هشام في المغني: "فكي: إما تعليلية مؤكدة للام، أو مصدرية مؤكدة بأن، ولا تظهر أن بعد كي إلا في الضرورة. وأنشد البيت ثم قال: وعن الأخفش أن كي جارة دائمًا، وأن النصب بعدها بـ "أنْ" ظاهرة أو مضمرة، ويرده نحو قوله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [5] فإنْ زعم أن كي تأكيد للام ردَّ بأن الفصيح المقيس لا يُخرَّج على الشاذ"[6]، وقد اعتبر ابن هشام أن ناصب الفعل المضارع بعد كي هو "أنْ" المضمرة، باعتبار أن كي حرف تعليل وجر، وما زائدة، أما إذا ظهرت "أنْ" فيكون النصب بها باعتبارها أنْ المصدرية، حيث قال في أوضح المسالك: "ظهور "أنْ المصدرية" بعد "كي" فذلك دليل على أمرين: الأول: أن "كي" دالة على التعليل وليست حرفًا مصدريًا؛ والثاني: أن "كي" التعليلية

(1)تسهيل الفوائد ص(229).
(2)ضرائر الشعر ص(60).
(3)شرح الأشموني(185/3).
(4)يُنظر الإنصاف(580/2).
(5)سورة الحديد،الآية:23.
(6)مغني اللبيب ص(198)

تقدر بعدها "أنْ" إذا لم تكن موجودة"[1]،اعتبر ابن هشام في كتابه الجامع الصغير أن كي مصدرية إذا سُبقت باللام، مثل قوله تعالى:﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾[2]، وتعليلية إذا لم تُسبق باللام كما في البيت "كيما أن تغرَّ"[3].وقال في شذور الذهب: "وأما كي فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليله، ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى:﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾[4] فاللام جارة دالة على التعليل، وكي مصدرية بمنزلة أن، لا تعليلية، لأن الجارَّ لا يدخل على الجارّ، ويمتنع أن تكون مصدرية في نحو "جئت كي أن تكرمني؛ إذ لا يدخلُ الحرفُ المصدريَّ على مثله، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر، ولا ويجوز في النثر"[5].

إنَّ (كي) لا يجوز أن تظهر معها أن، وإذا ظهرت (أنْ) يكون للضرورة الشعرية، بغرض إقامة الوزن في البيت، كما في قول جميل بثينة(كيما أنْ تغر وتخدعا)، أما عن ناصب الفعل المضارع فهي "أنْ"؛ لأنها إذا لم تُسبق باللام فتكون كي تعليلية، وأن مصدرية.

المسألة السابعة والسبعون: رفع الفعل بعد الفاء للقطع والاستئناف.

من المعلوم أن فاء السببية تنصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبًا، كقوله تعالى:﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[6]، فإن لم تكن الفاء للسببية، إما أن تكون للعطف على الفعل، كقوله تعالى:﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [7]، فيعرب بما عُطف عليه، وإما أن تكون للاستئناف، فلا يُنصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة[8]، ومن الشواهد على الفاء التي تقع للاستئناف قول الشاعر جميل بثينة[9][الطويل]:

أَلَمْ تَسأَلِ الربْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ وهَلْ تُخْبِرَنْك الْيَوم بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

قال البغدادي: "على أن ما بعد فاء السببية قد يبقى رفعه قليلًا وهو مستأنف"[10]. وقد ونقل البغدادي رأي ابن هشام في المسألة، فقال ابن هشام (في المغني):الفاءُ فيه

(1)أوضح المسالك(13/3).
(2)سورة الحديد، الآية:23.
(3)يُنظر الجامع الصغير ص(169).
(4)سورة الأحزاب،الآية:37.
(5)شرح شذور الذهب ص(309-310).
(6)سورة، فاطرالآية:36.
(7)سورة، المرسلات الآية:36.
(8)يُنظر جامع الدروس العربية (177/2).
(9)ديوان جميل بثينة ص(33).
(10)خزانة الأدب(524/8).

للاستئناف؛ أي: فهو ينطق؛ لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب"[1].

التوضيح والتحليل:

أورد النحاة رأيهم في هذه المسألة بالتفصيل، فمن النحاة من ذهب إلى جواز نصب الفعل بعد الفاء، ولكنهم قبلوا الرفع، باعتبارها أنها للاستئناف، حيث ذكر سيبويه قول الخليل: "ولو نُصب هذا البيت لجاز، ولكن قَبِلناه رفعًا ألم تسأل الربع القواء فينطقُ ولم يجعل الأول سببًا للآخر، ولكنه جعله يَنطقُ على كلّ حال، كأنه قال: فهو مما ينطقُ، كما قال: ائتني فأحدِّثك، فجعل نفسه مما يحدِّثهُ على كل حال. وزعم يونس: أنه سمع هذا البيت بأَلَمْ، وإنما كتبتُ ذا لئلا يقول إنسان: فلعل الشاعر قال ألا"[2].

وقال الأعلم الشنتمري:"الشاهد فيه رفع ينطق على الاستئناف، والقطع على معنى، فهو ينطق وايجاب ذلك، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن"[3].

و قال الفراء عند تفسيره هذه الآية:﴿ فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [4] رفعت "فتصبحُ" لأن المعنى في (ألم ترَ) معناه خبر كأنك قلت في الكلام: اعلم أن الله يُنزِل من السماء ماءً فتصبح الأرض، وهو مثل قول الشاعر: ألم تسأل الربع القواء فينطق؛ أي: قد سألته فنطق، ولو جعلته استفهامًا وجعلت الفاء شرطًا لنصبت"[5]، قال المالقي:"إذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشريك بجملتين، كانت حرف ابتداء، إما للكلام وإما يأتي بعدها المبتدأ وخبره، نحو: قام زيدٌ فهل قمتَ؟ وقام زيدٌ فعمرو منطلقٌ وعليه ألم تسأل الربع القواء فينطقُ؛ أي: فهو ينطقُ، وليست الفاء جوابًا، ولو كانت جوابًا لنصب "ينطقُ" بها"[6]. قال ابن مالك:" ويجوز فيه الرفع على ثلاثة أوجه: إما على التشريك، كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثني. وإما على السببية وبناء ما بعد الفاء على مبتدأ

(1)خزانة الأدب(526/8)ويُنظر مغني اللبيب ص(181-182).
(2) الكتاب(37/3).
(3)النكت في تفسير كتاب سيبويه(331/2).
(4)سورة الحج، الآية:63.
(5)معاني القرآن(229/2).
(6)رصف المباني ص(378-379).

محذوف، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [1] وتقديره: فهم يعتذرون، والمعنى فكيف يعتذرون؟ وكل وضع يدخل فيه الاستفهام على النفي؛ فنصبه جائز على هذا المعنى، ولك فيه الجزم بالعطف، على معنى: ألم تأتنا تحدثنا، والرفع على الاستئناف، وإضمار مبتدأ، كما قال: ألم تسأل الربع القواء فينطق كأنه قال فهو ينطق"[2]. قال العيني:" في قوله: "فينطقُ" حيثُ رفع على أنه انقطع عن ما قبله وجعله خبر مبتدأ مضمر؛ أي: فهو ينطق، وهذا أحد وجهي: الرفع في قولك: ما تأتينا فتحدثنا، ولو نصب لجاز، ولكن القوافي مرفوعة"[3].

وذهب الرماني، والزمخشري، والأزهري، والسيوطي، إلى أنَّ الفاء في (فينطق) جاءت للاستئناف، لا للسببية ولا للعطف[4].

رأي ابن هشام في كتبه:

اعتبر ابن هشام في كتبه أن الفاء في قول الشاعر(فينطقُ)، للاستئناف وليست للسببية، أو للعطف حيث قال في مغني اللبيب: "الفاء تكون للاستئناف كقوله: ألم تسأل الربع القواء فينطق؛ أي: فهو ينطق؛ لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب"[5]. وكذلك في أوضح المسالك ذهب إلى" إنها للاستئناف؛ إذ العطف يقتضي الجزم، والسببية تقتضي النصب"[6]. وكذلك في كتابه شذور الذهب اعتبر الفاء للاستئناف وعلل ذلك" أنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب"[7].

لا خلاف بين النحاة على أن الفاء في (فينطقُ) للاستئناف، فالقول الراجح أنها للاستئناف، وليست فاء السببية أو العاطفة، ولذلك لو أنها كانت العاطفة لجزمت الفعل، ولو كانت فاء السببية لنصبت الفعل.

---

(1)سورة المرسلات، الآية:36.
(2)شرح التسهيل(31/4).
(3)المقاصد النحوية ص(1889).
(4)يُنظر معاني الحروف ص(44)،والمفصل في علم العربية ص(251)،و شرح التصريح على التوضيح(381/2)،همع الهوامع (308/2).
(5)مغني اللبيب ص(181-182).
(6)أوضح المسالك(186/4).
(7)شذور الذهب ص(321).

المسألة الثامنة والسبعون: الرفع بعد الفاء الواقعة بعد نفي أو استفهام.

من الشواهد التي أوردها البغدادي في خزانة الأدب قول الشاعر[1][الخفيف]:

غَيرَ أَنَّ لَمْ يَأتِنَا بِيَقِينٍ فنرجّى ونُكثرُ التَّأْمِيلا

قال البغدادي: "ومثله لابن هشام (في المغني)قال : المعنى أنَّه لم يأْتِ باليقين، فنحن نرجو خلاف ما أتى به، لانتفاء اليقين عمَّا أتى به. ولو جزمه أونصبه لفَسد معناه ، لأنه يصير منتفيًا على حِدتَه كالأول إذا جزم، ومنفيًا على الجمع إذا نصب. وإنما المراد إثباته"[2].

التوضيح والتحليل:

تناول النحاة مسألة رفع الفاء بعد الفعل المضارع بالتفصيل، قال سيبويه: اعلم أنَّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وتقول: ما تأتيني فتحدِّثني، فالنصب على وجهين من المعاني، أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثُني، أي لو أتيتني لحدثتني، وأما الآخر: فما تأتيني أبدًا إلا لم تحدِّثني؛ أي منك إتيان كثير ولا حديث عنك، وإن شئت رفعت على وجهٍ آخر كأنك قلت فأنت تحدِّثُنا[3]، ومثل ذلك قول بعض الحارثيين[الخفيف]:

غير أنَّا لم تأتنا بيقين فنُرجّى ونُكثِر التأميلا

كأنه قال: فنحن نرجّى. فهذا موضع على المبتدأ، فالإتيان منفي وحده، والرجاء مثبت، وهو المراد. ولا يجوز نصب نرجى، لأنه يقتضي نفيه إما نفي الاتيان، وإما مع إثباته، كما هو مقتضى النصب وكلاهما يمكن المراد[4]، وقال أبو علي الفارسي في (مختار التذكرة): "فقوله مرفوعة يدلّ على أنَّ الفاء عطفت اسمًا على اسم، ومن شأن العرب إذا أزالت الكلام عن أصله إلى شيء أخر غيروا لفظه، أو حذفوا منه شيئًا، أو ألزموه موضعًا واحدًا؛ ليكون ذلك دليلًا لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام"[5].

(1)البيت لبعض الحارثين، الكتاب(31/3)،الرد على النحاة ص(127)، خزانة الأدب(539/8).
(2)خزانة الأدب(539/8)، ويُنظر مغني اللبيب ص(533).
(3)الكتاب(31/3).
(4)خزانة الأدب(538/8).
(5)مختار التذكرة ص(404).

قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي: "لا يخلو أن يكون الكلام المنفي قبل جملة اسمية أو فعلية؛ فإن كان قبل جملة فعلية جاز في الفعل الذي بعد الفاء الرفع والنصب، فالرفع له معنيان:أحدهما: أن يكون ما بعد الفاء شريكًا لما قبلها في المنفي إذا جعلت ما بعد الفاء معطوفًا على ما قبلها، وذلك نحو: "ما تأتينا فتُحَدِّثُنا"، والآخر أن يكون ما بعد الفاء مقطوعًا مما قبلها، فتقول: فنرجِّي وَنُكثرُ التَّأْمِيلا ؛أي: فنحن نرجي، والشاهد فيه رفعه على القطع والاستئناف[1].وقال الأعلم الشنتمري:"الشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعه، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن"[2]، وقد تبع ابن يعيش الأعلم في رأيه، حيث قال:" الشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعه، ولو أمكنه النصب على الجواب، لكان أحسن، فهذا لا يكون إلا على الوجه الثاني، كأنه قال:" فنحن نُرجي، ونُكثر التأميلا"، فهو خبر مبتدأ، ولم يجز الوجه الأول؛ لأن الأول مجزوم"[3].وكذلك ذهب النحاة الآخرون إلى أن الفاء في(فنرجي) قد رفعت الفعل علي سبيل القطع والاستئناف، وهم ابن مالك، الرضي، ابن مضاء القرطبي، والزمخشري[4].

رأي ابن هشام في كتبه:

أنشد ابن هشام في كتابه مغني اللبيب هذا البيت، وقدر المعنى:" أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه ونصبه لفسد معناه، لأنه يصير منفيًا على حدته كالأول إذا جزم، ومنفيًا على الجمع إذا نصب، وإنما المراد إثباته[5]، فسر البغدادي قول ابن هشام في قوله: "ومنفيًا على الجمع إذا نُصب" أراد بالجمع نفي الإتيان والرجاء كليهما، ولم يذكر الشقَّ الثاني من النصب لأنه يتصَوَّر نفي الرجاءِ مع ثبوت الإتيان بيقين، ومنه يظهر فسادُ تجويز الأعلم نصبه بمرتبتين، وقول: ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ولم ينتبه لفساده[6].

أن الفعل المضارع مرفوع بعد الفاء في(فنرجي)، وبذلك تكون الفاء للقطع والاستئناف.

(1)شرح جمل الزجاجي(249/2).
(2)النكت في شرح أبيات سيبويه(327/2).
(3)شرح المفصل(258/4).
(4) المفصل ص(251)، والرد على النحاة ص (127)،و شرح التسهيل(31/4)، شرح الرضي(881/2) .
(5)مغني اللبيب ص(533).
(6)خزانة الأدب(539/8).

المسألة التاسعة والسبعون: لام العاقبة أو الصيرورة.

هي التي تفيد أنَّ ما بعدَها عاقبة لما قبلَها. كقوله تعالى:﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1]، ونحو قول أبي العتاهية[الوافر]:

لِدوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيْرُ إِلَى تَبَابِ

فاللام في كلمة للموت، وفي كلمة للخراب هي التي تدل على أنَّ كل إنسان مصيره المحتوم هو الموت، وكل بناء مصيره الخراب[3].

قال البغدادي: "على أنَّ اللام في قوله:(للموت) تسمى لام العاقبة، وهي فرع لام الاختصاص، وأقول: تسميتها بلام العاقبة وبلام الصيرورة هو قول الكوفيين ومثلوه"[4] بقوله تعالى:﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[5].

أورد البغدادي أن ابن هشام قال في مغني اللبيب: "أنكر البصريون، ومنْ تابعهم لام العاقبة، وقال الزمخشري: والتحقيقُ: أنها لام العلة، وأنَّ التعليل فيها وارد عن طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنًا، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وتمرته شُبِّه بالداعي الذي يُفعلُ الفعلُ لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد"[6].

التوضيح والتحليل:

اختلف البصريون والكوفيون في تسمية اللام(ليكون) في قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[7] يسميها البصريون لام العاقبة؛ أي: عاقبة التقاطهم العداوة والحزن، وإن لم يكن

(1)سورة القصص، الآية:8.
(2)ديوان أبي العتاهية ص(46).
(3)المعجم المفصل في النحو العربي ص(871).
(4)خزانة الأدب(529/9).
(5)سورة القصص، الآية:8.
(6)خزانة الأدب(530/9)،يُنظر تفسير الكشاف ص(794)،ومغني اللبيب ص(237).
(7)سورة القصص،الآية:8.

التقاطهم لـه لهمـا، "ويسـميها الكوفيـون لام الصـيرورة؛ أي: صـار لهـم عـدوًا وحزنـا وإن التقطـوه لغيرها"[1]، "إنَّ من معاني اللام الصيرورة، وتسمى أيضًا لام العاقبة ولام المآل نحو: لدوا للموت وابنـوا للخـراب؛ فـإن المـوت لـيس علـة الولـد، والخـراب لـيس علـة البنـاء، ولكـن صـار عاقبتهمـا ومآلهما إلى ذلك. ومن منع الصيرورة ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه"[2].

واعتبر الزمخشري أن اللام في قوله تعالى:﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[3]هي لام كي التي معناها التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنا، ولكن للمحبة والتبني[4]، واعتبر الرضي أنَّ اللام تسمى في (للموت) لام العاقبة، فهي فرع لام الاختصاص، وكأنَّ ولادتهم للموت[5]، وذهب ابن مالك، والرماني، والمرادي في الجنى الداني إلى أنها للصيرورة[6]، وأثبت شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله– أنها لام العاقبة، وليست لام العلة بقوله: إنَّ لام العاقبة هي التي يقصد فيها الفعل لأجل العاقبة إنما تكون من جاهل أو عاجز.

1–فالجاهل:كقولـه تعـالى:﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[7] لـم يعـرف فرعـون بهـذه العاقبة.

2–العاجز :كقولهم:لـدوا للمـوت وابنـوا للخـراب، فـإنهم يعلمـون هـذه العاقبـة لكـنهم عـاجزون عن دفعها[8].

وقـال ابـن كثيـر–رحمـه الله–"قـال محمـد بـن إسـحاق وغيـره: الـلام هنـا لام العاقبـة لا لام التعليـل؛ لأنهـم لـم يريـدوا بالتقاطـه ذلـك، ولاشـك أنَّ ظـاهر اللفـظ يقتضـي مـا قـالوا، ولكـن إذا نظـر إلـى معنـى السـياق؛ فإنـه تبقـى الـلام للتعليـل؛ لأنَّ معنـاه أنَّ الله تعـالى قيضـهم لالتقاطه ليجعله لهم عدوًا وحزنا، فيكون أبلغ من حذرهم منه"[9].

(1) البيان في غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري(229/2).
(2) شرح التصريح(645/1).
(3) سورة القصص،الآية:8.
(4)تفسير الكشاف ص(794).
(5)شرح الرضي(284/4).
(6)ينظر شرح التسهيل(146/3)، ومعاني الحروف ص(143)، والجنى الداني ص(98).
(7)سورة القصص، الآية:8.
(8)اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية في النحو والصرف ص(218).
(9)تفسير القرآن العظيم(222/6).

رأي ابن هشام في كتبه:

إنَّ اللام عند ابن هشام في قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[1] لام الصيرورة، وتسمى العاقبة أو المآل[2]، "فلام العاقبة: هي التي يكون ما بعدها نقيضًا لمقتضى ما قبلها؛ فإن التقاطهم له إنما كان لرأفتهم عليه، ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحدٌ إلا أحبَّه؛ فقصدوا أن يُصيّروه قُرَّةَ عينٍ لهم، فآل بهم الأمر إلى أن صار عدوًّا لهم وحزنًا"[3]، واعتبر كذلك في كتابه أوضح المسالك أنَّ اللام للصيرورة وذلك في قوله: لدوا للموت وابنوا للخراب. ففي(للخراب) اللام ليست دالة على التعليل؛ إذ لا يعقل أنَّ أحدًا يفهم أنَّ علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب، وأنَّ علة الولادة هي الموت، وإنما هذان يصير المآل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثًا أو حافزًا[4].

قال ابن هشام في كتاب مغني اللبيب(باب اللام المفردة): "أنكر البصريون ومنْ تابعهم لام العاقبة، وقال الزمخشري: والتحقيقُ: إنَّها لام العلة، وأنَّ التعليل فيها وارد عن طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنًا، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شُبِّه بالداعي الذي يُفعلُ الفعلُ لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد"[5].

والخلاصة إنَّ الخلاف الذي وقع بين البصريين والكوفيين هو في تسمية اللام، فهي عند البصريين العاقبة، وعند الكوفيين الصيرورة، وإنه يوجد فرق بين لام التعليل، ولام العاقبة، فلام التعليل: هي الدالة على أنَّ ما بعدها سبب لما قبلها[6]. بخلاف لام العاقبة التي يكون ما بعدها نقيضًا لمقتضى ما قبلها[7].

---

(1) سورة القصص، الآية:8.
(2) مغني اللبيب ص(235).
(3) شرح شذور الذهب ص(317).
(4) أوضح المسالك(34/3).
(5) مغني اللبيب ص(237).
(6) اللامات، د. عبد الهادي الفضلي ص(965).
(7) شرح شذور الذهب ص(317).

المسألة الثمانون: إلغاء عمل إذن.

مـن المعلـوم أن (إذن) مـن الحـروف التـي تنصـب الفعـل المضـارع، ومـن شـروطها أن تكـون مصـدَّرة،" وإن توسـطت، وافتقـر مـا قبلهـا لمـا بعـدها، مثـل: أن تتوسـط بـين المبتـدأ وخبـره- وبـين الشـرط وجزائـه، وبـين القسـم وجوابـه- وجـب إلغاؤهـا"[5]، ومـن الشواهد على إلغاء عمل (إذن) قول كثير عزة[2][الطويل] :

حَلَفْتُ بربِّ الرَّاقِصَاتِ إلى مِنًى يَغُولُ الفَيافي نُصّها وزميلُها

لَئِنْ عَادَ لِي عبدُ العَزيزِ بمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيْلُهَا

قـال البغـدادي:" علـى أنَّ (إذن) لا تعمـل فـي المضـارع الـذي يقـع جوابًـا للقسـم الـذي قبلهـا، كمـا فـي البيـت، فـإذن مهملـة لعـدم التصـدُّر، ولا أُقيلُهـا مرفـوع، وهـو جـواب القسـم المـذكور فـي بيـت قبلـه"[3]، ثـم ذكـر رأي ابـن هشـام فـي المسـألة حيـث قـال:" زعـم ابـن هشـام (فـي المغنـي) أن جملـة لا أقيلهـا جـواب إنْ. قـال فيـه: والأكثـر أن تكـون إذن جوابًـا لإنْ أو لـو، ظاهرتين أو مقدرتين"[4].

التوضيح والتحليل:

اتفـق النحـاة علـى أن عمـل (إذن)يُلغـى إذا توسـطت بـين الفعـل وشـيء معتمـد عليـه، حيـث قـال سـيبويه:" واعلـم أن (إذن) إذا كانـت بـين الفعـل وبـين شـيء الفعـلُ معتمـد عليـه؛ فإنهـا مُلغـاةٌ لا تنصـب البتَّـة"[5]،" ومـن ذلـك: والله إذن لا أفعـلُ، مـن قبـل أن أفعـل معتمـد علـى اليمـين وإذن لغـو"[6]، وقـال المبـرد: "إن كانـت فـي القسـم بـين المقسـم بـه والمقسـم عليـه؛ نحـو قولـك: والله إذن لا أكرمُـك، لأن الكـلام معتمـد علـى القسـم. فـإن قـدّمتها كـان الكـلام معتمدًا عليها. فكان القسم لغْوًا"[7].

(1) الجنى الداني ص(361).
(2) ديوان كُثير عزة ص(305).
(3) خزانة الأدب(473/8).
(4) خزانة الأدب(474/8)،ويُنظر مغني اللبيب ص(15).
(5) الكتاب(14/3).
(6) المصدر السابق(14/3).
(7) المقتضب(11/2).

قال ابن السراج: "واعلم: أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بسوى إذن. وهي تُلغى وتقدم وتأخر فتقول: إذن والله أجيئك، فتفصل، والإلغاء قد عرفتك إياه، وتقول: أنا أفعله كذا إذن، فتؤخرها وهي ملغاة أيضًا"[1]، وقال أبو علي الفارسي: "فإن اعتمدت بالفعل على شيء قبلها رُفعت، وذلك قولك: أنا إذن أُكرمُك، ترفع لأن الفعل معتمد على الابتداء"[2]، وقال ابن جني في إعراب (لا أقيلها):" فرفعه أُقيلها يدل على اعتماد القسم عليه، ولو كانت اللام التي في(لئن عاد لي عبد العزيز) جواب لانجزم لا أقيلها"[3].وقال ابن عصفور: "أما إذا توسطت بين شيئين متلازمين؛ فإنها تلغى، لأن الفعل يطلب ما قبلها وهو مبني عليه فصارت إذن لغوًا"[4].

قال الأزهري: "إن وقعت حشوًا في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها(أُهملت)"، وقال في إعراب (إذن لا أقيلها): برفع أقيلُها، لأن (إذن) لم تتصدَّر لكونها جواب قسم مقدَّر، والتقدير: والله لئن وجواب الشرط محذوف، وأهملت إذن لوقوعها بين القسم وجوابه، خلافًا لما وقع في المغني"، وقال بذلك ابن عقيل، والعيني، والسيوطي[5]. وخالف هذه القاعدة رواية عيسى بن عمر في أن قومًا من العرب يهملون عمل إذن بالرغم من ورود جميع الشروط فيها، حيث قال سيبويه:" وزعم عيسى بن عمر ناسًا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك في الجواب. فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدنَّ ذا. ولم يكن ليروي إلا ما سمع ،وجعلوها بمنزلة هل وبل"[6] .

وهذه الرواية تعتبر لغة نادرة من لغات العرب" أثبتها البصريون، رجوعًا إلى نقل عيسى، ولم يثبتها الكوفيون إلا أحمد بن يحيى؛ وقول أبي بكر بن طاهر، إن الذي رواه عيسى إنما هو فعل الحال، ضعيف، فلا يلتبس قبله على سيبويه؛ ويزعم أَن ذلك لغة"[7].

---

(1) الأصول في النحو(149/2).
(2) الإيضاح العضدي ص(310-311).
(3) سر صناعة الإعراب(397-398).
(4) شرح جمل الزجاجي(281/2).
(5) شرح التصريح على التوضيح(367/2)، ويُنظر مغني اللبيب ص(15)و يُنظر المساعد في تسهيل الفوائد (73/3)،و المقاصد النحوية(1863/1)،وهمع الهوامع(295/2).
(6) الكتاب(16/3).
(7) المساعد في تسهيل الفوائد(73/3).

رأي ابن هشام في كتبه:

ذكر ابن هشام في كتابه المغني أنَّ (إذن) تكون جوابًا والأكثر أن تكون جوابًا لإنْ أو لو مقدرتين، أو ظاهرتين[1]، وقال ابن هشام عن إعراب إذن لا أقيلُها: "حيث أهمل إذن؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها، وهو قوله أقيلُها" لأن إذن في هذا البيت قد وقعت في حشو الكلام، ومن شروط النصب بها أن تكون مصدرة؛ أي: واقعة في صدر جملتها"[2].

وتناول ابن هشام في كتابه الرواية التي نقلها عيسى بن عمر، وقد اعتبرها بأنها لغة نادرة جدًا" وقد تلقى البصريون حكاية عيسى بن عمر بالقبول، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب الكوفي، وخالف ذلك جمهور الكوفيين فلم يجز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد (إذن) متى استكملت شروط إعمالها، وأنكر الكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما، وكثرة أخذهما بالشاذ والقليل، ألا ينبغي لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ، لكنها –مع ذلك كله– لغة نادرة جدًا"[3].

لا يوجد خلاف بين النحاة على أن (إذن) إذا توسطت بين الفعل وشيء معتمد عليه أُهملت، أما الرواية التي تهمل عمل (إذن)بالرغم من توافر جميع الشروط، فهي تعتبر لغة نادرة من لغات العرب.

المسألة الحادية والثمانون: دخول إذن على الفعل الماضي.

من المعلوم أن إذن حتى تكون ناصبة، يجب أن يكون الفعل الذي بعدها فعل مضارع، ولكن قد يأتي بعد إذن فعل ماضٍ، ومن الشواهد على ذلك، قول الشاعر قُريظ بن أنيف[4][البسيط]:

لَوْ كنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَستَبِحْ إبلي بَنو اللَّقِيطَـةِ من ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

(1) مغني اللبيب ص(15).
(2)أو ضح المسالك(165/4).
(3) أوضح المسالك(164/4-165).
(4) نُسب إلى قُريظ بن أنيف في؛ ديوان الحماسة ص(3).

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي معشَرٌ خشنُ عِنْدَ الحفيظة إِنْ ذُو لَوثةٍ لَانَا

الشاهد فيه:(إذن لقام) حيث دخلت إذن على الفعل الماضي، وذكر البغدادي في كتابه رأي ابن هشام حيث قال:" الأكثر أن تكون إذن جوابًا لإن، أو لو ظاهرتين أو مقدرتين".[1]

التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في مسألة دخول إذن على الفعل الماضي، والخلاف وقع في جواب (إذن)، وذلك في قول الشاعر(إذن لقام بنصري)، ذهب الفراء إلى أن جواب (إذن) إضمار لـ(لئن أو قسم مقدر أو لو)حيث قال الفراء: "إذا رأيت في جواب إذًا اللام فقد أضمرت لها(لئن) أو يمينًا أو (لو)، ومن ذلك قوله تعالى:﴿**وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلا**﴾ [2] ﴿**إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ**﴾[3] والمعنى-والله أعلم- لو كان معه إله لذهب كل إله بما خلق"[4]، وذهب ابن جني وابن يعيش على أنَّ (إذن لقام) جوابه (لو كنت من مازن) على سبيل البدل، قال ابن جني:" هو جواب قوله:" لو كنت من مازنٍ"، فإن قلت: فقد أجاب "لو" هذه بقوله" لم تسْتَبِحْ إبلي"، قبل قوله:" لم تَستبح إبلي"، وهذا كقولك: لو زُرتَنِي لأكرمتك إذا لم يَضِعْ عندي حق زيارتك"[5]، وقال ابن يعيش: "فإذن جواب لقوله: "لوكنت من مازن" على سبيل البدل من قوله: "لم تستبح إبلي" وجزاء من فعل المستبيح"[6]، و اعتبر المرزوقي(ت421هـ) أن جواب إذن يمين مقدَّر، وأجاز المرزوقي أن تكون أيضًا جوابًا لـ(لو)، حيث قال المرزوقي: "اللام في(لقام) جواب يمين مضمرة، والتقدير: إذًا واللهِ لقام بنصري. فإنْ قيل: فأين جواب لو كنت؟ قلت: لم تستبح إبِلي. وفائدة" إذًا" هو أن هذا أخرج البيت الثاني مُخرَج جواب قائل قال له: ولو استباحوا ماذا كان يفعل بنو مازن؟ فقال: إذًا لقام بنصري"[7]، وجوَّز المرزوقي أن تكون (إذن لقام) جواب لو، حيث قال: "ويجوز أن يكون أيضًا إذًا لقام جواب(لو)، كأنه

(1)خزانة الأدب(447/8)،ويُنظر مغني اللبيب ص(15-16).
(2)سورة الإسراء، الآية:73.
(3)سورة المؤمنون، الأية:91.
(4)معاني القرآن، للفراء(274/1).
(5) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص(16-17).
(6)شرح المفصل(128/5).
(7)شرح الحماسة ص(22).

أجيب بجوابين. وهذا كما تقول: لو كنت حُرًا لاستقبحت ما يفعله العبيد إذن لاستحسنت ما يفعلُه الأحرار"[1].

وقال أبو حيان(ت745هـ):"وإذا أتى بعد(إذن) الماضي مصحوبًا باللام نحو قوله تعالى:﴿إِذاً لَّأَذَقْنَاكَ﴾[2] فالذي يظهرُ أن ذلك جوابُ قسم مقدر قبل(إذن) فلذلك دخلت اللام على الماضي"[3].

وناقش البغدادي هذه المسألة، واعتبر أن جملة (لقام) جواب (إذن) حيث قال البغدادي: "إنَّ إذن متضمنة لمعنى الشرط على ما حققه. وإذا كانت بمعنى الشرط الماضي جاز إجراؤها مجرى لو في إدخال اللام في جوابها كما في البيت، فجملة لقام إلخ جواب إذن، كأنه قِيلَ: ولو استباحوا إبلي مع كوني من بني مازن لقام بنصري... الخ"[4].

رأي ابن هشام في كتبه:

اعتبر ابن هشام أن إذن حرف جواب، حيث قال في كتابه مغني اللبيب: "الأكثر أن تكون جوابًا لإن أو لو مقدرتين أو ظاهرتين"، أما عن جواب إذن لقام فقد قال: "إذن لقام بنصري" بدل من "لم تستبح"، وبدل الجواب جواب"[5].

باب جوازم الفعل المضارع.

المسألة الثانية والثمانون: الفصل بين لم ومجزومها للضرورة.

من المعلوم أن لم تأتي بعد الفعل المضارع مباشرة، ولكن قد يفصل بين لم والفعل للضرورة الشعرية، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر ذي الرمة[6][الطويل]:

فَأَضْحَت مَغَانِيهَا قِفَارًا رسومُها كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهلٍ مِن الوَحْش تُؤهَلِ

(1)شرح الحماسة ص(23).
(2)سورة الإسراء، الآية:75.
(3)ارتشاف الضرب ص(1655).
(4)خزانة الأدب(447/8).
(5)مغني اللبيب ص(15-16).
(6)ديوان ذي الرمة ص(227).

وقال البغدادي :"على أنَّ لم قد فُصلت في الضرورة من مجزومها؛ فإنَّ الأصل: كأن لم توهل سوى أهلٍ من الوحش"[1]، ثم ذكر رأي ابن هشام في الخزانة فقال: "كذلك صنع ابن هشام في المغني، قال: وقد تُفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف"[2].

التوضيح والتحليل:

ففي قوله:(كأن لم ...تُوهَل) فصل بين لم ومجزومها بالظرف للضرورة؛ فإنَّ لم جازمة، وقوله: توهل مجزوم بها، وقد فُصل بينهما بقوله: سوى أهل من الوحش[3]، ذهب النحاة إلى أنه يتم الفصل بين لم ومجزومها للضرورة الشعرية، كما في البيت، قال ابن عصفور:" يُريدُ: كأن لمْ توْهل، فقدم الظرف والمجرور وفصل بهما بين لم ومجزومها، وهو "توهل" وجميع ذلك لا يجوز الفصل بينه وبين الفعل في سعة الكلام"[4].

وذهب إلى أن الفصل بين لم ومجزومها للضرورة الشعرية أيضاً ابن مالك، والرضي، وأبو حيان، والمرادي، وابن عقيل، والسيوطي، والشنقيطي[5].

رأي ابن هشام في كتبه:

ذكر ابن هشام رأيه في مسألة الفصل بين لم ومجزومها في كتابه مغني اللبيب فقط، فقال: وقد تُفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف"[6]، كقول الشاعر[7][الطويل]:

فَأَضْحَت مَغَانِيهَا قِفَارًا رسومُها كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهلٍ مِن الوَحْش تُؤْهَلِ

اتفق أكثر النحاة على أنَّ الفصل بين لم ومجزومها للضرورة الشعرية.

---

(1) خزانة الأدب(5/9).
(2) المصدر السابق(5/9)، وينظر مغني اللبيب(308).
(3) المقاصد النحوية(1940/4).
(4) ضرائر الشعر(203).
(5) يُنظر رأي النحاة في المسألة في؛ شرح التسهيل(65/4)، وشرح الرضي(82/4)،وارتشاف الضرب(1860)،والجنى الداني ص(269)،وهمع الهوامع (446/2)، والدرر اللوامع(175/2).
(6) مغني اللبيب ص(308).
(7) ديوان ذي الرمة ص(227).

المسألة الثالثة والثمانون: أصل مهما واستعمالها.

المشهور في مهما أنه اسم من أسماء الشرط[1]، وذكر ابن مالك إلى أنها قد ترد ظرفًا[2]، والخلاف في هذه المسألة هو أصل مهما، نحو قول: عَمْرو ابن مِلْقَط[3][السريع]:

مَهْمَا لِيَ اللَيْلَةَ مَهَمَا لِيَه أَودَى بِنَعلَيَّ وَسِربَالِيَهْ

قال البغدادي: على أنَّ مهما فيه بمعنى الاستفهام[4]، ثم قال: اختار ابن هشام التوجيه الأوَّل في المغني في رد ما قاله الشارح المحقق[5].

ومن الشواهد على اسمية مهما قول الشاعر[6][البسيط]:

وَإِذَا سُدته سُدت مِطواعةً ومَهْمَا وُكِلْت إِلَيْهِ كَفَاهُ.

قال البغدادي: "على أنَّ مهما اسمٌ، بدليل رجوع الضمير إليه، وهو الهاءُ من كفاه والضمير لا يرجع إلا إلى الاسم، وأما الضمير في إليه فراجع إلى الممدوح"[7].

التوضيح والتحليل:

تعددت آراء النحاة في أصل استعمال مهما، فمن النحاة من ذهب إلى أنها اسم استفهام، ومنهم من ذهب إلى أنَّ أصلها مَامَا، وأبدلت ألف الأولى إلى هاء لتصير(مهما)، ومنهم من ذهب إلى أن أصلها مه بمعنى اسكت.
فقد ذكر ابن الحاجب ثلاثة أوجه في أصل مهما:

الوجه الأول: يجوز أن يكون في (مه) من قوله: مهما لي الليلة، اسم فعل بمعنى اسكت، والوجه الثاني: أن يكون أصلها مَامَا، كررت ما الاستفهامية للتأكيد اللفظي فقلبت ألفُ الشرطية في قولهم: مهما، وهي عند الأكثرين أصلها مَامَا، وليس ذلك

(1) الجنى الداني ص(609).
(2) التسهيل ص(236).
(3) نُسب إلى عَمْرُو بنْ مِلْقَطٍ في؛ الجامع الصغير ص(214)، وشرح ابن عقيل(136/3)، وارتشاف الضرب ص(1702)،و نوادر اللغة ص(267).
(4) خزانة الأدب(18/9).
(5) المصدر السابق(19/9)،ويُنظر مغني اللبيب ص(369)
(6) ديوان الهذليين، للمتنخِّل: واسمه مالك بن عويمر بن عثمان ص(30).
(7) خزانة الأدب(26/9).

بقياس، وإنما هو حمل لفظ العربي على ما يحتملُه مما هو من جنس كلامهم. والوجه الثالث: ويجوز أن يكون ما الأولى قُدِّر الوقف عليها فقلبت ألفُها هاء ثم أُجريَ الوصل مجرى الوقف، والوجه الأول أوجه وأوضح[1].

اختار الخليل الوجه الثاني، في أنَّ أصلها مَامَا وقال الخليل: استقبحوا أن يكرّروا لفظًا واحدًا فيقولوا: مَامَا، فَأبدلوا الهاء من الألف التي من الأُولى، و يجوز أن يكون مَهْ فإذ ضُمَّ إليها مَا"[2]، وتبعه أبو علي الفارسي: يريد مه في مهما التي يرى الخليل أصلها مَامَا قُلبت ألفها هاء[3].

وقال الزجاج: "قالوا: جائز أن تكون مَهْ بمعنى الكف، كما تقول: مَهْ؛ أَي: أكفف، وتكون ما الثانية للشرط والجزاء ،كأنهم قالوا: -والله أعلم- اكفف ما تأتينا به من آته"[4].

قال أبو حيان:"(مهما) بمعنى(ما)،فقيل إنَّها بسيطةٌ، ووزنها: فَعْلَى وألفها إمَّا للتأنيث: وإمَّا للإلحاق وزوال التأنيث، ويختار فيها البساطة"[5].

رأي ابن هشام في كتبه:

اعتبر ابن هشام في أوضح المسالك أنَّ مهما اسم على الأصح،[6] لعود الضمير إليها[7]في**قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾**[8].وذكر في كتابه مغني اللبيب أنَّ معنى مهما الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك**(9)**واستدلوا عليه بقول الشاعر[10][السريع]:

مَهْمَا لِيَ اللَيْلَةَ مَهمَا لِيَه أَودَى بِنَعلَيَّ وَسِربَالِيَهْ

(1) يُنظر أمالي ابن الحاجب(2/658-659).
(2) الكتاب(3/60).
(3) مختار التذكرة ص(437).
(4) معاني القرآن، للزجاج(2/369).
(5) ارتشاف الضرب ص(1863).
(6) أوضح المسالك(4/205).
(7) مغني اللبيب ص(367).
(8) سورة الأعراف الآية:132.
(9) رأي ابن مالك في شرح التسهيل(4/69).
(10) مَرَّ ذكره في البحث ص(196).

فزعموا أنَّ مهما مبتدأ، ولي الخبر، وأعيدت الجملة توكيدًا، وأودى بمعنى هلك، ونعلي فاعل، والباء زائدة مثلها في قوله تعالى:﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1]ولا دليل في البيت لاحتمال أنَّ التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهامًا بما وحدها[2].

والراجح ما ذهب إليه ابن هشام في أنَّ مهما اسم استفهام؛ وذلك لأن الضمير يعود إليها، وأن مهما تعتبر بسيطة غير مركبة، فالبساطة أصل، والتركيب فرع، والأصل مقدم على الفرع.

المسألة الرابعة والثمانون: حذف فعل الشرط وجوابه معًا.

إنَّ المكسورة: تكون حرف للشرط، فتجزم فعلين مضارعين، أحدهما هو وفعل الشرط، والثاني هو الجزاء، هذا هو الأصل فيها، وفي أدوات الشرط[3]، وقد يُحذفان فعل الشرط والجواب مع إنْ دون سائر الأدوات، واختصت بذلك لأنها أُمْ الباب، ولأنه لم يرد في غيرها[4]، ومن الشواهد على حذف فعل الشرط وجوابه معًا قول الراجز رؤبة بن العجاج[5][الرجز]:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَت وإِنْ

الشاهد في قوله:(قالت: وإنْ) حيث حذف فيه الشرط والجزاء معًا؛ لأن التقدير: وإنْ كان فقيرًا معدِمًا قبلته[6]، و قال البغدادي: "على أنَّ فيه حذف الشرط والجزاء معًا لضرورة الشِّعْر، والتقدير: وإنْ كانَ كذلك رضيتُه أَيْضًا"[7]، أورده ابن هشام في فصل الحذف من المغني ولم يخصُصْه بالشعر، وأَمَّ إنْ الأُولى فإنَّما حُذف منْها جَوابُها، والتقدير: وإنْ كَانَ فَقِيرًا أَترضينَ به، لأنَّ كان شرطها، واسمها فيها يَعُود إلى بَعلٍ في بيت مُقَدَّم[8].

---

(1)سورة النساء،الآية:79.
(2)مغني اللبيب ص(369).
(3)رصف المباني ص(104).
(4)همع الهوامع (464/2).
(5)نُسب إلى رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص(186)،و رصف المباني ص(106)،وارتشاف الضرب ص(2426)،و المساعد تسهيل الفوائد(17/3)،والمقاصد(169/1)،وشرح التصريح(30/1)،وشرح الأشموني(15/1)، والدرر اللوامع(192/2).
(6)المقاصد النحوية(1929/4).
(7)خزانة الأدب(14/9-15).
(8) المصدر السابق(16/9)،يُنظر مغني اللبيب ص(724).

التوضيح والتحليل:

ذهب النحاة إلى أن فعل الشرط وجوابه يُحذف بعد إنْ الشرطية، وذلك نحو قول الراجز [1]:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَت وإِنْ

فحذف فعلي: الشرط والجواب بعد إنْ، ولم يجيء ذلك في غير إنْ من أدوات الشرط، وسبب ذلك أنها أم أدوات الشرط، فجاز فيها من التصرف، ما لم يجز في غيرها[2]، واعتبر أبو حيان أنَّ حذف فعلي الشرط والجزاء بعد إنْ، ولا يكون في غيرها من أدوات الشرط[3]، واعتبر ابن الناظم أنَّ الحذف خاص بالشعر، قد يُحذف الشرط والجوابُ معًا، وَتَبْقى الأداةُ وحدَها، وإنْ دَل عليها دليل، وذلك خاص بالشعر للضرورة[4].

استشهد به الشنقيطي على أنَّ حذف الشرط والجزاء بعد إنْ، لأنها أُمْ الباب ؛أي: وإنْ كان كما تصفين فزوّجنيه، وكذلك قال: المالقي، وابن عقيل[5].

رأي ابن هشام في كتبه:

قال ابن هشام في أوضح المسالك: "يجوز حذف ما علم من شرط أنْ كانت الأداة إنْ مقرونة بلا، وما عُلم من جواب"[6]، وقال في مغني اللبيب: في أن حذف الكلام بجملته يكون بعد إنْ الشرطية، وأورد البيت السابق [7].

إنَّ فعل الشرط وجواب الشرط يُحذفان بعد إنْ الشرطية، مع وجود دليل على الكلام المحذوف.

---

(1) مرَّ ذكره في البحث ص(198).
(2)ضرائر الشعر ص(185).
(3) ارتشاف الضرب ص(1426).
(4)شرح ابن الناظم ص(502).
(5)الدرر اللوامع(192/2)،وينظر رصف المباني ص(106)، والمساعد في تسهيل الفوائد(170/3).
(6)أوضح المسالك(214/4).
(7)مغني اللبيب ص(724).

المسألة الخامسة والثمانون: لام الأمر حذفها وبقاء عملها.

لام الأمر وتسمى لام الطلب: هي اللام المكسورة الداخلة على المضارع في مقام الأمر والدعاء[6] نحو قوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾[2]، ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[3]، فإذا أسند الفعل إلى غير الفاعل المخاطب لزمت اللام، نحو: لِيَقُمْ زَيْدٌ، ولا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر، خلافًا للمبرد الذي منع ذلك[4]، وذلك كقول الشاعر[5][الوافر]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسك كلُّ نفسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِن شيءٍ تَبَالَا

الشاهد فيه: "تفدِ" حيث حُذف منه لام الأمر، إذ أصله لتفد، وبعد الحذف لم يذهب عمله، وحذف لام الأمر، وإبقاء عملها لا يجوز في الشعر[6].

قال البغدادي: "على أنَّه جاءَ في ضرورة الشّعر حذفُ لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب، والتقدير: يا محَّمد لتَفْدِ نفسَك كلُّ نفس[7]"،ثم قال البغدادي: "حذا ابن هشام في المغني هذا الحذو وقال: وهذا الذي منعه المبّرد أجازه الكسائي في الكلام، بشرط تقدم قُلْ، وجعل منه **قوله تعالى:**﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ ﴾[8]؛أي: ليقيموا"[9].

التوضيح والتحليل:

اتفق النحاة إلى أنَّ حذف لام الأمر من الفعل، مع بقاء عملها بأنه يجوز للضرورة الشعرية، قال سيبويه: واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفُها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنهم شبَّهوها بأنْ إذا أعملوها مضمرةً، واعتبر أن هذا الحذف من أقبح الضرورات،

(1)شرح ابن الناظم ص(491).
(2)سورة الطلاق الآية:7.
(3)سورة الزخرف الآية:77.
(4)ارتشاف الضرب ص(1855-1856)،يُنظر رأي المبرد في المقتضب(131/2).
(5) لم يُعرف قائله، ونُسب إلى الأعشى، وأبي طالب، وحسان وليس في دواوينهم في؛أمالي ابن الشجري، (150/2)،والانصاف ص(531)، ونُسب إلى أبي طالب في شرح شذور الذهب ص(239)، وله وللأعشى في خزانة الأدب(11/9)،وقائله مجهول في المقاصد النحوية ص(1906).
(6)المقاصد النحوية ص(1907).
(7)خزانة الأدب(11/9).
(8)سورة ابراهيم، الآية:31.
(9)خزانة الأدب(13/9).

لأن الجازم أضعف من حروف الجر، وحرف الجر لا يضمر[1]، وتبعه ابن خروف الإشبيلي في أنَّ حذف اللام في الشعر ضرورةً، وهو ضعيف[2]، فقد اضطره الوزن إلى حذف اللام، لأن تبقية الجزم يدلُّ على أنَّ ثَمَّ جازِمًا، وقال بعضهم: وهو خبر يُراد به الدعاء، وأصله: تَفْدِى نفسك كلُّ نفْسٍ[3]، وزعم الكوفيون وأبو الحسن الأخفش أنَّ لام الطلب حُذفت حَذفًا مستمرًا في، نحو: قم واقعد، وأن الأصل لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة[4].

قال ابن عصفور: "ومنه إضمار الجازم وإبقاء عمله، وهو أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله، لأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء"[5]، وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب: اعلم أنَّ هذه اللام الجازمة لا تُضمر إلا في ضرورة الشعر، كما أن حرف الجر لا يُحذف إلا في الضرورة[6]، وقال ابن مالك: أن لام الأمر تلزم في النثر فعل غير الفاعل المخاطب، وهو فعل الغائب أو المتكلم، كقولك: ليقم زيد، وقوله –صلى الله عليه وسلم–: "قوموا فلأصل لكم"[7]، فاللام في كل هذا واجبة الذكر، ولا يجوز حذفها في مثله إلا في الشعر، فيجوز حذف اللام وجزم الفعل بها مضمرة لاضطرار أو دونه"[8].

واعتبر ابن أبي الربيع أن حذف الجازم لم يأتِ إلا في الشعر[9]، وقال المالقي: "إنَّ حكم حذف الجازم مع عدم الحذف حكم الخافض للعلة المذكورة؛ فإنْ حُذِفَ، وأبقى الجزم فبابه الضرورة"[10]، واعتبر الدماميني أنَّ حذفها مخصوص بالشعر[11]، وكذلك استشهد به الشنقيطي على جواز حذف لام الأمر في الشعر فقط[12].

---

(1)الكتاب(8/3).
(2)شرح جمل الزجاجي، ابن خروف الإشبيلي(858/2).
(3) أمالي ابن الشجري(150/2).
(4)الإنصاف(526/2).
(5)ضرائر الشعر ص(149).
(6)سر صناعة الإعراب ص(390).
(7)صحيح البخاري ص(106) رقم الحديث(380).
(8)شرح التسهيل(4/59-60).
(9)البسيط في شرح جمل الزجاجي ص(224).
(10)رصف المباني(256).
(11)شرح الدماميني على مغني اللبيب (518/2).
(12)يُنظرالدرر اللوامع(173/2).

وكذلك الأمر في قوله تعالى: **قوله تعالى:﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ ﴾**[1]، قال ابن الناظم: "يجوز أن تُحذف ويبقى جزمها، وأمَّا حذف لام الأمر في (يقيموا)، فالجزم فيه بجواب الأمر، لا باللام المقدرة، والمعنى: قُل لعبادي أقيموا الصلاة يقيموا. فإن قيل: حمله على ذلك يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك"[2]، وقال الكسائي: "أراد: قُلْ لِعبادي الذين آمنوا لِيقيموا الصلاة، فحذف اللام، وهذا لا يجوز إلا الشعر[3]، وقال الفراء: "جُزمت يُقيموا بتأويل الجزاء كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا[4]. وجعل ابن مالك الحذف بعد الأمر، نحو قوله تعالى:﴿**قُل لِّعِبَادِيَ**﴾[5]بالكثير المطرد، فحذف اللام بعد قُلْ"[6].

النحويون يُجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر[7]، ويُنشدون لمتمم بن نويرة:[8][الطويل].

عَلَى مِثلِ أَصْحَابِ البعوضةِ فاخمشي لكِ الويلُ حُرَّ الوجه أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

ومنع المبرد إضمار اللام وبقاء عملها في الشعر، حيث قال: "فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنَّ عَوامل الأَفعال لا تُضْمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نَظير الخفض في الأسماء، ولكنَّ بيت متمم حُمِلَ على المَعْنى؛ لأنه إذا قال فاخمشي فهي في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على الأول[9].

وللعلماء في تخريج كلمة(يبكِ) وجهان، الوجه الأول: إنَّ يَبْكِ مجزوم بلام أمر مَحْذوفة، وَأَصل الكلام (أو ليبكِ) فَحَذفَ لام الأمر وأبقى عملها، وبهذا يستدل الكوفيون على حذف الجزم مع بقاء عمله واقع في كلام العرب. والوجه الثاني:(يبكِ) مجزوم حملًا على معنى (فاخمشي)؛لأنَّ فعل الأمر أصله فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام

(1)سورة إبراهيم، الآية:31.
(2)يُنظرشرح ابن الناظم ص(492).
(3)المسائل المنثورة ص(168).
(4)معاني القرآن(77/2).
(5)سورة إبراهيم، الآية:31.
(6)شرح الكافية الشافي، لابن مالك(1596/3).
(7)الأصول في النحو(174/2).
(8)ديوان مالك، ومتمم ابنا نويرة اليربُوعي ص(84).
(9)المقتضب(131/2).

الطلب، وكأنه قال: "على مثل أصحاب البعوضة فلتخمشي وجهك أو يبكي من بكى، فالبصريون يرون أنه أيسر طريقًا من الوجه الأول؛ لأنه يُخلصهم من استشهاد الكوفيين بالبيت، ويبقى لهم ما أصلوه من القاعدة التي تقول: إنّ حذف حروف الجزم وبقاء عملها لا يجوز؛ لأنها عوامل ضعيفة"[1].

وقال الأخفش في معاني القرآن: "وقد زعموا أنَّ الَّلام قد جَاءَتْ مُضْمَرة، ويريد: لتَفْدِ؛ وهذا قبيحٌ، وقال" اتقِ اللَّه امْرُؤٌ فَعَلَ كَذا وكذا، فاللفظ يجيئ كثيرًا مخالفًا للمعنى"[2].

رأي ابن هشام في كتبه:

ذهب ابن هشام إلى أنَّ اللام تُحذف في الشعر، ويبقى عملها، كقول الشاعر[3][الوافر]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسك كلُّ نفسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِن شيءٍ تَبَالَا

ومنع المبرد حذف اللام، وإبقاء عملها حتى في الشعر، وأمَّا قوله[الطويل][4]:

عَلَى مِثلِ أَصْحَابِ البعوضةِ فاخمشي لكِ الويلُ حُرَّ الوجه أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

فهو على قُبحه جائز، لأنه عطف على المعنى إذا اخمشي ولتخمشي لمعنى واحد، وهذا الذي منعه المبرد في الشعر وأجازه الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقديم قُلْ.وجعل منه قوله تعالى:﴿ **قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ** ﴾[5]؛أي: ليقيموا[6] .

قال في شرح شذور الذهب: "فهو مقرون بجازم مُقَّدَّر، وهو لام الدعاء، وقوله تَبَالَا أصله وَبَالَا فأبدل الواو تاء، كما في وُرَاثٍ وَوُجاةٍ: تُرَاث، وتُجَاه"[7].

(1)الإنصاف(2/532-533).
(2)معاني القرآن ص(82-83).
(3)مرَّ ذكره في البحث ص(200).
(4)مرَّ ذكره في البحث ص(202).
(5)سورة إبراهيم الآية:31.
(6)مغني اللبيب ص(247-248)،يُنظر رأي المبرد في المقتضب(2/131).
(7)شرح شذور الذهب ص(139).

اتفق أكثر النحاة على أنَّ لام الأمر تُحذف، ويبقى عملها، وذلك في الشعر فقط، بخلاف المبرد الذي منع حذف لام الأمر حتى في الشعر.

لولا

المسألة السادسة والثمانون: إضمار الفعل بعد لولا.

إنَّ لولا حرف وُضِع لمعنيين، أحدهما :التحضيض، والآخر: امتناعُ الشيء لوجود غيره. فالموضوع للتحضيض مختصٌّ بالفِعل، ماضيًا ومستقبلًا، تقول: لولا أكرمتَ زيدًا، ولولا تُكرمُ جعفرًا[1]، وكما جاء في التنزيل:﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾[2]،﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ ﴾[3] وقول جرير[4][الطويل]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

قال البغدادي:" على أنَّ الفعل قد حُذف بعد(لولا) بدون مفسِّر: أي لولا تعدّون"[5]، وقال البغدادي: "خالفهم ابن هشام في المغني، فجعلها للتوبيخ والتنديم وتختصُّ بالماضي، وقال:" الفعل مضمر، أي لولا عددتم. وقولُ النحويّين: لولا تعدّون، مردودٌ، إذ لم يُرد أن يحضَّهم على أن يعُدُّوا في المستقبل، بل المرادُ توبيخهم على ترك عدِّه في الماضي. وإنما قال تعُدون على حكاية الحال، فإن كان مراد النحويين مثلَ ذلك فحسن"[6].

التوضيح والتحليل:

ذهب النحاة إلى أنَّ لولا حرف تحضيض، حذف الفعل بعدها لأنها تختص به، قال المبرد: لولا هذه لا يليها إلا الفعلُ لأنها للأمر والتحضيض مُظْهَرًا أو مُضْمَرًا كما قال جرير[7][الطويل]:

---

(1)أمالي ابن الشجري(509/2).
(2)سورة التوبة، الآية:122.
(3)سورة المائدة، الآية:63.
(4)ديوان جرير ص(265).
(5)خزانة الأدب(56/3).
(6)المصدر السابق(56/3)،ويُنظر مغني اللبيب ص(303-304).
(7)ديوان جرير ص(265).
(8)الكامل في اللغة والأدب(338/1).

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

أي: هَلَّا تَعُدُّونَ الكَمِيَّ المقَنَعَا[8].

وأجاز ابن الشجري حذف الفعل بعد لولا، إذا دلَّ عليه دليلُ حالٍ، أو دليل لفظٍ، فدليل الحال كقولك لمن تراه يُعطِي: هلَّا زيدًا، تُريد: هلَّا تُعطِي زيدًا، ودليل اللفظ كقوله: لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا أراد: لولا عددتم أو تَعُدُّون الكَمِيَّ[1]، وكذلك قدره أبو علي الفارسي في (باب الحروف التي يحذف بعدها الفِعلُ وغيره)، وقال: "الناصب للكمِيَّ الفعل المرادُ بعد "لولا"، وتقديره: لولا تَلْقَوْنَ الكَمِيَّ، أو تُبادِرُون، أو نحو ذلك، إلّا أن الفِعلَ حُذِفَ بعدَها؛ لدلالتها عليه"[2].

وقال الرضي: "وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء انفاقًا منهم، وقد يقدر الفعل بعدها، إمَّا مفسَّرًا كما في قولك: هلا زيدًا ضربته، أو غير مفسَّر كما في قوله: لولا الكميَّ المقنعا؛أي: لولا تعدون"[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

خالف ابن هشام النحاة، وذهب إلى أنَّ لولا للتوبيخ والتنديم، وتختص بالماضي نحو قوله تعالى:﴿ **لَوْلاَ جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء** ﴾[4]،وقوله[5][الطويل]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

إلا أنَّ الفعل أضمر؛ أي: لولا عددتم، وقول النحويين "لولا تعدون" مردود؛ إذ لم يُرِدْ أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عدِّه في الماضي، وإنما قال" تعدون" على حكاية الحال؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن[6].

(1)أمالي ابن الشجري(1/425-426).
(2)كتاب الشعر ص(57).
(3)شرح الرضي(1/470).
(4)سورة النور، الآية:13.
(5)ديوان جرير ص(265).
(6)مغني اللبيب ص(303-304).

والـراجح: أنَّ لـولا يُضـمر الفعـل بعـدها، لوجـود دليـل علـى المحـذوف، وأنَّ لـولا معناهـا التحضـيض، وإنهـا تخـتص بالفعـل الماضـي والمضـارع، والتقـدير: لـولا تعـدون الكمـي؛ أي: حضـهم أن يعـدوا للمسـتقبل، وبمـا أنـه حضـهم علـى الإعـداد للمسـتقبل، يعنـي أنه يحضهم كذلك على ترك الماضي.

المسألة السابعة والثمانون: التأريخ بالليالي والأيام.

في هذه المسألة استشهد البغدادي بقول النابغة الجعدي[1][الطويل]:

فَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تَضِيفُ وَتَجْأَرَا

قـال البغـدادي: "علـى أنَّ العـدد المميَّـز بمـذكَّر ومؤنـث معًـا المفصـول بينـه وبينهمـا بلفـظ بـينَ أَو مـن، أو بـالمجموع، إن كـان المميِّـزان يومًـا وليلـة، فالغلبـة للتأنيـث، فإنَّـه اعتبـر جانـبَ المؤنَّـث فـذكَّر عـدده. وإن كـان المميِّـزان غيـر يـوم وليلـة فالغلبـة للتـذكير"[2]، ونقـل البغـدادي رأي ابـن هشـام (فـي المغنـي) بقولـه: قـالوا: يغلَّـب المؤنَّـث علـى المـذكَّر فـي مسـألتين: إحـدهما ضـبُعان فـي تثنيـة ضَـبُع للمؤنَّـث وضِـبْعان للمـذكَّر، إذ لـم يقولـوا ضِـبْعانان، والثانيـة التـأريخ، فـإنَّهم أَرَّخـوا باللَّيـالي دون الأَيـام، وذكـر ذلـك الزَجَّـاجيُّ وجماعـة، وهـو سـهوٌ، فـإنَّ حقيقـة التغليـب أن يجتمـع شـيئان فيجـرى حكـم أَحـدهما علـى الآخـر، ولا يجتمـع الليـل والنهـار، ولا هنـا تعبيـرٌ عـن شـيئين بلفـظ أحـدهما، وإنمـا أَرخـت العـربُ باللَّيـالي لسـبْقها، إذ كانـت أَشـهرهم قمريَّـة، والقمـر إنَّمـا يطلُـع لـيلا، وإنَّمـا المسـألة الصـحيحة قولـك: كتبتـه لـثلاثٍ بـين يـوم وليلـة، وضـابطه أن يكـون معَنَـا عـددٌ مميَّـز بمـذكَّر كلاهما ممَّا لا يعقل، وفُصِلا من العدد بكلمة بين[3].

التوضيح والتحليل:

إنَّ المؤنـث يُغلـب علـى المـذكر، وذلـك بعـد الأيـام والليـالي، فقـد اكتفـى سـيبويه بالليـالي عـن الأيـام قـال سـيبويه: وتقـول: سـار خَمْـسَ عَشْـرةَ مِـنْ بَـيْنِ يـومٍ وليلـةٍ؛ لأنـك ألقيـت علـى

(1)ديوان النابغة الجعدي ص(61).
(2)خزانة الأدب(407/7)،يُنظر مغني اللبيب ص(736).
(3)خزانة الأدب(412/7-413).
(4)الكتاب(563/3).

اللّيـالي ثـم بيَّنـت فقلـت: مِـنْ بَـيْنِ يـومٍ وليلـةٍ. الا تـرى أنـك تقـول: لِخمْـسٍ بَقِـينَ أو خَلَـوْنَ ويَعلـمُ المخاطَـب أنَّ الأيـام قـد دخلـت فـي الليـالي. فـإذا أَلقـى الاسـمُ علـى الليـالي اكتُفـي بـذلك عـن الأَيَّام، وإنَّمـا قولـه: "مـن بـين يـوم وليلـة" توكيـدٌ بعـد مـا وقـع علـى الليـالي، لأنـه قـد عُلم أنَّ الأَيام داخلةٌ مع الليالي[4].

وأوجب الفراء تذكير العدد فيها لتأنيث المؤنث، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ **يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** ﴾[1] قال و(عشرا) ولم يقل:(عشرة)وذلك أنَّ العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلَّبوا عليه الليالي حتى إنهم ليقولون: قد صمنا عشرا من شهر رمضان لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام، فإنْ اختلطا فكانت ليالي وأيامًا غلَّبت التأنيث، وأمّا المختلِط فقول الشاعر: أقامت ثلاثًا بين يومٍ وليلة، فقال ثلاثًا وفيها أيام، وأنت تقول: عندي ثلاثة بين غلام وجارية، ولا يجوز ها هنا ثلاث؛ لأن الليالي من الأيام تغلِب الأيام[2]، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب: "عَدَدُ الليالي والأيام بالنسبة إلى مَا مَضَى من الشهر أو السنة وإلى ما بَقِيَ منها، فَإِنْ ذَكَرْتَ الليالي، والأيام بالنسبة إلى السنة أو الشهر، وَذَكَّرْتَ العددَ كان على جنسه من تذكير وتأنيث فَتَقُول: فتقول سِتُ من شَهْرِ كذا خمس ليالٍ أو خَمْسَةَ أيامٍ، وإنْ لَمْ تُذَكّر المعدود، فالعرب تستغني بالليالي عن الأيام فتقول: كَتَب لثلاثٍ خَلَوْنَ مِنْ شَهْرِ كذا، وَلَيْسَ مِنْ تغليب المؤنث على المذكر خلافًا لقوم مِنْهُم الزجاجي"[3]، حيث قال الزجاجي: "اعلم أنَّ التاريخ محمولٌ على الليالي دونَ الأيام، لأنَّ أولَ الشهرِ ليلة. فلو حُمِلَ على الأيام لسقطت من الشهر ليلة، فتؤنث التاريخ لِمَا ذكرت لك. فتقول:" كَتَبْتُ لِخَمْسٍ خَلَوْنَ من الشَّهْر، وَلِسِتٍّ خَلَوْنَ مِنَ الشَّهْرِ"، فيقع التاريخ على الليالي دون الأيام، لأنَّ الأهلَّة فيها، وقد عُلِمَ أنَّ مع كل ليلة يومًا، وليس في العربية موضع يُغَلَّبُ فيه المؤنث على المذكر إلا في التأريخ"[4]،وقال ابن مالك في شرح التسهيل: "لاريب أنَّ أول الشهر ليلة، وآخره يوم. وقد علم أن لكل ليلة يومًا يتلوها، فلذلك استغنى في التاريخ بالليالي عن الأيام. فإذا قيل كتب لخمس خلون، فمعناه لخمس ليال خلون، فقصدت الليالي وسكت عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها[5]. وقال الحريري في درة الغواص: "متى اجْتَمَعَ

(1)سورة البقرة، الآية:234.
(2)معاني القرآن، للفراء(151/1).
(3)ارتشاف الضرب ص(774).
(4)الجمل في النحو ص(145).
(5)شرح التسهيل(410/2-411).

المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ غَلَبَ المُذَكَّرِ على المُؤنَّثِ لأَنَّه هو الأَصْلُ والمُؤنَّثُ فَرْع عليه إلا في مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهما أَنَّك متى أَرَدْتَ تَثْنِيَةَ الذَّكَرِ والأُنْثَى منَ الضِّباعِ قلتَ ضَبُعانِ فَأَجْرَيْتَ التّثْنِيَة على لفظِ المؤنَّثِ الذي هو ضَبُع لا على لفظ المذكر الذي هو ضِبْعان، والموضع الثاني: أنهم في بابِ التأريخ أَرَّخُوا باللَّيالِي دُونَ الأَيَّامِ، وإِنَّما فَعَلوا ذلك مُراعاةً لِلْأَسْبَقِ والأَسْبَقُ منَ الشَّهْرِ لَيْلَتُهُ ومن كلامهم سِرْنا عَشْرًا من بين يَوْمٍ ولَيْلةٍ"[1].

عَدَّ الرضي أنَّ الغلبة للأسبق فإن كان المذكر من المميزين عاقلًا، سواء كان المؤنث عاقلًا، أو، لا، فالاعتبار بالمذكر، نحو: خمسة عشر امرأة ورجلًا، لاحترام التذكير المقارن للعقل؛ وإنْ لم يكن المذكر منهما عاقلًا، فالاعتبار بأسبقهما نحو: ثلاثة عشر جملًا وناقة وأربعة عشر بيتًا وصُفَّة وأربعة وعشرون يومًا وليلة[2].

وقال الزجاج: ومعنى قوله عزَّ وجلّ:(وَعَشرا)يدخل فيه الأيام، زعم سيبويه أنك إذا قلت(لخمسٍ بَقِينَ) فقد علم المخاطب أَن الأَيام داخلة مع الليالي، وزعم غيره أَن لفظ التأْنيث مغلَّبٌ في هذا الباب[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

وقال ابن هشام (في المغني) فقط بقوله: "قالوا: يغلَّب المؤنَّث على المذكَّر في مسألتين: إحدهما ضبُعان في تثنية ضَبُع للمؤنَّث وضِبْعان للمذكَّر، إذ لم يقولوا ضِبْعانان. والثانية التأريخ، فإنَّهم أَرَّخوا باللَّيالي دون الأَيام، وذكر ذلك الزَجَّاجيُّ وجماعة، وهو سهوٌ، فإنَّ حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أَحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنما أَرخت العربُ باللَّيالي لسبْقها، إذ كانت أَشهرهم قمريَّة، والقمر إنَّما يطلُع ليلا، وإنَّما المسألة الصحيحة قولك: كتبته لثلاثٍ بين يوم وليلة. وضابطه أن يكون معَنَا عددٌ مميَّز بمذكَّر كلاهما ممَّا لا يعقل، وفُصِلا من العدد بكلمة بين"[4].

---

(1)درة الغواص ص(75).
(2)شرح الرضي(311/3).
(3)معاني القرآن، للزجاج (316/1).
(4)مغني اللبيب ص(736)،ويُنظر الجمل في النحو ص(145).

المسألة الثامنة والثمانون: إعمال فعيل عند سيبويه.

تُعـدُّ فعيـل مـن أبنيـة المبالغـة العاملـة، وهـي ممـا حُـول إليهـا أسـماء الفـاعلين التي من الثلاثي عن قصد المبالغة[1]، كقول ساعد بن جؤبة[2][البسيط]:

حَتَّى شَآهَا كَليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَت طِرَابًا والليلَ لم يَنَمِ

نقـل البغـدادي قـول ابـن هشـام فـي المغنـي: "رُدَّ علـى سـيبويه فـي اسـتدلاله علـى إعمـال فعيـل بهـذا البيـت، وذلـك أنَّ موهنًـا ظـرف زمـان، والظـرف يعمـل فيـه روائـح الفعـل، بخـلاف المفعـول بـه. ويوضـح كـونَ المـوهن لـيس مفعـولًا بـه أنَّ كليلًا من كلّ، وفعله لا يتعدَّ، واعتُذِر عن سيبويه بأَنَ كليلًا بمعنى مُكِلّ[3].

التوضيح والتحليل:

قـال سـيبويه: "وأجـروا اسـمَ الفاعـل، إذا أرادوا أن يبـالِغوا فـي الأمـر، مُجـراه إذا كـان علـى بنـاء فاعـلٍ، لأنـه يريـد بـه مـا أراد بفاعـل مـن إيقـاع الفعـل، إلا أنّـه يريـد أن يُحـدِّثَ عـن المبالغـة، فمـا وصـل الـذي عليـه أكثـرُ هـذا المعنـى: فَعـولٌ، وفعّـال ومفعـال، وفَعِـلٌ، وقـد جـاء فَعيـلٌ كـرحيم وعَلـيم وقَـدير وسَـميع وبَصـير، يجـوز فـيهنَّ رؤوس الرجـال وسُـوقَ الإبـل، علـى: وضـروبٌ سـوقَ الإبـل جـاز، كمـا تقول:هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا، تُضمِر وضاربٌ عمرا"[4].

قـال الرضـي: "علـى أنَّ سـيبويه قـال: إذا حُـوِّل فاعـل إلـى فعيـل أَو فَعِـل عمِـل أيضًـا، فكليـل مبالغـة "كـالّ"، ورُدَّ بـأَنَّ موهنًـا ظـرف لشـآها، ولـو كـان لكليـل أَيضًـا فـلا اسـتدلال فيـه، لأنَّـه ظـرف يكفيـه رائحـةُ الفعـل، واعتُـذِر لسـيبويه بـأنَّ كلـيلًا

(1)شرح الرضي(421/3).
(2)ديوان الهذليين ص(198).
(3)خزانة الأدب(156/8).
(4)الكتاب(110/1).

بمعنى مُكِك فموهنًا مفعوله على المجاز، ففعيل مبالغة مُفعِل لا فاعل. وفيه أنَّه قليل نادر ولا يصحُّ الاستدلال بالمحتمل مع أَنَّ هذا الاعتذار بعيد[1].

وقال الشنتمري: قال النحويون: هذا غلط من سيبويه، وذلك أن الكليل هو البرق الضعيف وفعله لا يتعدى. والمَوْهِنُ: الساعة من الليل، فهو ينتصب على الظرف، وقد خرَّج سيبويه أنَّ "كليلًا" في معنى مُكلَّ، فيصير كأنه أراد مَوْهِنًا بدوامه عليه مما يقال: أَتْعَبْتَ يَوْمَكَ، ونحو ذلك من المجاز والاتساع[2].

وذكر ابن مالك قول الشنتمري وَردَّ قائلًا: "وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه. وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدًا على أنَّ فاعلًا قد يعدل به إلى فعيل وفعِل على سبيل المبالغة، كما يعدل به إلى فعول وفعّال ومفعال، فذكر هذا البيت لاشتماله على كليل للعدل به عن كالّ"[3].

وقال المبرد: "جعل سيبويه البيت موضوعًا من (فعيل) و(فعل) بقوله: عمِل، وكليل. وليس هذا بحجّة في واحد منهما؛ لأنَّ "مَوْهِنًا" ظرف وليس بمفعول، والظرف إنَّما يعمل فيه معنى الفعْل كعمل الفعْل، كان الفعل متعديًا أو غير مُتعدٍّ"[4].

رأي ابن هشام في كتبه:

وجاء في كتابه مغني اللبيب فقط، فقال: رُدَّ على سيبويه استدلاله على إعمال فَعيلٍ بقول ساعد بن جؤية[5][البسيط]:

حَتَّى شَآهَا كَليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَت طِرَابًا والليلَ لم يَنَمِ

وذلك أنَّ موهنًا ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون المـوْهن ليس مفعولًا به أن كليلًا من كلَّ وفعله لا يتعدَّ، واعْتُذر عن سيبويه بأنَّ كليلًا بمعنى مُكل، وكأنَّ البرقُ يُكلُ الوقتَ بدوامه فيه، كما يُقال: "أتْعبتَ

(1)شرح الرضي(3/421-422).
(2)النكت(1/347).
(3)شرح التسهيل(3/80-81).
(4المقتضب(2/114).
(5)ديوان الهذليين ص(198).

يَوْمكَ" أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلًا يُعدَل إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدل به على الإعمال، وهذا أقرب؛ فإنَّ في الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة[1].

التوكيد

المسألة التاسعة والثمانون: توكيد المضارع بعد إمَّا.

إنَّ إمَّا مركبة "إنْ" الشرطية و "ما" ويَلزمُها في أكثر الأمرِ نون التوكيد، ولا تكون مكررة، كما لا يكون حرف الشرط مكررًا، كقولك: إمَّا تخْرُجَنَّ أَخْرجُ معك، وفي التنزيل قال تعالى:﴿ **وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً** ﴾[2]، وفي قوله تعالى:﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا**﴾[3]، وقد تُطرح نون التوكيد في الشعر[4]كقول الأعشى[5][المتقارب]:

فَإِمَّا تَرَيْنِى ولَّى لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

نقل البغدادي أنَّ ابن هشام قال في المغني: "يُقرب التوكيد من الوجوب بعد إمَّا. وذكر ابن جنّي أنه قُرِئَ: "﴿ **فَإِمَّا تَرَئِنَ** ﴾[6] بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله: لم يُوفونَ بالجار، ففيها شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم"[7].

التوضيح والتحليل:

تُزاد "ما" مع "إنْ" الشرطية مؤكّده، نحو قولك: إمَّا تأتني آتِك"، والأصل: "إنْ تأتني آتِك". زيدت "ما" على إنْ لتأكيد معنى الجزاء، ويدخل معها نون التوكيد، وإن لم يكن الشرط من مواضعها؛ لأن مواضعها الأمر والنهي وما أشبهها مما كان غير موجب،

(1)مغني اللبيب ص(486).
(2)سورة الأنفال،الآية:58.
(3)سورة مريم، الآية:26.
(4)أمالي ابن الشجري(127/3).
(5)ديوان الأعشى(171).
(6)سورة مريم، الآية:26،، وهي قراءة طلحة وهي قراءة شاذة ينظر(المحتسب42/2).
(7)خزانة الأدب (431/11).

وذلك نحو قوله تعالى:﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾[1]، وقد لا يجوز أن تأتي بهذه النون مع فعل الشرط [2].

كقول الشاعر[3][المتقارب]:

فَإِمَّا تَرَيْنِى ولَّى لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقول امرئ القيس[4]:

فإِمَّا تريني لا أُغَمِّضُ سَاعَةً مِنَ الليلِ إِلَّا أَنْ أَكِنَّ فَانعَسَا

وقوله:﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾[5] قال المالقي: "إمَّا هي للشرط دخلت عليها ما الزائدة للتوكيد، ولذلك انجزم ما بعدها، ودخلت النون على الفعلِ، في الآية للتوكيد مشددةً، وحذفت في البيتين النون التي للرفع للجزم"[6].

قال ابن الناظم: "وأمَّا الشرط بـ(إمَّا) فتوكيده بالنون جائز؛ قال الله تعالى:﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾[7]، وقوله تعالى:﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾[8]، وقد تخلو من التوكيد بهما[9] في قول الشاعر[10][المتقارب]:

فَإِمَّا تَرَيْنِى ولَّى لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وذهب سيبويه والفارسي إلى أنَّ تأكيد المضارع بعد إمَّا قريب من الواجب، قال سيبويه: "ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعتْ بينها وبين الفعل "ما" للتوكيد؛ وذلك لأنهم شبَّهوا ما باللام التي في لتفعلن، لمَّا وقع التوكيد قبل

(1)سورة طه،الآية:123.
(2)يُنظر شرح المفصل(5/115-116).
(3)ديوان الأعشى ص(171).
(4)ديوان امرئ القيس ص(86).
(5)سورة مريم، الآية:26.
(6)رصف المباني ص(103)
(7)سورة الأنفال، الآية:57.
(8)سورة الأنفال، الآية:58.
(9)شرح ابن الناظم ص(440).
(10)ديوان الأعشى ص(171).

الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام، وإن شئت لم تُقحم النون كما أنك إن شئت لم تجئ بها. فأمَّا اللام فهي لازمة في اليمين، فشبهوا ما هذه إذ جاءت توكيدًا قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون[1]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاء رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ ﴾[2].

وقال المبرد: "ومن مواضعها الجزاء إذا لحقت(ما) زائدة في حرف الجزاء؛ لأنها تكون كاللام التي تلحق في القسم في قولك: لأفعلنَّ، وذلك قولك: إمَّا تأتينَّي آتكِ، ومتى ما تقعدَنَّ أقعدُ، ومن ذلك قول الله عزَّ وجلّ:﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾[3]فإذا كان الجزاء بغير(ما) قُبح دخولُهما، لأنه خبر يجب آخره بوجوب أوله، وإنما يجوز دخولها الجزاء بغير ما في الشعر للضرورة"[4].

ويتبين من كلام المبرد أنه يوافق سيبويه في أنَّ المضارع يكون تأكيده قريبًا من الواجب بعد إمَّا.

رأي ابن هشام في كتبه:

ذهب ابن هشام في أوضح المسالك إلى أنَّ توكيد الفعل المضارع بعد إمَّا قريب من الواجب، وذلك إذا كان شرطًا لإنْ المُؤَكَّدَة بما، نحو:﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[5] ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[6] يكون وأمَّا ترك توكيده في الشعر وهو قليل، وقيل: يختص بالضرورة[7].

وقال ابن هشام في مغني اللبيب: "وقريبًا من الوجوب بعد إمَّا في نحو:﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ ﴾[8].وذكر ابن جني أنه قُرئ"﴿ فَإِمَّا تَرَئِنَ ﴾[9]بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد

(1)الكتاب(515/3)، ويُنظر البغداديات ص(310-311).
(2)سورة الإسراء الآية:28.
(3)سورة مريم الآية:26.
(4)المقتضب(13/3-14).
(5)سورة الأنفال الآية:85.
(6)سورة مريم الآية(26).
(7)يُنظر أوضح المسالك(96/4).
(8)سورة الأنفال الآية:85.
(9)سورة مريم الآية:26.وهي قراءة طلحة وهي قراءة شاذة وليست لحن، لثبات علم الرفع.. ينظر(المحتسب42/2).

قولـه: يَـوْمَ الصُّـلَيْفَاءِ لَـمْ يُوفُـونَ بِالجَـارِ[1] ففيهـا شـذوذان: تـرك نـون التوكيـد، وإثبـات نـون الرفع مع الجازم[2].

خلاصــة القـول: ذهـب سـيبويه ومـن تبعـه إلــى أنَّ توكيـد الفعـل بعـد إمَّـا أحسـن مـن تـرك التوكيـد، ولهـذا لـم يقـع فـي القـرآن الكـريم بعـد إمَّـا إلا مؤكـدًا، لكـنَّ تـرك التوكيـد جائزٌ سائغ غير شاذ ولا قليل[3].

(1)لم يعرف قائله، وقد ورد في المحتسب(42/2)، ومغني اللبيب307، وخزانة الأدب(3/9).
(2) يُنظر مغني اللبيب ص(375)، والمحتسب(42/2).
(3)أوضح المسالك(4/97-98)، ويُنظر الكتاب(515/3).

المبحث الثاني: آراء ابن هشام الصرفية في خزانة الأدب.

يُعدَّ علم الصرف من أهم علوم اللغة العربية، والذي يبين أهميته احتياج جميع المشتغلين بالعربية أيما حاجة، لأنَّه ميزان العربية، "وقد كان ينبغي أَنْ يُقدَّم علمُ التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفةُ ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أنْ يتركب، ينبغي أن تكون مقدَّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنَّه أُخر للطفه ودقته، فجُعل ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئةً له، حتى لا يصل إليه الطالبُ إلا وقدْ تدرَّب وارتاض القياس"[1]، أمَّا غموضه فيأتي ببعض الموضوعات الصرفية، وهي الاعلال والابدال والإدغام، وتناولتُ في البحث مسألتان في علم الصرف وهي الإبدال والإدغام.

الإبدال

المسألة الأولى: إبدال التاء إلى الكاف.

الإبدال: "هو جعل شيء مكان شيء آخر"[2]، والكاف: حرفٌ مهموس، يكون أصلًا لا بدلًا ولا زائدًا، ولكن قد يحدث إبداله من التاء إلى الكاف[3] كما في قول الراجز[4][مشطور الرجز]:

يَاابْنَ الزبَيّر طَالَمَا عَصيكا وَ طَالَمَا عنَّيكَنا إِلَيكا

لَنضرِبَنْ بِسيفنا قَفَيكا

الشاهد فيه:"(عصيكا،وعنيكنا): إبدال التاء إلى كاف لأنها أختها في الهمس"[5]، وفيها شاهد آخر(قفيكا)، "أصلها قفاكا، فأبدل الألف إلى ياء عند الإضافة إلى الكاف"[6].

---

(1)الممتنع في التصريف(30-31).
(2)لسان العرب مادة بدل(48/11).
(3)المسائل العسكرية ص(158).
(4)نُسب إلى أعرابي من حمير في الممتنع في التصريف(114/1)، وشرح الرضي(264/2)، وشرح شافية ابن الحاجب(202/3)، ومغني اللبيب ص(164)، والمقاصد النحوية(2127/4).
(5)المقاصد النحوية(2127/4).
(6)يُنظر سر صناعة الإعراب ص(208).

قال البغدادي: "على أنَّه جاء في الشعر قلب الألف ياءً مع الإضافة إلى كاف الضمير، في قوله: قفيكا، والأصل قفاكا، فأبدلت الألف ياء، وإنَّما كان سبيل هذا الشعر لأنه ليس مع ياء المتكلم؛ فإنها تقلب معه ياءً، نثرًا ونظمًا، عند هُذيل، وإنَّما قيَّد بكاف الضمير لأن السماع جاء معه"[1]، وذكر البغدادي رأي ابن هشام في المغني فقال:" ليس هذا من استعارة ضمير النصب، مكان ضمير الرفع، كما زعم الأخفش وابن مالك، وإنما الكاف بدل التاء"[2].

التوضيح والتحليل:

إنَّ في عصيكا، وعنَّيكنا، وقَفَيكا توجيهان: التوجيه الأول: إنابة ضمير الرفع وهو التاء، مناب ضمير النصب وهو الكاف، وذلك لأنَّ الفعل(عصى) يطلب فاعلًا، فأوقع الكاف موقع التاء،

التوجيه الثاني: إبدال الكاف من التاء، ليس من باب وضع ضمير موضع ضمير آخر، وإنما هو من باب إبدال حرف مكان حرف إبدالًا صرفيًا[3].

وقال ابن جني: "أبدل الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس، وكان سحيم إذا أنشد شعرًا جيِّدًا، أحَسْنكَ والله، يُريدُ أَحسنتَ، وقال الشاهد منه :عصيكا أصله عصيتا، وقفيكا: أصله قفاكا؛ فأبدل الألف ياء عند الإضافة إلى الكاف، لـ"عنيكنا" يريد عنيتنا فأبدلا تاء الخطاب كافًا"[4].

وزعم أبو علي الفارسي أنه لا يختص بالشعر، ولكنه من باب تقارُض الألف والياء ووقوع إحداهما موقع الأُخرى، ومثله بعليك، وإليك، مما هو من الحروف التي آخرها ألف تقلب ياء عند الاتصال بالضمير، والجمهور على خلافها[5]، فقال أبو على الفارسي في المسائل العسكرية: "الشاهد فيها إبدال الكاف من التاء في عصيكا، يريد عصيت؛ لأنها أختها في الهمس، وهكذا كان سحيم الحبشي إذا أنشد شعرًا، قال أحسنكَ–والله– يريد أحسنت، كما أنَّ فيها شاهدًا آخر، وهو إبدال الياء من الألف

(1)خزانة الأدب(428/4).
(2)خزانة الأدب(429/4)،يُنظر مغني اللبيب ص(165)،وشرح التسهيل(397/1).
(3)يُنظر شرح الأشموني(462/1).
(4)سر صناعة الإعراب ص(208).
(4)شرح الأشموني(462/1).

في(قَفَيكا) كما قالوا في على وإلى- عليك-وإليك، وكما أبدلت الألف منها في مثل: رأيت هذان للتقارض بينهما؛ فإن شئت قلت: أبدل من التاء والكاف، لاجتماعها معها في الهمس، وإن شئت قلت: أوقع الكاف، وإن كان في أكثر الاستعمال للمفعول- لا للفاعل، لإقامة القافية"[1].

واعتبر أكثر علماء اللغة أنَّ الاسم المقصور إذا أُضيف إلى ياء المتكلم فلغة عامة العرب على إبقاء ألفه بحالها، تقول: هواى، ورماى، وعصاى، وقفاى، ولغة هُذيل تقلب ألفه ياء، وتدغمها في ياء المتكلم. فإذا أُضيف هذا الاسم إلى غير ياء المتكلم سلمت ألفه من القلب في لغة عامة العرب؛ فقلبها في مثل هذا البيت من ضرورات الشعر[2]، بخلاف ابن مالك: "أراد عصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء"[3].

رأي ابن هشام في كتبه:

ورد في كتابه مغني اللبيب فقط، حيث وافق ابن هشام في هذه المسألة التوجيه الثاني "فالكاف بدل من التاء بدلًا تصريفيًا، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك"[4].

إنَّ ما حدث في (عصيكا، وعنيكنا، قفاكا) من إبدال التاء إلى الكاف، لغة من لغات العرب حيث قال أبو الطيب اللغوي:" وزعموا أنَّ من العرب من يُبدل التاء في جميع الكلام إذا لم تكن من نفس الكلمة نحو تاء النَّفس من قولك فعلت وصنعت، وتاء المخاطب في قولك أنت قلت[5].

(1)المسائل العسكرية ص(159).
(2)يُنظر شرح الأشموني(461/1).
(3)شرح التسهيل(397/1).
(4)مغني اللبيب ص(165)،ينظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل(397/1).
(5)الإبدال، لأبي الطيب اللغوي ص(141).

الإدغام

المسألة الرابعة: الإدغام لغة تميم، وفك الإدغام لغة الحجاز.

إنَّ الإدغام وُجِد في لغة تميم، ومنه قوله تعالى:﴿**وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[1]، وفك الإدغام على لغة أهل الحجاز، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ** ﴾[2]، ومن الشواهد على هذه اللغة قول جرير[3][الكامل]:

ذُمَّ المنَازَل بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُوْلَئِكَ الْأَيامِ

نقل البغدادي عن ابن هشام قوله:(ذُمَّ المَنَازِلَ) الأرجح فيه كسر الميم الذي هو واجبٌ إذا فك الإدغام على لغة الحجاز، ودونه الفتح للتخفيف، وهو لغة بني أسد، والضمُّ ضعيف ووجهه إرادة الإتباع[4].

التوضيح والتحليل:

إذا سكن الفعل لجزم أو بناء جاز الفك، وهي لغة الحجاز، والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب نظرًا إلى عدم الاعتداد بالعارض، فيقال: لم يَرْدُدْ، ولم يَرُدَّ، واردُدْ، ورُدَّ، فإن فكّ فواضح، وإن أدغم حرَّك الثاني في حرفَي التّضعيف تخلصًا من التقاء الساكنين[5]، وذكر سيبويه أنّ بكر بن وائل تدغم نحو: رَدَدْن، ويَرُدُدْنَ[6].

"واعلم أنَّ أهل الحجاز لا يدغمون في المضاعف الساكن لامه للجزم أو للوقف، نحو ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ؛ لأنَّ شرط الإدغام تحريك الثاني، وبنو تميم وكتير من غيرهم لما رأوا أن هذا الاسكان عارض للوقف أو للجزم، وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة في نحو: "ارْدُد القوم" لم يعتدوا بهذا الاسكان، وجعلوا الثاني كالمتحرك، فسكنوا الأول ليدغم، فتخف الكلمة بالإدغام، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول لكان نقصًا للغرض"[7].

---

(1)سورة الحشر، الآية:4.
(2)سورة النساء، الآية:115.
(3)نُسب إلى جرير، وليس في ديوانه في؛ الكتاب(206/4)،وشرح كتاب سيبويه(60/1)،وشرح ابن الناظم ص(51)،والمساعد في تسهيل الفوائد(346/3)،والمقاصد النحوية(371/1)،وشرح الأشموني(134/1).
(4)خزانة الأدب(432/5)،وينظرتخليص الشواهد ص(146).
(5)همع الهوامع(446/4).
(6)الكتاب(107/1).
(7)شرح شافية ابن الحاجب(239/2).

وحركوا نحو: رُدّ ولم يَرُدّ بالحركات الثلاث، وهي الكسر لغة كعبٌ وغَنِيٌّ[1]، على أصل التقاء ساكنين، والضم على إتباع حركته ما قبله، والفتح للتخفيف، وهي لغة بني أسد، ففي قوله[2][الكامل]:

فَغُضَّ الطرفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ

فغضَّ على الفتح في لغة بني أسد، والاختيار الكسر على الأصل[3].

وأجاز المبرد الإدغام بالأوجه الثلاثة، حيث قال: "إن شئت قدَّرته لما قبله في المضموم بالأوجه الثلاثة، كما كان من قبل أن يدخل الساكن الذي بعده، وقلت في المفتوح بالفتح والكسر، وكذلك المكسور"[4].

رأي ابن هشام في كتبه:

جوَّز ابن هشام الوجهين(الادغام والفك) بذكره عدة شروط منها: "أن تكون الكلمة فعلًا مضارعًا مجزومًا، أو فعل أمر، قال الله تعالى:﴿ **وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ**﴾[5]،فيقرأ بالفك، وهو لغة اهل الحجاز، والإدغام وهو لغة لغة تميم[6]، قال الله تعالى:﴿ **وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ** ﴾[7]، واستدل ابن هشام في تخليص الشواهد بقوله: "ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ، وقال الأرجح في قوله(ذمَّ) كسر الميم الذي هو واجبٌ إذا فكَّ الإدغام على لغة الحجاز، ودونه الفتح للتخفيف، وهو لغة بني أسد، والضم ضعيف، ووجهه إرادة الاتباع"[8].

(1)يُنظر الكتاب(534/3).
(2)ديوان جرير ص(63).
(3)يُنظر المفصل في علم العربية ص(370).
(4)المقتضب(321/1).
(5)سورة البقرة، الآية:217.
(6)أوضح المسالك(411/4).
(7)سورة لقمان، الآية:19.
(8)تخليص الشواهد ص(145-146).

الفصل الثاني

موافقات ومخالفات ابن هشام للنحاة في خزانة الأدب

وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: ما وافق ابن هشام النحاة في خزانة الأدب.

المبحث الثاني: ما خالف ابن هشام النحاة في خزانة الأدب

المبحث الأول: ما وافق ابن هشام النحاة في خزانة الأدب.

يشتمل هذا المبحث على موافقات ابن هشام لآراء النحاة في خزانة الأدب، وكذلك آراء العلماء الأخرين، وهي كالآتي:

1- مسألة: حذف نون التثنية للإضافة.

إنَّ نون التثنية تُحذَفُ لغير الإضافة؛ وذلك للضرورة الشعرية، كقول الشاعر[1][الطويل]:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ ومِنَّةٌ وإِمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بِالحرِّ أَجْدَرُ

وإنَّ النون في(خُطَّتَا) حُذِفَتْ على رواية الرفع، حيث قال ابن جني:" وأَمَّا الرفع فَطَرِيْف المَذْهب، وَظَاهِرُ أَمره أنه عَلَى لُغَةِ مَنْ حَذَفَ نُون التثنية لغير الإضافة"[2]. وذهب السيرافي، وابن عصفور، والرضي، والمالقي إلى أنَّ النون حُذِفَتْ للضرورة[3].

ووافقهم في أنَّ النون في(خُطَّتا) حُذِفَت للضرورة، فيمن رواه برفع "إسارٌ ومنةٌ"[4].

2-مسألة: استعمال واو ضمير ذكور العقلاء لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم.

أجاز النحاة استعمال واو ضمير العقلاء لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿ **يَاأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ** ﴾[5]، فإنَّ النمل صار بمنزلة ما يعقل حين حدَّثت عنه كما تحدث عن الإناسي[6]، وهم: الخليل وسيبويه، والسيرافي، والأعلم الشنتمري[7]

---

(1)ديوان تأبط شرًا ص(284).
(2)التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص(48).
(3)يُنظر ضرورة الشعر(100/1)، وشرح جمل الزجاجي(300/2)، وشرح الرضي(358/3)،ورصف المباني ص(342).
(4)يُنظر مغني اللبيب ص(715-716).
(5)سورة النمل، الآية:18.
(6)يُنظر الكتاب(47/2-48).
(7)يُنظر الكتاب(47/2-48)،وشرح كتاب سيبويه(155/1)،والنكت(61/2).
(8)يُنظر مغني اللبيب ص(404).

ووافقهم ابن هشام في استعمال واو ضمير ذكور العقلاء نحو:الرجال قاموا تُستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم[8].

3-مسألة:حكم العلم الممنوع من الصرف عند اقترانه ب(ال).

اتفق النحاة في أنَّ (أل) في (اليزيد) زائدة، وكان للنحاة في تفسير ذلك آراء عدة في ذلك، فسر أبو البركات الأنباري سبب إدخال(أل) على اليزيد وهو علم؛ وذلك لأنه اعتقد فيه الشياع بسبب تعدد المسمى بهذا الاسم،[1]وذهب ابن مالك إلى أنَّ الاسم إذا أدخل عليه الألف واللام جُرَّ بالكسرة لزوال التوهم[2].

وإنَّ الأزهري علل سبب جر(اليزيد)؛ وذلك على أنَّه باقٍ على علميته، ويحتمل أن يكون قدّر فيه الشيوع فصار نكرة، ثم أُدخل عليه(أل) التعريف[3].

ووافق ابن هشام النحاة في سبب جر(اليزيد)، بالكسرة مع أنَّ فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف، وهما العلمية ووزن الفعل، وبين ابن هشام السبب في كتبه، وهو إن (أل) بجميع لأنواعها من خواص الاسم، ولا فرق بأن تكون هذه (أل) معرفة، أو موصولة، أو زائدة، ويحتمل أن يكون قَدَّر في(اليزيد) الشياع، فصار نكرة، ثم أدخل(أل) فيه للتعريف، ويحتمل أن يكون باقيًا على علميته و(أل) فيه زائدة[4].

4-مسألة: نون الإناث في الفعل المسند إلى الظاهر.

ذهب النحاة إلى أنَّ النون في قوله: يعصرن حرف، وليست ضميرًا، ومنهم:

1- سيبويه: جعل النون علامة الجمع بأنه حرف تشبيهًا لها بالتاء التي يظهروها في قالت هند، وذلك في قوله: يعصرن السليط أقاربه؛ فإنَّ أقاربه فاعل يعصرن، وأتى به

(1)الإنصاف(318/1).
(2) شرح التسهيل(41/1).
(3)شرح التصريح(85/1).
(4)يُنظر أوضح المسالك(74/1)، وشرح قطر الندى ص(65).
(5)يُنظر الكتاب(40/2).

مؤنثًا للأقارب؛ لأنه أراد الجماعات[5]، فالنون في يعصرن عند سيبويه حرف وليست ضمير.

2-ابن جني: "إنَّ النون في يعصرن علامة للجمع مجردة من الضمير، لأنه لا ضمير في الفعل لارتفاع الظاهر به"[1].

3-ابن يعيش: "النون عنده في يعصرن حرف، وأقاربه فاعل لـ(يعصرن)، والنون علامة جمع للإناث"[2].

ووافقهم ابن هشام النون في يعصرن حرف، بقوله: "والصحيح أنها حرف كالتاء، لا اسمًا مضمرً "[3].

5-مسألة: ذو الطائية.

اتفق النحاة على أنَّ (ذُو) تكون في لُغة طيء اسمًا موصولًا بمعنى التي، وذلك في قول الشاعر[4][الوافر]:

فَإِنَّ البِئْرَ بِئْرُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

ومن ذهب من النحاة إلى أنَّ (ذو) اسم موصول، هم كالآتي: أبو البركات الأنباري، وابن الناظم، وابن عصفور، والأشموني[5].ووافقهم ابن هشام في أنَّ طيئ تستعمل (ذو)بمعنى التي، ووجه الشاهد أَنَّه أَطلق(ذو) على البئر، وهي مؤنثة[6].

6-مسألة:(أل)الموصولة الداخلة على الفعل المضارع.

جعل النحاة (أل) الموصولة الداخلة على الفعل المضارع للضرورة الشعرية، وهم:

1-أبو علي الفارسي: "إدخالهم لام التعريف على الفعل شاذ عن القياس، والاستعمال"[7].

---

(1)سر صناعة الإعراب ص(447).
(2)شرح المفصل(2/289-299).
(3)مغني اللبيب ص(473).
(4)ديوان الحماسة، لأبي تمام ص(105).
(5)يُنظر الإنصاف(1/385)،وشرح ابن الناظم ص(59)،وشرح جمل الزجاجي(1/120)،وشرح الأشموني(1/77).
(6)يُنظر تخليص الشواهد ص(143).
(7)المسائل العسكرية ص(153-154).

2-ابن السراج: بقوله: "لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلًا، وهو أقبح ضرورات الشعر"[1].

3-عبد القاهر الجرجاني: "لا اعتداد به لشذوذه قياسًا، وسماعًا"[2].

4-الرضي: "ليست اللام فيه للتعريف، بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة الشعر"[3].

5-أبو البركات الأنباري: بقوله: "أجمعنا على أنَّ استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسًا واستعمالًا، وإنما جاء هذا للضرورة الشعر، والضرورة لا يُقاس عليها"[4].

واتفق ابن هشام مع النحاة على أنَّ(أل) الداخلة على الفعل المضارع، هي (أل) الموصولة، دخلت على الفعل المضارع للضرورة الشعرية، وبين ابن هشام رأيه في كتبه بقوله: "وذلك ضرورة قبيحة"، "الجميع خاص بالشعر"، "وذلك ضرورة قبيحة" و "لا يُقاس باتفاق"، و "من الضرائر غير المستحسنة"[5].

7-مسألة: مَنْ الزائدة عند الكوفيين.

تُعدُّ (مَنْ) عند الكوفيين زائدة، ولكن النحاة ذهبوا إلى أنها نكرة موصوفة، وذلك في قوله: والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا، ومنهم:

1-البصريون: فهي عندهم موصوفة، وأنكر البصريون زيادتها؛ لأنها الاسم، والاسماء لا تُزاد، وأولوا البيت على أنَ(ما) نكرة موصوفة؛ أي:مَنْ يُعَدُّ عَدَدَا[6].

(1)الأصول في النحو(57/1).
(2)المقتصد في شرح الإيضاح(72/1).
(3)شرح الرضي(44/1).
(4)الإنصاف(152/1).
(5)يُنظر مغني اللبيب ص(49)، وشرح شذور الذهب ص(39)، وأوضح المسالك(22/1)،والجامع الصغير ص(30)، وتخليص الشواهد ص(153).
(6)يُنظر رأي البصريين في؛ شرح الرضي ص(55/3)،وهمع الهوامع(301/1).

2-ابن الشجري: أراد والأَثْرَوْنَ عَدَدَا، وقال غيره: والأَثْرَوْنَ مَنْ يَعُدُّ عَدَدَا، فحذف الفعل واكتفى بالمصدر منه، فـ(مَنْ) في هذا القول نكرةٌ موصوفةٌ بالجملة المحذوفة، فالتقدير: والأَثْرَوْنَ إنْسانًا يُعَدُّ[1].

3-ابن عصفور: "هذا الذي استدل به أهل الكوفة لا حجة فيه، لاحتمال أن تكون(مَنْ) في البيت نكرة موصوفة"[2].

4-أبو حيان: "تأولوا هذا على السماع على جعل(مَنْ) نكرة موصوفة، التقدير: والأثرون مَنْ يَعَدُّ، وصف(مَنْ) بـ(عَدَدَا)"[3].

ووافقهم ابن هشام في أنَّ (مَنْ) نكرة موصوفة، وهذا الوصف من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعَدَدًا: إمَّا صفة لمَنْ على أنَّه اسم موضع للمصدر، وهو العدُّ؛ أي: والأثرون قومًا ذوي عد؛ أي: قومًا معدودين، وأمَّا معمول ليعدَّ محذوفًا صلة أو صفة لمن[4].

8-مسألة: انتقاض نفي عمل ما بعد إلا.

إنَّ من شروط عمل (ما) أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا)، وإذا انتقض بـ(إلا) بطل عملها،أما في قوله[5][الطويل]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذبَا

إنَّ جمهور النحاة عندهم أنَّ ما إذا انتقض نفيها بـ(إلا) بطل عملها، وأمَّا قول يونس بن حبيب إعمال ما مع انتقاض نفيها بـ(إلا) اعتبروه من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، وكان للنحاة في هذا البيت عدة تخريجات تثبت أن ما يبطل عملها بعد إلا[6].

(1)أمالي ابن الشجري(65/3).
(2)شرح جمل الزجاجي(46/3)، ويُنظر ضرائر الشعر ص(81).
(3)التذييل والتكميل(124/3).
(4)مغني اللبيب ص(266-277).
(5)مرَّ ذكره في البحث ص(62).
(6)يُنظر شرح الأشموني(399/1).

ووافق ابن هشام جمهور النحاة في أَنَّ من شروط عمل "ما" أَنْ لا يَنتقض نَفْيُ خبرها، فلذلك وجب الرفع[1] في ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ﴾ [2].

9-مسألة الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

ذهب النحاة إلى جعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم في الشعر للضرورة، كقول الشاعر[3][الوافر]:

كأَنَّ سَبِيئَة فِي بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وهم كالآتي:

1-سيبويه حيث أجازه في الشعر، واعتبره في الكلام ضعيف[4].

2-وابن جني بقوله: "إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء هما جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء"[5].

3-ابن عصفور حيث قال: "الإخبار بالمعرفة عن النكرة لا يجوز في الكلام إلا عكسه، ولكن الشاعر لما اضطر حكم للنكرة بدلًا من حكمها بحكم المعرفة فأخبر عنها بالمعرفة"[6].

4- الزمخشري الذي ذهب إلى أنه من القلب الذي يُشجع على أمن الإلباس[7].

5- واعتبره ابن السراج أنه من الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتعمل لضرورة الشعر[8].

6- وأجازه ابن أبي الربيع، لضرورة القافية[9].

---

(1)يُنظر أوضح المسالك(1/277-278).
(2)سورة القمر، الآية:50.
(3)ديوان حسان بن ثابت ص(18).
(4)الكتاب(1/48).
(5)المحتسب(1/279).
(6)ضرائر الشعر ص(295-296).
(7)المفصل في علم العربية ص(264-265).
(8)الأصول في النحو(1/67).
(9)البسيط في شرح جمل الزجاجي ص(718-719).

ووافق ابن هشام النحاة في إجازة جعل خبر يكون معرفة، واسم يكون نكرة، وذلك في الشعر للضرورة، حيث قال ابن هشام في (الباب الثامن) من مغني اللبيب: من فنون كلامهم القلب، وأكثر وقوعه في الشعر، فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم[1].

10-مسألة: أَنْ المُخففة مِن الثقيلة.

ذهب النحاة إلى أنَّ(أَنْ) في قوله: أَنْ تَقْرَآنِ على أسماءِ، على أنها (أنْ) الناصبة أُهملت لشبهها بـ(ما) المصدريه ، وهو مذهب البصريين، والبغداديين، وابن يعيش، وابن عصفور، والمالقي[2].

ووافقهم ابن هشام في أنَّ(أَنْ) الناصبة أُهملت تشبيهًا لها بما المصدرية، ففي قوله: (أَنْ تقرآن) أثبت نون الرفع مع تقدم(أَنْ) فدل ذلك على أَنَّ قَوْمًا من العرب يهملون(أَنْ)المصدرية، كما يُهمل جميعهم ما المصدرية لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد [3].

11-مسألة: اسم ليت.

إنَّ في قوله: "ليت كِفافًا كانَ خيراك" تحتمل وجهين: الأول: أنْ يكون قوله(كفافًا) خبر كان مقدم عليها وعلى اسمها، واسم ليت إمَّا ضمير شأن وإمَّا مخاطب، والثاني: أنْ يكون(كِفافًا)اسم ليت[4]، فمن جعل اسم ليت ضمير محذوف فهو على رواية الرفع، ومن جعل (كِفافًا)اسم ليت فهو على رواية الرفع، وذهب النحاة إلى أن اسم ليت ضمير محذوف، منهم أبو علي الفارسي: الذي جعل اسم ليت محذوف، وجملة "كفافًا كان خيرك كله "الخبر، وكفافًا خبر لكان مقدم عليها[5]، وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري[6]، ووافقهم ابن هشام الذي جعل كفافًا خبر لكان مقدم عليها، واسم ليت محذوف للضرورة[7].

---

(1)يُنظر مغني اللبيب ص(775-776).
(2)يُنظر الإنصاف(564/2)،وسر صناعة الإعراب ص(549)،وشرح المفصل(225/4)، وضرائر الشعر ص(163)، ورصف المباني ص(112-113).
(3)يُنظر أوضح المسالك(157/4).
(4)يُنظر الإنصاف(184/1-185).
(5)المسائل العسكرية ص(107).
(6)يُنظر الإنصاف(185/1)،وأمالي ابن الشجري(280/1).
(7)يُنظر مغني اللبيب ص(320-321).

12-مسألة: اقترن خبر لعل بأن حملًا على معنى عسى.

اعتبر ابن هشام أنَ اقتران خبر لعل بأن كثيرًا حملًا على عسى، ولم يخصه بالشعر[1]، ومن أيده في قوله المبرد قال المبرد: "وعسى" الأجودُ فيها أن تُسْتَعْمَلَ بـ "أنْ"، كقولك: عسى زيد أنْ يقوم، كما قال الله عزَّ وجلّ:﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾[2]، ويجوز طرْحُ "أن" وليس بالوجه الجيد[2]، فلم يقيده بالشعر [3].

13-مسألة اقتران الهمزة بلا النافية للجنس ومعناها.

إنَّ(ألا) عند سيبويه والخليل حرف تحضيض وذلك في قوله: أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ الله خَيْرًا، والتقدير: ألا تروني رجلًا، وإنها ليست للتمني كما عند يونس بن حبيب، فإنها لو كانت للتمني لنصب ما بعدها بغير النون[4].

ووافق ابن هشام رأي الخليل، وقال: قول الخليل أولى؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يُرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه[5].

14-مسألة: إضمار عامل الفعل جوازًا.

إنَّ في قوله:(ليُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ) روايتان: الأولى : البناء للمفعول، على أنَّ يزيدٌ نائب فاعل، وضارعٌ فاعل لفعل محذوف، تقديره: يبكيك ضارعٌ، والرواية الثانية: بالبناء للفاعل، فتكون يزيد مفعول به، وضارعٌ فاعل لفعل محذوف جوازًا، ولكنَّ النحاة رجحوا الرواية الأولى بالبناء للمفعول، منهم: ابن الحاجب، وابن مالك، والعيني ، والأشموني[9].

---

(1) يُنظر مغني اللبيب ص(319).
(2)سورة المائدة، الآية:52.
(3)الكامل في اللغة والأدب(260/1).
(4)يُنظر خزانة الأدب(345/5).
(5)يُنظر الكتاب(308/2).
(6)يُنظر مغني اللبيب ص(72-73).
(9)يُنظر الكافية ص(28) وشرح التسهيل(118/2)،والمقاصد النحوية(206/2)، وشرح الأشموني(158/2).

ووافقهم ابن هشام في ترجيح الرواية الأولى بقوله: والتوجيه الأول أولى؛ لأنَّه رُوي: ليَبْكِ يزيدَ بفتح ياء "يبك" وكسر كافه، ونصب يزيد، فلما ظهر "ضارعٌ" في الرواية، استحق أن يقدّر فاعلًا في الأخرى ليستويا[1].

15-مسألة: فاعل بدا يأتي ظاهرًا ومضمرًا.

إنَّ فاعل بدا عند النحاة يأتي مضمرًا، وظاهرًا، وجاء فاعل بدا مضمرًا في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[2] ، وأمَّا ظاهرًا فتمثل في قوله: بدا لك من تلك القلوص بداء، على أنَّ فاعل بدا هو(بداءُ)، وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري، والمبرد، وأبو علي الفارسي، وابن الشجري، والأزهري[3].

ووافقهم ابن هشام في أنَّ فاعل بدا يكون مضمرًا كما في الآية القرآنية السابقة[4]، ويأتي فاعل بدا ظاهرًا في قوله: بدا لك من تلك القلوص بداء، حيث أسند الفعل إلى بداء وهو مصدر ذلك الفعل[5].

16-مسألة: الاسم المرفوع بعد قلما.

إنَّ من النحاة مَنْ ذهب إلى أنَّ(ما) كافة، وإن في إعراب الاسم المرفوع بعدها(وصالٌ)تأويلان:

الأول: "إنَّ الاسم المرفوع (وصالٌ)فاعل بنفس الفعل المتأخر، وهو(يدوم)، وهذا مذهب الكوفيين"[6].

الثاني: الاسم المرفوع(وصالٌ) فاعل لفعل محذوف، يفسره الفعل المتأخر يدومُ، وذهب إلى ذلك الشنتمري، وابن السراج[7].

---

(1)تخليص الشواهد ص(480).
(2)سورة يوسف، الآية:35.
(3)يُنظر البيان في غريب القرآن(41/2)، ويُنظر رأي المبرد في البيان (41/2)،والشعر ص(225)، وأمالي ابن الشجري(37/2)، وشرح التصريح(392/1-393).
(4)يُنظر مغني اللبيب ص(563).
(5)شرح شذور الذهب ص(199).
(6)الإنصاف(146/1).
(7)يُنظر النكت(229/1)، والأصول في النحو(466/3).

17-مسألة: الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف.

اتفق النحاة على أنَّ حقًا خرج عن مصدريته إلى الظرف، وذلك في قول الأسود بن يعفر[1][الطويل]:

أحقًا بَنِي أَبْناء سَلمى بن جندلٍ تَهدُّدكم إياي وسط المَجَالِسِ

وذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه، وجمهور الكوفيين، وابن مالك، والرضي[2].

و وافقهم ابن هشام النحاة في على أنَّ حقًا خرج عن مصدريته إلى الظرف، حيث قال ابن هشام:" أفي الحق هذا الاستعمال يدل على أنَّ حقًا وإن كان أصلها مصدر "حق الشيء إذا ثبت قد استعمل ظرفًا، بدليل دخول" في التي يكون الظرف معناها"[3].

أمَّا في إعراب الاسم الواقع بعد الظرف، ذهب البصريون في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف بأنه مرفوع بالابتداء[4]، وذهب الرضي إلى أنَّ الظرف خبر مقدم على مبتدئه لتضمينه معنى الفعل، وإلى ذلك ذهب الأزهري، والعيني[5]، ووافقهم ابن هشام في إعراب الاسم الواقع بعد الظرف فقال: "إنَّ وصلتها مبتدأ والظرف خبره"[6].

18-مسألة: إلَّا الاستثنائية بمنزلة غير.

إنَّ إلَّا عند سيبويه وصف لكل بمنزلة مثل وغير، وذلك في قول الشاعر[7][الوافر]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

وتقديره: وكلَّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقه أخوه[8]، ووافقه ابن هشام في أنَّ إلَّا تكون صفة بمنزلة غير، فيوصف بها، وإنَّ الوصف عنده مخصص لا مؤكد؛ لأنه طابق ما بعد إلا موصوفها[9].

---

(1)ديوان الأسود بن يعفر ص(6).
(2)يُنظر الكتاب(135/3)،والإنصاف(51/1)،وشرح التسهيل(200/2)،وشرح الرضي(247/1).
(3)أوضح المسالك(232/2).
(4)الإنصاف(51/1).
(5)شرح الرضي(247/1)،ويُنظر شرح التصريح(517/1)،والمقاصد النحوية(323/1).
(6)مغني اللبيب ص(57).
(7)شعر عمرو بن معد بن كرب الزبيدي ص(178).
(8)يُنظر الكتاب (331/2-335).
(9)يُنظر مغني اللبيب ص(74-76).

19-مسألة: اسمية عن.

إنَّ (عن) عند النحاة في الأصل من حروف الجر، ولكنها تأتي اسمًا إذا دخل حرف الجر عليها، واتفق النحاة إلى أنَّ (عن) اسم بمعنى جانب؛ بدليل دخول حرف الجر عليها، ومن ذهب إلى ذلك من النحاة هم: الأشموني، وابن عقيل، والعيني، والأزهري، وابن الشجري، وابن عصفور[1].

ووافق ابن هشام النحاة في أنَّ (عن) تكون اسمًا بمعنى جانب، بدليل حرف الجر عليها[2].

20-مسألة: اسمية على.

اتفق النحاة على أنَّ(على) تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجر، وذهب إلى ذلك سيبويه، ولكنه لم يخصه بالشعر[3]، وعدَّ المبرد أنَّ(على) اسم، ويدلك على ذلك قولهم: جئت مِنْ عليه؛ أي: من فوقه[4].

وكذلك ذهب النحاة إلى اسميتها، وهم: أبو علي الفارسي، والهروي، والأعلم، والأزهري، وابن يعيش، والمالقي، والمرادي، وابن عقيل، والعيني[5]، وكذلك ذهب ابن عصفور وأبو حيان إلى أنَّ (على) اسم، ولكنهما استعمالها عندهما للضرورة[6].

ووافقهم ابن هشام في أنَّ علي فيه اسم؛ بدليل دخول حرف الجر عليه، وإنها تكون اسم بمعنى فوق[7].

21-**مسألة: حتى الابتدائية.**

اتفق النحاة إلى أَنَّ حتى إذا دخلت على الجملة الاسمية تكون ابتدائية، وذلك كقول الفرزدق[الطويل]:

---

(1)يُنظر شرح الأشموني(303/3)، وشرح ابن عقيل(30/3)، والمقاصد النحوية(124/3)، وشرح التصريح(661/3)،وأمالي ابن الشجري(537/2)، وضرائر الشعر(307).
(2)يُنظر أوضح المسالك(58/3)،ويُنظر مغني اللبيب ص(160).
(3)يُنظر الكتاب(231/4).
(4)يُنظر المقتضب(53/3).
(5)يُنظر الإيضاح العضدي ص(59)،ويُنظر الأزهية ص(194)، والنكت(270/3)،وابن عقيل(284/3)،والمقاصد النحوية(1242/3).
(6)يُنظر ضرائر الشعر ص(305)،وارتشاف الضرب ص(2454).
(7)يُنظر أوضح المسالك(60/3)، ومغني اللبيب ص(124).

فَوَاعَجَبًا حَتَّى كُلَيبٌ تَسبُّني كَأَنَّ أَبَاهَا نَهشلٌ أَو مُجَاشعُ

والنحاة الذين ذهبوا إلى أنَّ حتي الابتدائية، هم كالآتي: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن خروف، وابن يعيش، والرضي، والرماني[1]، ووافق ابن هشام النحاة بأنَّ حتى ابتدائية، حيث قال: " من أوجه حتى أن تكون حرف ابتداء، أي تُبتدأُ بعده الجمل ؛ أي: تستأنف"[2].

22-مسألة: مما بمعنى رُبَّما.

اتفق النحاة على أنَّ مِنْ الجارة إذا اتصلت بها ما كفتها عن العمل، وتكون بمعنى رُبَّما، فإنَّها عند سيبويه بمنزلة كلمة واحدة، بقوله: وإني مما أفعل، فتكون ما مع مِنْ مع بمنزلة كلمة واحدة، نحو: رُبَّما[3].

وقال بذلك: الأعلم، وابن خروف، وابن الشجري، والمبرد، والسيرافي، وابن طاهر[4].

ووافقهم ابن هشام في أنَّ مِنْ إذا اتصلت بـ(ما) تكون مرادفة لربما، وإنَّ (مِنْ) من الأحرف الكافة عن عمل الجر[5].

23-مسألة: الاختلاف في رُبَّ أهي اسم أم حرف؟

إنَّ رُبَّ حرف جر في مذهب البصريين ، والدليل على أنها حرف عند البصريين، أنَّه لا يحسن فيها علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وإنه جاءت لمعنى في غيرها، وهو تقليل ما دخلت عليه، نحو:(رُبَّ رَجُلٍ يَفْهم)؛أي: ذلك قليلٌ[6]، عندهم رُبَ حرف ، وعدَّ ابن مالك رُبَّ حرف جر ؛ وذلك لخلوها من علامات الاسم اللفظية والمعنوية، ومساواتها الحرف في

(1)يُنظر الكتاب(17/3)،والمقتضب(38/2)،والأصول في النحو(425/1)،وشرح جمل الزجاجي ص(494)، وشرح المفصل(469/4)،وشرح الرضي(278/4)، ورصف المباني ص(181)، ومعاني الحروف ص(165).
(2)مغني اللبيب ص(137).
(3)يُنظر الكتاب(156/3).
(4)يُنظر النكت(408/2)،وشرح كتاب سيبويه،لابن خروف ص(246)،وأمالي ابن الشجري(566/2)، والمقتضب(174/4)،وشرح كتاب سيبويه(386/3)، وارتشاف الضرب ص(1721).
(5)يُنظر مغني اللبيب ص(357).
(6)الإنصاف(833/2).

الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها[1]. وافقهم ابن هشام في أنَّ رُبَّ حرف جر[2].

24-مسألة: حذف همزة التسوية بعد أَمْ.

اتفق النحاة على أنَّ حذف همزة التسوية بعد أَمْ للضرورة الشعرية، منهم سيبويه والخليل حيث أجازا حذف ألف الاستفهام للضرورة، كقوله: كَذَبتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسطٍ، لدلالة أم عليها، والتقدير: أكذبتك عينك أم رأيت. وذهب إلى ذلك المبرد، وابن الشجري، والأزهري[3]، ووافقهم ابن هشام بأنَّ حذف همزة الاستفهام بعد أمْ للضرورة الشعرية[4].

25-مسألة: تقديم معمول اسم فعل الأمر.

إنَّ من النحاة من أجاز تقديم معمول اسم فعل الأمر، ومنهم من منع تقديمه، وذلك في قوله: يا أَيُّهَا المَائِحُ دَلوي دُونَكَا، حيث ذهب البصريون إلى منع تقديم معمولاتها عليها[5]، وحجتهم: "الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أنَّ هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عملَه لقيامها مقامه؛ فينبغي ألا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها"[6]، وقال ابن يعيش: "إنه لا حجة في البيت؛ لأنَّا نقول: "دلوي" مرفوع بالابتداء، والظرف الخبر، كما تقول: دلوي عندك"[7]، ولمْ يجز ابن عصفور تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور، لا تقول: زيدًا عليك، ولا عمرًا دونك؛ لأنها لمْ تَقْوَا قوة الأفعال؛ إذ لا تتصرف تصرفها[8]، وأيد ابن الأنباري البصريين بقوله:" والصحيح ما ذهب إليه البصريون"[9].

ووافق ابن هشام رأي البصريين، في منعه إجازة تقديم معمول اسم الفعل عليها، فعنده أنَّ مِن شروط الحذف ألا يؤدي إلى اختصار المختصر، فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله، لأنه اختصار للفعل[10].

---

(1)شرح التسهيل(175/3).
(2)يُنظر مغني اللبيب ص(143).
(3)يُنظر الكتاب(174/3).
(4)يُنظر المقتضب(295/3)،وأمالي ابن الشجري(109/3)،وشرح التصريح(170/2).
(5)يُنظر مغني اللبيب ص(41).
(6)الإنصاف(228/1).
(7)يُنظر شرح المفصل(288/1).
(8)يُنظر المقرب ص(203).
(9)أسرار العربية ص(165).
(10)مغني اللبيب ص(647).

26-مسألة: الاختلاف في إضمار أنْ بعد كي أو إظهارها.

ذهب الكوفيون إلى جواز إظهار "أنْ" بعد "كي"، ولكنَّ البصريين لا يجوز عندهم إظهار "أنْ" بعد "كي"[1].

وذهب النحاة إلى أنَّ كي قد تظهر بعد أنْ للضرورة الشعرية، منهم: ابن عصفور فإنها عنده ناصبة لا زائدة، أُظهرت للضرورة، ولا يجوز إظهارها في الكلام الفصيح[2]، والأشموني الذي قال: "إنَّ ظهور أَنْ في قوله: كيما أنْ تغُرَّ وتَخْدَعَا، للضرورة، قصد الشاعر إلى إقامة الوزن[2]".

ووافق ابن هشام النحاة في أنَّ(أنْ) لا يجوز أنْ تظهر بعد كي، إلا للضرورة الشعرية، حيث قال في المغني :"لا تظهر أنْ بعد كي إلا في الضرورة[3]".

27-مسألة: رفع الفعل بعد الفاء للقطع والاستئناف.

إنَّ ابن هشام جعل الفاء في قوله:(فينطقُ)، للاستئناف وليست للسببية، أو للعطف، بقوله: الفاء تكون للاستئناف كقوله: ألم تسأل الربع القواء فينطقُ؛ أي: فهو ينطقُ؛ لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب[4].

وابن هشام في هذه المسألة وافق النحاة في أن الفاء في(فينطقُ) للاستئناف لا للسببية والعطف، منهم: سيبويه، الشنتمري، و المالقي، وابن مالك، والعيني، والرماني، والزمخشري، والأزهري، والسيوطي[5].

---

(1)يُنظر الإنصاف(579/2).
(1)يُنظر ضرائر الشعر ص(60).
(2)يُنظر شرح الأشموني(185/3).
(3)مغني اللبيب ص(198).
(4)مغني اللبيب ص(181-182).
(5)يُنظر الكتاب(37/3)،والنكت(231/2)،ورصف المباني ص(378-379)،وشرح التسهيل(31/4)،والمقاصد النحوية(1889/4)،معاني الحروف ص(44)، والمفصل في علم العربية ص(251)، وشرخ التصريح(381/2)، وهمع الهوامع(308/2).

28-مسألة: إلغاء عمل إذن.

إنَّ من شروط عمل إذن عند ابن هشام أنْ تكون مصدَّرة، وتنصب الفعل المضارع بعدها، ولكنها إذا وقعت في حشو الكلام أُهْملت[1]، و وافق ابن هشام النحاة في ذلك منهم:

1-سيبويه:على أنَّ (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعلُ معتمد عليه؛ فإنها مُلغاة لا تنصب البتَّة[2].

2-أبو علي الفارسي: إنْ اعتمدت بالفعل على شيء قبلها رُفعت[3].

3-ابن عصفور: إذا توسطت بين شيئين متلازمين؛ فإنَّها تُلغى[4].

4-الأزهري:إن وقعت حشوًا في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أُهملت[5].

وذهب إلى ذلك أيضًا ابن السراج، وابن عقيل، والعيني، والسيوطي[6].

29-مسألة: الفصل بين لم ومجزومها للضرورة.

اتفق النحاة على أنَّ الفصل بين لم ومجزومها للضرورة الشعرية في قول الشاعر[7][الطويل]:

فَأَضْحَت مَغَانِيهَا قِفَارًا رسومُها كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهلٍ مِن الوَحْش تُؤهَلِ

فابن عصفور لم يُجز الفصل بين لم ومجزومها بالظرف في سعة الكلام، وخصه بالضرورة الشعرية[8]، وكذلك ذهب النحاة إلى الفصل بين لم ومجزومها بالظرف للضرورة الشعرية، منهم: ابن مالك، والرضي، وأبو حيان، والمرادي، وابن عقيل، والسيوطي، والشنقيطي[9]، ووافقهم ابن هشام في أنَّ الفصل بين لم ومجزومها بالظرف للضرورة الشعرية[10].

---

(1)يُنظر أوضح المسالك(165/4).
(2)الكتاب(14/3).
(3)الإيضاح العضدي ص(310-311).
(4)شرح جمل الزجاجي(281/2).
(5)شرح التصريح على التوضيح(367/2).
(6)يُنظر الأصول في النحو(149/2)،و المساعد في تسهيل الفوائد(73/3)،والمقاصد النحوية(1863/1)،وهمع الهوامع(295/2).
(7)ديوان ذي الرمة ص(227).
(8) ضرائر الشعر(203).
(9)يُنظر رأي النحاة في المسألة في؛ شرح التسهيل(65/4)، وشرح الرضي(82/4)،وارتشاف الضرب(1860)،والجنى الداني ص(269)،وهمع الهوامع (446/2)، والدرر اللوامع(175/2).
(10)مغني اللبيب ص(308)

30-مسألة: حذف فعل الشرط وجوابه معًا.

اتفق النحاة على أَنَّ فعل الشرط وجوابه، يُحذف بعد أنْ الشرطية، وذلك في قول[1][الرجز]:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَت وإِنْ

وذهب إلى ذلك مِنْ النحاة: الشنقيطي، والمالقي، وابن عقيل[2]، فلم يقيدوا حذف فعل الشرط والجواب بعد إنْ الشرطية للضرورة. ولكن ابن الناظم، وأبوحيان[3] قيدا حذف فعل الشرط وجوابه في الضرورة الشعرية.

وأجاز ابن هشام حذف فعل الشرط وجوابه بعد إنْ الشرطية، ولكنه لم يقيده بالضرورة الشعرية[4].

31-مسألة: لام الأمر حذفها وبقاء عملها.

في هذه المسألة اتفق النحاة على أنَّ حذف لام الأمر من الفعل، مع بقاء عملها يجوز للضرورة الشعرية، ومَنْ إلى ذلك من النحاة، سيبويه: فعنده أنه يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، ووصف هذا الحذف بأنه مِنْ أقبح الضرورات؛ لأنَّ الجازم أضعف من حروف الجر، وحرف الجر لا يُضمر[5]، وابن خروف الذي اعتبر أنَّ حذف اللام للضرورة، وهو ضعيف[6].وقال ابن الشجري: اضطره الوزن إلى حذف اللام[7]، وقال ابن جني: "إنَّ هذه اللام الجارة لا تُضمر إلا في ضرورة الشعر"[8].وقال ابن مالك: "يجوز حذف اللام وجزم الفعل بها مضمرة لاضطراره أو دونه"[9]. وتبعهم في ذلك إلى أنَّ حذف اللام للضرورة، ابن السراج، وابن الناظم، وابن أبي الربيع، والمالقي، والدماميني، والشنقيطي[10].

واتفق ابن هشام مع النحاة في أنَّ اللام تُحذف في الشعر، ويبقى عملها[11].

---

(1)نُسب إلى رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص(186).
(2)يُنظرالدرر اللوامع(192/2)،و رصف المباني ص(106)، والمساعد في تسهيل الفوائد(170/3).
(3)شرح ابن الناظم ص(502)، ارتشاف الضرب ص(1426).
(4)يُنظر مغني اللبيب ص(724).
(5)الكتاب(8/3).
(6)شرح جمل الزجاجي ص(858/2).
(7)أمالي ابن الشجري(150/2).
(8)سر صناعة الإعراب ص(390). (9)شرح التسهيل(60/4).
(10)يُنظر الأصول في النحو ص(174/2)، وشرح ابن الناظم ص(492)،والبسيط في شرح جمل الزجاجي ص(224)،ورصف المباني ص(256)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ص(518/2) والدرر اللوامع(173/2).
(11)يُنظر مغني اللبيب ص(247-248).

المبحث الثاني: ما مخالف ابن هشام النحاة في خزانة الأدب.

ويشمل هذا المبحث مخالفة ابن هشام آراء النحاة في خزانة الأدب، وغيره من آراء النحاة الآخرين، وهي كالآتي:

1-مسألة: حذف نون الوقاية.

إنَّ الأصل في نون الوقاية أن تفصل بين الفعل والضمير؛ لتقيه من الكسر، ولكنَّها قد تُحذف، وذلك في قوله: قَدْني من نَصْرِ الخُبيبين قَدِي، فإن سيبويه اعتبر أن حذف نون الوقاية من قَدْ للضرورة الشعرية، حيث قال سيبويه: "فَأَمَّا الكلام فَلا بُدَّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدي، فشبهه بحَسْبي؛ لأنَّ المعنى واحد"[1].

ورد ابن مالك على سيبويه بأنَّ حذف نون الوقاية، جائز في الكلام الفصيح[2]، فالظاهر من كلام ابن مالك أن حذف نون الوقاية غير مختص بالشعر، وإنما يجوز في الكلام.

وخالف ابن هشام سيبويه الذي ذهب إلى أنَّ حذف نون الوقاية للضرورة الشعرية، ولكن ابن هشام لم يخصه بالضرورة الشعرية، حيث قال: "إنّ خفضها مضاف: فإنَّ كان لَدُنْ، أو قَطْ، أو قَد فالغالب الإثبات، ويجوز الحذف فيه قليلًا، ولا يختص بالضرورة"[3]، فالغالب إثبات النون، حفظًا للسكون، وقد تترك، ودليلُه في لدن قوله تعالى:﴿**قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا**﴾[4]،قرئ مخففًا ومشددًا، اعتبر ابن هشام إلى أنَّ قول سيبويه مردود، ورد عليه بهذه القراءة، ولا يُقال أنها جاءت على لغة من يقول:(لد)، وتكون النون للوقاية، لأنه لا وجهَ حينئذٍ لدخول النون، ولأنَّ الضمائر ترد الأشياء إلى أصلها[5].

---

(1)الكتاب(317/2).
(2)يُنظر شرح التسهيل(136/1).
(3)أوضح المسالك(118/1).
(4) سورة الكهف، الآية:76، قراءة نافع وأبو جعفر، بضم الدال وتخفيف النون، وهو أحد لغاتها(يُنظر اتحاف الفضلاء222/2).
(5)يُنظر تخليص الشواهد ص(106-107).

2-مسألة:(أل) الموصولة الداخلة على الفعل المضارع.

إنَّ ابن هشام خص (أل) الموصولة الداخلة على الفعل المضارع بالضرورة الشعرية[1]، ولكن بعض النحاة خالفوه في ذلك وخصوها بالاختيار، وهم:

1-بعض الكوفيين: قال ابن الأنباري: "الذي نعرفه أنَّ قومًا من الكوفيين يُجيزون ذلك في الاختيار"[2].

2-ابن مالك: قال: إنَّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، واستدل على أنه من الممكن أن نقول : "إلى ربنا صوت الحمار يُجدع"، ثم قال:" فإن لم يفعلوا ذلك مع استطاعته؛ ففي ذلك إشعار بالاختيار، وعدم الاضطرار[3].

3-مسألة: نون الإناث في الفعل المضمر المسند إلى الظاهر.

إنَّ النحاة عندهم أنَّ النون في يعصرن حرف، ولكن ابن خلف خالفهم بأن النون عنده ضمير، وذكر في إعراب (أقاربه) أربعة أوجه: أحدها: أن يكون أقاربه مبتدأ، ويعصرن خبر مقدم عليه، ويحتمل أن يكون رفعًا بحوران، ويكون بحوران صفة لديافيّ، ويعصرن حالًا من الأقارب، ويجوز أن يكون بدلًا من النون، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمر، والجملة جوابٌ لسؤال مقدَّر، كأنه لما قيل بحوران يعصرن السَّليط فقيل: مَنْ هم؟ فقال: هم أقاربه، وقال البغدادي: هذه الوجوه الأربعة مبنية على أنَّ النون ضمير[4].

وخالفه ابن هشام بقوله: "والصحيح أنها حرف كالتاء، لا اسمًا مضمرة مبدل منها ما بعدها، أو مخبر بها، أو بفعلها عنه على التقديم والتأخير"[5].

4-مسألة: الفصل بين كان واسمها.

أجاز الكوفيون الفصل بين كان واسمها مطلقًا متمسكين بقول الفرزدق[6][الطويل]:

---

(1)يُنظر مغني اللبيب ص(49).
(2)الإنصاف في مسائل الخلاف(152/1).
(3)شرح التسهيل(202/1).
(4)خزانة الأدب(234/5-235).
(5)مغني اللبيب ص(473).
(6)ديوان الفرزدق ص(162).

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

توهم الكوفيون في ظاهر البيت في أنَّ الشاعر قدَّم معمول خبر كان وهو "إياهم" على اسمها وهو "عطية"، مع تأخير الخبر وهو جملة "عود" عن الاسم[1]، لكنَّ البصريون منعوا الفصل بين كان واسمها، سواء أكان متصلًا بالخبر أم منفصلًا، وأنَّ اسم كان عندهم ضمير الشأن محذوف، أو أنَّ كان زائدة بين الموصول وصلته، وإنَّ هذا البيت عندهم من الضرورات التي تجوز للشاعر، ولا يجوز للناثر أن يقيس عليه[2].

خالف ابن هشام الكوفيين، فلم يُجز الفصل بين كان واسمها، وإنَّ كان عنده ناقصة، ومنع من اعتبار عطية اسمها، فإنَّ عطية عنده مبتدأ وإياهم مفعول عَوَّد، والجملة خبر كان، واسمها ضمير الشأن محذوف[3].

5-مسألة: حذف كان بعد لَدُن.

الأصل في كان أنْ تُحذف هي واسمها بعد إنْ ولَوْ الشرطيتين، ولكنه ورد في كلام العرب حذف كان مِنْ بغير إنْ وَلوْ، وذلك في قوله[4][الرجز]:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فإلى إتلائِهَا

فإنَّ كان حُذفت بعد لَدُ، وقال سيبويه: إنَّه نَصب شولًا؛ لأنه أرَادَ زَمَانًا، والشول لا يكون زمانًا ولا مكانًا فيجوز فيه الجر، كقولك: من لد أنْ كانت شولًا فإلى إتْلائِها[5]. فالظاهر أنْ سيبويه يُجيز حذف كان بعد لَدُ؛ وذلك لأنه لم يخصه بالضرورة، أو بالقلة، وإنْ الأعلم الشنتمري عنده حذف كان بعد لَدُ كثير، والتقدير: مِنْ لَدُ كانت شَوْلًا[6].

ومِن النحاة مِنْ ذهب إلى أنْ حذف كان بَعد لَدُ قليل؛ وذلك لأَنَّ كان تُحذَفُ كثيرًا بعد إنْ وَلَوْ، وهم: ابن الشجري، وابن مالك، والعيني[7].

(1)يُنظر شرح ابن عقيل(283/1)، وأوضح المسالك(250/1).
(2)يُنظر المقاصد النحوية(594/2-595)،وشرح ابن عقيل(282/1-283).
(3)يُنظر تخليص الشواهد ص(247-248)،ومغني اللبيب ص(675).
(4)مرَّ ذكره في البحث ص(44).
(5)يُنظر الكتاب(265/1).
(6)يُنظر النكت(460/1).
(7) يُنظر أمالي ابن الشجري(338/1)،وشرح التسهيل(363/1)،المقاصد النحوية(612/2).

ولكنَّ ابن هشام خالفهم في أنْ حذف كان بعد لَدُ شاذ؛ وذلك لأَنَّ أكثر حذف كان بعد إنْ ولَوْ الشرطيتين[1]، فالبيت من حذف كان واسمها وبقاء خبرها، ويُرجح بأنه يُروى من لَدُ شولٍ بالخفض[2].

6-مسألة: انتقاض نفي عمل ما بعد إلا.

إنَّ القياس أنَّ ما إذا انتقض نفي خبرها بـ(إلا) بطل عملها، استدل يونس على إعمال ما مع انتقاض نفيها بـ(إلَّا)[3]، وأيده ابن مالك حيث أجاز إعمالها، واستدل بأحد توجيهات البيت، وهو بأنَّ منجونًا منصوب نصب المصدر الذي يستغني به عن خبر المبتدأ ، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون، ثم حذف المضاف، وهو دوران، وأُقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون، ووصفه بأنه تكلف بقوله: وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل منجونًا ومعذبًا خبرين لـ(ما) منصوبين بها، إلحاقًا لها بليس في نقض النقض، كما ألحقت بها في عدم النقض[4].

فابن هشام خالفهم بأنَّ ما إذا انتقض نفي خبرها بـ(إلا) بطل عملها، وخرَّج البيت على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف على حذف مضاف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون[5].

7-مسألة: إعمال ما وإهمالها.

جعل ابن هشام في كتبه أنَّ ما الحجازية يُبطل عملها بعد(إنْ) الزائدة[6]، وخالف في ذلك:

1-الكوفيون: فهي عندهم نافية مؤكدة، ويلزمهم أن لا يبطل عملها إذا تكررت[7].

2- يعقوب بن السكيت: وذلك في روايته(ما إنْ أنتم ذهبًا) بالنصب، على أنَّ (إنْ) نافية مؤكدة لما[8]، ورد عليهم ابن هشام بأن هذا تكلف[9].

---

(1)يُنظر أوضح المسالك(1/263-264).
(2)يُنظر تخليص الشواهد ص(262-263).
(3)يُنظر الأشموني(1/399)،وخزانة الأدب(4/130).
(4)يُنظر شرح التسهيل(1/374).
(5)يُنظر أوضح المسالك(1/277-278).
(6)يُنظر تخليص الشواهد ص(379).
(7)يُنظر رأي الكوفيين في الجنى الداني ص(327)،وشرح التسهيل(1/371)،وهمع الهوامع(1/391)، وخزانة الأدب(4/120).
(8)يُنظر رواية يعقوب بن السكيت في تخليص الشواهد ص(387-379)، وشرح الأشموني(1/398)، وخزانة الأدب(4/120).
(9)يُنظر مغني اللبيب ص(527).

8-مسألة: العطف بالرفع على اسم إنَّ.

إنَّ من شروط العطف بالرفع عند ابن هشام استكمال الخبر، نحو قوله تعالى: :﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾[1]،على أنَّ رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، إذا كان بينهما فاصل[2]، ولكنَّ الكسائي[3] والفراء[4] لم يشترطا في العطف بالرفع استكمال الخبر، واستدل الفراء بقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ**﴾[5]على أنَّه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدًا، وكان نصب(إنَّ) ضعيفًا، وضعفه أنه يقع في الاسم، ولا يقع على خبره، و كان الكسائي يُجيزه لضعف(إنَّ). وأجاب ابن هشام عن الآية بأمرين: أحدهما: أنَّ خبر إنَّ أنَّ خبر إنَّ محذوف؛ أي: مأجورون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الخبر، والثاني "أنَّ الخبر المذكور لأن محذوف؛ أي: كذلك[6].

9-مسألة: أَنْ المُخففة من الثقيلة.

إنَّ (أنْ) عند الكوفيين في قوله:(أنْ تقرآنِ على أسماء) مخففة من الثقيلة، شذَّ اتصالها بالفعل[7].

ولكنَّ ابن هشام خالفهم في أنَّها (أنْ) الناصبة أُهملت حملًا أختها ما المصدرية، فهو مِن شذوذ وإهمال(أنْ)[8].

10-مسألة: زيادة لام الابتداء في خبر لكنَّ.

إنَّ الأصل أن لا الابتداء تدخل علي خبر إنَّ، ولكنَّ الكوفيين أجازوا دخول اللام في خبر لكنَّ في النقل والقياس، فالنقل كقول الشاعر: ولكنني من حبها لعميد، وأمَّا القياس

(1)سورة التوبة، الآية:3.
(2)يُنظر أوضح المسالك(1/353-358).
(3)يُنظر رأي الكسائي في معاني القرآن، للفراء(1/310)، وأوضح المسالك(1/353-358).
(4)معاني القرآن(1/310-311).
(5)سورة المائدة، الآية:69.
(6)مغني اللبيب ص(527).
(7)يُنظر الإنصاف(2/564).
(8)يُنظر أوضح المسالك(4/157)، وتخليص الشواهد(389).

فـلأنَّ فـي "لكـنَّ" إنَّ زيـدت عليهـا لا والكـاف؛ فصـارتا جميعًـا حرفًـا واحـدًا[7]، ووافقهـم فـي ذلك الفراء[1].

ورد البصـريون علـى الكـوفيين قـولهم: إنـه يوافقـه النقـل والقيـاس، بأنَّـه شـاذ لا يؤخـذ بـه لقلتـه وشـذوذه، ولا يُعـرف لـه نظيـر فـي كـلام العـرب وأشـعارهم، وأمَّـا قـولهم: إنَّ الأصـل فـي(لكنَّ) إنَّ زيـدت عليهـا لا والكـاف فصـارتا حرفًـا واحـدًا، قلنـا: لا نسـلم فـإنَّ هـذا مجـرد دعوى من غير دليل ولامعنى[2].

وكـذلك رد ابـن يعـيش عـل الكـوفيين، بقولـه: فـي أنَّ أصـلها لكـنَّ إنَّ، فحُـذفت الهمـزة وصـارت كلمـة واحـدة، وهـي لكننـي، فـالقول بأنهـا مركبـة لا دليـل عليـه، وأمـا البيـت الـذي استدل به الكوفيون فشاذ قليل[3].

وخـالف ابـن هشـام الكـوفيين فـي أنَّ دخـول الـلام فـي خبـر لكـنَّ نـادر، وإنَّ دخـول الـلام على خبر لكنَّ على غير القياس[4].

11-مسألة: اقترن خبر لعل بأن حملًا على معنى عسى.

وقـال ابـن هشـام فـي المغنـي: يقتـرن خبرهـا بـأنْ كثيـرًا حمـلًا علـى عسـى، وبحـرف التنفـيس قلـيلًا. فظـاهر كـلام ابـن هشـام أنـه لـم يخصـه بالشـعر، يقصـد بقولـه:(كثيرًا)؛ أي: إنَّ اقتران خبـر لعـل بـأنْ عنـده يـأتي فـي الشـعر والنثـر[5]، ولكـنَّ النحـاة قيـدوا اقتـران خبـر لعـل بأن في الشعر للضرورة؛منهم:

1-الزمخشـري فإنـه قيـده بالشـعر، بقولـه فـي المفصـل: قـد جـاء فـي الشـعر، قياسًـا علـى عسى[6].

2-الرضي:خص استعمال خبر لعل بأنْ على أنّه كثير في الشعر، وقليل في النثر[7].

(1)يُنظر رأي الفراء في معاني القرآن(465/1-466).
(2)يُنظر الإنصاف(214/1).
(3)يُنظر شرح المفصل(534/4-535).
(4)يُنظر تخليص الشواهد ص(357)، ومغني اللبيب ص(257).
(5)يُنظر مغني اللبيب ص(319).
(6)المفصل في علم العربية ص(307).
(7)شرح الرضي (446/4).

3-أبو حيان: "انفردت لَعَلَّ بجواز دخولِ(أن) الناصبة على المضارع الواقع خبرًا، وكثر ذلك في الشعر حتى لو قيس ذلك لجاز، نحو: لَعَلَّ زيدًا أن يقوم"[1].

12-مسألة: إضمار عامل الفاعل جوازًا.

عدَّ العسكري رواية(ليُبْكِ يزيدٌ ضارعٌ) بالبناء للمفعول غلطًا، وخالفهم برواية(ليَبْكِ يزيدَ ضارعٌ) بالبناء للفاعل، فتكون يزيدَ مفعول به، وضارعٌ فاعل للفعل محذوف جوازاً[2]، وكذلك أبو حاتم السجستاني الذي وصفه أنَّه من عمل النحويين بقوله: "ولم يعرف ليُبْكَ يزيدُ. وقال هذا من عمل النحويين"[3].

ولكنَّ ابن هشام رجح رواية البناء بالمفعول؛ لأنَّه رُوي: ليَبْكِ يزيدَ بفتح ياء"يبك" وكسر كافه، ونصب يزيد، فلما ظهر"ضارعٌ" في هذه الرواية استحق أنْ يُقدر فاعلًا في الأخرى ليستويا[4].

13-مسألة: الاسم المرفوع بعد قلما.

اعتبر سيبويه أنَّ ما كافة ولا تحتاج إلى فاعل في قوله: وقلما وصالٌ على طول الصُّدودِ يَدُومُ، فإنَّ (ما) في قلما كافة، ووصال مبتدأ، وخبره ما بعدها، وجعل ذلك من ضرورات الشعر[4].

وأمَّا المبرد فعدَّ(ما) زائدة لا كافة، والاسم المرفوع بعدها (وصالٌ) فاعل، والتقدير: وقل وصال يدوم على طول الصدود[5].

ولكنَّ ابن هشام خالفهم في أنَّ (ما) كافة عن طلب الفاعل، و(وصالٌ) فاعل لفعل محذوف يُفسره الفعل المذكور(يدوم)[6]، ورَدَّ ابن هشام على قول سيبويه بأنَّ وصال مبتدأ بقوله: والصواب أنه فاعل يدوم محذوفًا مفسرًا بالمذكور، وقول آخر في نحو:

---

(1)ارتشاف الضرب ص(1238).
(2)يُنظر التصحيف والتحريف ص(208).
(3)فعلت وأفعلت ص(165).
(4)تخليص الشواهد ص(480).
(4)يُنظر الإنصاف(145/1)، والكتاب(31/1).
(5)المقتضب(222/1).
(6)الإعراب عن قواعد الإعراب ص(100).

آتيك يوم زيدًا تلقاه، إنه يجوز في زيد الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأنَّ الزمن المبهم المستقبل يحمل على إذا في أنه لا يُضاف إلى الجهة الاسمية[1].

14-مسألة: الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف.

ذهب ابن هشام إلى أنَّ حقًا خرج عن مصدريته إلى الظرف، بخلاف المبرد الذي أصر على أنَّه باقٍ على مصدريته[2]، ووقع الخلاف بين النحاة على إعراب الاسم الواقع بعد الظرف: ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد الظرف مرفوع بالفاعلية، واحتجوا بأنَّ الفعل حُذف، واكتفي بالظرف منه، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل[3].

ولكنَّ ابن هشام خالفهم في أنَّ الاسم المرفوع بعده مبتدأ مقدم، والظرف خبر مقدم[4].

15-مسألة: إلا الاستثنائية بمنزلة غير.

اختلف الكوفيون والبصريون في معنى (إلا) في قول الشاعر[5][الوافر]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

مذهب الكوفيين: في (إلَّا)أنَّها بمعنى الواو، وحجة الكوفيين مجيئه بكثرة في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[6]؛أي: ولا الذين ظلموا[7].

ومذهب البصريين: في أنَّ (إلَّا) للاستثناء، وحجتهم بأنَّ "إلَّا" لا تكون بمعنى الواو؛ لأنَّ إلا للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر[8].

---

(1)مغني اللبيب ص(664).
(2)يُنظر رأي المبرد في؛ الأنصاف(51/1)،وأوضح المسالك(232/2)، وخزانة الأدب(402/1).
(3)الإنصاف(51/1)،ويُنظر أوضح المسالك(232/2).
(4)يُنظر مغني اللبيب ص(57).
(5)ديوان عمرو بن معد بن كرب الزبيدي ص(178).
(6)سورة البقرة،الآية:150.
(7)الإنصاف(266/1)
(8)الإنصاف(269/1).

وخالف ابن هشام الكوفيين والبصريين، فإنَّ (إلَّا) عنده ليست بمعنى الواو، ولا الاستثناء، ولكنها(إلَّا) عنده بمنزلة الصفة، إنَّ (إلَّا) تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمعٌ منكر أو شبهه جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، وذهب إلى أن (إلَّا) في قول[1][الوافر]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

وصف مخصص لأنَّه طابق ما بعد إلَّا موصوفها، فأنَّ إلَّا عند ابن هشام بمنزلة غيرُ ومثل في الصفة[2].

16-مسألة: اسمية عن.

إنَّ (عَنْ) عند ابن مالك ليست اسمًا، وإنما هي زائدة، بقوله:" إنَّ (مِنْ) إذا دخلت على قبل وبعد ولدن وعن فهي عنده زائدة؛ لأنَّ المعنى بثبوتها وسقوطها واحد[3].

وخالفه ابن هشام في أنَّ (عن) تكون اسمًا بمعنى جانب، بدليل دخول حرف الجر عليها[4].

17-مسألة: أصل اللام في لاهِ.

إنَّ قوله:(لاهِ ابنُ عمِّك)،حيث حُذف حرف الجر، وأبقى عمله، والذي سوغ في هذه الكلمة كثرة الاستعمال، والأصل: لله ابن عمك[5]، واختلف النحاة في اللام الباقية، فذهب سيبويه إلى أنَّ اللام من أصل الكلمة، والمحذوف لام الجر ولام التعريف[6]، وإلى ذلك ذهب ابن الشجري وابن يعيش ولكن المبرد اعتبر أنَّ اللام الباقية هي لام الجر[7].

ولكنَّ ابن هشام خالفهم في مغني اللبيب فجعل أصل اللام للتعجب؛ أي: لله در ابن عمك[8].

(1)ديوان عمرو بن معد بن كرب الزبيدي ص(178).
(2)مغني اللبيب ص(74-76).
(3)شرح التسهيل(140/3).
(4)يُنظر أوضح المسالك(58/3)،ومغني اللبيب ص(160-161).
(5)شرح الأشموني(289/3).
(6)يُنظر الكتاب(498/2)، ويُنظر أمالي ابن الشجري(195/2)، وشرح المفصل(518/4).
(7)يُنظر رأي المبرد في الإنصاف(394/1)، وأمالي ابن الشجري(195/2)، وشرح الأشموني(289/3).
(8)مغني اللبيب ص(158).

18-مسألة: حذف"رُبَّ" وبقاء الواو لتعمل عملها.

إنَّ رُبَّ تُحذف، ويبقى عملها بعد الواو، ولكن النحاة اختلفوا في عمل الواو بعد رُبَّ، فذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو تعمل عمل رُبَّ، وأنَّ الواو ليس حرف عطف، وحجتهم بأَنْ قالوا: "لما نابت عن رُبَّ عملت الخفض كما تعمل رُبَّ، والذي يدل على أنَّها ليست عاطفة، أنَّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به[1]"

ولكن ابن هشام خالفهم في أنَّ رُبَّ تُحذف، "وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر[2]"، ونقض قول الكوفيين في أنَّ العامل هو الواو نفسها في نحو: "وليلٍ"، "وبلدٍ" أَنَّا رأينا العرب تَجر برُبَّ محذوفة، وليس في الكلام عوض منها[3]".

19-مسألة: الاختلاف في معنى رُبَّ أهي اسم أو حرف؟

إنَّ في قوله: (وَرُبَّ قَتلٍ عَارُ) ذهب الكوفيون إلى أنَّ رُبَّ اسم، حملًا على(كم)لأنَّ كم للعدد والتكثير، ورُبَّ للعدد والتقليل، فكما أنَّ كم اسم، فكذلك رُبَّ اسم، واستدل الكوفيون في أنَّ رُبَّ تخالف حروف الجر في أربعة، وهي:،الأول: أنها تقع في صدر الكلام، وحروف الجر يقع في وسط الكلام، والثاني: إنَّها تعمل في نكرة، وحروف الجر تعمل في نكرة ومعرفة، والثالث: أنها تعمل في نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل نكرة موصوفة وغير موصوفة، والرابع: أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي يتعلق به. فزعموا أنَّ رُبَّ اسم بمعنى بعض مبتدأ، وعار خبر المبتدأ[4].

وخالفهم ابن هشام في أنَّ (رُبَّ) حرف جر، بقوله في مغني اللبيب: رُبَّ حرف جر، خلافًا للكوفيين في دعوى اسميته، وقولُهم: إنه أخبر عنه في قوله: ورُبَّ قتلٍ عارُ ممنوعٌ، بل عارٌ خبر لمحذوف[5].

---

(1)يُنظر الإنصاف(1/376-377).
(2)مغني اللبيب ص(144).
(3)أوضح المسالك(3/76).
(4)يُنظر الإنصاف(2/832-833).
(5)مغني اللبيب ص(556).

20-مسألة: الاختلاف في معنى رُبَّ.

إنَّ لـ(رُبَّ) عند النحاة معانٍ مختلفة، وهي كالآتي:

1-إنها للتقليل، وهي عند أكثر النحويين،منهم: ابن السراج،والزجاج، والزجاجي، والفارسي، ابن عصفور، وابن أبي الربيع[1].

2-للتكثير: وذهب إلى ذلك سيبويه، وابن درستويه، وجماعة[2].

3-إنها للتقليل غالبًا، والتكثير نادرًا[3].

4- أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر، وهو ما ذهب إليه ابن مالك، والأشموني[4].

5- أنها موضع إثبات، ولم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من القرائن، اختاره أبو حيان[5].

وخالف ابن هشام النحاة، في أنَّ رُبَّ تأتي للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلًا، حيث قال ابن هشام: "ليس معناها للتقليل دائمًا، خلافًا للأكثرين، ولا للتكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلًا"[6]

21-مسألة: ما المصدرية في بعدما.

في هذه المسألة ذهب سيبويه إلى أنَّ ما في (بعدما) كافة، وليست مصدرية، وذلك في قوله: أعلاقة أُمَّ الوليد بعدَما، حيث جعل بعد مع ما بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده[7].

---

(1)يُنظر الأصول في النحو(416/1)،ومعاني القرآن وإعرابه(172/3)،وحروف المعاني ص(14)،والايضاح العضدي ص(251)،والبسيط في شرح جمل الزجاجي (859/2).
(2)يُنظر الكتاب(156/2)،والجنى الداني ص(440).
(3)يُنظر همع الهوامع(247/2).
(4)يُنظر شرح التسهيل(174/3)،وشرح الأشموني(314/3).
(5)يُنظر ارتشاف الضرب ص(1738).
(6)مغني اللبيب ص(143).
(7)يُنظر الكتاب(138/2-139).

خالف ابن هشام سيبويه في أنَّ ما في (بعدما) مصدرية، وليست كافة، حيث قال ابن هشام في كتابه الإعراب عن قواعد الإعراب: اخْتُلِفَ في لَفْظِ (مَا) التَّالِيَةِ (بَعْدَ)، فَقِيلَ: كَافَّةٌ (بَعْدَ) عنِ الإضافة، وقِيلَ: مَصْدَرِيَّةٌ[1]، وقال في مغني اللبيب: قيل"ما" مصدرية، وهو الظاهر؛ لأنَّ فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت[2].

22-مسألة: لبيك.

إنَّ القياس أَنْ تُضاف لَبَّى إلى مضمر، ولكن إضافتها إلى الظاهر شاذ، فمذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ لبيك بمعنى التثنية أُضيفت إلى المضمر، بخلاف يونس بن حبيب فإنها عنده اسم مفرد بمنزلة عليك، بدليل بقاء ياءها في الظاهر[3]، وردَّ عليه سيبويه بأنَّها ليست اسم مفرد لأنه إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك؛ لأنك لاتقول لبَّي زيدٍ وسَعْدَي زيدٍ، فلو كان بمنزلة على لقال: فَلبَّى يَدَيْ مسورٍ، لأنك تقول عَلَى زيدٍ إذا أظهرت الاسم[4].

خالفهم ابن هشام في أنَّ من شروط لبَّى عنده إضافة ضمير الخطاب، وإنَّ إضافتها إلى الظاهر شاذ[5].

23-مسألة: تقديم معمول اسم فعل الأمر.

في هذه المسألة منع البصريون تقديم معمول اسم الفعل، بخلاف الكوفيين الذين أجازوا تقديم معمولها عليها[6]، وحجة الكوفيين: بأنَّ الدليل على أنَّه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقلُ والقياسُ. أمَّا النقل في قوله تعالى:﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[7]والتقدير فيه: عليكم كتابَ الله؛ أي: الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بـ(عليكم) فدل على جواز تقديمه، وأمَّا القياس فقالوا: أجمعنا على أنَّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت

(1)تخليص الشواهد ص(101).
(2)مغني اللبيب ص(345).
(3)يُنظر الكتاب(351/1)،
(4)يُنظر الكتاب(351/1-352).
(5)يُنظر مغني اللبيب ص(639).
(6)يُنظر الإنصاف(228/1).
(7)سورة النساء، الآية:240.

"عَليكَ زيدًا" ؛ أي: الزم زيدًا، وإذا قلت: "عِنْدَكَ عَمْرًا" ؛ أي: تَنَاوَلْ عمرًا، ولو قلت زَيْدًا الْزَمْ، وعمرًا تَنَاوَلْ فقدمت المفعول لكان جائزًا، فكذلك مع قام مقامه[1]. وأيدهم الفراء في جواز تقديم معمول اسم الفعل[2]، واعترض ابن يعيش قول الكوفيين بقوله: إنَّ القياس الذي ذكره الكوفيون ليس بصحيح؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع[3]، وقال ابن الأنباري: "إنَّ ما استدل به الكوفيون لا حجة لهم فيه، لأن قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[4] ليس منصوبًا بـ(عليكم)،وإنَّما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر"[5].

إنَّ ابن هشام خالف الكوفيين في هذه المسألة في منع تقديم معمول اسم الفعل، وذلك لأنَّ من أحكام اسم الفعل عنده، أنَّ معمولها لا يتقدم عليها، وإنَّ من شروط الحذف ألا يؤدي إلى اختصار المختصر، فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنَّه اختصار للفعل[6].

24-مسألة: الاختلاف في إضمار أنْ بعد كي أو إظهارها.

إنَّ الأصل في كي إضمار (أنْ)بعدها، ولكن الكوفيين أجازوا إظهار (أَنْ) بعد(كي) نحو: جِئْتُ لكي أنْ أُكرمك" فتنصب أكرمك بـ(كي)، و"أنْ" توكيد لها، ولا عمل لها[7]"، ويميل ابن مالك إلى رأي الكوفيين؛ وذلك لأنه أجاز إظهار (أنْ) بعد (كي) غالبًا[8].

لكنَّ ابن هشام لم يُجِزْ إظهار أنْ بعد كي، وإنْ ظهرت فهي للضرورة الشعرية[9].

25-مسألة: لام الأمر حذفها وبقاء عملها.

اتفق النحاة في هذه المسألة على أنه يجوز حذف لام الأمر من الفعل، وبقاء عملها للضرورة الشعرية، وخالفهم في ذلك المبرد الذي لم يُجز إضمار اللام وبقاء عملها في

(1)الإنصاف(1/228-229).
(2)يُنظر معاني القرآن،للفراء(1/260).
(3)يُنظر شرح المفصل(1/288).
(4)سورة النساء، الآية:240.
(5)أسرار العربية ص(165-166).
(6)مغني اللبيب ص(674).
(7)الإنصاف(2/579).
(8)يُنظر تسهيل الفوائد ص(229).
(9)يُنظر مغني اللبيب ص(198).

الشعر، حيث قال: فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نَظير الخفض في الأسماء [1].

وخالفه ابن هشام في إجازة حذف اللام في الشعر، مع بقاء عملها[2].

26-مسألة: إضمار الفعل بعد لولا.

ذهب النحاة إلى أنَّ لولا حرف تحضيض، حذف الفعل بعدها لأنها تختص به، فكان تقديرهم لقوله: "لولا الكمي المقنعا" لولا تعدون، وإنهم جعلوا الفعل المحذوف بعد لولا المضارع، ومن ذهب إلى ذلك المبرد[3]، والفارسي[4]، والرضي[5].

لكنَّ ابن هشام خالفهم في ذلك، وذهب إلى أنَّ لولا للتوبيخ والتنديم، وأنها تختص بالفعل الماضي، وفسر ذلك بقوله: إذ لم يُردْ أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عدِّه في الماضي، وإنما قال" تعدون" على حكاية الحال؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن[6].

(1)المقتضب(131/2).
(2)مغني اللبيب ص(247-248).
(3)يُنظر رأي المبرد في الكامل(338/1).
(4)يُنظر رأي الفارسي في كتاب الشعر ص(57).
(5)يُنظر رأي الرضي في شرح الكافية(470/1).
(6)مغني اللبيب ص(303-304).

الفصل الثالث

موقف البغدادي آراء ابن هشام، وعزو الآراء.

وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: عزو البغدادي آراء ابن هشام مع التمثيل، والخلاف أو التحريف الذي أصابه.

المبحث الثاني: موقف البغدادي من آراء ابن هشام.

أ-الآراء التي أيده فيها.

ب-الآراء التي خالفه فيها.

المبحث الأول: عزو البغدادي آراء ابن هشام مع التمثيل، والخلاف أو التحريف الذي أصابه.

الغالب أنَّ عبد القادر البغدادي يُنقل أقوال ابن هشام دون تصرف، إنْ تصرف فهو قليل، واستعمل البغدادي عبارات معينة يدل على حرصه في نقل آراء ابن هشام من مصادرها الأصلية، وكان يذكرها بعد الانتهاء من قول ابن هشام، وهي كالآتي: "انتهى"[7]، و"انتهى مختصرًا"[2]، و"انتهى كلام المغني"[3]، وإنه نقل آراء ابن هشام من مصنفات معينة، مغني اللبيب، وشرح الشواهد المعروف بـ(تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد)، وشرح الألفية المعروف بـ(أوضح المسالك)، ومن الأمثلة على الأقوال التي نقلها عن ابن هشام من كتبه، ولم يصبها تغيير، أو تحريف، وهي كالآتي:

1-قال ابن هشام في مغني اللبيب:" والذي جرَّأه على استعمال الواو في غير العقلاء قوله: بنو لا بنات، والذي سوَّغ ذلك أَنَّ ما فيه من تغيير نظم الواحد شبَّهه بجمع التكسير، فسهُل مجيئه لغير العاقل،ولهذا جاز تأنيث فعله، نحو:﴿ **إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ**﴾[4]، مع امتناع قامت الزيدون"[5].

2-قال ابن هشام في اسمية (عَنْ): "والذي يتعين عنده في ثلاثة مواضع أحدها: أن يدخل عليها مِنْ، وهو كثير، والثاني: أنْ يدخل عليها على، وهو نادر، والثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد"[6].

3-ابن هشام قال"(في بحث الفاء من المغني):السادسة، ؛أي: من المسائل التي تكون فيها الفاء رابطة للجواب حيث لا يصحُّ أن يقع شرطًا: أن يقترن بحرف له الصدر، كقوله: فإن أهلك فذي حنق، لما عرفت من أنَّ رُبَّ مقدرة، وأنَّها لها الصدر"[7].

---

(1)يُنظر خزانة الأدب(500/7).
(2)المصدر السابق(232/5).
(3)المصدر السابق(52/3).
(4)سورة يونس، الآية:90.
(5)خزانة الأدب(83/8)، ويُنظر مغني اللبيب ص(404).
(6)خزانة الأدب(159/10)،ويُنظر مغني اللبيب ص(160-161).
(7)خزانة الأدب(27/10)،ويُنظر مغني اللبيب ص(177).

4- قال ابن هشام: "وضمير الشأن يعود على ما بعده لزومًا، ولا يجوز للجملة المفسِّرة له أن تتقدَّم هي ولا شيء منها عليه. وقد غلط يوسف ابن السيرافي إذ قال قوله: أَسَكْرَانُ كَانَ ابْن المَرَاغةِ إِذْ هَجَا، فيمن رفع سكرانُ وابن المراغة: إنَّ كان شأنيه، وابن المراغة سكران مبتدأ وخبره، والجملة خبر كان. والصواب أنَّ كان زائدة، والأشهر في إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة، فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوف، ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها"[1].

5- نقل البغدادي قول ابن هشام في المغني وقال: "ويروى: "يراه" أي يرى نفسه، و"تراه" بالخطاب، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير. والمصاب حينئذٍ اسم مفعول لا مصدر، ولم يطلع على هاتين بعضهم فقال: ولو أنه قال يراه، لَكان حسنًا؛ أي: يرى الصديق نفسه مُصابًا إذا أصبت"[2].

6-ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني: "عددًا إمَّا صفةٌ لمن على أنه اسمٌ وضع موضع المصدر، وهو العدّ؛ أي: والأثرون قومًا ذوي عدَدٍ؛ أي: قوماً معدودين. وأما معمول ليعدّ محذوفًا صلة أو صفة لمن، ومن بدل من الأثرون"[3].

7-قال ابن هشام في مغني اللبيب: "في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4] في الآية قول ثالث، وهو أنَّ الكاف ومثلًا لا زائدَ منها. ثم اختلف، فقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل بمعنى الصفة، وقيل الكاف اسم مؤكَّد بمثل، كما عكس ذلك من قال: فصُيِّروا مثل كعصْفٍ مَأْكول"[5].

8- قال ابن هشام "(في بحث أمْ من المغني) وقال الأصل أشعيث، بالهمزة في أوله والتنوين في آخره، فحذفها للضرورة والمعنى: وما أدري أيُّ النَّسبين هو الصحيح"[6].

(1)خزانة الأدب(9/290-291)،ويُنظر مغني اللبيب ص(543).
(2)المصدر السابق(5/399)، ويُنظر مغني اللبيب ص(594).
(3)خزانة الأدب(6/129)،ويُنظر مغني اللبيب ص(366-367).
(4)سورة الشورى، الآية:11.
(5)خزانة الأدب(10/186)، ويُنظر مغني اللبيب ص(195-196).
(6)خزانة الأدب(11/129)،ويُنظر مغني اللبيب ص(40)

وقال البغدادي: "نقل ابن هشام(في المغني) عن أبي عبيدة أنه زعم أنَّ أم تأتي بمعنى الاستفهام المجرَّد من الإضراب فقال في قول الأخطل: كذبتك عينُك أم رأيت بواسطٍ، إن المعنى: هل رأيت"[1].

9-ونقل قول ابن هشام(في المغني):"ورُدَّ بقوله تعالى:﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾[2]، فإنَّ جوابه مثْبت، وهو: "لقد خَلَقْنَا الإنسانَ في كَبَد" ومثله:" لا أقسم بمواقع النُّجوم" وردّ بأنَّها تزاد لذلك صدرًا بل حشوًا"[3].

10- ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني: "إنَّ من شروط الحذف ألا يؤدي إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في: "زَيدًا فاقتله" وفي "شأنكَ والحجَّ"، إنَّ التقدير: عليك زيدًا، وعليك الحجَّ، ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير: خُذْ دلوي، والزم زيدًا، والزم الحج، ويجوز أن يكون مبتدأ ودونك خبره"[4].

إنَّ البغدادي كان ينقل آراء ابن هشام بدون تصرف، ولكنه في بعض الأحيان ينقل الرأي بتصرف بدون إخلال بالمعنى، وذلك في قول ابن هشام في شرح قصيدة بانت سعاد: "فإن قلتَ: أخبرني عن(إخَال) في البيت أَمُعمَلة أم مُلغَاة أم مُعَلَّقة؟ قلتُ: كلٌ ذلك جائزٌ، أمَّا الإلغاء فعلى أَن النَّافي لمَّا تقدَّمها أزال عنها التَّصدُّر المحض فسهل إلغاؤها"[5].

فالبغدادي لم ينقل قول ابن هشام حرفيًا، ولكنه فَسَّرَ قول ابن هشام: ووجه إلغاء إخال هنا عدمُ تصدُّرها، فإنَّ حرف النفي لمَّا تقدَّمها أَزال عنها التصدُّر المحض، فسهَّل إلغاءَها كما سهَّل إلغاءَ ظننت تقدُّمُ متى وإنَّ في: متى ظننت زيدٌ منطلق"[6].

(1)خزانة الأدب(133/11)، ويُنظر مغني اللبيب ص(45).
(2)سورة البلد، الآية:1.
(3)خزانة الأدب(221/11)، ويُنظر مغني اللبيب ص(275-276).
(4)خزانة الأدب(203/6)،ويُنظر مغني اللبيب ص(674)،والكتاب(138/1).
(5)شرح قصيدة بانت سعاد ص(203).
(6)خزانة الأدب(143/9)

وكان البغدادي ينقل رأي ابن هشام كما هو، ولكنه يُضيف عليه عبارات بغرض التوضيح: نقل البغدادي قول ابن هشام: "قال ابن هشام في (شرح شواهده): وقد يرجح كونه من باب الحذف عامل المصدر المؤكد، ورد بأنه روى من لَدُ شولٍ بالخفض، ولا يُقال من لَدُ النُّوق إلى إتلائها، ويُجاب بأنَّ التقدير: من لدن شولان شوْل أو زمان شول، أو كون شول، فحذف المضاف، والتقدير الأخير: أولى ليتحد المعنى في الروايتين، ولكن يحتاج علة هذا التقدير إلى الخبر؛ أي: موجودةً"[1].

فالإضافة التي أضافها البغدادي على قول ابن هشام هي:(وقد يُرجح كونه من باب الحذف عامل المصدر المؤكد)[2]، وكذلك عبارة (فحذف المضاف)[3]، وورد في كلمة (موجودةً)تغيير، فهي (موجودًا)[4] في كتاب تخليص الشواهد.

الأقوال التي ورد فيها خلاف أو تحريف:

1-إنَّ من الأقوال التي ذكر البغدادي أنَّ ابن هشام أوردها في المغني، وبها خلاف، وذلك في مسألة: "أل" الموصولة الداخلة على الفعل المضارع، حيث قال البغدادي: "أورده الشارح و ابن هشام في مغني اللبيب، على أنَّ "أل" في اليجدع اسم موصول، دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذٌ قبيح لا يجيء إلا في الضرورة"[5]، وهذا القول الذي أورده البغدادي للرضي في كتابه(شرح الرضي على الكافية)[6]، ولكنَّ ابن هشام قال في (مغني اللبيب): "أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين"[7]، ويبدو أنَّ البغدادي نقل قول الرضي ثم ذكر أنَّ ابن هشام أورده في مغني اللبيب، ولكنَّ الرضي ذكر أنَّ

(1)يُنظر خزانة الأدب(25/4)، وتخليص الشواهد ص(262-263).
(2)يُنظر خزانة الأدب(25/4).
(3)المصدر السابق(25/4).
(4)يُنظر تخليص الشواهد ص(263).
(5)خزانة الأدب(31/1).
(6)يُنظر شرح الرضي(44/1).
(7)مغني اللبيب ص(49).

"أل الموصولة" دخلت على الفعل لمشابهتها لاسم المفعول[1]، أمَّا ابن هشام فقد ذكر أنَّ (أل الموصولة) في الأصل تدخل على أسماء الفاعلين والمفعولين، ولكنها دخلت على الفعل للضرورة الشعرية[2]، وقال كذلك:" إنَّ (أل الموصولة) ربما وصلت بظرف أو بجملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع"[3].

2-نقل البغدادي قول ابن هشام في شرح الشواهد: "إنما قال: يعصرن لأنَّه شبَّههم بالنِّساء، لأنهم لا شجاعة لهم والخدمة والتبذل في العرب إنما هو للنساء، وإمَّا الرجال فشغلهم بالحروب"[4].

فالخطأ وقع في(إمَّا) بالكسر، والصواب(أَمَّا) بالفتح، فالتصويب كما ورد في كتاب تخليص الشواهد[5].

وكذلك ونقل البغدادي قول ابن هشام في المغني بقوله: لا تدخل أم المنقطعة على مفرد، ولهذا قدَّروا المبتدأ في: إنَّها لابل أم شاء، أورد البغدادي(ابل) بدون همزة القطع، والصواب: "أنها لإبل أم شاء"[6].

المبحث الثاني: موقف البغدادي من آراء ابن هشام.

أ-الآراء التي أيده فيها.

1-مسألة: حذف نون التثنية.

إنَّ ابن هشام عنده أنَّ نون التثنية حُذفت في(خُطَّتَا) للضرورة الشعرية، وذلك على رواية الرفع في قوله: هُما خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ[7].

وأيده البغدادي بأنَّ نون التثنية تُحذف للضرورة ، وإنَّ الأصل: هُمَا خُطَّتَانِ[8].

(1)يُنظر شرح الرضي(44/1).
(2)يُنظرمغني اللبيب ص(49).
(3)مغني اللبيب ص(49).
(4)خزانة الأدب(234/5)، ويُنظر تخليص الشواهد ص(476).
(5)يُنظر تخليص الشواهد ص(476).
(6)خزانة الأدب(286/11)،ويُنظر مغني اللبيب ص(46).
(7)يُنظر مغني اللبيب ص(715-716).
(8)يُنظر خزانة الأدب(500/7).

2-مسألة: ذو الطائية.

إنَ ابـن هشـام عنـده أنَّ (ذو) اسـم موصـول بمعنـي التـي فـي قولـه: "ذو حفـرت وذو طويـت" على لغة أهل طيء، فإنَّه أطلق ذو على البئر وهي مؤنثة[1].

ووافقه البغدادي في أنَّ(ذو) اسم موصول، وهو هنا بمعنى التي، لأنَّ البئر مؤنثة[2].

3-مسألة: (أل)الموصولة الداخلة على الفعل المضارع.

أيـد البغـدادي ابـن هشـام[3]أنَّ أل الموصـولة الداخلـة علـى الفعـل المضـارع للضـرورة الشـعرية، ومما يـدلل علـى ذلـك، حكمـه علـى فسـاد قـول ابـن مالـك، فـي إجازتـه دخـول (أل) الموصـولة علـى المضـارع بالاختيـار، قـال البغـدادي: "هـذا مبنـي علـى معنـى الضـرورة عنـد هـذا القائـل مـا لـيس للشـاعر عنـه مندوحـه، وهـو فاسـد كمـا يـأتي بيانـه، والصـحيح تفسـيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عند مندوحه أو لا"[4].

4-مسألة: انتقاض نفي عمل ما بعد إلا.

نقـل البغـدادي فـي الخزانـة قـول يـونس بـن حبيـب فـي إجـازة إعمـال مـا مـع انتقـاض نفيهـا بـــ(إلا)، وأجـــاب عليـــه بأنَّ(مـــا) فـــي الموضـــعين لا تعمـــل[5]، وذلـــك فـــي قـــول الشاعر[6][الطويل]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذبَا

وتقـديره: يـدرور دوران المنجنـون، فحـذف هـو والمصـدر، وأقـيم منجنـون مقامـه، والثـاني أصـله ومـا صـاحب الحاجـات إلا يعـذَّب معـذَّبا؛ أي: تعـذيبًا، فحـذف وبقـي مصـدره، فـلا عمـل لمـا فـي الموضـعين[7]، ويظهـر مـن كـلام البغـدادي أن منجنونًـا عنـده مفعـول مطلـق

(1)يُنظر تخليص الشواهد ص(143).
(2)خزانة الأدب(34/6).
(3)يُنظـر رأي ابـن هشـام فـي؛ الجـامع الصـغير ص(30)،وتخلـيص الشـواهد ص(154)، وشـرح شـذور الـذهب ص(39)،وأوضح المسالك(122)، ومغني اللبيب ص(50).
(4)خزانة الأدب(33/1)، ويُنظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل(202/1).
(5)خزانة الأدب(130/4).
(6)مرَّذكره في البحث ص(62).
(7)خزانة الأدب(130/4).

لفعل محذوف، وإلى هذا ذهب ابن هشام، فإنَّ ما عنده لاتعمل، والتقدير:إلا يدور دوران منجنون وإلا نعذِّبُ مُعَذَّبا؛ أي: تعذيبًا، فإنَّ منجنونًا عنده مفعول مطلق لفعل محذوف على حذف المضاف[1]،ومن قولهما يظهر اتفاقهما في أنَّ (ما) في الموضعين لا تعمل، ونصبا منجنونًا على أن مفعول مطلق لفعل محذوف.

5-مسألة: إضمار عامل الفاعل جوازًا.

ذكر البغدادي في كتابه خزانة الأدب الروايتين، وقال: إنَّ الفعل المسند إلى ضارعٌ حُذف جوازًا؛ أي: يبكيه ضارعٌ وهذا على روايته بالبناء للمفعول، ويزيدُ نائب فاعل، وأمَّا على روايته بالبناء للفاعل ففاعله ضارعٌ، ويزيدَ مفعوله[2]، فابن هشام رجح رواية البناء للمفعول[3]، ووافقه البغدادي بقوله: "والرواية الأولى أبلغ بتكرار الإسناد إجمالًا ثم تفصيلًا[4].

6- مسألة: اسمية عن.

إنَّ ابن هشام عنده (عن) اسم بمعني جانب، ويتعين ذلك في مواضع، منها: أنْ يدخل عليها حرف الجر(مِنْ)[5]، وأيده البغدادي في أنَّ(عَنْ) اسم بمعنى جانب، لدخول حرف الجر عليها، وإنَّ الكلمة إنما تُعدُّ حرفًا واسمًا إذا اتحد أصلُ معنييهما، والجانب ليس بمعنى المجاوزة[6].

7-مسألة: مما بمعنى ربَّما.

جعل ابن هشام مِنْ إذا اتصلت بـ(ما) تكون مرادفة لربَّما، وإنْ منْ عنده من الأحرف الكافة عن عمل الجر[7]، ووافقه البغدادي في أنَّ (مِنْ) الجارة لمَّا كُفت بما تغير معناها، وصارت بمعنى(رُبَّما) مفيدة للتكثير والتقليل على خلاف مدلولها[8].

(1)أوضح المسالك(277/1-278)، ويُنظر تخليص الشواهد ص(284).
(2)يُنظر خزانة الأدب(303/1).
(3)يُنظر تخليص الشواهد ص(480).
(4)خزانة الأدب(304/1).
(5)يُنظر أوضح المسالك(58/3)،ويُنظر مغني اللبيب ص(160-161).
(6)خزانة الأدب(158/10).
(7)مغني اللبيب ص(357).
(8)خزانة الأدب(215/10).

8-مسألة: لا الأمر حذفها وبقاء عملها.

أجاز ابن هشام حذف لام الأمر في الفعل في الشعر، وبقاء عملها، وذلك في قوله: محمد تَفْدِ نفسك[1]، وأيده البغدادي في حذف لام الأمر في الشعر بقوله:" على أنَّه جاءَ في ضرورة الشّعر حذفُ لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب، والتقدير: يا محَّمد لتَفْدِ نفسَك كلُّ نفس"[2].

ب-الآراء التي خالفه فيها.

1-مسألة: حذف نون الوقاية.

إنَّ الأصل في نون الوقاية أنْ تتصل بالفعل، ولكنها قد تُحذف كقول الشاعر[3][الرجز]:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِى ليس الإمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

فإنَّ البغدادي عنده حذف النون الوقاية للضرورة، والقياس قَدْني بالنون[4]، بخلاف ابن هشام الذي أجاز حذف نون الوقاية قليلًا، ولم يقيدها بالضرورة الشعرية[5].

2-مسألة:(مَنْ) الزائدة عند الكوفيين.

إنَّ (مَنْ) عند الكوفيين تكون زائدة، وذلك في قوله: والأَثْرُوْنَ مَنْ عَدَدَا، وبين ابن هشام رأيه بقوله: "إنها نكرة موصوفة؛ أي: على قومٍ غيرنا، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعددًا: إمَّا صفة لمن على أنَّه اسم موضع المصدر، وهو العدُّ؛ أي: والأثرون قومًا ذوي عد؛ أي: قومًا معدودين، وإمَّا معمول ليعد محذوفًا صلة أو صفة لمن، ومَنْ بدل من الأثرون[6].

اعترض البغدادي على ابن هشام ، وعلى النحاة الذين ذهبوا إلى أنَّ (مَنْ) موصوفة، بقوله: وفي تخريجهم نظرٌ لا تخفى سماجتُه، مع أنَّه ليس فيه كبير مدح؛ فإنَّ مراد

(1)يُنظر مغني اللبيب ص(247-248).
(2)خزانة الأدب(11/9).
(3)مَرَّ ذكره في البحث ص(20).
(4)يُنظر خزانة الأدب(382/5).
(5)يُنظر أوضح المسالك(118/1)، وتخليص الشواهد ص(106-107).
(6)مغني اللبيب ص(366-376).

الشاعر أنَّ آل الزبير سَنَام المجد والأكثرون عددًا من أتْباع غيرهم عددًا، إلا أنَّهم يُعدُّ قليل، والقِلَّة لا فخر فيها ولا مدح[1].

وكذلك واعترض البغدادي على قول ابن هشام:(ومَنْ بدل من الأثرون)[2]، بقوله: جَعْلُ ابن هشام مَنْ بدلًا من الأثرون على تقدير الفعل لا وجه له، وفسر البغدادي ذلك بقوله: إذْ لا فرق في المعنى بين قولنا قومًا معدودين، وبين قومًا يُعَدُّون[3].

فالبغدادي أيد رأي الكوفيين، والدليل على ذلك قوله:" وتخريج الكوفيين خالٍ عن التعسُّف مع صحة معناه، ومتانة مغزاه"[4].

3-مسألة: الإخبار بالمعرفة عن النكرة.

ذهب البغدادي إلى أنَّه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة، ولكنه خصه بالاختيار، وذلك في قول الشاعر[5][الوافر]:

كأنَّ سبيئة مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُوْنُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فقال البغدادي: "على أنَّه يجوز أنْ يُخبر في بابيْ:(كان)و(إنَّ) بمعرفة عن نكرة في الاختيار"[6]. ولكن ابن هشام أجاز جعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم، وأنَّ أكثر وقوعه في الشعر[7]، فابن هشام خصه بالشعر.

4-مسألة: أَنْ المخففة مِنْ الثقيلة.

من المعلوم أنَّ (أَنْ) المخففة مِنْ الثقيلة تَعْمل، واسمها ضمير الشأن محذوف، وَقَدْ يظهر اسمها في غير ضمير الشأن، وذلك في قول الشاعر[8][الطويل]:

فَلَوْ أَنْكِ في يوم الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

(1)خزانة الأدب(129/6).
(2)يُنظر مغني اللبيب ص(367).
(3)خزانة الأدب(129/6).
(4)المصدر السابق(129/6).
(5)ديوان حسان بن ثابت ص(18).
(6)خزانة الأدب(281/9).
(7)شرح جمل الزجاجي، لابن هشام ص(140).
(8)مَرَّ ذكره في البحث ص(77).

فإنَّ ابن هشام نقل رأي الكوفيين في(أَنْ) إذا خُففت لا تعمل شيئًا، وشرط اسمها أنْ يكون ضميرًا محذوفًا ورُبَّما ثبتت كما في البيت السابق[1]، فابن هشام عنده أنَّ (أَنْ) إذا خُففت وَجب بقاءُ عملها، وحذف اسمها، وإنَّ اسمها قد يُذكر للضرورة[2].

ولكنَّ البغدادي اعترض على ابن هشام في نقله قول الكوفيين، حيث قال البغدادي: "نقل ابن هشام في المغني عن الكوفيين أَنَّهم زعموا أنَّها إِذَا خُفِّفَت لا تعمل شيْئًا غير صحيح، وتحريره أنَّ اسمها إذا كان ظاهرًا لا تعمل شيئًا[3]. فإنَّ إعمال (أنْ) المخففة من الثقيلة في الضمير البارز شاذٌّ، وفيه شذوذ آخر، وهو كون الضمير غيرَ ضمير الشأن؛ لأنهم قالوا: إنَّ(أَنَّ) إذا خُففت وجب أنْ يكون اسمها ضميرًا غائبًا، وأن يكون ضمير شأن[4].

5-مسألة: إعمال أَنْ المُخففة مِن الثَّقيلة في الضمير البارز.

أنَّ(أَنْ) المخففة من الثقيلة تعمل، ويكون اسمها ضمير شأن محذوف، ولكنَّ اسمها قد يظهر في غير ضمير الشأن، وذلك في قول الشاعر[5][الطويل]:

فَلَوْ أَنْكِ في يوم الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

نقل ابن هشام في مغني اللبيب قول الكوفيين في أنَّ (أنْ) المخففة من الثقيلة أنها لا تعمل شيئًا"[6]، ولكن البغدادي اعترض على ابن هشام بأن نقله غير صحيح، وقال: "ومنه تعلم أنَّ نقل ابن هشام(في المغني) عن الكوفيين أنهم زعموا أنها إذا خففت لا تعمل شيئًا غير صحيح، وتحريره أنَّ اسمها إذا كان ظاهرًا لا تعمل شيئًا". ولتقوية رأيه استدل البغدادي[7] بقوليين:

1-القول الأول للفراء: "وقد خففت العرب النون من (أنَّ) الناصبة، ثم أنفذوا لها نصبها، وهي أشد من ذا، ثم علق البغدادي على قول الفراء قائلًا: "وظاهره أنها تعمل مطلقًا كالمثقلة"[8].

---

(1)يُنظر مغني اللبيب ص(28-29).
(2)يُنظر تخليص الشواهد ص(380).
(3)خزانة الأدب(327/5)،ويُنظر مغني اللبيب ص(28-29).
(4)خزانة الأدب(426/5).
(5)مَرَّ ذكره في البحث ص(77).
(6)يُنظر مغني اللبيب ص(28-29).
(7)خزانة الأدب(426/5).
(8)معاني القرآن، للفراء(90/2).

2-القول الثاني لابن المستوفي: قال البغدادي: ونقل ابن المستوفي عن الفراء(في شرح أبيات المفصل) لم يسمع من العرب تخفيف أنَّ وإعمالها إلا مع المكنيّ، لأنَّه لا يتبيَّنُ فيه الإعراب، فأَمَّا مع الظاهر فلا. ولكن إذا خفَّفوها رفعوا[1].

وأمّاَ عن رأي ابن هشام في إعمال (أنْ) إذا خُففت وجب بقاءُ عملها، ومن شروط اسمها أن يكون ضميرًا محذوفًا، وقد يُذكر اسمها في الضرورة، وشرط خبرها أن يكون جملة[2].

ولكن البغدادي خالفه في جعل إعمال(أنْ) المخففة في الضمير البارز شاذ، وفيه شذوذ آخر وهو كون الضمير غير ضمير الشأن[3].

6-مسألة: اسم ليت.

إنَّ كفافًا في قوله: فَلَيْتَ كِفَافًا كان خيرَكَ، لها روايتان، فتكون كِفافًا اسم ليت برواية النصب، وبرواية الرفع يكون اسم ليت ضمير شأن محذوف، إنَّ ابن هشام جعل(كِفافًا) في قوله: فَلَيْتَ كِفَافًا كان خيرَكَ، خبر لكان مقدم، واسم ليت محذوف للضرورة؛ أي: فـ(ليتكَ)،أو فـ(ليته)، وذلك على رواية الرفع'[4] وخالفه البغدادي الذي جعل كِفانًا اسم ليت على رواية النصب[5]، وأيده أبو حيان الذي أجاز أنْ تكون كفافًا اسم ليت[6].

7-مسألة: اقترن خبر لعل بأن حملًا على معنى عسى.

وقال ابن هشام في المعني: "يقترن خبرها بأنْ كثيرًا حملًا على عسى كقوله[7][الطويل]:

لعلَّكَ يومًا أن تُلِم مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللائي يَدَعْنَكَ أَجَدعا

وبحرف التنفيس قليلًا"[8]

---

(1)خزانة الأدب(427/5).
(2)يُنظر مغني اللبيب ص(28-29)،وتخليص الشواهد ص(380)،
(3)خزانة الأدب(5426).
(4)مغني اللبيب ص(320-321).
(5)يُنظر خزانة الأدب(472/10).
(6)يُنظر التذييل والتكميل(60/5).
(7)ديوان متمم بن نويرة ص(119).
(8)مغني اللبيب ص(319).

إنَّ البغدادي اعترض على ابن هشام في قوله :كثيرًا، وردَّ معلقًا على ابن هشام:" وأمَّا كثرة الاقتران بأنْ فهو بالنسبة إلى اقترانه بحرف التنفيس وأما التجرد فهو قليل قطعًا"[1]. واستدل البغدادي بقول الرضي: "ربما يجيء خبر "لعل" مضارعًا بأن، حملا لها على "عسى" في الخبر وحده... وهذا الاستعمال في لعل، كثير في الشعر، قليل في النثر"[2]، فالرضي خصه بأنَّه كثير في الشعر، وأنه يأتي في النثر، ولكنه بقلة. والظاهر أنَّ ابن هشام يقصد بقوله: كثيرً؛ أي: أنَّه كثير في الشعر والنثر، ولذلك رد عليه البغدادي بعد ذكره لقوله:(فلم يخصه بالشعر)[3].

واستدل البغدادي كذلك بقول الزمخشري في أنه خصه بالشعر بقوله: "قد جاء في الشعر، قياسًا على عسى"[4].

8-مسألة: الاسم المرفوع الواقع بعد قلما

اعترض البغدادي على قول ابن هشام: وزعم المبرد أنَّ ما زائدة، ووصال فاعل لا مبتدأ"[7] فوصف البغدادي قول ابن هشام بأنه غير جيد، وعلل اعتراضه بقوله: إنَّ المبرد مراده أنَّ وصالًا فاعل قلَّ لا أنه فاعل يدومُ المذكور[8].

فالظاهر أنَّ ابن هشام يقصد بقول المبرد أنها فاعل لـ(يدومُ)؛ وذلك لأنَّ ابن هشام قبل قول المبرد، ذكر قول سيبويه الذي ذكر أوجه الضرورة في وصالٌ مرتفع بـ(يدوم) مذكورًا أو مقدرًا، وعند سيبويه مرفوع بالابتداء[9]، ثم ذكر ابن هشام قول المبرد: أنَّ وصال فاعل لا مبتدأ[10] ؛ فتبادر إلى الذهن بأن المبرد أراد أنَّ(وصال) فاعلًا لـ(يدوم) لا مبتدأ. فيبدو أنَّ ابن هشام سهى أنْ يقول: وصالٌ فاعل لـ(قَلَّ)[11].

(1)خزانة الأدب(345/5).
(2)شرح الرضي(446/4).
(3)خزانة الأدب(345/5).
(4)المفصل في علم العربية ص(307).
(7)مغني اللبيب ص(430)،ويُنظر رأي المبرد في الأنصاف(51/1)،وأوضح المسالك(232/2)، وخزانة الأدب(402/1).
(8)خزانة الأدب(229/10).
(9)الكتاب(115/3).
(10)يُنظر مغني اللبيب ص(430).
(11)يُنظر اعتراضات البغدادي على ابن هشام في شرح شواهد المغني،للباحثة: منيرة الخريصي،ص(252).

9-مسألة: حذف ألف ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.

قال ابن هشام في حذف ما الاستفهامية بعد دخول حرف الجر عليها: "رُبَّما تبعت الفتحة الألف، وهو مخصوص بالشعر[1]كقوله الشاعر[2][الرمل]:

يَا أَبَا الأُسُودِ لمْ خلفتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكرْ

اعترض البغدادي على ابن هشام قوله في المغني: إنَّ تسكين الميم بعد حذف الألف مخصوص بالشعر غير صحيح[3].

فالبغدادي قال: على أنَّ لِمْ مركبة من اللام وما الاستفهامية، فلما جُرَّت باللام حُذِفت الألف، وسُكنت الميم، كما أنَّ كم مركبة من الكاف من الكاف وما الاستفهامية[4]. فإن حذف ما الاستفهامية عنده غير مخصوص بالضرورة، وأثبت البغدادي قوله بذكره أقوال بعض النحاة منها، قال الفراء: ونرى أن قول العرب: كم مالك، أنها(ما) وصلت من أولها بكاف، ثم إنَّ الكلام كثر بـ(كم) حتى حُفت الألف من آخرها فسكنت ميمها؛ كما قالوا: لِمْ قلتَ ذاك؟ ومعناه: لِمَ قلت ذاك، ولِمَا قلت ذاك؟ وكقوله: يا أبا الأسود لِمْ أسلمتني[5].وقوله: "لِمْ" قلتَ، بسكون الميم، ظاهرُهُ أنه جائز في الكلام غير مخصوص بالشعر، ويؤيده قول ابن الشجري(في أماليه): ومن العرب مَنْ يقول: لِم فعلتَ؟ بإسكان الميم[6].قال تميم بن مقبل[7][الوافر]:

أَأَخْطَلُ لِمْ ذَكَرْتَ نِسَاءَ قَيْسٍ فَمَل رُوِّعْنَ مِنْكَ وَلَا سُبِينَا

فالبغدادي عنده حذف ما الاستفهامية بعد دخول حرف الجر عليها، غير مختص بالضرورة الشعرية، بخلاف ابن هشام الذي خصه بالضرورة الشعرية.

---

(1)مغني اللبيب(330-331).
(2)لم يُعرف قائله في شرح المفصل(240/5)، ومغني اللبيب ص(330)، وخزانة الأدب(109/7)، والدرر اللوامع(576/2)
(3)خزانة الأدب(109/7-110).
(4)خزانة الأدب(108/7).
(5)معاني القرآن، للفراء(466/1).
(6)أمالي ابن الشجري(546/2).
(7)ديوان تميم بن مقبل ص(222).

10-مسألة: أصل اللام في لاهِ.

قال ابن هشام في أنَّ (لاهِ ابن عمك) أصله(لله درُّ ابن عمِّك)؛ أي: أنَّ اللام عنده للتعجب[1]، واعترض عليه البغدادي بقوله: "وهذا تكلف؛ لأنَّه إجْحاف مستغنى عنه بجعل اللام للتعجب، ويكون جملة لا أفضلت بيانًا وتفسيرًا لجهة التعجب من كمال صفاته، المقتضى للتعجب منها[2]، فإنَّ أصلها عند البغدادي: لله ابن عمك، فحذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدَّر لام التعريف، فبقي "لاهِ ابن عمك"، فبُنِي لتضمن معنى الحرف[3].

11-مسألة: نيابة إلى عن الفاء لإفادة الترتيب.

عدَّ ابن هشام أنَّ إلى بمعنى الفاء، وتفيد الترتيب ففي قوله تعالى:﴿ **مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**﴾[4] الفاء بمعنى إلى، واستأنس بذلك لمجيء عكسه في قول الشاعر[5][الطويل]:

وَأَنْتِ التِي حببْتِ شَغَبًا إِلَى بَدًا إِليَّ وَ أَوْطَانِي بِلَادٌ سِوَاهُما

إذ المعنى شغبًا فبدا، ويدل على إرادة الترتيب[6]، ولكن البغدادي خالف ابن هشام بأَنَّ (إلى) عنده تفيد الانتهاء، بقوله: "من الغريب قول ابن هشام: إنها بمعنى الفاء: ويدل على إرادة الترتيب[7]، واستدل البغدادي في خزانة الأدب برأي الدماميني الذي اعترض على قول ابن هشام" وهذا معنى غريب لإلى لم أرَ من ذكره"، بقوله: إنَّ من حق النحاة أن لا يذكروه مستندين إلى الدليل، فإنَّا لا نسلم إرادة الترتيب؛ لاحتمال أن تكون فيه للمعية، أو متعلقة بمحذوف إن لم نقل بذلك، والمعنى مع بدا، أو مضمومًا إلى بدا[8]، وأيد الرضي رأي البغدادي في أنَّ إلى بمعنى الانتهاء؛ أي مُضافًا إلى بدا[9].

---

(1)مغني اللبيب ص(158).
(2)خزانة الأدب(188/7).
(3)خزانة الأدب(173/7).
(4)سورة البقرة،الآية:26.
(5)ديوان كثير عزة ص(68).
(6)مغني اللبيب ص(175).
(7)خزانة الأدب(462/9).
(8)شرح الدماميني على مغني اللبيب(87/2).
(9)شرح الرضي(272/4).

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحثي الموسوم بـ"آراء ابن هشام الأنصاري النحوية والصرفية في خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي"، توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

1-وصلت آراء ابن هشام في خزانة الأدب إلى واحدٍ وتسعين رأيًا، وتنوعت في كتبه على النحو الآتي: مغني اللبيب(خمسة وسبعون) ، وتخليص الشواهد(ثلاثة عشر) رأيًا، وأوضح المسالك (اثنان)، وشرح قصيدة بانت سعاد(واحد).

2-البغدادي عالمٌ ثقة فيما ينقله، وفيما يعزوه، حيث كان يعزو إلى مَنْ أخذ عنه، وفي بعض الأحيان ينقل رأيًا عن أحد أصحاب المصنفات دون أن يُشير إليه.

3-لم يكن البغدادي ناقلًا لأقوال ابن هشام وعرضها فقط، بل يحرص في أغلب الأحيان على نقدها، وبيان الأجود منها، مستندًا لآراء العلماء.

4- اعتمد البغدادي في خزانة الأدب على مصادر ومراجع من مختلف العلوم.

5-ينقل البغدادي نص ابن هشام في الغالب دون تصرف، وقليلًا ما يتصرف فيه دون إخلال بالمحتوى.

6-اهتم البغدادي بشكل واضح بآراء ابن هشام النحوية أكثر من الصرفية، حيث وصلت المسائل الصرفية إلى مسألتين فقط.

7-أثبت البحث أنَّ مخالفات البغدادي لابن هشام ليست من اجتهاده الشخصي، بل كان مقتفيًا غيره من العلماء.

8-أثبت البحث أن البغدادي اعتمد على القياس والسماع، وما يخالفهما يخرجه للضرورة الشعرية، أو الشذوذ.

9-أثبت البحث أنَّ البغدادي كان مهتمًا بـ(لغات العرب)، ومسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين.

10-ابن هشام عالمٌ من علماء النحو المتقدمين الذين أثرو بشكل واضح في الدراسات النحوية، وتمثل كتاب مغني اللبيب النضج الفكري عند ابن هشام، حيث استوعب فيه الكثير من القضايا النحوية شرحًا وتفصيلًا، مع كثرة الشواهد والأدلة.

11- تعددت صور النقد عند ابن هشام في الرد على النحاة أو قبول آرائهم، وكان متأدبًا في نقده للنحاة، ومن المصطلحات التي استعمالها: فيه نظر، مردود، سهو، تكلف.

12-تطور الآراء النحوية عند ابن هشام، وتبين ذلك بعد تراجعه عن بعض الآراء النحوية التي صرح بها بعد وضوح الدليل لديه، وكان ذلك بواقع رأيين لابن هشام، وذلك حسب التسلسل الزمني لكتب ابن هشام.

التوصيات:

اشتملت خزانة الأدب على العديد من العلماء، الذين نقل البغدادي آرائهم بكثرة، ويمكن دراستها، من أهمهم: بدر الدين العيني، وابن عصفور الإشبيلي.

الفهارس

وتشتمل على:

أولًا: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيًا: فهرس الأحاديث الشريفة.

ثالثًا: فهرس الشواهد الشعرية.

رابعًا: قائمة المصادر والمراجع.

خامسًا: فهرس الموضوعات.

أولًا: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾	4	110
﴿ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ﴾	11	102
﴿ مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾	26	266،164،159،144
﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَامِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾	36	143
﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَواْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾	65	178،177
﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُون﴾	71	69
﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾	102	189
:﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾	217	220
﴿ فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾	137	121
﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾	150	245،107
﴿ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾	150	107،24
﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾	177	119
﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾	233	77،75،25،8
﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾	234	209
﴿ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ ﴾	248	150
﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾	249	106
﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾	260	117،116

سورة آل عمران		
﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ﴾	281	135
﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللهُ﴾	135	35
﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾	144	62
سورة النساء		
﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا﴾	22	50
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾	23	173
﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾	65	170
﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ﴾	79	198
﴿ أَذَاعُواْ بِهِ ﴾	83	103
﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ﴾	115	219
﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾	123	35
﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾	157	107
﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوب﴾	163	17
﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ ﴾	171	101
﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾	176	92،90
﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾	240	249،173،172
سورة المائدة		
﴿فَعَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾	52	228،88
﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُون ﴾	62	178،177،176
﴿ لَوْلاَ يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ ﴾	63	205

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ﴾	69	242،74،73
﴿وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	71	75
﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾	117	28
سورة الأنعام		
﴿ عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾	154	26،25
سورة الأعراف		
﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾	12	169
﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾	16	109
﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾	132	198
﴿ اجْعَل لَّنَا إِلَـهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾	138	124
سورة الأنفال		
﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾	57	213
﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾	58	214،213
سورة التوبة		
﴿ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾	3	242،74
﴿ فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ ﴾	122	205
سورة يونس		
﴿أَلاَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ ﴾	55	91
﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾	62	89
﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾	90	254،16،15
سورة هود		

﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُون﴾	28	24
﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيب﴾	88	ث
﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد﴾	107	101
﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِين﴾	118	42
سورة يوسف		
﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِين ﴾	4	15
﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ ﴾	7	177،176
﴿ مَا هَـذَا بَشَرًا ﴾	31	66،63
﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِين ﴾	35	230،98،97
﴿ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	85	41
﴿ تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا ﴾	91	147،146،145
﴿ فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ ﴾	96	180
سورة الرعد		
﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾	16	156
﴿وَلاَ يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	31	42
سورة إبراهيم		
﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾	7	ح
﴿سَوَاء عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾	21	154
﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ ﴾	31	204،203،201
سورة الحجر		
﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِين﴾	2	134

سورة الإسراء		
﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾	8	88
﴿ وَيَدْعُ الإِنسَانُ ﴾	11	25
﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاء رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ ﴾	28	214
﴿وَإِذًا لاَّتَّخَذُوكَ خَلِيلا ﴾	73	194
﴿إِذاً لَّأَذَقْنَاكَ﴾	75	195
﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ﴾	93	136
سورة الكهف		
﴿ وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾	28	103
﴿ لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ ﴾	38	83
﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾	39	30
﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لاَ أَبْرَحُ ﴾	60	42
﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾	76	238،23،22،21
سورة مريم		
﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ ﴾	25	116
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾	26	214
﴿وَقَدْ أَفْلَحُ﴾	64	26
﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾	71	119
﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾	89	80
﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾	123	213
سورة الأنبياء		

﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾	3	27
﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾	15	42
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	22	107
﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	33	15
﴿خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾	37	129
﴿ وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾	57	145
:﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَـهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾	108	85
سورة الحج		
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ﴾	18	35
﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾	45	32
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	63	184،165
سورة المؤمنون		
﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُون﴾	22	119
سورة النور		
﴿ أَنْ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾	9	80
﴿ لَوْلاَ جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء ﴾	13	206
﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيم﴾	14	110
﴿ أَلاَ تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ ﴾	22	90،89
﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ ﴾	37-36	94
﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	63	103
سورة الشعراء		

﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّين﴾	82	75
سورة النمل		
﴿ يَاأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾	18	222،16،14
﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾	36	25
﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُون﴾	84	156
سورة القصص		
﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	8	190،189،188
﴿ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ ﴾	15	178
﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِين ﴾	58	28
﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾	82	175
﴿ وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ ﴾	82	175
سورة العنكبوت		
﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾	88	107
سورة الروم		
﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُون ﴾	51	146
سورة لقمان		
﴿ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾	19	220
سورة الأحزاب		
﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾	15	178،175
﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾	37	117
﴿ لِكَيْ لاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾	37	183

سورة فاطر		
﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾	36	183
سورة يس		
:﴿قَالَ يَالَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُون بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾	28-27	109
﴿ إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾	29	180
سورة الزمر		
﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾	38	96،94
سورة الشورى		
﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾	11	254،122
سورة الزخرف		
﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾	77	201
سورة الأحقاف		
﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾	15	101
﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾	26	179
سورة الفتح		
﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ ﴾	18	120
سورة ق		
﴿الْمُنَادِ﴾	41	25
سورة القمر		
﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾	6	24
﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ ﴾	50	227،65

سورة الرحمن		
﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَان﴾	26	110
سورة الحديد		
﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾	23	183،182
سورة المجادلة		
﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾	2	65
﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾	22	120
سورة الحشر		
﴿وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَاب﴾	4	219
سورة الطلاق		
﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾	7	201
سورة نوح		
﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾	25	126
سورة المزمل		
﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾	20	79
سورة القيامة		
﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾	1	170
سورة فاطر		
﴿ وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُون ﴾	36	185،183
سورة النبأ		
﴿عَمَّ يَتَسَاءلُون﴾	1	109،108
سورة النازعات		

﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾	43	110
سورة المطففين		
﴿ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُون﴾	2	119
سورة البروج		
﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُود﴾	4	147
سورة الأعلى		
﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾	2	159
سورة الفجر		
﴿رَبِّي أَكْرَمَن﴾	15	25
﴿أَهَانَن﴾	16	25
سورة البلد		
﴿ لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَد ﴾	1	255،171،170
﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَد ﴾	4	171
سورة الشمس		
﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾	1	145
﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴾	10-9	147،146
سورة الضحى		
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾	5	176
سورة العلق		
﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى ﴾	7-6	29
﴿ وَيَدْعُ الإِنسَانُ ﴾	18	29،25
سورة القدر		

﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	5	**126**
سورة المسد		
﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾	1	**14**

ثانيًا: فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة
"فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان الشغلُ من رسول الله"	95
"قوموا فلأصل لكم"	202

ثالثًا: فهرس الشواهد الشعرية

القافية	القائل	البحر	الصفحة
إِتلائها	**مجهول**	**الرجز**	**240،138،45**
مَاءُ	**حسان بن ثابت**	**الوافر**	**227،57،55،48**
بَدَاءُ	**الشماخ بن ضرار**	**الطويل**	**97**
ولا أبِ	**العامر بن طفيل**	**الطويل**	**19**
تَبَابِ	**أبو العتاهية**	**الوافر**	**188**
لَغَرِيْبُ	**ضابي بن الحرث**	**الطويل**	**74،72**
الثَّعْلبُ	**ساعدة بن جؤية**	**الكامل**	**131،130**
قَرِيبُ	**هُدبة بن الخشرم**	**الوافر**	**88**
قريب	**كعب بن سعد الغنوي**	**الطويل**	**112،110**
هُبوبُ	**أبو القمقام**	**الطويل**	**168**
أَقَارِبُه	**الفرزدق**	**الطويل**	**27،26**

المُصَابَا	الوافر	جرير	30،28
العَجَبِ	مجهول	البسيط	45
فَتَصَوَّبُوا	النابغة الجعدي	الطويل	16،15،14
التهابا	ربيعة بن مقروم الضبي	الوافر	139
مُعَذبَا	رجل من بني سعد	الطويل	258،226،64،63
الخطوبُ	جابر بن رألان أو إياس بن الإرث	الوافر	178،177
الْإساةُ	مجهول	الوافر	25
طَوَيْتُ	سنان بن الفحل	الوافر	224،32،31،5
تَبِيتُ	عمرو بن قعناس	الوافر	91،90،89
نئِيجُ	أبو ذؤيب الهُذلي	الطويل	113
الطوائحُ	نهشل بن حري	الطويل	94
قَادِحُ	تميم بن مقبل	الطويل	42،41
يَزِيدُ	الملعوط بدل القريعي	الطويل	180
الْمُلْحِدِ	حميد الأرقط	الرجز	260،21،3
رَمَادِ	حسان بن ثابت	الوافر	108
لَعَمِيْد	مجهول	الطويل	81،5
أَسيد	خالد بن جعفر	الوافر	111
فَقَدِ	النابغة الذبياني	البسيط	84،83
عَدَدَا	مجهول	البسيط	36،4
عَوَّدَا	الفرزدق	الطويل	239،44،43،4
أَحَدا	مجهول	البسيط	75

فَأَعودُهَا	صخر بن جعد الخضري	الطويل	69،68
أَجْدَرُ	تأبط شرًا	الطويل	222،13،3
خَمْرُ	فائد بن منذر القيشري	الطويل	104
عَارُ	ثابت بن فطنة	الكامل	136،134
أَجُرُّ	امرئ القيس	المتقارب	39،38
يُسَرُّ	النمر بن تولب	المتقارب	39
مُتَسَاكِر	الفرزدق	الطويل	54،53،51
بَشَرُ	الفرزدق	البسيط	62،61
وَذِكْرْ	مجهول	الرمل	265،115
أَفِرْ	امرئ القيس	المتقارب	170
عَيش ضُرّ	زيد بن عمرو القرشي	الخفيف	175،174
نار	سعد بن قرط	البسيط	168،167
نُمَيرٍ	جرير	الكامل	220
قَفْرَا	ذو الرمة	الطويل	60،58
وَتَجَأَرَا	النابغة الجعدي	الطويل	207
مِنقرِ	الأسود بن يعفر	الطويل	154
مِسوَرِ	مجهول	المتقارب	152
المَجَالِسِ	الأسود بن يعفر	الطويل	231،103
المُخْلِسِ	المرار الأسدي	الكامل	152،151
فَانعَسَا	امرئ القيس	الطويل	213
ليسي	رؤبة بن العجاج	الرجز	21
يُطع	سويد بن كاهل اليشكري	الرمل	36

اليُجدَّعُ	ذو الخرق الطهوي	الطويل	33
يُستَطَاعُ	رجل من بني تميم	الوافر	24،23
مِرْبِعُ	جرير	الكامل	80
مُجَاشعُ	الفرزدق	الطويل	232،127،126
أَجَدعا	متمم بن نويرة	الطويل	263،89،88
وَتَخْدَعَا	جميل بثينة	الطويل	181
الْمُقَنَّعَا	جرير	الطويل	206،205
الْخَزَفُ	مجهول	البسيط	67،66
سَمْلَقُ	جميل بثينة	الطويل	183
صَدِيْقُ	مجهول	الطويل	261،81،79،78،4
فَيَغْرَقُ	ذو الرمة	الطويل	165،164
يَحْمِدُونَكَا	رجل من بني أسد	الرجز	172،171
قَفَيكا	أعرابي من حمير	الرجز	216
تَنْوِيلُ	كعب بن زهير	البسيط	94،92
العَوَاذِلُ	لبيد بن ربيعة	الطويل	166
مَأْكُولْ	رؤبة بن العجاج	الرجز	121
تُؤهَلِ	ذو الرمة	الطويل	236،196،195
كاهِلُه	الرماح بن ميادة	الطويل	17
وَأَوْصَالِي	امرئ القيس	الطويل	42
ولا صَالِي	امرئ القيس	الطويل	146،145
وَسِربَاليَهْ	عمرو بن ملقط	السريع	198،197
نصْلِى	ذو الرمة	الطويل	102

خَيَالَا	الأخطل	الكامل	154
الثِّمَالَا	جنوب بن عجلان	المتقارب	81،79
تَبَالَا	مجهول	الوافر	204،201
الثَّمِلِ	أبو حية النميري	البسيط	72،71،70
فَحَوْمَلِ–شمألِ	امرئ القيس	الطويل	159
مَجْهَلِ	مزاحم العقيلي	الطويل	117،115
للأرامل	أبو طالب عم الرسول–صل الله عليه وسلم–	الطويل	140
الرَّوَاحِل	امرئ القيس	الطويل	134،115
التَّأْمِيلا	لبعض الحارثين	الخفيف	186
يُواصِلُهْ	أبو حية النميري	الطويل	148
وزميلُهـــــا–أُقِيْلُها	كثير عزة	الطويل	191
بَليلُ	أم عقيل	الرجز	49،48
أَقْتَالٍ	الأعشى	الخفيف	138،134،136
مَشْكُومُ	علقمة الفحل	البسيط	157
يَدُومُ	مرار الفقعسي	الطويل	100،98
كِرامِ	الفرزدق	الوافر	51،49
تَميمِ	زياد الأعجم	الوافر	124،123
الفَمِ	أبوحية النُّميري	الطويل	129،128
العَمَائِم	الفرزدق	الطويل	147
فالمتثلمِ	النابغة الذبياني	الطويل	162
لم يَنَمِ	ساعدة بن جؤية	البسيط	211،210

الْأَيامِ	جرير	الكامل	219
مُعْتَصِمًا	مجهول	الرجز	67،66
سِوَاهُما	كثير عزة	الطويل	266،144،143
كِلَاهُمَا	كثير عزة	الطويل	144،143
تَوَهَّمَا	المُتلمس الضُبَعي	الطويل	176
الطَّعَامَا	يزيد بن عمرو بن الصعق	الوافر	150،149
مُدَامَا	الأعشى	الوافر	150،149
وَأَمَامِي	قطري بن الفجاءة	الكامل	115،114
فَتَحْزُوُنِي	ذو الإصبع العدواني	البسيط	123
مني	مجهول	المديد	21
عَسَانِي	عمران بن حطان	الوافر	68
الفَرْقَدَانِ	عمرو بن معد الزبيدي	الوافر	245،231،108،107
يُؤَثْفَيْنَ	خُطام المجاشعي	الرجز	122
وإِنْ	مجهول	الوافر	237،200،199
لَانَا	قُريظ بن أنيف	البسيط	194
سُبِينَا	تميم بن مقبل	الوافر	265
أَبَوَانِ	رجل من أزد السُراة	الطويل	133،132
كَفَاهُ	المتنخل	البسيط	197
رِضَاهَا	القحيف العقيلي	الوافر	120،119
أَوْدَى بِهَا	الأعشى	المتقارب	211
مُرتوِي	يزيد بن الحكم الثقفي	الطويل	86

بَكَى	متمم بن نويرة	الطويل	204،203
ليبتلى	امرئ القيس	الطويل	142

.

رابعًا: قائمة المصادر والمراجع

***القرآن الكريم.**

1- إتحاف فضلاء البشر بالقراءاتِ الأربَعَة عَشَر، أحمد بن محمد البنا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م.

2-اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف، ناصر بن حمد الفهد، دار الأضواء للنشر والتوزيع، بيروت،ط1، 2002م.

3-ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان التوحيدي، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط1، 1998م.

4- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق، ط2، 1981م.

5-**أسرار العربية**، أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق،1957م.

6-**الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق،1987م.

7- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.

8-**الإعراب عن قواعد الإعراب**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق:علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض، الرياض، ط1، 1981م.

9-**أمالي ابن الحاجب**، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: فخري صالح قداره، دار عمار، عمان، ودار الجيل، بيروت،(د.ت).

10-**أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.

11-**الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب**، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليموسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1983م.

12- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين**، كمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت،(د.ت).

13- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،(د.ت).

14-**إيضاح شواهد الإيضاح**، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي،ط1، 1987.

15-**الإيضاح العضُدِي**، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن فرهود، جامعة الرياض، السعودية ط1، 1969م.

16-**البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ابن أبي الربيع القرشي الأشبيلي، تحقيق ودراسة: عيّاد ابن عيد الثبيتى، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، 1986م.

17- **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(د.ت).

18-**التبين عن مذاهب الكوفيين والبصريين**، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م.

19- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1986م.

20- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،(د.ت).

21-**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م.

22-**تفسير البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،(د.ت).

23-**تفسير القرآن العظيم**، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999م.

24-**تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، اعتنى به وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت،ط3، 2009م. 48- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط1، 2002م.

25-**التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**، أبو محمد عبد الله بن بري المصري، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 1980م.

26-**تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع**، سيد أبو الفرح، وخالد العلمي، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة،ط5، 2003م.

27-**التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن محمود هنداوي، مكتبة د. هزاع سعد المرشد، الكويت،ط1، 2009م.

28-**التنقيحُ لألفاظ الجامع الصحيح**، بدر الدين الزركشي، دراسة وتحقيق: يحيى بن محمد علي الحكمي، مكتبة الرُّشد، الرياض،(د.ت).

29-**جامع الدروس العربية**، مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه: د. عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت،ط30، 1994م.

30-**الجامع الصغير في النحو**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي القاهرة(د.ط)،1980م.

31-**الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1992م.

32-**حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي**، ضبطه وصححه وخرَّج آياته: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

33-**حروف المعاني**، أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، جامعة اليرموك،أربد،ط2، 1986م.

34- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.

35-**الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية،(د.ت).

36-**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ابن حجر العسقلاني، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد،1349هـ.

37-**الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

38-**درة الغواص في أوهام الخواص**، أبو محمد القاسم بن علي الحريري، مكتبة المثنى، بغداد،(د.ت).

39- **ديـوان الأخطـل**، شـرح وتصـنيف: مهـدي محمـد ناصـر الـدين، دار الكتـب العلميـة، بيروت، ط2، 1994م.

40- **ديـوان الأسـود بـن يعفـر**، صـنعه: نـوري حمـودي القيسـي، وزارة الثقافـة والإعـلام، بغداد، سلسلة كتب التراث15، 1970م.

41-**ديـوان الأعشـى الكبيـر**، ميمـون بـن قـيس، شـرح وتعليـق: محمـد حسـين، مكتبـة الآداب، الجماميز،(د.ت).

42-**ديـوان امـرئ القـيس**، ضـبطه وصـححه: أ. مصـطفى عبـد الشـافي، دار الكتـب العلمية، بيروت،ط5، 2004م.

43-**ديـوان تـأبط شـرًا وأخبـاره**، جمـع وتحقيـق وشـرح: علـي ذو الفقـار شـاكر، دار الغـرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984م.

44-**ديوان جرير**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت،1986م.

45-**ديوان جميل بثينة** ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت،1982م.

46-**ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1994م.

47-**ديـوان الحماسـة**، أبـو تمـام حبيـب بـن أوس الطـائي، شـرحه وعلـق عليـه: أحمـد حسـن بَسَج، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

48- **ديـوان ذي الرمـة**، قـدم لـه وشـرحه: أحمـد حسـن بسـج، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، ط1، 1995م.

49-**ديـوان ربيعـة بـن مقـروم الضـبي**، جمـع وتحقيـق: تماضـر عبـد القـادر فيـاض، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م.

50-**ديـوان رؤبـة بـن العجـاج**، تصـحيح وترتيـب: ولـيم بـن الـورد، دار قتيبـة للطباعـة والنشر والتوزيع، الكويت.

51-**ديوان سويد بن كاهل اليشكري**، جمع وتحقيق: شاكر عاشور، ط1، 1972.

52-**ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر،(د.ت).

53-**ديوان علقمة الفحل**، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال، ودريَّة الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط1، 1969م.

54-**ديوان عامر بن الطفيلِ**، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، دار صادر، بيروت،1979م.

55-**ديوان أبي العتاهية**، دار بيروت للطباعة والنشر،1986م.

56-**ديوان الفرزدق**، شرح وضبط: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.

57-**ديوان القحيف العقيلي**، حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي،ج3،المجلد37.

58-**ديوان كُثيِّر عزة**، جمع وشرح: إحسان عَباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت،1971م.

59-**ديوان كعب بن زهير**، صنعه: أبو سعيد السكري، دار الشواف للطباعة والنشر، الرياض، ط1، 1989م.

60- **ديوان لبيد بن ربيعة**، دار صادر، بيروت،(د.ت).

61-**ديوان مالك ومتمم ابنا نُويرة اليربوعي**، ابتسام الصفار، مطبعة الارشاد، بغداد،(د.ت).

62-**ديوان المتلمس الضبي**، تحقيق: حسن كامل السيرافي، معهد المخطوطات العربية، مصر،1970م.

63-**ديوان المفضليات**، أبو العباس المفضل بن محمد الضبي، شرح: أبي القاسم بن محمد الأنباري، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت،(د.ت).

64-**ديوان النابغة الجعدي**، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.

65-**ديوان النمر بن تولب العُكْلي**، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت،ط1، 2000م.

66-**ديوان الهُذليين**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،(د.ت).

67-**الرد على النحاة**، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر،(د.ت).

68-**رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،(د.ت).

69- **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،ط2، 1993م.

70-**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط2، 1939م.

71-**شرح التسهيل**، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، مصر،(د.ت).

72-**شرح التسهيل**، للمرادي، تحقيق: محمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 2006م.

73-**شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

74-**شعر ثابت قطنة**، جمع وتحقيق: ماجد أحمد السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، سلسلة كتب التراث13،(د.ت).

75-**شعر أبو حية النميري**، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق،(د.ت).

76-**شعر زياد الأعجم**، تحقيق: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، مصر، ط1، 1983م.

77-**شعر عمرو بن معد بن كرب الزبيدي**، تحقيق: مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية، دمشق،ط2، 1985م.

78-**شعر مزاحم العقيلي**، تحقيق: نوري القيسي، وحاتم الضامن، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1976م.

79-شعر هُدبة بن الخشرم العذري، يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت،ط2، 1986م.

80-**شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور الإشبيلي، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1998م.

81-**شرح جمل الزجاجي**، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، إعداد: سلوى عرب، ط1،(د.ت).

82-**شرح جمل الزجاجي**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: علي محسن عيسى، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985م.

83-**شرح الدماميني على مغني اللبيب**، محمد بن أبي بكر الدماميني، تصحيح وتعليق: أحمد عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 2007م.

84-**شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2003م.

85-**شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: د. حسن الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الامام محمد بن سعود الجامعية، ط1، 1993م.

86-**شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت(د.ط)، 1982م.

87-**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ،(د.ت).

88-**شرح شواهد المغني**، جلال الدين السيوطي، لجنة التراث العربي،1966م.

89-**شرح ابن عقيل**، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط20، 1980م.

90-**شرح قطر الندى وبل الصدى**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2004م.

91-**شرح قصيدة بانت سعاد**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: عبدالله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة ط1، 2010م.

92-**شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

93-**شرح الكافية الشافية**، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م.

94-**شرح كتاب سيبويه**، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف، دراسة وتحقيق: خليفة بريري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، السلسلة التراثية21،ط1، 1995م.

95-**شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، دار اليازوري، عمان، (د.ت).

96-**شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر،ط1، 1963م.

97-**شرح المفصل للزمخشري**، موفق الدين بن يعيش النحوي، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 2001م.

98-**صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمد إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط1، 2002م.

99-**ضرائر الشعر**، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1980م.

100-**ضرورة الشعر**، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1985م.

101-**طبقات فحول الشعراء**، محمد بن سلَّام الجمحي، دار الكتب العلمية،بيروت،2001م.

102-**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن باز، المكتبة السلفية، تونس،(د.ت).

103- **فعلتُ وأفْعَلتُ**، أبو حاتم السجستاني، تحقيق: خليل إبراهيم المَطية، دار صادر، بيروت،ط2، 1996م.

104-**الكافيـــة**، ابـن الحاجـب، مكتبـة البشـرى، باكسـتان للطباعـة والنشـر والتوزيـع،ط2، 2011م.

105-**الكامـل فـي اللغـة والأدب**، أبـو العبـاس محمـد بـن يزيـد المبـرد، تحقيـق: عبـد الحميـد هنـــداوي، إصـــدارات وزارة الشـــؤون الإســـلامية والأوقـــاف والـــدعوة والإرشـــاد، السعودية،(د.ت).

106-**كتـــاب الإبـــدال**، لأبـو الطيـب اللغـوي، تحقيـق: عـز الـدين التنـوخي، مطبوعـات المجمع العلمي العربي، دمشق،(د.ت).

107-**الكتـاب**، سـيبويه أبـو بشـر عمـرو بـن عثمـان بـن قنبـر، تحقيـق وشـرح: عبـد السـلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

108- **كتـــاب الشـــعر**، أبـو علـي الفارسـي، تحقيـق وشـرح: الحسـن بـن أحمـد بـن عبـد الغفار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988م.

109-**لســان العـرب**، أبـو الفضـل جمـال الـدين محمـد بـن مكـرم بـن منظـور، دار صـادر، بيروت،(د.ت).

110-**اللامات**، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، ط1، 1980م.

111-**مجـاز القـرآن**، أبـو عبيـدة معمـر بـن المثنـى التيمـي، تعليـق: محمـد فـؤاد سـزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة،(د.ت).

112-**المحتسـب فـي تبـين وُجـوهُ شَـوَاذِ القِـراءَات والإيضـاح عنْهـا**، أبـو الفتح عثمـان ابـن جني، تحقيق: علي النجدى ناصِف وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر.(د.ت).

113-**مختـار تـذكرة أبـي علـي الفارسـي وتهـذيبها**، أبـو الفـتح عثمـان بـن جنـي، تحقيـق: حسين أحمد بو عباس، تحقيق التراث، ط1، 2010م.

114- **المســائل العســكرية**، أبـو علـي الفارسـي، تحقيـق: محمـد الشـاطر أحمـد محمـد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1982م.

115-**المسائل المُشْكِلة المعروفة بالبغداديات**، أبو علي النحوي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله الشينكاوي، مطبعة المدني، بغداد،(د.ت).

116- **المسائل المنثورة**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان،(د.ت).

117-**المسائل العضديات**، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: على جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1986م.

118- **المساعد في تسهيل الفوائد**، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر ،دمشق،1980م.

119-**مصابيح الجامع**، بدر الدين الدماميني، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر ،دمشق،ط1، 2009م.

120-**معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب،بيروت، ط3، 1983م.

121-**معاني القرآن**، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق:هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م.

122-**معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق الزجاج، شرح وتحقيق: د. عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت،ط1، 1988م.

123- **معجم تراجم الشعراء الكبير**، يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة،2006م.

124- **المعجم المفصل في النحو العربي**، إعداد: عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية، ط1، 1992م.

125-**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين ابن هشام المصري، تحقيق: د. مازن المبارك، و محمد حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط1، 1964م.

126-**المفصل في علم العربية**، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح القدرة، دار عمار، عمان،(د.ت).

127-**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الاسلامي، السعودية،(د.ت).

128-**المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة،ط1، 2010م.

129- **المقتصد في شرح الايضاح**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، دمشق 1982م.

130-**المقتضب**،أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ، ط1، 1994م.

131-**الممتنع في التصريف**، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1987م.

132-**المنصف في شرح كتاب التصريف**، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إحياء التراث القديم،ط1، 1954م.

133-**الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، أبو عبد الله بن عمران بن موسى المرزباني، تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م.

134-**النقد الأدبي**، أحمد أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1952م.

135-**النكت في تفسير كتاب سيبويه**، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: رشيد بلحيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية، 1999م.

136-**النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري**، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، مصر، ط1، 1981م.

137-**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 1998م.

ثانيًا:الرسائل العلمية:

1-**اعتراضات البغدادي على ابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب**، رسالة ماجستير، للباحثة: منيرة الخريصي، جامعة أم القرى، السعودية،1430هـ-1431هـ.

ثالثًا: الدوريات:

1-**النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك**، صبيحة طعيس، وسلام علوان، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، العدد الثامن والستون،2011م.

خامسًا: فهرس الموضوعات.

الموضوع	الصفحة
ملخص الدراسة.....	**أ**
الملخص باللغة الانجليزية.....	**ب**
الإهداء.....	**ج**
شكر وتقدير.....	**ح**
المقدمة.....	**خ**
التمهيد.....	**1**

نبذة موجزة عن ابن هشام والبغدادي.....	2
المبحث الأول: منهج البغدادي في سرد المسائل النحوية والصرفية.....	7-3
المبحث الثاني:منهج ابن هشام في النقد النحوي في الرد على النحاة أو قبول آرائهم.....	11-8
الفصل الأول: آراء ابن هشام النحوية والصرفية في خزانة الأدب.....	12
المبحث الأول: آراء ابن هشام الأنصاري النحوية في خزانة الأدب.....	12
المسألة الأولى:حذف نون التثنية.....	13
المسألة الثانية: استعمال واو ضمير ذكور العقلاء لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم.	14
المسألة الثالثة: حكم الممنوع من الصرف عند اقترانه بـ(ال).....	17
المسألة الرابعة: حذف الفتحة في حالة النصب من آخر حروف العلة الواو للضرورة.....	19
المسألة الخامسة: حذف نون الوقاية.....	20
المسألة السادسة: وصل الضمير بالاسم.....	23
المسألة السابعة: حذف واو الجماعة اكتفاء بالضمة قبلها.....	25
المسألة الثامنة: نون الإناث في الفعل المسند إلى الظاهر.....	26
المسألة التاسعة: وقوع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد ضمير المتكلم.....	28
المسألة العاشرة: ذو الطائية.....	31
المسألة الحادية عشرة: أل الموصولة الداخلة على الفعل المضارع.....	33
المسألة الثانية عشرة: مَنْ الزائدة عند الكوفيين.....	35
المسألة الثالثة عشرة: مِن مسوغات الابتداء بالنكرة.....	38
المسألة الرابعة عشرة: حذف حرف النفي في الماضي الواقع في جواب القسم....	40
المسألة الخامسة عشرة: الفصل بين كان واسمها.....	43
المسألة السادسة عشرة: حذف كان بعد لدن.....	45

المسألة السابعة عشرة: زيادة يكون.....	48
المسألة الثامنة عشرة: زياد كان.....	49
المسألة التاسعة عشرة: الإخبار بالمعرفة عن ضمير النكرة.....	52
المسألة العشرون: الإخبار عن النكرة بالمعرفة.....	55
المسألة الحادية والعشرون: الاختلاف في إلا بعد ما تنفك.....	58
المسألة الثانية والعشرون: نصب خبر ما المقدم على أهل الحجاز.....	61
المسألة الثالثة والعشرون: انتقاض نفي عمل ما بعد إلا.....	63
المسألة الرابعة والعشرون: إعمال ما وإهمالها.....	65
المسألة الخامسة والعشرون: معمول عسى إذا كان ضميرًا.....	68
المسألة السادسة والعشرون: الفعل الذي يكون ضميره عائد على الاسم.....	69
المسألة السابعة والعشرون: العطف بالرفع على اسم إنَّ.....	72
المسألة الثامنة والعشرون: أنْ المخففة من الثقيلة.....	75
المسألة التاسعة والعشرون: إعمال أنْ المخففة من الثقيلة في الضمير الظاهر..	78
المسألة الثلاثون: زيادة لام الابتداء في خبر لكن.....	81
المسألة الحادية والثلاثون: إعمال ليت وإهمالها إذا اتصلت بها ما.....	83
المسألة الثانية والثلاثون: اسم ليت.....	85
المسألة الثالثة والثلاثون: اقتران خبر لعل بأنْ حملًا على معنى عسى.....	87
المسألة الرابعة والثلاثون: اقتران الهمزة بلا النافي للجنس ومعناها.....	89
المسألة الخامسة والثلاثون: إلغاء عمل الفعل القلبي المتقدم على مفعوله.....	92
المسألة السادسة والثلاثون: إضمار عامل الفاعل جوازًا.....	94
المسألة السابعة والثلاثون: فاعل بدا يأتي ظاهرًا ومضمرًا.....	97
المسألة الثامنة والثلاثون: الاسم المرفوع بعد قلما.....	98

المسألة التاسعة والثلاثون: حذف مفعول الفعل المتعدي.....	101
المسألة الأربعون: الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف.....	103
المسألة الحادية والأربعون: إلا الاستثنائية بمنزلة غير.....	105
المسألة الثانية والأربعون: حذف ألف ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.	108
المسألة الثالثة والأربعون: لعلَّ في لغة عُقيل.....	110
المسألة الرابعة والأربعون: متى في لُغة عُقيل.....	112
المسألة الخامسة والأربعون: اسمية عَنْ.....	114
المسألة السادسة والأربعون: اسمية على.....	115
المسألة السابعة والأربعون: تعدية على بمعنى عَنْ.....	117
المسألة الثامنة والأربعون: زيادة الكاف عند دخول مثل عليها.....	121
المسألة التاسعة والأربعون: ما الكافة المتصلة بالكاف.....	123
المسألة الخمسون: أصل اللام في لاهِ.....	124
المسألة الحادية والخمسون: حتى الابتدائية.....	126
المسألة الثانية والخمسون: مما بمعنى رُبَّما.....	127
المسألة الثالثة والخمسون: نصب الاسم بعد حذف حرف الجر.....	130
المسألة الرابعة والخمسون: الاختلاف في معنى(رُبَّ).....	131
المسألة الخامسة والخمسون: الاختلاف في رُبَّ أهي اسم أو حرف؟.....	134
المسألة السادسة والخمسون: : تنكير رُبَّ.....	136
المسألة السابعة والخمسون: حذف رُبَّ بعد الفاء.....	138
المسألة الثامنة والخمسون: : حذف "رُبَّ" وبقاء الواو لتعمل عملها.....	140
المسألة التاسعة والخمسون: نيابة إلى عن الفاء لإفادة الترتيب.....	142
المسألة الستون: لام القسم الواقعة في جواب القسم في الفعل الماضي.....	143

المسألة الحادية والستون: إضافة حيث إلى المفرد.....	147
المسألة الثانية والستون: إضافة(آية) إلى الجملة الاسمية.....	149
المسألة الثالثة والستون: ما المصدرية في بعدما.....	151
المسألة الرابعة والستون: إضافة لَبَّيْ إلى الظاهر.....	152
المسألة الخامسة والستون: حذف همزة التسوية بعد أمْ.....	154
المسألة السادسة والستون: أمْ المنقطعة بعد بل.....	156
المسألة السابعة والستون: العطف بالفاء بدل الواو.....	158
المسألة الثامنة والستون: عطف جملة الخبر على ما لا رابط فيه.....	164
المسألة التاسعة والستون: العطف على المحل.....	166
المسألة السبعون: إمَّا.....	167
المسألة الحادية والسبعون: زيادة لا قبل القسم.....	170
المسألة الثانية والسبعون: تقديم معمول اسم فعل الأمر.....	171
المسألة الثالثة والسبعون: وَيْ عند سيبويه والخليل.....	174
المسألة الرابعة والسبعون: لا الابتداء الداخلة على الفعل المضارع.....	176
المسألة الخامسة والسبعون: أصل(لن) عند سيبويه والخليل.....	178
المسألة السادسة والسبعون: الاختلاف في إضمار أَنْ بعد كي أو إظهارها.....	181
المسألة السابعة والستون: رفع الفعل بعد الفاء للقطع والاستئناف.....	183
المسألة الثامنة والسبعون: رفع الفعل بعد الفاء للقطع والاستئناف.....	186
المسألة التاسعة والسبعون: لام العاقبة أو الصيرورة.....	188
المسألة الثمانون: إلغاء عمل إذن.....	191
المسألة الحادية والثمانون: دخول إذن على الفعل الماضي.....	193
المسألة الثانية والثمانون: الفصل بين لمْ ومجزومها للضرورة.....	195

المسألة الثالثة والثمانون: أصل مهما، واستعمالتها.....	197
المسألة الرابعة والثمانون: حذف فعل الشرط وجواب الشرط معًا.....	199
المسألة الخامسة والثمانون: لام الأمر حذفها وبقاء عملها.....	201
المسألة السادسة والثمانون: إضمار الفعل بعد لولا.....	205
المسألة السابعة والثمانون: التأريخ بالليالي بالأيام.....	207
المسألة الثامنة والثمانون: إعمال فعيل عند سيبويه.....	209
المسألة التاسعة والتسعون: توكيد المضارع بعد إمَّا.....	209
المبحث الثاني: آراء ابن الصرفية في خزانة الأدب.....	212
المسألة الأولى: إبدال التاء إلى الكاف.....	216
المسألة الثانية: الإدغام لُغة تميم، وفك الإدغام لُغة الحجاز.....	219
الفصل الأول: موافقات ومخالفات ابن هشام لآراء النحاة في خزانة الأدب.....	221
المبحث الأول: ما وافق ابن هشام النحاة في خزانة الأدب.	
1-مسألة: حذف نون التثنية للإضافة.....	222
2-مسألة:استعمال واو ضمير ذكور العقلاء لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم.....	222
3-مسألة: حكم الممنوع من الصرف عند اقترانه بـ(ال).....	223
4-مسألة: نون الإناث في الفعل المسند إلى الظاهر.....	223
5-مسألة: ذو الطائية.....	224
6-مسألة:(أل) الموصولة الداخلة على الفعل المضارع.....	224
7-مسألة: مَنْ الزائدة عند الكوفيين.....	225
8-مسألة انتقاض نفي عمل ما بعد إلا.....	226
9-مسألة الإخبار عن النكرة بالمعرفة.....	227
10-مسألة: أنْ المخففة من الثقيلة.....	228

11-مسألة:اسم ليت.....	228
12-مسألة: اقتران خبر لعل بأَنْ حملًا على معنى عسى.....	229
13-مسألة:اقتران الهمزة بلا النافية للجنس ومعناها.....	229
14-مسألة:إضمار عامل الفعل جوازًا.....	229
15-مسألة: فاعل بدا يأتي ظاهرًا ومضمرًا.....	230
16-مسألة: الاسم المرفوع بعد قلما.....	230
17-مسألة: الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف.....	231
18-مسألة:إلَّا الاستثنائية بمنزلة غير.....	232
19-مسألة: اسمية عَنْ.....	232
20-مسألة: اسمية على.....	232
21-مسألة: حتى الابتدائية.....	232
22-مسألة: مما بمعنى رُبَّمَا.....	233
23-مسألة: الاختلاف في رُبَّ أهي اسم أَم حرف.....	233
24-مسألة: حذف همزة التسوية بعد أَمْ.....	234
25-مسألة: تقديم معمول اسم فعل الأمر.....	234
26-مسألة: الاختلاف في إضمار أَنْ بعد كي أو إظهارها.....	235
27-مسألة: رفع الفعل بعد الفاء للقطع والاستئناف.....	235
28-مسألة: إلغاء عمل إذن.....	236
29-مسألة: الفصل بين لمْ ومجزومها للضرورة.....	236
30-مسألة:حذف فعل الشرط وجوابه معًا.....	237
31-مسألة: لام الأمر حذفها وبقاء عملها.....	237
المبحث الثاني: ما خالف ابن هشام النحاة في خزانة الأدب.	

1-مسألة: حذف نون الوقاية.....	238
2-مسألة:(أل) الموصولة الداخلة على الفعل المضارع.....	239
3-مسألة: نون الإناث في الفعل المضمر المسند إلى الظاهر.....	239
4-مسألة: الفصل بين كان واسمها.....	239
5-مسألة: حذف كان بعد لَدُن.....	240
6-مسألة: انتقاض نفي عمل ما بعد إلا.....	241
7-مسألة: إعمال ما وإهمالها.....	241
8-مسألة: العطف بالرفع على اسم إنَّ.....	242
9-مسألة:أَنْ المخففة من الثقيلة.....	242
10-مسألة: زيادة لام الابتداء في خبر لكِنَّ.....	242
11-مسألة: اقتران خبر لعل بأنْ حملًا على معنى عسى.....	243
12-مسألة: إضمار عامل الفاعل جوازًا.....	244
13-مسألة: الاسم المرفوع بعد قلما.....	244
14-مسألة: الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف.....	245
15-مسألة: إلا الاستثنائية بمنزلة غير.....	245
16-مسألة: اسمية عن.....	246
17-مسألة: أصل اللام في لاه.....	246
18-مسألة: حذف "رُبَّ" وبقاء الواو لتعمل عملها.....	247
19-مسألة: الاختلاف في معنى رُبَّ أهي اسم أم حرف.....	247
20-مسألة: الاختلاف في معنى رُبَّ.....	248
21-مسألة: ما المصدرية في بعدما.....	248
22-مسألة: لبيك.....	249

23-مسألة: تقديم معمول اسم فعل الأمر.....	249
24-مسألة: الاختلاف في إضمار أنْ بعد كي أو إظهارها.....	250
25-مسألة: لام الأمر حذفها وبقاء عملها.....	250
26-مسألة:إضمار الفعل بعد لولا.....	251
الفصل الثالث: موقف البغدادي من آراء ابن هشام، وعزو الآراء.....	253
المبحث الأول: عزو البغدادي آراء ابن هشام مع التمثيل، والخلاف أو التحريف الذي أصابه.....	257-253
المبحث الثاني: أ- الآراء التي أيده فيها.	
1-مسألة: حذف نون التثنية.....	257
2-مسألة ذو الطائية.....	258
3-مسألة:(أل) الموصولة الداخلة على الفعل المضارع.....	258
4-مسألة: انتقاض نفي عمل ما بعد إلا.....	258
5-مسألة: إضمار عامل الفاعل جوازًا.....	258
6-مسألة: اسمية عن.....	259
7-مسألة: مما بمعنى رُبَّما.....	259
8-مسألة: لام الأمر حذفها وبقاء عملها.....	259
ب- الآراء التي خالفه فيها.	
1-مسألة: حذف نون الوقاية.....	260
2-مسألة(مَنْ) الزائدة عند الكوفيين.....	260
3-مسألة: الإخبار بالمعرفة عن النكرة.....	261
4-مسألة: أنْ المخففة من الثقيلة.....	261
5-مسألة: إعمال أَنْ المُخففة من الثَّقيلة من الضمير البارز.....	262

6-مسألة: اسم ليت.....	263
7-مسألة: اقتران خبر لعل بأنْ حملًا على معنى عسى.....	263
8-مسألة: الاسم المرفوع الواقع بعد قلما.....	265
9-مسألة حذف ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.....	266
10-مسألة: أصل اللام في لاه.....	266
11-مسألة: نيابة إلى عن الفاء لإفادة الترتيب.....	266
الخاتمة.	268-267
الفهارس الفنية	
أولًا: فهرس الآيات القرآنية.....	270-208
ثانيًا: فهرس الأحاديث الشريفة.....	280
ثالثًا: فهرس الشواهد الشعرية.....	285-280
رابعًا: قائمة المصادر والمراجع.....	299-286
خامسًا: فهرس الموضوعات.....	299-208